دومنيك فيدال .. جوزيف الغازى

# خطيئة إسرائيل

## إسرائيليون يحاكمون دولتهم



ترجمة: سعد الطويل

مراجعة:
د. جمال الرفاعى

إصدارات سطور

تصميم الغلاف: جولى

# الخطيئة الأولى لإسرائيل

## المؤرخون الإسرائيليون الجدد يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين

تأليف
دومنيك فيدال جوزيف الغازي

ترجمة سعد الطويل
مراجعة
د. جمال الرفاعي

هذه ترجمة كاملة لكتاب
Le peche originel d'Israel
Dominique Vidal : المؤلف
Avec Joseph Algazy
Les Editions de l' Atelier : دار نشر
Les Editions Ouvrieres, Paris, 1998


طبعة سطور الأولى ٢٠٠٣

## إصدارات سطور صدر فى هذه السلسلة:

1 ـ محمد (ص)
2 ـ صدام الحضارات
3 ـ عصر الجينات
4 ـ القدس
5 ـ العولمة والعولمة المضادة
6 ـ التاريخ السرى للموساد
7 ـ من يخاف استنساخ الإنسان
8 ـ حريم محمد على
9 ـ عولمة الفقر
10 ـ صور حية من إيران
11 ـ البحث عن العدل
12 ـ لورانس: ملك العرب غير المتوج
13 ـ الصهيونية تلتهم العرب
14 ـ معارك فى سبيل الإله
15 ـ التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية
16 ـ المكنز الكبير (معجم شامل للمترادفات والمتضادات)
17 ـ التسوية: أى أرض.. أى سلام
18 ـ الحق يخاطب القوة
19 ـ نساء فى مواجهة نساء
20 ـ مؤامرة الغرب الكبرى
21 ـ روسيا.. إلى أين
22- موسوعة الطفل
23- الخدعة الرهيبة
24- نهاية الإنسان
25- خدعة التكنولوجيا
26- بوش ضد العراق ... لماذا؟
27- أين الخطأ ؟
28- اللولب المزدوج
29- رجال بيض أغبياء
30- سادة العالم الجدد

### أيضا مجلة سطور
مجلة شهرية ثقافية عربية

إصدارات سطور


**مدير النشر:**
أحمد مستجير
**هيئة التحرير:**
اعتدال عثمان
فاطمة نصر
ـ الكتاب: **الخطيئة الأولى لإسرائيل**
ـ المؤلف: دومنيك فيدال - جوزيف ألغازى
ـ ترجمة: سعد الطويل
ـ غلاف وإخراج: جوبى
ـ المراجعة اللغوية : عمر الشناوى
الطبعة العربية الأولى ٢٠٠٣
رقم الإيداع ٢٠٠٣/١٥١٤٤



٨ و٢٣ تقسيم الشيشينى بجوار الكوبرى الدائرى
كورنيش المعادى ت: ٥٢٦٣٥٩٩/٥٢٤٠٠٢٠
e.mail address: sutour@misrnet.com.eg

## أهدى هذا الكتاب :

*إلى مارك أوليفييه*

*إلى ليلى*

*أقدم شكرى إلى كرستين كيرالت لدقة مراجعتها لهذا الكتاب، والكتب السابقة.*

*كذلك أقدم شكرى إلى آلان جريش وريتا صباح ومارى كلود سليك.*

# مقدمة المترجم

ينكر دومنيك فيدال على الناشرين الفرنسيين أنهم فرضوا سياسة الرقابة أو التعتيم المقصود على أعمال «المؤرخين الجدد» في إسرائيل لمدة تزيد عن عشر سنوات، في الوقت الذى كانت فيه تلك الدراسات قد نشرت بالعبرية والانجليزية وحققت رد فعل كبير، على الأقل في صفوف الأكاديميين والمثقفين الإسرائيليين. ولم يكن غريبًا أن تتواكب هذه الدراسات الكاشفة لجرائم الصهيونية العالمية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والتى حاولوا إخفاءها عن أعين العالم، مع التململ الذى أصاب أجزاء كبيرة من المجتمع الإسرائيلى بعد العدوان على لبنان عام ١٩٨٢، والصدمة الكبرى التى أصابت المجتمع الإسرائيلى بأسره بعد بداية الانتفاضة عام ١٩٨٧.

ومن المعروف أن الانتفاضة الفلسطينية وحدها هى التى دفعت سياسيًا من الصقور مثل اسحق رابين الذى أمر بتكسير أيدى الصبية الفلسطينيين أول الأمر، إلى الاقتناع بضرورة الوصول إلى حل ما مع الشعب الفلسطينى، وبصفة خاصة، ضرورة الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومن هنا التسليم بإقامة دولة فلسطينية (بدون أغلب المقومات الحقيقية للدولة بالطبع)، حتى يتحقق هذا الفصل. وفى الحقيقة فإن إسرائيل لم تتعرض فى يوم من الأيام، بعد انتصارها فى الحرب الأولى عام ١٩٤٨، لأى خطر من عدوان عربى على حدودها حتى فى قمة المد القومى العربى أيام جمال عبدالناصر وثورة العراق عام ١٩٥٨، والتهديد الوحيد لأمنها كان دومًا الثورة الكامنة لدى الشعب الفلسطينى الذى اغتصب وطنه وطرد من أرضه،

ولم تفلح كل وسائل الإرهاب والتشريد والتجويع فى فرض الاستسلام عليه، رغم ما صاحبها من الكثير من أساليب التضليل، بل حتى الخيانة من الكثير من قادته ومن الأنظمة العربية المتواطئة مع الاستعمار.

وهذا النقد المرير أولى به أن يوجه إلى السياسيين والمثقفين العرب، والفلسطينيين بصفة خاصة، وهم أصحاب القضية، على مسايرتهم لحملة التعتيم هذه، على هذه الدراسات التى من الممكن أن تغير كثيراً من نظرة العالم المتمدين، ولا أقول الغربى، إلى عدالة قضية الشعب الفلسطينى وضرورة تمكينه من حقه السليب. وقد يقال إن الفلسطينيين لم يقصروا فى إثبات عدالة قضيتهم، وبشاعة

الجرائم التى ارتكبت بحقهم، وقد نشر الكثير من الكتب والدراسات بهذا الشأن، ومن بينها الكتب التى أشار إليها المؤلف ويرجع أحدها إلى عام ١٩٦١، ومن أحدثها الدراسة القيمة عن أراضى فلسطين والرد على مزاعم بيع العرب إياها لليهود، للدكتورة هند أمين البديرى والتى نشرتها جامعة الدول العربية عام ١٩٩٨. ولكن أن يعترف الباحثون الإسرائيليون وبموجب الوثائق الرسمية الإسرائيلية بهذه الحقائق التى يعرفها العرب وحدهم تقريبًا منذ خمسين عاماً، فهذا شىء آخر تمامًا. وبالتأكيد كان الباحثون الفلسطينيون على علم بنشر هذه الدراسات، وبعضهم كان له دور فى وصول الإسرائيليين لهذه الحقائق، كما يقول دومنيك فيدال، وكان عليهم العمل على نشرها على أوسع نطاق لمحاولة تحويل الرأى العام العالمى، والغربى منه على وجه الخصوص، عن التحيز الأعمى لإسرائيل، وهو تحيز راجع إلى حد كبير إلى الجهل بحقائق القضية. والإلمام بالجانب الآخر من الصورة لن يقضى -بالطبع- على التحيز النابع من المصلحة الاستعمارية الأساسية فى استخدام إسرائيل سلاحًا مسلطًا على العرب لاستمرار إبقائهم فى حالة التخلف الحضارى والتبعية السياسية لصالح القوة العظمى المهيمنة حاليًا، ولكنه، يمكن على الأقل أن يفتح أعين ذوى النوايا الحسنة، وهم كثر، على الحقيقة التى غُيبت عنهم أكثر من نصف قرن.

وأرجو أن أكون قد ساهمت بترجمة هذا التعريف الموجز بأعمال «المؤرخين الجدد» الإسرائيليين، فى رفع هذا التعتيم المخل على اعتراف الباحثين الإسرائيليين بالحقيقة الغائبة من واقع الوثائق

الإسرائيلية ذاتها. وأرجو أن يتابع المختصون فى عالمنا العربى التوسع فى نشرها على أوسع نطاق تحقيقًا لاستثارة الرأى العام العالمى.

واليوم، بعد مرور ما يقرب من ثلاثة أعوام على قيام الانتفاضة الحالية، التى ضحى خلالها الشعب الفلسطينى بأرواح ما يقترب من ثلاثة آلاف من أبنائه والتى أدى التركيز غير المبرر على استهداف المدنيين فى إسرائيل بدلاً من التركيز على القوات الغازية والمائتى ألف من المستوطنين الغزاة إلى خسارة جزء كبير من الرأى العام الغربى - وهو يكاد يكون القوة الوحيدة التى يمكن أن يستند إليها نضال الشعب الفلسطينى فى غياب أية مواقف داعمة من الحكومات العربية التى تمنع شعوبها من التظاهر لنصرة أشقائهم - وابتلاعه للمغالطة الكبرى بوصف الانتفاضة بأنها إرهاب، أقول إنه فى هذه الظروف تكون حاجتنا إلى نشر الحقائق حول هذه القضية التاريخية المجهولة والتعريف بها على أوسع نطاق، ذات أهمية حيوية.

وفى هذه الأيام التى يعود فيها الإمبرياليون اليوم إلى ممارسة الاستعمار بشكله التقليدى - فى أفغانستان ثم العراق - ويحاولون تركيع الشعب الفلسطينى بمقولة أن الاحتلال الأمريكى للعراق غير من معطيات الموقف، وأن عليهم أن يقبلوا اليوم ما رفضوه بالأمس، تزداد أهمية التعريف بحقائق هذه القضية المصيرية بالنسبة لجميع الشعوب العربية.

سعد الطويل

٢٠٠٣/٧/١٩

# مقدمة المؤلف

## العودة إلى ماتسي

*«قليلون هم أولئك الذين يعترفون بأن تاريخ العودة، أو تاريخ خلاص وتحرر آبائهم ، كان في نفس الوقت ، تاريخ الغزو ، والتشريد ، والقهر ، والموت».*

*يارون إزراحي ، الرصاصات المطاطية*

بمناسبة العيد الخمسين لقيام دولة إسرائيل ، أصدرت وزارة التعليم الإسرائيلية «كتاب اليوبيل» للاحتفال بهذه الذكرى فى جميع مدارسها . وتقول صحيفة هآريتس – الجادة – تعليقًا على هذا الكتاب[1]، من الغريب أن الكتاب لا يشير على الإطلاق إلى وجود الشعب الفلسطينى ، لا قبل قيام الدولة ولا بعدها ، كما لا ينكر قرار التقسيم عام ١٩٤٧ الذى أنشأ دولتين ، واحدة يهودية والثانية عربية ، على أرض فلسطين » . وتضيف الصحفية (ريللى سعر) فى نفس المقال : «أما الفصل الذى يتحدث عن جهود السلام فيشير إلى المعاهدات مع مصر ومع الأردن ، ولكنه يتجاهل تمامًا اتفاقات أوسلو وعملية السلام الحالية مع الفلسطينيين » . ولا يستطيع المرء تجاه ذلك ، أن يقلل من أهمية الارتباط الذى لا ينفصم بين الماضى والحاضر ، خاصة فى الشرق الأدنى . ولا مندوحة كذلك ، من رؤية الأهمية التى لا

زالت تحيط ببدايات المشكلة الفلسطينية حتى يومنا هذا .

وخلال الفترة الواقعة ما بين قرار التقسيم - الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٤٧ ، واتفاقات الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى التى قامت فى ١٥ مايو ١٩٤٨ - ترك عدة مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون على الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى نهاية الحرب ، منازلهم .

ومن وجهة نظر المؤرخين الفلسطينيين والعرب كانت تلك عملية طرد وإبعاد قسرية ، وقد أكدوا ذلك دومًا . فهم يوضحون أن الأغلبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين (ويقدر عددهم بما بين ٧٠٠ و٩٠٠ ألف لاجئ) قد اضطروا إلى الرحيل بسبب الصراعات التى نشبت بين اليهود والفلسطينيين ، ثم الحرب العربية

الإسرائيلية ، وذلك فى إطار سياسة عسكرية مخططة لطردهم تخللتها الكثير من المذابح المدبرة . وقد عبر عن هذه النظرة ، بصفة خاصة وليد الخالدى فى أطروحته الصادرة فى ١٩٦١ بعنوان : «خطة داليت : الخطة العامة لاجتياح فلسطين»[٢] ، ونادى بها كذلك إلياس صنبر فى كتابه : «فلسطين ١٩٤٨ : الطرد»[٣] .

أما من وجهة نظر التاريخ الإسرائيلى التقليدى ، فقد هرب أغلب اللاجئين (وعددهم لا يتجاوز خمسمائة ألف) بشكل طوعى استجابة لنداءات الزعماء الذين وعدوهم بالعودة السريعة بعد تحقيق الانتصار . كما يؤكد هذا التاريخ أنه لم تكن هناك إطلاقًا خطة منظمة من وضع الوكالة اليهودية ، ومن بعدها حكومة إسرائيل ، لطرد العرب ، وأن المذابح النادرة التى وقعت ، وأهمها مذبحة دير ياسين فى ٩ أبريل/نيسان ١٩٤٨ ، كانت من عمل منظمة الإرغون والليحى ، وهى المنظمات التى ورثت أفكار الصهيونية التحريفية لفلاديمير زئيف جابوتنسكى .

ومع ذلك فمنذ الخمسينيات ، أخذت بعض الشخصيات الإسرائيلية ذات الارتباط بالحركة الشيوعية ، وببعض دوائر اليسار الصهيونى (وخاصة حزب المابام) تطعن فى هذه الرؤية . وبداية من النصف الثانى من فترة الثمانينيات ، انضم إليهم فى انتقاداتهم عدد من الصحفيين والباحثين ومنهم – على الأخص – سمحا فلابان وتوم سيجيف وآفى شلايم وإيلان بابيه وبينى موريس ، وكان هذا الأخير هو الذى أثار الفضيحة فى كتابه المعنون : «نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٧ – ١٩٤٩» ، وهو الذى أطلق على أصدقائه لأول مرة وصف «المؤرخين الجدد»[٤] . والسبب فى هذه التسمية هى أنه على الرغم من اختلاف هؤلاء المثقفين فى أهدافهم ووسائلهم وآرائهم ، فإن ما يجمعهم هو اعتراضهم على الأساطير المحيطة بتاريخ إسرائيل[٥] ، وخاصة تاريخ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ، وبذلك ساهموا فى إبراز حقيقة الخروج الجماعى للفلسطينيين ، ولو بشكل جزئى كما سنرى فيما بعد . ولكن هذه المساهمة كانت كافية لإثارة غضب المؤرخين

التقليديين الذين يعملون كل ما فى وسعهم لوقف هذا التيار .

والآن ، بعد مرور عشر سنوات على نشر دراساتهم الأولى ، كيف ينظر هؤلاء «المؤرخون الجدد» إلى خطواتهم فى تلك الفترة ، وإلى نتائجها ، وإلى مواطن القوة والضعف فى نظرتهم إلى مولد إسرائيل ، وكذلك إلى الجدل الذى ثار حول دراساتهم ؟ وللإجابة عن هذا السؤال أجرى جوزيف الغازى الصحفى بجريدة هآريتس عدة مناقشات ، أواخر عام ١٩٩٧ ، مع بنى موريس وإيلان بابيه ، وكذلك مع أشد منتقديهم وهو شبتاى تيفيث ، ومع منتقد آخر ، وإن كان من الطرف الآخر وهو الفلسطينى إبراهيم أبو اللغد . وسيجد القارئ على شكل خاتمة لهذا الكتاب ، خلاصة لهذه المناقشات فى إطار نظرة الغازى لما جرت العادة على تسميته فى إسرائيل «ما بعد الصهيونية» .

ومن الواضح أنه مع ابتعاد الأحداث ، فإن ما فتح شهية «المؤرخين الجدد» لإعادة النظر فى التاريخ ، كان رفع ستار السرية عن الملفات الإسرائيلية – الحكومية منها والخاصة – وفقًا للقانون ، بمرور ثلاثين عامًا ، وكانت هذه الملفات هى مصدرهم الرئيسى للمعلومات . وفى هذا المصدر تكمن قوتهم وضعفهم فى نفس الوقت ، فهم لا يكادون يعرفون شيئًا عن الملفات العربية، وهى ليست بالميسرة على أى حال . كما أنه ليس لديهم أية معرفة بالذكريات الشفوية للفلسطينيين التى يعمل آخرون بدأب على جمعها ، ويقول عنها المؤرخ الفلسطينى نور مصالحة: «ليس من الضرورى أن يحتكر المنتصرون كتابة التاريخ أو التأريخ»[٦] . وقد ساعد رفع السرية عن الملفات الإسرائيلية والأنجلو أمريكية كذلك على تيسير مهمة الباحثين – ولكن البحث فى الملفات الإسرائيلية والأنجلو أمريكية لم يكن ليؤتي ثماره بهذه الوفرة لو لم تتواكب مع فتح ملفات حرب لبنان عام ١٩٨٢ ، والانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ ، والتى ترتب عليها بروز الانقسام فى المجتمع الإسرائيلى بين المعسكر القومى المتشدد ومعسكر أنصار السلام . ويركز آفى شلايم بصفة خاصة على

الطبيعة العدوانية لحرب لبنان ، كما اعترف بذلك مناحم بيجن شخصيًا ، ويقول : «بهذا الاعتراف الذى لا مثيل له فى تاريخ الحركة الصهيونية ، بدأ الاتفاق الوطنى – حول فكرة عدم وجود خيار آخر – يتمزق ، وخلق بذلك المجال السياسى لإعادة النظر بشكل ناقد لتاريخ البلاد المسلم به»(٧) . ويرى إيلان بابيه ، وهو أحد الرواد الآخرين «للتاريخ الجديد» أنه ليس من قبيل الصدفة أن يتطابق اكتشاف الأساس الحقيقى للمشكلة الفلسطينية مع عودة تلك القضية إلى البروز على مسرح الأحداث، فهو يحدد أن الحوار الإسرائيلى الفلسطينى الذى بدأ أيام الانتفاضة «جرى بالأساس بين رجال الجامعات ، وبرغم غرابة الأمر ، فإن أغلب الباحثين الإسرائيليين القائمين على دراسة تاريخ بلادهم ، والذين ليسوا مرتبطين بجامعات سياسية راديكالية ، قد تعرفوا على الصورة الأخرى من نظرائهم الفلسطينيين . وقد اكتشف الكثيرون منهم خلال اللقاء القيمة الحقيقية لهذه الدراسات الجامعية التى كان يُنظَر إليها حتى ذلك الوقت على أنها مجرد دعاية صرف . وقد انكشف لهم بعض الفصول السيئة ، بل المروعة ، من التاريخ الإسرائيلى ، ولكن الأهم كان اكتشافهم للتناقض الأساسى بين التطلعات القومية الصهيونية وتحقيقها على حساب سكان فلسطين الأصليين» .

ونضيف هنا ، أن التلاعب بالتاريخ لأغراض سياسية ليس وقفًا على الإسرائيليين ، بل هو يسير ، فى كثير من الأحيان جنبًا إلى جنب مع الوطنية المتشددة ، ولكن يحدث كثيرًا أن تقف الأجيال الجديدة بدرجات متفاوتة ، بمنأى عن التزوير الأيديولوچى للماضى . وهكذا يمكن أن نعتبر جهود «المؤرخين الجدد» ورد الفعل الذى تلقاه فى المجتمع الإسرائيلى انعكاسًا لموقف أكثر «علمانية» من هذا المجتمع تجاه تاريخه .

أما توم سيغيف فيذهب إلى أبعد من ذلك ، حيث يرفض نفس التعبير «المؤرخين الجدد» قائلاً : «إن هذا الوصف يعطى الانطباع بأنهم جماعة من المؤرخين

«المراجعين» أى أنهم يراجعون مسلمات التاريخ السائدة ، أو أساليب البحث المعترف بها اليوم . وفى رأيى أنه من الأصح اعتبار أغلب هؤلاء القوم بمثابة «المؤرخين الأول »، حيث أنهم يعملون فى بلد لم يكن فيه حتى الآن تاريخ حقيقى . إن ما كان سائدًا حتى اليوم هو عقيدة أسطورية [.....] . ولذلك فالواجب هو التحدث عن الجيل الأول من المؤرخين ، وهو جيل يستطلع أراضٍ بكر»(٩) .

والشجاعة هى الوصف الذى يناسب المعركة التى يخوضها «المؤرخون الجدد» سواء فى مواجهة الجدل الذى تثيره أعمالهم أو النقد العنيف الذى يتعرضون له . وسنستعرض ذلك فى الفصل الثامن ، وكذلك فى الخاتمة التى خصصناها لهم . فالحقيقة هى أنهم لم يتصدوا لفصل أو لآخر من فصول التاريخ باحثين عن الحقيقة، وإنما هم قد كشفوا للعيان «الخطيئة الأولى» لإسرائيل ، على حد تعبير «شبتاى تيفيث» الذى يرى ، كما سيرد فى الخاتمة ، أن عملهم يؤدى إلى الشك فى شرعية دولة إسرائيل ذاتها . ومع ذلك ، فهل الحق الذى لا يمكن إنكاره للناجين من الإبادة الجماعية الهتلرية فى أن يعيشوا فى أمان داخل دولة ، يستبعد الحق ، الذى لا يمكن إنكاره هو الآخر ، لبنات وأبناء فلسطين فى أن يعيشوا ، هم كذلك ، فى سلام داخل دولتهم ؟ والآن ، وبعد مرور خمسين عامًا حان الوقت لرفض هذا المنطق المؤدى للحرب ، والسماح لكلا الشعبين بالتعايش معًا ، وذلك ، بالطبع دون إسدال ستار من السرية على أصل المأساة .. ولكننا ، فى فرنسا ، لم نستمع إلى صوت العقل هذا ، فبعد عشر سنوات على صدور كتاب «نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» لم يُترجَم هذا الكتاب بعد إلى الفرنسية ولم يُنشَر على الرغم من أنه مستمد من الأرشيف الإسرائيلى . وبصفة عامة ، فباستثناء كتاب «المليون السابع» من تأليف توم سيغيف عن إسرائيل والإبادة الجماعية ، والذى نشرته دار ليانا ليفى ، لم ينجح أى من «المؤرخين الجدد» فى جذب انتباه أى ناشر فرنسى(١٠) . وأيًا ما كان الدافع لهذا التعتيم الواقعى ، سواء أكان إيديولوجيًا أو تجاريًا أو

كليهما معًا ، فإنه فى الواقع تعبير عن تناقض ظاهرى : ففى الوقت الذى يسمح فيه للإسرائيليين بفهم أفضل للظروف التى نشأت فيها دولتهم ، وفى نفس الوقت نشأة المشكلة الفلسطينية ، فإن الفرنسيين لا يسمح لهم بهذا الحق !

والآن ، بعد مرور نصف قرن على إنشاء دولة إسرائيل ، ومرور عشر سنوات على ظهور أول كتاب تاريخ يستحق أن يُسمى كذلك فقد حان الوقت لتصحيح هذا «السهو» !

## الهوامش

١- هاَريتس ، تل أبيب ، ٢٧ يناير/كانون الثانى ١٩٩٨ .

٢- ظهــرت فى «منبــر الشـــرق الأوسط» (Middle East Forum) فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٦١ ، وأعيد نشرها مع تعليق جديد من دار نشر جامعة كاليفورنيا كطلب معهد دراسات فلسطين (The Institute for Palestine Studies) وجامعة الكويت ، بيركلى ، عدد ٦٩ ، مجلد ١٨ ، ١٩٩٨ .

٣- الكتب الصادرة عن مجلة الدراسات الفلسطينية (Revue d'etude Pa-lestinienne) ، باريس ، ١٩٨٤ .

٤- وأهم هذه الكتب هى : سمحا فلابان ، The Birth of Israel, Myths and Realities، كروم ايلم ، لندن وسيدنى ، ١٩٨٧ ، وتوم سيغيف ، The First Israelis ، ١٩٤٩ ، فرى بريس ماكميلان ، نيويورك ولندن ، ١٩٨٦ ، وآفى شلايم ، Collusion Across the Jordan, King Adbullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine ، كلارندون بريس أكسفورد ، ١٩٨٨ ، وإيلان بابيـــه ، ١٩٥١ - ١٩٤٨ Britian and the Arab-Israeli Conflict, ماكميلان ، نيويورك ، ١٩٨٨ ، و١٩٥١ - ١٩٤٧ The Making of the Arab-Israeli Conflict, دار توريس لندن ونيويورك ، ١٩٩٢ ، وبنى موريس ، The Birth of the Palestinian Refugee Problem ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، دار نشر جامعة كيمبريدج ، ١٩٨٧ ، و1948 and Afer. Israel and the Palestnians ، كلارندون بريس ، أكسفورد ، ١٩٩٠ .

٥- وبالطبع لا يقف التشكيك عند حدود الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ، ولكنه يشمل كذلك موقف القيادة الصهيونية من الإبادة الجماعية ، وبالأخص كتاب

: «المليون السابع» لتوم سيغيف ، والذى نشر بالفرنسية عن دار ليانا ليفى عام ١٩٩٢) ، بما فى ذلك طبيعة الاستيطان اليهودى فى عهد الانتداب البريطانى . وبالمثل تابع بنى موريس أبحاثه فى الأرشيف ليكشف سياسة التوسع الإسرائيلى فى الخمسينيات (Israel's Broder Wars: Arab Infiltration, Israeli Retaliation and the Countdown to the Suez War) ، كلارندون بريس ، أكسفورد، ١٩٩٣) . وهو يمتد كذلك ليشمل دراسات أخرى غير التاريخ ، مثل علم الاجتماع ، وبصفة خاصة وضع اليهود الشرقيين فى المجتمع الإسرائيلى منذ البداية وحتى يومنا هذا .

٦- نور مصالحة ، «العودة إلى ١٩٤٨ وما بعدها» ، مجلة الدراسات الفلسطينية، نشر جامعة كاليفورنيا كطلب معهد دراسات فلسطين وجامعة الكويت ، بيركلى العدد ٩٦ ، المجلة ٢٤ ، ١٩٩٥ ، ص٩٥ .

٧- آفى شلايم ، International Journal for Middle Eastern Studies ، The Debate about 1948 ، العدد ٢٧ ، شنر جامعة كيمبريدج ، نيويورك ، ١٩٩٥ ، ص٢٩٠ .

٨- إيلان بابيه ، "La critique post sioniste en Israel", Revue d'etude palesinienne ، باريس ، العدد ١٢ ، صيف ١٩٩٧ ، ص ٣٥ .

٩- توم سيغيف ، "Lès nonveaux historiens: Pourquoi sont-ils si agacants? ، فى "Les nonveaux enjeux نشر فلورانس هيمان ، Lettre d'information du Centre de recherche francais de Jerusalem ، القدس ، العدد ١٢ ، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥ .

١٠- نشر كتاب توم سيغيف : Les permiers Israeliens ، (بالفرنسية) فى

فبراير/شباط ١٩٩٨ عن دار كالمان – ليفي ، بعد اثنى عشر عاماً من نشر الأصل العبرى ، والكتاب يتعلق بالفترة التالية لأول صراع عربى إسرائيلى .

# قاموس مختصر للأسماء الواردة

عبد الله بن حسين (١٨٨٢-١٩٥١) : ابن الشريف حسين من مكة، نصبه البريطانيون عام ١٩٢١ أميراً لشرق الأردن، وأصبح ملكاً عند إعلان استقلال البلاد عام ١٩٤٦ . وكان يحلم برئاسة "سوريا الكبرى" التى تضم فلسطين، ولذلك تفاوض مع زعماء الصهيونيين لمنع قيام دولة فلسطينية، والاستيلاء على الضفة الغربية، التى نجح فى ضمها عام ١٩٥٠ . وقُتل فى العام التالى على يد أحد الفلسطينيين المقربين لمفتى القدس الحاج أمين الحسينى.

---

**الوكالة اليهودية**: التى أشير إليها فى البند ٤ من وثيقة الانتداب البريطانى لفلسطين، ولكنها أُنشئت عام ١٩٢٩. وكانت تمثل زعامة التجمع اليهودى بفلسطين لدى سلطة الانتداب. ومع تقدم الصراع من أجل إقامة دولة يهودية فى فلسطين، تحولت إلى نوع من الحكومة المؤقتة.

**أجودات إزرايل**: حزب يهودى دينى غير صهيونى.

**عاليا**: من "يعلو" بالعبرية، أى يصعد جبل صهيون، وتعبر عن العودة لفلسطين.

**بيجين**، مناحم (١٩١٣-١٩٩٢): الزعيم القديم لحركة "البيطار" - وهى منظمة الشباب للجناح اليمينى المتطرف للحركة الصهيونية المسمى "المراجع" - فى بولندا، وزعيم الإرجون فى فلسطين، ثم مؤسس حزب حيروت. وصار رئيساً للوزراء عام ١٩٧٧.

**بن جوريون** (دافيد) ، ولد دافيد جرين (١٨٨٦-١٩٧٣) : سكرتير عام حزب الماباى، وصار رئيساً للمجلس التنفيذى للوكالة اليهودية. وبهذه الصفة، قاد بعد الحرب، الصراع السياسى والدبلوماسى والعسكرى، لدولة إسرائيل. بعد إعلان الدولة، تولى رئاسة الوزارة، ووزارة الدفاع وقاد العمليات العسكرية ضد الفلسطينيين، وقوات الدول العربية.

**بيفن** (إرنست)، (١٨٨١ - ١٩٥١): وزير الخارجية البريطانى من ١٩٤٥ حتى ١٩٥١ . قرر ونفذ عملية تخلى بريطانيا عن الانتداب على فلسطين.

**الصندوق القومى اليهودى**: بالعبرية "كيرين كايميت"، وكانت مهمته شراء الأراضى من العرب فى فلسطين.

**هاجانا**: بالعبرية "الدفاع"، كان اسم الجيش اليهودى الرئيسى (غير القانونى)،

قبل تكوين جيش الدفاع الإسرائيلي (التساحال) في مايو ١٩٤٨ .

**اللجنة العربية العليا**: قيادة الثورة الكبرى الفلسطينية في ١٩٣٦-٣٩، والتي أصبحت غير قانونية عام ١٩٣٧ . وقد أعادتها جامعة الدول العربية للحياة عام ١٩٤٦ ، تحت قيادة الحاج أمين الحسيني الذي كان في المنفى، ولكن أعوانه تولوا قيادتها.

**الحسيني** (الحاج محمد أمين)، (١٨٩٣ - ١٩٧٣): بعد أن شارك في الثورة العربية ضد الأتراك في ١٩١٧-١٨، شارك بقوة ضمن المنظمات الوطنية. وأصبح مفتي القدس عام ١٩٢١، ثم قاد ثورة ١٩٣٦-٣٩، وبذلك تولى رئاسة اللجنة العربية العليا بعد الحرب التي قضاها لاجئاً في برلين، وساهم في تعبئة العرب لمصلحة ألمانيا النازية. وقد عينته الجامعة العربية على رأس اللجنة العربية العليا (الفلسطينية)، وحاول لعب دور في معارك ١٩٤٨-٤٩ ـ من القاهرة حيث كان يعيش. وبعد الهزيمة، أنشأ في غزة، حكومة عموم فلسطين.

**الإرجون**: أنشأها في بولندا فلاديمير زئيف جابوتنسكي، مؤسس وزعيم التيار الصهيوني الفاشي المسمى "المراجع". وقد تميزت "المنظمة العسكرية القومية" (الإرجون تسفاي ليومي)، بالاتجاه الدائم للعمل الإرهابي سواء ضد البريطانيين أو في المعارك ضد العرب. وتتحمل المسئولية، مع قوات "ليحي"، عن الاعتداء على فندق الملك داود في القدس، ومذبحة قرية دير ياسين. وأنشأت في أغسطس ١٩٤٨ حزب حيروت، وهو قلب الليكود الحالي.

**كيبوتز**: جماعات فلاحية منظمة حول مبادئ الجماعية، ولعبت دوراً حاسماً في التوسع اليهودي في فلسطين.

**كنيسيت**: البرلمان الإسرائيلي.

**الفيلق العربي**: تحت قيادة السير جون جلوب باشا، منذ عام ١٩٣٩، وصار في عام ١٩٤٦، الجيش الرسمي لشرق الأردن، وبلغت قواته ١٠ آلاف رجل. ولكن قيادته، ومعداته، وتمويله، كان بريطانياً بشكل أساسي.

**ليحى**: أنشأ أبراهام شتيرن، الذى انشق على حركة الإرجون التى اتهمها بأنها دخلت فى هدنة فى المعارك ضد البريطانيين منذ عام ١٩٤٠، حركة "ليحى"وهو اختصار لوهامى حيروت إزرايل (المقاتلون لتحرير إسرائيل بالعبرية). وعادوا للصراع المسلح بالاعتداءات والاغتيالات، وابتزاز الأموال، ووصل شتيرن إلى الاتصال بالألمان الذين اقترح عليهم التحالف، بمقولة أن عدو عدوى (البريطانيين) هو صديقى. وبعد موت مؤسسها، تولت قيادة ثلاثية من بينها إسحاق شامير، وجهتها نحو الإرهاب ضد المحتل، ثم ضد الفلسطينيين. وبرزت خلال مذبحة دير ياسين، واغتيال الكونت برنادوت. وبعد هذا الاغتيال تقرر منع المنظمة.

**جامعة الدول العربية**: تأسست فى ٢٢ مارس ١٩٤٥، فى الإسكندرية، وكانت تضم عند تأسيسها مصر والعراق ولبنان والعربية السعودية وسوريا وشرق الأردن واليمن. وجاءت المبادرة بقيامها من جانب مصر للوقوف ضد مشروع الهلال الخصيب (أو سوريا الكبرى) الذى ناور لإقامته حلفاء بريطانيا فى بغداد وعمان، على أن يضم سوريا وفلسطين. ولم تستطع الجامعة التغلب على الاختلاف بين الدول الأعضاء وخاصة بشأن فلسطين.

**ماباى**: تكونت عام ١٩٢٩ من انضمام الجماعات الصهيونية الرئيسية الاشتراكية تحت قيادة دافيد بن جوريون، وتمثل حزب عمال إسرائيل، وازداد نفوذها حتى عام ١٩٤٤، حيث حصلت على أصوات ٦٠٪ من السكان اليهود فى فلسطين. وكانت القوة الموجهة للحكومات الإسرائيلية حتى عام ١٩٧٧ .

**مابام**: حزب ذو اتجاهات ماركسية، نشأ فى يناير ١٩٤٨ من اتحاد الفصيلين الرئيسيين على يسار الماباى، وهما "هاشومير هاتسائير (الحارس الصغير) الماركسية، والحركة التى تضم أهدوت هافودا (اتحاد العمل)، والحركة القريبة من السوفييت باولى سيون سموليه (عمال صهيون اليساريون).

**ميئير** (جولدا) المولودة ميئيرسون (١٨٩٨-١٩٧٨): من زعماء الماباى، وحلت

فى عام ١٩٤٦ محل موشيه شاريت الذى اعتقله البريطانيون، فى رئاسة القسم السياسى للوكالة اليهودية. ومثلت الوكالة فى اجتماع ١٧ نوفمبر ١٩٤٧، حيث عقدت اتفاقاً سرياً مع الملك عبد الله، حيث تقرر السماح له بضم الضفة الغربية فى مقابل عدم التعرض لقيام دولة إسرائيل وبعدها توجهت جولدا ميئير إلى موسكو حيث صارت أول سفيرة لإسرائيل هناك. ورأست الوزارة الإسرائيلية من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٤ .

**موساد**: موساد عاليا بيت (منظمة الصعود الثانى بالعبرية) كانت مكلفة بتهريب اليهود لفلسطين، ووفرت السفن التى نقلت فى المدة بين ١٩٤٥ و١٩٤٨ ٦٩٨٠٠ يهودى. ولكن اعترضت السلطات البريطانية ٥١٥٠٠ منهم ونقلتهم إلى قبرص. وتحولت بعد ذلك إلى دور المخابرات الخارجية لدولة إسرائيل.

**النكبة**: التعبير العربى عن أحداث ١٩٤٧ حتى ١٩٤٩، فى فلسطين.

**بالماخ**: اختصار عبارة بيلوجوت ماخاتس (آلاى الهجوم بالعبرية)، وهى قوات الكوماندو إلى جانب الهاجانا، وتدخل فى نطاق الاتجاهات الأيديولوجية لمكونات المابام، وخاصة آهدوت هافودا.

**القاوقجى** ، (فوزى) ، (١٨٩٠-١٩٧٦) : شارك فى ثورة الدروز فى سوريا (١٩٢٥-٢٧) ، وجند عام ١٩٣٦ الكثير من المتطوعين وأغلبهم من سوريا والعراق، لدعم الثورة الفلسطينية. وبنفس الروح جمع عدة آلاف من المتطوعين فى جيش التحرير الذى قاده لفلسطين فى يناير ١٩٤٨، لدعم حرب العصابات العربية. وقد طرد الإسرائيليون بقايا جيشه فى اتجاه سوريا ولبنان.

**رابين**، إسحاق (١٩٢٢-٩٥): عضو البالماخ منذ ١٩٤٠، وقاد أثناء حرب ١٩٤٨-٤٩، آلاى هاريل فى جبهة القدس. ومن بين أعماله، طرد السكان العرب من اللد والرمله فى ١٢ يوليو ١٩٤٨ . واشترك بعدها فى مفاوضات الهدنة المصرية الإسرائيلية فى رودس. وصار رئيساً للوزراء من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧، ثم من ١٩٩٢ حتى اغتياله فى ٤ نوفمبر ١٩٩٥ .

**شامير**، يتسحاق، ولد إتسيرنيتسكى (١٩١٥-        ): من أتباع أبراهام شتيرن المخلصين على رأس جماعة المراجعين، وأحد أعضاء القيادة الثلاثية بعد موته. ورأس الحكومة الإسرائيلية فى ١٩٨٣-٨٤، ثم من ١٩٨٦، وحتى ١٩٩٢ .

**شاريت**، موشيه، ولد شيرتوك (١٨٩٤-١٩٦٥): حل مكان حايم آرلوزوروف الذى اغتيل فى ١٩٣٣، فى رئاسة القسم السياسى للوكالة اليهودية، وكان أول وزير خارجية لدولة إسرائيل، قبل أن يصير رئيس الوزراء (١٩٥٤-٥٦).

**الأونسكوب**: اللجنة الخاصة بفلسطين، التى عينتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أبريل ١٩٤٧، للتحقيق على الأرض فى صيف ١٩٤٧، وقدمت تقريرها فى ٣١ أغسطس. واقترحت تقسيم فلسطين لدولتين واحدة يهودية والأخرى عربية، إلى جانب منطقة دولية تضم القدس والأماكن المقدسة. ووافقت الجمعية العامة على هذا الاقتراح فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

**فايتسمان**، حاييم،( ١٨٧٤ - ٥٢): صهيونى معتدل، من أنصار التعاون مع بريطانيا التى حصل منها على وعد بالفور عام ١٩١٧ . ورأس، بلا انقطاع تقريباً، المنظمة الصهيونية من ١٩٢٠ ، وحتى ١٩٤٨، وبعدها صار أول رئيس لدولة إسرائيل.

**يشوف**: اسم الجماعة اليهودية فى فلسطين قبل إنشاء دولة إسرائيل.

# ثبت مختصر بأحداث السنوات ١٩٤٧-١٩٤٩

## ١٩٤٧

١٨ فبراير : وزير الخارجية البريطانية، إرنست بيفن، يعلن أمام مجلس العموم، أن بريطانيا "ستعرض [القضية الفلسطينية] على الأمم المتحدة" .

أول مارس : هجمات للإرجون على حوالى ١٥ من الأهداف العسكرية البريطانية.

٢٨ أبريل : افتتاح الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة بشأن فلسطين فى نيويورك، وتقرر تكوين لجنة تحقيق، الأونسكوب.

٤ مايو : الإرجون تهاجم سجن عكا، وتحرر عدة مئات من المقاتلين الصهيونيين الذين سجنهم البريطانيون.

**١٤ مايو** : المندوب السوفييتى أندريه جروميكو، يقترح على الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء "دولة موحدة عربية يهودية فى فلسطين" ولكنه لا يستبعد "تقسيم البلاد إلى دولتين" فى حالة استمرار الصدام.

**٣ يونيو** : لندن تعلن خطتها لتقسيم الهند.

**٥ يونيو** : إعلان خطة مارشال.

**يونيو/يوليو** : تحقيق لجنة الأونسكوب فى فلسطين (وفى معسكرات المشردين [اليهود])، والذى قاطعته اللجنة العربية العليا.

**١٢ يوليو** : الإرجون تختطف جاويشين بريطانيين وتهدد بقتلهما.

**١٨ يوليو** : البحرية البريطانية توقف السفينة "إكسودس" وعليها ٤٥٠٠ يهودى خارج مياه غزة، وتعيدها لميناء بور دى بوك يوم ٢٩ يوليو، ومنها إلى هامبورج يوم ٨ سبتمبر.

---

**٣١ يوليو** : الإرجون تقتل الرهينتين.

**٣١ أغسطس** : الأونسكوب تقدم تقريرها، وفيه تقترح أغلبية اللجنة التقسيم.

**٢٦ سبتمبر** : المملكة المتحدة تعلن اعتزامها الانسحاب من فلسطين.

**٥ أكتوبر** : إنشاء الكومنفورم، واتساع نطاق الحرب الأهلية فى اليونان.

**٧-١٥ أكتوبر** : اجتماع مجلس الجامعة العربية فى عالية بلبنان. ولأول مرة يجرى الحديث عن التدخل المسلح فى فلسطين.

**١٧ نوفمبر** : فى اجتماع سرى بين الملك عبد الله، وجولدا ميئير (التى حلت مكان موشيه شرتوك المنشغل بالمعركة الدبلوماسية فى الأمم المتحدة فى نيويورك)، يجرى الاتفاق على تقسيم آخر، فبدلاً من أن تقوم الدولة العربية فى الضفة الغربية تُضم إلى الأردن.

**٢٩ نوفمبر** : تقر الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية الثلثين، القرار رقم ١٨١، بتقسيم فلسطين لدولتين، واحدة يهودية، والأخرى عربية، إلى جانب منطقة دولية تضم القدس والأماكن المقدسة. وبريطانيا العظمى تعلن أنها لن تتعاون فى تنفيذ هذا القرار، وأنها ستحتفظ بسلطتها حتى انتهاء الانتداب فى ١٥ مايو ١٩٤٨.

**٣٠ نوفمبر** : سقوط أول سبعة قتلى فى فلسطين فى حرب ١٩٤٧-٤٩ .

**١ ديسمبر** : توقيع أول عقد لتوريد السلاح بين الهاجانا وتشيكوسلوفاكيا.

**٥ ديسمبر** : واشنطن تقرر حظر إرسال السلاح لمنطقة الشرق الأوسط.

**١١ ديسمبر** : الفيلق العربى الأردنى يقطع الاتصال بين الحى اليهودى فى القدس وتل أبيب.

**١٥ ديسمبر** : بعد ١٥ يوماً من إقرار مشروع التقسيم، بلغ عدد القتلى فى فلسطين ١٦٠ فرداً أغلبهم من العرب.

## ١٩٤٨

**٨ يناير** : ١٥٠٠ مقاتل من جيش التحرير التابع لفوزى القوقجى يدخلون فلسطين وسيبلغ عددهم ٣٨٠٠، فى ١٥ مايو.

**١٥ يناير** : توقيع معاهدة التحالف بين بريطانيا والعراق، ولكن المظاهرات العنيفة تمنع التصديق عليها.

**٢٢ يناير** : قافلة مدرعة للهاجانا تسقط فى أيدى المقاتلين العرب الذين يقتلون جميع أفرادها.

**٢٥ فبراير** : "الانقلاب فى براغ".

**آخر فبراير** : طبقاً لتقرير الأمم المتحدة، بلغ عدد القتلى فى فلسطين ٨٦٩، والجرحى ١٩٠٩. وتدل استطلاعات الرأى أن الرأى العام الأمريكى الذى كان يؤيد التقسيم، بدأ يبتعد عن ذلك.

**٨ مارس** : هارى ترومان يعلن ترشيحه لفترة رئاسة ثانية.

**١٥ مارس** : معاهدة تحالف جديدة بين الأردن والمملكة المتحدة.

**١٩ مــارس** : ممثل الولايات المتحدة فى مجلس الأمن يقترح استبدال نظام "للوصاية" الدولية بالتقسيم. ولندن المعترضة تحاول إيجاد الوسائل لمنع تنفيذ قرار ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

**آخر مارس** : أول دفعة من الأسلحة التشيكية تصل إلى فلسطين، تنفيذاً للاتفاق الذى تم بين أندريه جروميكو وموشيه شرتوك فى نيويورك فى ديسمبر ١٩٤٧، وصُدق عليه فى يناير ١٩٤٨. وبذلك يمكن بدء الهجوم اليهودى المضاد بعملية نحشون، وخطة داليت.

**٩ أبريل** : مذبحة دير ياسين، ومقتل الزعيم عبد القادر الحسينى فى معركة الاستيلاء على القسطل، وبذلك انفتح طريق اليهود مؤقتاً للقدس.

**١٣ أبريل** : الهجوم على قافلة يهودية متجهة إلى جبل سكوبوس يؤدى لمقتل ٧٧ شخصاً.

**١٨ أبريل** : الهاجانا تستولى على طبرية، وتستولى على حيفا يوم ٢٢ أبريل.

**١٠ مايو** : القوات اليهودية تستولى على صفد، وعلى يافا يوم ١٣ مايو.

**١٢ مايو** : هارى ترومان يطالب موشيه شرتوك، الذى سيصبح وزير الخارجية، ألا تعلن الوكالة اليهودية استقلال دولة إسرائيل، ولكنه يبلغ حاييم فايتسمان الرئيس المقبل، أنه سيعترف بالدولة اليهودية.

**١٤ مــايو** : نهاية الانتداب البريطانى، وإعلان دولة إسرائيل، والولايات المتحدة تعترف بالدولة الجديدة "كأمر واقع". وفى اليوم التالى تدخل قوات خمس دول عربية إلى فلسطين.

**١٧ مايو** : الاتحاد السوفييتى يعترف قانونياً بإسرائيل. الهاجانا تستولى على عكا، وفى اليوم التالى يستولى المصريون على بير سبع.

**٢٠ مايو** : تعيين السويدى الكونت فولكه برنادوت وسيطاً من قبَل الأمم المتحدة.

**٢٨ مايو** : الحى اليهودى فى القدس يستسلم.

**٢٩ مايو** : الهجوم المصرى يُوقف عند أشدود.

**٣١ مايو** : بداية "جيش الدفاع الإسرائيلى" (التساحال) الذى يضم الهاجانا، والبالماخ، - ونظريا - مقاتلى الإرجون وليحى.

**١١ يونيو/**

**٨ يوليو** : الهدنة الأولى العربية الإسرائيلية

**٢٠-٢٢ يونيو** : أزمة "الألتا لينا"، الهاجانا تغرق السفينة التى حملتها الإرجون بالسلاح لتتزود به وحدها، مع أن قواتها يفترض أنها جزء من جيش الدفاع الإسرائيلى الذى أنشئ قبلها بثلاثة أسابيع.

**٢٣ يونيو** : بداية حصار برلين.

**٢٨ يونيو** : خطة برنادوت الأولى.

**٩-١٨ يوليو** : حرب الأيام العشرة. إسرائيل تستولى على اللد والرملة والناصرة.

**١٨ يوليو -**

**١٥ أكتوبر** : الهدنة الثانية .

**١٧ سبتمبر** : اغتيال الكونت برنادوت، وبعدها بثلاثة أيام، تعلن حكومة تل أبيب حل ليحى والإرجون.

**٢٣ سبتمبر** : إعلان حكومة عموم فلسطين العربية، التى اعترفت بها جميع الدول العربية فيما عدا الأردن.

**٢ أكتوبر** : مؤتمر فلسطينى يجتمع فى عمان، ويعلن الولاء للملك عبد الله.

**١٥ أكتوبر** : التساحال يخرق الهدنة ويهاجم النقب، وتستمر عملية يوآف حتى يوم ٢٢ .

**٢٩-٣١ أكتوبر** : عملية حيرام تمكن التساحال من طرد جيش التحرير من الجليل.

**نوفمبر** : إعادة انتخاب هارى ترومان رئيساً للولايات المتحدة.

**أول ديسمبر** : المؤتمر الفلسطينى الجديد يجتمع فى أريحا برئاسة محمد الجعبرى، ويطلب ضم فلسطين للمملكة الهاشمية .

**١١ ديسمبر** : الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن حق اللاجئين العرب فى العودة، وتؤكد الوضع الدولى للقدس، وإدارة الأمم المتحدة لها.

**١٧ ديسمبر** : الأمم المتحدة ترفض قبول عضوية إسرائيل.

**٢٢ ديسمبر** : عودة المعارك بين مصر وإسرائيل التى تستولى على الجزء الأكبر من النقب

**٢٨ ديسمبر** : اغتيال النقراشى باشا رئيس وزراء مصر على يد طالب ينتمى للإخوان المسلمين.

## ١٩٤٩

**٧ يناير** : تحت تهديد القوات البريطانية، يتخلى التساحال عن شمال سيناء.

**٢٥ يناير** : انتخابات المجلس التأسيسى الإسرائيلى.

**٢٤ فبراير** : التوقيع فى رودس على اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل.

**١٠ مارس** : القوات الإسرائيلية تتجه نحو البحر الأحمر وتستولى على قرية أم الرشراش ، إيلات فيما بعد.

**٢٣ مارس** : الهدنة الإسرائيلية اللبنانية.

**٣٠ مارس** : الانقلاب الأول فى سوريا الذى يبدأ مرحلة من الاضطرابات فى العالم العربى الذى هزته الهزيمة.

**٣ أبريل** : الهدنة الأردنية الإسرائيلية.

**١١ مايو** : اكتساب إسرائيل عضوية الأمم المتحدة.

**١٢ مايو** : توقيع إسرائيل والدول العربية على بروتوكول مؤتمر لوزان الذى نظمته لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة.

**٢٠ يوليو** : اتفاق الهدنة السورية الإسرائيلية.

**٨ ديسمبر** : إنشاء مكتب مساعدة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابع للأمم المتحدة (الأونروا).

# الفصل الأول

# من الإبادة الجماعية إلى تقسيم فلسطين

# 1

فى اليوم التاسع والعشرين من شهر نوفمبر ١٩٤٧ ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، المنعقدة فى فلاشنج ميدوز قرب نيويورك ، بأغلبية الثلثين ، القرار رقم ١٨١ الذى يقضى بتقسيم فلسطين . فقد وافق ٣٣ عضواً (منهم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى) ، واعترض ثلاثة عشر، وامتنع عن التصويت عشرة أعضاء (منهم بريطانيا العظمى) ، على إقامة دولتين إحداهما يهودية ، والأخرى عربية ، مع وضع القدس والأماكن المقدسة تحت «نظام دولى خاص» .

وكانت هذه لحظة تاريخية للحركة الصهيونية ، فبعد مرور ألف وتسعمائة عام على اختفاء أى شكل من أشكال الدولة اليهودية على الأرض المقدسة ، اعترفت الجماعة الدولية بحق اليهود فى إقامة دولة لهم على هذه الأرض ، وإن كان ذلك إلى جانب دولة عربية ، وصحيح أن اليهود المتدينين كانوا طوال قرون عديدة ، فى الشتات ، يقسمون فى صلواتهم ألا ينسوا أورشليم ، ويتواعدون على التقابل هناك فى «العام القادم» ، ولكن أحداً منهم لم يكن ليعتقد ، طوال تلك الأجيال المتعاقبة ، أنهم سيمارسون السيادة حقيقة ، على تلك الأرض . ثم جاء تيودور هرتزل ، ذلك المثقف اليهودى الراغب فى الاندماج فى المجتمع الأوروبى ، والذى تأذى من متابعة قضية الضابط اليهودى دريفوس فى باريس ،

حيث كان يراسل جريدته فى ڤيينا ، وأصدر كتابه «دولة اليهود» ، وبعدها بعام ، أى فى أغسطس ١٨٩٧ ، عقد المؤتمر اليهودى العالمى الأول . وطالب الصهيونيون ، الذين انتسبوا إلى جبل صهيون ، وهو أحد تلال مدينة القدس ، «بوطن قومى للشعب اليهودى ، معترف به علنًا ، ويتمتع بالضمانات القانونية»[٢] .

ولكن هرتزل كان يعلم أن هذا المشروع لن تكون له أية فرصة فى التحقق ، إن لم يحظَ بتأييد إحدى القوى العظمى ، ولكنه فشل فى الحصول على تأييد السلطان العثمانى ، أو غليوم إمبراطور ألمانيا ، أو وزراء قيصر روسيا ، أو البابا بيوس العاشر فى الفاتيكان . وفى عام ١٩٠٤ ، توجه مؤسس الصهيونية السياسية أخيرًا إلى لندن قائلاً

لأعضاء المؤتمر الرابع : «إن إنجلترا ، القوة العظمى ذات الاهتمامات العالمية ، هى التى ستفهمنا ، وتقدر تطلعاتنا . وباستنادنا إلى إنجلترا ، ستتقدم فكرة الصهيونية إلى الأمام ، وترتفع إلى ذرى لم تحققها من قبل» . ولكن هرتزل مات عام ١٩٠٨ ، وبعد وفاته بتسعة أعوام حقق حاييم فايتسمان حلمه . ذلك أن حكومة صاحب الجلالة شعرت بالحاجة لتأييد اليهود ، فى معمعة الحرب العالمية الأولى، للمساعدة فى الحصول على تأييد الولايات المتحدة وروسيا ضد الألمان ، فى المدى القريب ، وفى كسب ورقة أخرى رابحة ، تدعم تطلعاتها لتقسيم الإمبراطورية العثمانية بعد انتهاءالحرب فى المدى الأبعد . وكان هذا وراء التصريح الشهير للورد «بالفور» ، فى ٢ نوفمبر ٩١٧ ، الذى جاء فيه : «تنظر حكومة صاحب الجلالة بعين العطف لإقامة وطن قومى للشعب اليهودى في فلسطين ، وستكثف جهودها لتحقيق هذا الهدف ، مع مراعاة عدم المساس بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية» . ونسارع هنا للتأكيد على أن هذه الجماعات كانت تمثل ، فى ذلك الوقت ، تسعين بالمائة من سكان فلسطين .

وقد حافظ البريطانيون على النقطة الأولى من وعدهم ، بعد أن حصلوا ، عام ١٩٢٢ ، على سلطة الانتداب على فلسطين . وبفضل إدارة الانتداب البريطانية ، أصبحت الجماعات اليهودية فى فلسطين ، والمسماة اليشوف ، دولة داخل الدولة ، وتثبت الأرقام هذ الحقيقة ، فابتداءًا من عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٤٦ ، ارتفع عدد اليهود من ٨٤ ألفًا إلى ٦٠٨ ألف ، أى أن نسبتهم ارتفعت من عُشر عدد السكان إلى ثلث عددهم . وزادت مساحة الأرض المملوكة لليهود من ٢٠ ألف هكتار عام ١٨٩٧ ، إلى ١٨٠ ألفًا عام ١٩٤٧ ، أى أنها بلغت ٧ بالمائة من

مساحة الأرض، وزاد عدد المستعمرات اليهودية من ٢٧ إلى ٣٠٠ ، وغدت تنتج ٢٨ بالمائة من الإنتاج الزراعى لفلسطين . أما الإنتاج الصناعى لليشوف فقد انفجر من رقم قياسى قدره ١٠٠ عام ١٩٢٠ - ٢٢ ، إلى ١٠٢٩ عام ١٩٣٧ - ٣٨ ، ثم تضاعف مرة أخرى بنهاية الحرب العالمية الثانية . وبلغ متوسط دخل الفرد اليهودى ، حينئذ ، ضعف متوسط دخل الفرد العربى . وكان القيد الوحيد على هذا التوسع اليهودى ، هو مقاومة عرب فلسطين ، الذى ازداد حجمًا وعنفًا كلما ازدادت الهجرة اليهودية ، التى تضخمت مع ازدياد خطر النازية . وعقب الصدامات الكبيرة الأولى عامى ١٩٢١ و١٩٢٩ ، قامت الثورة - من عام ١٩٣٦ وحتى ١٩٣٩- التى لم تلبث أن تحولت إلى حرب أهلية . وقمع الجيش البريطانى الثورة بمساعدة القوات المسلحة اليهودية ، ولكن الخارجية البريطانية قررت تغيير سياستها خوفًا من ارتماء العالم العربى - الذى صدم بعمق من محنة أشقائه الفلسطينيين - فى أحضان هتلر . فصدر «الكتاب الأبيض» عام ١٩٣٩ ، وفيه تعهدت لندن بوضع حد أعلى للهجرة لا يتجاوز ٧٥ ألفًا خلال خمس سنوات وبوضع القيود على شراء اليهود للأرض ، ووعدت بمنح الاستقلال لفلسطين خلال عشر سنوات مع عدم تجاوز نسبة السكان اليهود لثلث العدد الإجمالى للسكان .

## «حتى لا يتكرر ذلك مرة أخرى...»

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، حاول الساسة البريطانيون الالتزام بهذه السياسة ولكن دون نجاح ، فقد أصبح ذلك غير عملى . يقول المؤرخ الإسرائيلى إيلى بارنافى : «بعد الخروج من الحرب ، أدى المنظر الفظيع لمعسكرات الموت ، واكتشاف أبعاد المأساة - حيث بلغ عدد الضحايا ما

يقرب من ستة ملايين ، أى ثلث الشعب اليهودى ، ومئات الآلاف من الناجين الذين لا يرغب أحد فى استقبالهم ، أدى كل ذلك إلى إضفاء وضوح الحقيقة الناصعة على مبادئ الصهيونية : فلكى لا يتكرر «ذلك» يجب أن يكون لليهود وطن خاص بهم . وهكذا تحولت الجماهير اليهودية ، فى كل أنحاء العالم ، إلى الالتفاف الكامل حول الحركة الصهيونية لأول مرة فى تاريخها ، كما حصلت على عطف الرأى العام العالمى»[٤] . ويختم المؤرخ الإسرائيلى بالقول : برغم الصدمة التى قد يحدثها هذا القول ، فقد كان هتلر أقوى الدوافع التى ساعدت على بناء الدولة اليهودية»[٥] .

فكانت هى الدولة التى مهمتها الأولى هى استقبال جميع أولئك الذين يريدون ، بعد عودتهم من الجحيم ، أن يبنوا حياتهم من جديد ، وفى مقدمتهم مئات الآلاف من الرجال والنساء المتجمعين فى معسكرات المشردين ، والذين ليس أمامهم من مكان يذهبون إليه سوى فلسطين. فهم لا يستطيعون ، أو لا يرغبون ، فى العودة إلى مواطنهم الأولى حيث ما برحت معاداة السامية موجودة ، كما تدل على ذلك المذبحة التى حدثت فى كيلشه ، فى بولندا ، فى يوليو ١٩٤٦[٦] . وبالتأكيد ، كان الكثير منهم يفضلون التوجه للعالم الجديد ، ففى ١٩٤٧ ، عندما خيروا «بين فرصة متساوية فى الذهاب إلى فلسطين أو الولايات المتحدة ، اختار ٥٠٪ من الناجين ، الانضمام إلى يهود الشتات البؤساء فى أمريكا[٧] . ولكن السلطات الأمريكية لم تكن تمنح تأشيرات الدخول إلا بالقطارة ، ففى الفترة ما بين عامى ١٩٤٠ و١٩٤٨ ، لم تمنح سوى ٤٧ ألف تأشيرة

* وهو أمر يثبت أن الولايات المتحدة كانت ضالعة مع بريطانيا ، منذ تلك الفترة المبكرة ، فى مؤامرة تهويد فلسطين . وإن كانت ترحب ، فى نفس الوقت بالعلماء اليهود البارزين ، مثل ألبرت أينشتاين وغيره ممن ساهموا فى صناعة القنبلة الذرية. المترجم .

دخول لليهود الأوروبيين[٨] ودفع هذا إلى مضاعفة الهجرة «السرية» التى نظمتها جماعة «الموساد عاليا بيت» ، إلى الحد الذى جعل محاولات البريطانيين لوقف هذه الهجرة ترتد عليهم كما حدث فى حالة السفينة «إكسودس» فى صيف عام ١٩٤٧ ، التى أدت إلى ثورة من جانب الرأى العام العالمى الذى كان معبأً أكثر من أى وقت مضى ضد الاضطهاد المعادى للسامية .

واستغل زعماء دولة إسرائيل المستقبلة الظروف المواتية ، فنظموا مقاومة متصاعدة ضد «المحتل» البريطانى ، ولم يترددوا فى استخدام الإرهاب فى هذا السبيل . ومنذ عام ١٩٤٠ ، ضاعفت جماعة شتيرن الأكثر تطرفًا ، من هجماتها ، وانضمت لها جماعة الإرجون منذ عام ١٩٤٤ ، وهى تابعة «للمراجعين» ، وهم الجناح اليمينى فى الحركة الصهيونية ، ولم يلبث الجيش اليهودى السرى ، وهو الهاجاناه ، أن انضم هو أيضًا ، إلى الصراع المسلح . وتجمعت القوات البريطانية فى محيط مراكز إدارة سلطة الانتداب ، فيما أطلق عليه اليهود «بيفنجراد» على سبيل السخرية . وترتب على الهجوم على فندق الملك داوود ، وهو المقر الرئيسى لسلطات الانتداب ، يوم ٢٢ يوليو ١٩٤٦ ، وقوع ما يقرب من مائة قتيل ، وكان هذا أكثر مما يحتمل الرأى العام البريطانى ، فارتفعت الصيحة : أعيدوا أبناءنا إلى الوطن!» على لسان المتظاهرين فى بريطانيا الذين كانوا يعلمون أنه قد سقط من القوات البريطانية أكثر من ١٥٠ قتيلاً و٣٥٠ جريحًا خلال عامين . أما حكومة صاحب الجلالة ، فكانت تعلم أن المملكة المتحدة ، المثقلة بجراح الحرب العالمية الثانية ، لم تكن تستطيع الاستمرار فى إبقاء ١٠٠ ألف جندى فى فلسطين (وهو ما يساوى عُشر قواتها المسلحة فى الخارج تقريبًا) ، ولا تتحمل نفقات

الانتداب التى بلغت ٤٠ مليون جنيه فى العام . وكان عليها أن تبحث عن الحل الأمثل الذى يحافظ على المصالح البريطانية فى الشرق الأدنى .

وفى حين أبدى واضعو الاستراتيچية فى الوكالة اليهودية التصلب تجاه بريطانيا ، فقد أبدوا الكثير من المرونة التكتيكية لكسب تأييد الرأى العام ، والحكام ، فى العالم العربى . ففى مايو ١٩٤٢ ، جمع دافيد بن جوريون أغلب قواته فى مؤتمر بيلتمور (على اسم الفندق الذى اجتمعوا فيه فى نيويورك) ، حول الشعار : الكومنويلث اليهودى" فى فلسطين . ولكنه وصل بالتدريج ، إلى الاقتناع بأن المطالبة بكامل فلسطين يعنى معاداة العرب ، وهو ما يعنى فقدان تعاطف أغلب القوى الغربية ، التى لها مصالح متفاوتة فى بلدان المنطقة يجب أن تدافع عنها . وأخذت الوكالة اليهودية هذه المواقف فى الاعتبار ، فبعد أن رفضت مشروع موريسون – جريدى بالتقسيم أو إنشاء دولة فيدرالية(٩)، عادت ووضعت أوراقها على المائدة ، وصرحت فى ٤ أغسطس ١٩٤٦ ، «باستعدادها لمناقشة اقتراح بإقامة دولة يهودية قادرة على الحياة على جزء مناسب من فلسطين»(١٠) .

وهكذا حققت ضربتين ، فمن جهة أضعف الاعتداء على فندق الملك داوود مقاومة البريطانيين ، ومن الجهة الأخرى تغلب تغيير السياسة المعلن فى ٤ أغسطس على تحفظات الأمريكيين ، ومن تلك اللحظة بدأت الأحداث فى التسارع . ففى ١٨ فبراير ١٩٤٧ ، قررت الحكومة البريطانية ، بعد فشل مؤتمر يهودى عربى أخير حول مشروع لتقسيم فلسطين إلى كانتونات ، «تحويل الموضوع برمته إلى الأمم المتحدة» ، وهذه قررت تشكيل لجنة خاصة لدراسة الحلول الممكنة . وفى ١٤ مايو حدث تحول حاسم ، فقد اقترح أندريه جروميكو ، مندوب الاتحاد

السوفيتى «تكوين دولة يهودية عربية موحدة ، وإذا تعذر ذلك ، تقسم البلاد إلى دولتين»[11] . وفرض الواقع على مؤيدى الحل الأول أن يلتفوا حول الحل الثانى .

## توافق سوفيتى أمريكى غريب

وفى هذا المجال ، ظهر توافق سوفيتى أميركى يعود إليه أكبر الفضل فى قيام إسرائيل ، ومع مرور الزمن ، يبدو هذا التوافق أمرًا يصعب تصديقه ، وخاصة وأنه حدث فى عام ١٩٤٧ ، العام الذى وصفه الجنرال ديجول بـ«العام المخيف» . فقد وضع مبدأ ترومان الولايات المتحدة على رأس «العالم الحر» فى مواجهة «التوسع السوفييتى» ، وبعدها ببضعة أشهر كرس السوڤييت رؤية ترومان حيث أكد تقرير جدانوف نظرية انقسام العالم إلى «معسكرين» : «الإمبريالى والمعادى للإمبريالية ، وكما قال المؤرخ ليلى ماركو : «بدا أن جدانوف قد أكمل بوضوح ما اقترحه ترومان»[12] . وبالفعل انغمس العالم فى الحرب الباردة ، وبدأ حلفاء الأمس فى هزيمة الهتلرية يتنازعون السيطرة على العالم . وفى خضم هذا الصراع ، بما تضمنه من خطة مارشال ، وطرد الوزراء الشيوعيين من حكومات أوروبا الغربية ، وتأسيس الكومنفورم ، والتأييد الأمريكى لدور بريطانيا فى الحرب الأهلية فى اليونان ، واستيلاء الحزب الشيوعى على الحكم فى براغ ، وانتشار موجة المكارثية فى الولايات المتحدة ، فى خضم هذا الصراع الذى دام أكثر من أربعين عامًا ، والذى انتهى بانهيار كامل لأحد المعسكرين ، اتفق الخصمان على قضية فلسطين الشائكة .

والواقع أن واضعى الاستراتيچية السوڤييت والأمريكيين قد توصلوا

إلى نفس النتيجة وإنما عبر حسابات مختلفة تمامًا ، فمن وجهة نظر الرئيس ترومان ، كما كان سلفه فرانكلين روزفلت يفكر ، كان الأمر يتعلق بالوصول إلى موقف وسط بين اعتبارات شديدة الاختلاف ، فكان هناك ، أولاً ، الموقف من الحليف البريطانى ، الذى لم تقبل واشنطن أن تبدو كأنها قد «تخلت» عنه . وكان هناك ، ثانيًا ، موقف وزارة الخارجية الأمريكية ، التى كانت لا تريد الدخول فى صراع مع الدول العربية الناشئة ، من أجل ضمان تدفق البترول على أمريكا ، وبالنظر إلى تطلعها إلى أن تحل محل بريطانيا فى المنطقة . والاعتبار الثالث ولعله أهمها ، كان يعود إلى مواقف المنظمات اليهودية الأمريكية وما لها من وزن هام على المستوى الانتخابى ، وكان ترومان يحضر لإعادة انتخابه فى نوفمبر ١٩٤٨ .

أما جوزيف ستالين فقد كانت توجهه اعتبارات مختلفة تمامًا ، وبالنظر إلى العداء التقليدى من جانب الماركسيين ، وخاصة الشيوعيين السوفييت ، للصهيونية ، فإن تأييد الاتحاد السوفييتى لإقامة دولة يهودية يبدو غير منطقى ، ولكن هذا يتجاهل أنه فى السياسة الخارجية ، كان ستالين يعطى الأولوية لمصلحة الدولة على الاعتبارات الإيديولوچية . وفى منطقة الشرق الأوسط ، كانت موسكو تعطى الأولوية للصراع ضد الإمبريالية المسيطرة فى المنطقة وهى البريطانية ، وكانت نقطة الضعف لهذه الأخيرة ، أو كعب أخيل ، هى فلسطين . ونظرًا لعدم وجود حركة وطنية عربية قادرة على التحالف مع الاتحاد السوفييتى ، فقد قرر هذا الأخير استخدام الحركة الصهيونية لخلع «النير» البريطانى عن فلسطين، كبداية لخلعه عن بقية بلدان المنطقة . وهكذا وفرت الحكومة الشيوعية الجديدة فى تشيكوسلوفاكيا السلاح – بل و«المتطوعين» – للجنود اليهود،

وبدون هذه المساعدة لما انتصروا على الجيوش العربية . وهذا التأييد الصريح لم يمنع السوڤييت من القيام بحملة قاسية من الكبت المعادى لليهود ، إذ يبدو أن الكريملين كان يخشى أن يقود هذا التأييد للدولة اليهودية الناشئة ، إلى إثارة النعرة «القومية» لدى اليهود السوفييت ، وإلى تنظيمهم تحت هذا الشعار . لقد كان الهدف هو الضرب لمنع أى مساس بالسلطة القائمة والمجتمع السوفييتى .

وعندما توجهت «الأونسكوب» (لجنة الأمم المتحدة للبحث والتحقيق فى مشكلة فلسطين) ، التى تم اختيار أعضائها فى ظل هذا التوافق السوفييتى الأمريكى ، إلى فلسطين يوم ١٦ يونيو ١٩٤٧ ، وجد أعضاؤها الأحد عشر أنفسهم فى بلد فى حالة حرب كامنة ، برغم الدعوة لوقف إطلاق النار . وفشلت الأحكام العرفية التى أعلنها المندوب السامى البريطانى فى منع مليشيات المراجعين من القيام بنشاطها ، وفشلت اللجنة فى وقف تنفيذ حكم الإعدام بحق ثلاثة من أعضاء منظمة الإرجون . وردت هذه المنظمة باعتقال جاويشين بريطانيين يوم ١٢ يوليو ، ولم تلبث أن قتلتهما بعد سفر اللجنة بوقت قليل . ولمزيد من الإرهاب قامت العصابة بتلغيم جثتى الرجلين بعد تعليقهما ببعض الأشجار ، فأصابت من حاولوا إنزال الجثين المعلقتين بجراح فادحة !

ومن الأحداث العامة فى تلك الفترة ، وصول السفينة «إكسودس ١٩٤٧» ، وهى سفينة قديمة حمولتها ٤٠٠٠ طن استأجرتها (الهاجاناه)، وعلى متنها ٤٥٠٠ مهاجر يهودى أغلبهم من الناجين من الاضطهاد النازى ، إلى عرض البحر تجاه ميناء حيفا . وكان البريطانيون قد بدءوا منذ أغسطس ١٩٤٦ سياسة ترحيل المهاجرين اليهود غير الشرعيين إلى جزيرة قبرص ، وكان قد تجمع منهم حوالى ١١ ألفًا خلال شهور مارس

وأبريل ومـايو ١٩٤٧ وحـدها . وفى هذه الحـالة ، كـانت السلطات البـريطانيـة قـد علمت بنوايا الصـهيـونيين ، فـاتبـعت تكتـيكًا جـديدًا وهو الصد ، فـهاجمت السلطات السفينة ونشبت معركة ، تابعها العالم أجمع عن طريق الراديو ، وسـقط فـيـهـا أربعـة قـتلى وكـثـيـر من الجـرحى ، واسـتسلمت السـفينة عند الفجـر . وبعد الظهـر ، تم نقل المهاجرين بالقوة إلى سـفن بريطانية راسـية فى حيفا ، وتحت أنظار جماهير غفيرة ، من بينها إميل ساندستروم رئيس لجنة الأمم المتحدة للتحقيق ، الأونسكوب .

واسـتخدمت الوكالة اليهودية صـور هـذه المعركة ، وكذلك عودة السـفن البريطانية لمرفأ بور دى بوك يوم ٢٩ يوليو، وبصـفة خاصـة ، صـور إنزال المهـاجـرين بالقـوة فـى مـينـاء هامـبـورج يوم ٨ سـبـتـمـبـر ، للدعـاية ضـد بريطانيا ، يقول كروسـتوفر سـايكس : «لقد كانت قصة إكسودس ١٩٤٧ من أهم النجاحات التى حققتها الصهيونية قبل نشأة دولة إسرائيل . لقد غدت مـوضـوعًا لملحـمة تشـبه كثـيرًا ملحـمـة حـصـار طروادة فـى إلياذة هوميروس ، وكتب عنـها كتـاب ، وصـور فيلم سـينمـائى حـققا الكثـير من النجاح»(١٣) .

## هوة غير عادية

لقـد واجـهت لجنة التـحـقـيق بلدًا فى حـالة حـرب ، ورأيًا عـامًـا عـالميًـا مـتأثرًا بمـأساة الناجين من معسكرات الموت ، وعلاوة على ذلك ، قـاطعت الهيـئة العليـا العربيـة أعمـال اللجنة بحجـة أن التـفويض الممنوح لها لا يتـضـمن الاسـتـقـلال ، قـائلة : «إن الحـقـوق الطـبـيـعية للشـعب العربى فى فلسطين واضـحة تمامًا ولا يمكن أن تكون موضـع تحـقيق»(١٤) . أما زعمـاء الوكالة اليهودية فقد دافعوا عن قضيتـهم بكل قوة مسـتشـهدين بأحداث

التاريخ وبالتوراة ، وبالمحن القاسية التى تعرض لها اليهود ، وبالإبادة الجماعية ، وكذلك بالمنجزات الاقتصادية لليشوف ، والتى استفاد منها العرب من سكان فلسطين كذلك . وطالب رئيس الوكالة اليهودية ، دافيد بن جوريون ، بإنهاء الانتداب ، «سواء أكان بريطانيا» أو للأمم المتحدة ، وبعد فترة انتقالية يصل خلالها مليون مهاجر يهودى إلى فلسطين ، تقام دولة مستقلة على كل الأرض الفلسطينية .وعندما طلب منه أعضاء اللجنة تحديد طلباته بدقة ، أجاب قائلاً : «نحن على استعداد للنظر فى إقامة دولة يهودية على جزء كبير من فلسطين ، مع تمسكنا بحقنا فى كل أرض فلسطين»(١٥) .

وكان المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية هو الذى رسم هذه السياسة المثمرة ، بالتقدم بمطالب الحد الأقصى ، مع إعلان الاستعداد للنظر فى حل وسط(١٦) . أما موقف المقاطعة من جانب الهيئة العربية العليا ، فقد ساعد على استمرار سوء الفهم الغربى سواء على المستوى السياسى أو الثقافى ، ففى حين كان الغرب ملمًا بمأساة اليهود ، فقد كان يجهل تمامًا تطلعات عرب فلسطين ، كما كان يجهل تطلعات ما عرف بعد ذلك بالعالم الثالث . ولم تنجح فى إخفاء هذه الهوة الفكرية بعض اللقاءات السرية مع ممثلى اليسار الفلسطينى(١٧) ، ولا المذكرة المقدمة من الحركة الشيوعية الفلسطينية (عصبة التحرر الوطنى) ، ولا باللقاء الذى تم فى بيروت يوم ٢٣ يوليو ١٩٤٧ ، بين لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة والدول أعضاء الجامعة العربية . وكانت هذه الدول تطالب هى الأخرى بإنهاء الانتداب ، بعد فترة انتقالية ، وإقامة دولة مستقلة ، تقوم بتوقيع معاهدة تحالف مع بريطانيا . أما بالنسبة للسكان اليهود ، فقد طالبت الدول العربية بطرد أولئك الذين دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية ، أو لم

يطلبوا جنسيتها ، وقدروهم بحوالى ٤٠٠ ألف شخص ، أى ما يقرب من ثلثى عدد المهاجرين . أما الباقين فسيخضعون لسلطة الحكومة القادمة ، أى للهيئة العربية العليا[١٨] . وقد أجابهم العضو التشيكى فى اللجنة قائلاً : «لقد استمعت إلى مطالبكم ، ويبدو لى أن تقديركم للحل الوسط هو كالآتى : نحن نريد الاستجابة لجميع مطالبنا ، ويمكن بعد ذلك مناقشة بقية الأمور»[١٩] . وهو تقييم صحيح للموقف ، ولكنه يتجاهل العنصر السياسى النفسى للمشكلة ، فمن وجهة النظر العربية ، كان الصراع حول الأراضى المقدسة ، لا يدور بين شرعيتين متنافستين ، وإنما بين سكان البلاد الأصليين وعدد من المستوطنين الأجانب .

ولاستكمال دراستهم ، انقسم أعضاء اللجنة الأحد عشر إلى لجنتين فرعيتين ، توجهت إحداهما إلى معسكرات المشردين فى ألمانيا والنمسا ، فى حين ركزت الأخرى على دراسة أوضاع الأماكن المقدسة ، وكذلك وضع مدينة القدس . وفى نهاية شهر أغسطس ، عقدت اللجنة فى جنيف اجتماعها الثانى والخمسين والأخير ، حيث وقع أعضاؤها على التقرير الذى رفع إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى آخر شهر أغسطس ١٩٤٧ .

## شعبان ودولتان

وقد أقرت اللجنة بالإجماع عشرة مبادئ لتطبيقها فى المستقبل ، وفى مقدمتها نهاية الانتداب واستقلال فلسطين بعد «فترة انتقال قصيرة بقدر الإمكان»[٢٠] وتحت إشراف سلطة إدارية تابعة للأمم المتحدة . كذلك اتفق الأعضاء الأحد عشر على إعطاء وضع خاص للأماكن المقدسة ، واحترام مبادئ الديمقراطية ، وحماية حقوق الأقليات ، واحترام مبادئ الأمم المتحدة فى دستور الدولة المقبلة . كذلك اتفقوا على أن الوحدة

الاقتصادية لفلسطين هى «ضرورة مطلقة»، كما أوصوا بالوصول إلى اتفاقية دولية ، على وجه السرعة لتسوية مأساة اليهود الأوروبيين ، وبذلك «تخفف» العبء الواقع على فلسطين . وبعد هذه المبادئ المتفق عليها ، اقترحت الهند وإيران ويوغوسلافيا إقامة دولة فدرالية مستقلة تضم دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية . أما بقية اللجنة وتضم كندا وجواتيمالا وهولندا وبيرو والسويد وتشيكوسلوفاكيا ، فقد اقترحت مشروعًا للتقسيم مع الاحتفاظ بالوحدة الاقتصادية . فقال واضعو التقرير : «إن الحقوق التى يطالب بها كل من العرب واليهود بالنسبة لفلسطين مشروعة ، ولكنها غير قابلة للتوفيق» . ومن هنا ضرورة إقامة دولة يهودية ، وأخرى عربية ، ونظام للوصاية الدولية على مدينة القدس ، وينقسم السكان على الوجه الآتى :

| السكان | يهود | عرب | إجمالى |
|---|---|---|---|
| الدولة اليهودية | ٤٩٨٠٠٠ | ٤٠٧٠٠٠ | ٩٠٥٠٠٠ |
| الدولة العربية | ١٠٠٠٠ | ٧٢٥٠٠٠ | ٧٣٥٠٠٠ |
| مدينة القدس | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٥٠٠٠ | ٢٠٥٠٠٠ |

وتُقترح فترة انتقالية مدتها عامان للتغلب على جميع العقبات القائمة، خاصة وأن كلاً من الدولتين المقترحتين تتكون من ثلاثة أجزاء تكاد تكون منفصلة الواحدة عن الأخرى .

وكان تعليق اللجنة العربية العليا على المشروعين المقترحين من لجنة التحقيق : «غير معقول وغير عملى وغير عادل» . وصرح أحد ممثلى اللجنة قائلاً : «إن عرب فلسطين مصممون على مقاومة أى مشروع يقضى بتشريح أو عزل أو تقسيم بلادهم بكل الوسائل المتاحة لهم ، أو

يعطى حقوقًا خاصة أو تفضيلية لأية أقلية»[٢١] . وفى مواجهة هذه المواقف المتصلبة ، أبدى الصهيونيون قبولهم للحل الوسط ، معتمدين فى ذلك على فهمهم الجيد للجماعة الدولية . وفى حين ثارت منظمتا «الإرجون» و«ليحى» ضد أى «بتر» من أرض إسرائيل ، مطالبين اليهود باستمرار الصراع من أجل فلسطين موحدة ، فقد استبعدت الوكالة اليهودية مشروع الدولة الفدرالية ، حيث «سيبقى اليهود إلى الأبد فى وضع الأقلية»[٢٢] إلا أنهم قبلوا مشروع الأغلبية كأساس للمناقشة ، مع إبداء الأسف لاستبعاد الجليل الغربى ومدينة القدس من الدولة اليهودية المقترحة .

وانعقدت الدورة الاعتيادية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة فى منتصف سبتمبر ١٩٤٧، للنظر فى تقرير لجنة التحقيق (الأونسكوب) ، وعينت لجنة مخصصة لدراسة تقرير اللجنة ، واستغرقت هذه اللجنة مدة شهرين لتقديم تقريرها النهائى ، فقد كان من الضرورى الانتهاء من الموضوع على وجه الاستعجال لأن بريطانيا مصممة على الخروج من مستنقع فلسطين ، فقد صرحت فى ١٣ نوفمبر ، بأن آخر جندى بريطانى سيغادر الأراضى المقدسة فى أول أغسطس ١٩٤٨ . وأعلن كل من الأمريكيين والسوفييت موافقتهم على مشروع الأغلبية مع بعض التعديلات الطفيفة ، بضم يافا وبئر سبع للدولة العربية المستقبلة ، وبذلك انخفضت الأقلية العربية فى الدولة اليهودية من ٤٠٧ ألفًا إلى ٣٢٥ ألفًا . كذلك خفضت فترة الانتقال من عامين إلى شهرين فقط بعد انتهاء فترة الانتداب فى أول أغسطس ١٩٤٨ ، واقتُرح تكوين لجنة من خمسة أعضاء لإدارة البلاد مع انسحاب القوات البريطانية .

وبرغم معارضة بريطانيا والدول العربية ، فقد حصل المشروع

السوفييتى الأمريكى على ٢٥ صوتًا فى اللجنة الخاصة مقابل ١٣ صوتًا وامتناع ١٧ ، وغياب عضوين ، أى أنه كان يحتاج إلى صوت واحد للحصول على أغلبية الثلثين اللازمة . ولذلك ألقى هارى ترومان ، الذى كان قلقًا على فرص انتخابه للرئاسة ، بكل ثقله فى المعركة مستخدمًا كل الوسائل . وهكذا ، فبناء على طلب الإدارة الديمقراطية ، هددت شركة فايرستون للإطارات ليبيريا بأنها ستعيد النظر فى توسعاتها المقترحة إذا لم تغير موقفها من مشروع التقسيم . بل لقد هددوا فرنسا - التى كانت قد امتنعت عن التصويت خوفًا من رد الفعل فى أفريقيا الشمالية - بوقف وصول المواد الغذائية الأمريكية . وقدمت «المظاريف» لبعض رؤساء الوفود ، أو قدمت الهدايا لزوجاتهم»[٢٣] .

ونظرًا لعدم قدرتها على مواجهة الضغوط المعادية ، حاولت الدول العربية الالتجاء إلى مناورة لكسب الوقت ، فقد تقدم كميل شمعون ، باسم الجامعة العربية ، بالموافقة على إقامة دولة فدرالية تضم كانتونات يهودية وعربية . وكانت الفرصة قد فاتت ، فقد أقرت الجمعية العامة ، فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ مشروع تقسيم فلسطين بأغلبية ٣٣ صوتًا ، ضد ١٣ ، وامتناع ١٠ عن التصويت . وبذلك خلقت دولة يهودية مساحتها ١٤.١٠٠ كيلو متر مربع تشمل الجليل الشرقى ، والشريط الساحلى من عكا حتى أشدود ، والنقب ، ويسكنها ٥٥٨ ألفًا من اليهود ، إلى جانب ٤٠٥ ألفًا من العرب . وإلى جانبها دولة عربية مساحتها ١١.٥٠٠ كيلو متر مربع ، تشمل الجليل الغربى ، والسامرة (الجزء الأوسط من فلسطين ، شمالى القدس) ، والشريط الساحلى فى منطقة غزة ، ويسكنها ١٠ آلاف يهودى إلى جانب ٨٠٤ ألفًا من العرب . إلى جانب منطقة دولية تضم القدس وبيت لحم والأماكن المقدسة ، ويسكنها ١٠٠

ألف يهودى ، إلى جانب ١٠٥ ألفًا من العرب . كما كلفت الجمعية العامة لجنة تضم بوليفيا ، والدنمارك ، وبناما ، والفلبين ، وتشيكوسلوفاكيا ، بمهمة الإشراف ، مع سلطة الانتداب ، على مرحلة الانتقال على الأرض .

وكان رد فعل اليهود هو الرقص فرحًا فى شوارع تل أبيب ، فى حين انتحب العرب ملوحين بغضبهم . فجاء فى عنوان صحيفة «فلسطين» اليومية فى اليوم التالى ، «فلسطين العربية تباع بأبخس الأثمان فى السوق الدولية للنصابين» ، وفى نفس اليوم ، ٣٠ نوفمبر ، بدأ سبعة أعضاء من اليشوف ، المذبحة . وهكذا بدأت الحرب التى عمت البلاد ، بين اليهود والفلسطينيين أولاً ، ثم بين العرب والإسرائيليين بعد ذلك .

## هوامش

١- انظر نص قرار التقسيم في : آلان جريش ، ودومنيك فيدال ، «Palestine 1947, un parttage avorte» (كومبلكس ، بروكسل ، ١٩٨٧) . ويستمد هذا الفصل منه عدداً من التفاصيل .

٢- انظر والتر لاكر ، «Histoire du sionisme» ، كالمان ليفي ، باريس ، ١٩٧٣ ، ص١٢٦ .

٣- أغلب الأرقام الواردة هنا ، منقولة من «La mise ne valeur de la Palestine» من «ملاحظات ودراسات وثائقية» ، الوثائق الفرنسية ، باريس ، ١٩٤٨ .

٤- إيلي بارنافي ، «تاريخ حديث لإسرائيل» ، فلاماريون ، باريس ١٩٨٨ ، ص٢٦-٢٧ .

٥- في الفترة ما بين ١٩١٩ - ١٩٣١ ، وصل إلى فلسطين ١١٦,٧٩٦ مهاجر يهودي ، أي بمتوسط ٨,٣٤٣ كل عام ، وفيما بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٩ ، بلغ عددهم ٢٤٧,٧٢٣ ، أي بمتوسط ٣٠,٩٦٥ ، كل عام . ويضاف إليهم ١٣,٩٢٢ مهاجر حتى ١٤ مايو ١٩٤٨ ، و٦٩٠,٠٠٠ حتى أخر عام ١٩٥١ .

٦- انظر مارك هليل «Le Massacre des survivants» ، بلون ، باريس ، ١٩٨٥ .

٧- والتر لاكر ، المصدر السابق ، ص٦١٢ .

٨- دافيد لازار ، «L'opinion francaise et la naissance de Etat d'Israel, 1945-1949» ، كالمان اليفي ، باريس ، ص٧٦ .

٩- اقتراح مشترك من واشنطن ولندن ، ولكن مدفوعاً من هذه الأخيرة ، ويقضي بإعطاء ١٠٠,٠٠٠ تأشيرة هجرة لليهود مقابل المحافظة على دولة فلسطينية موحدة تحت وصاية الأمم المتحدة .

١٠- من مـايكل ج. كـوهين ، «Palestine and Great Powers, 1945-1948» ، جامعة برنستون ، ١٩٨٢ ، ص١٤٥ .

١١- «أصول وتطور مشكلة فلسطين ، الجزء الثانى : ١٩٤٧ - ١٩٧٧» الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٧٩ ، ص٧ .

١٢- ليلى مـاركـو ، «Le mouvement communiste international depuis 1945» ، دار النشر الجامعية الفرنسية ، باريس ، ١٩٨٠ ، ص ١٠ .

١٣- كرستوفر سايكس ، «Cross Roads to Israel» ، كولنز ، لندن ، ١٩٦٥ ، ص٣٨٤.

١٤- «Origines ...» المصدر السابق ، ص٩ .

١٥- لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين ، التقرير للجمعية العامة ، مجلد ٣ ، ملحق أ ، «شهادات شفوية مقدمة فى اجتماعات علنية» ، نيويورك ، ١٩٤٧ ، ص٦٢ .

١٦- مايكل كولنز ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

١٧- انظر بشأن هذه اللقاءات ، خليل بديرى ، ٦٦ عامًا فى الحركة الوطنية الفلسطينية (بالعربية) ، صلاح الدين ، القدس ، ١٩٨١ ، ص ١٣١ .

١٨- اقتباس أهارون كوهين ، «Israel and the Arab world» ، ألن، لندن ، ١٩٧٠ ، ص ٣٧٦.

١٩- التقرير للجمعية العامة ، المصدر السابق ص٢٤٥ .

٢٠ - جميع الاقتباسات من اقتراحات لجنة التحقيق (الأنسكوب) مأخوذة من «تقرير اللجنة الخاصة لبحث مشكلة فلسطين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٣١ أغسطس ١٩٤٧) ، الجزء الثانى ، ملاحظات ودراسات وثائقية ، الوثائق الفرنسية ، باريس ،

رقم ١٧,٨٠٥ يناير ١٩٤٨ .

٢١- كتاب الأمم المتحدة السنوى ، ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، نيويورك ، ص ٢٣٣ .

٢٢- «... Origines» ، المصدر السابق ، ص٢٣ .

٢٣- مايكل ج. كوهين ، المصدر السابق ، ص٢٩٨ ، وريتشارد ستيفنز ، «الصهيونية الأمريكية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة (١٩٤٢ - ١٩٤٧) ، دار نشر بيجانت ، نيويورك، ١٩٦٢ ، ص١٧٨ .

# الفصل الثانى

# داوود ضد جوليات

# 2

«٧٠٠ ألف يهودى يواجهون ٢٧ مليون عربى ، واحد ضد أربعين»[١] هكذا وصف رئيس وزراء إسرائيل ، دافيد بن جوريون الحرب الدائرة لأعضاء حكومته يوم ١٦ يونيو ١٩٤٨ ، بعد قيام الهدنة الأولى التى دامت شهراً على وجه التقريب وبعد ذلك بخمسة شهور ، كتب رئيس إسرائيل حاييم فايتسمان إلى نظيره الأمريكى هارى ترومان ، يقول : «لقد فشل أعداؤنا فى القضاء علينا بالقوة الغاشمة ، برغم كونهم يزيدون عنا بعشرين ضعفًا»[٢] . لقد كانت صورة داوود الصغير فى مواجهة جوليات الجبار حاسمة فى مخيلة الإسرائيليين . وقد سادت صورة الجماعة اليهودية الصغيرة ، ضعيفة التسلح ، فى فلسطين ، التى يهددها بالإفناء عالم عربى موحد ومدجج بالسلاح ، لدى الرأى العام الغربى ، طوال حرب عام ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، بل حتى خلال ما تلاها من حروب .

وهذه الصورة التى تتمشى مع الحقائق الديمغرافية المجردة ، هى ، فى الواقع ، أبعد ما تكون عن الأوضاع العسكرية ، والسياسية الدبلوماسية فى تلك الفترة . يكتب بنى موريس قائلاً: «إن الخريطة التى تظهر إسرائيل صغيرة وسط محيط عربى شاسع ، لم تكن تعكس ، ولا تعكس اليوم ، توازن القوى العسكرى فى المنطقة ، كما لا تعبر عنها مقارنة أرقام السكان»[٣] . ويؤكد «المؤرخون الجدد» ، ويبيدهم الدليل على تفوق القوات العسكرية لإسرائيل ، وكذلك على الأوراق الاستراتيچية الرابحة التى كانت تمتلكها الدولة اليهودية . ومن هذه الأوراق الرابحة : الانقسامات فى العالم العربى ، والاتفاق الذى تم بين الملك عبدالله ملك شرق الأردن والوكالة اليهودية (والذى كان اتفق ألا يهاجم الأراضى التى

منحتها الأمم المتحدة لإسرائيل فى مقابل حصوله على الضفة الغربية) ، وموافقة بريطانيا على تلك الصفقة ، وكذلك الدعم المشترك من الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى ، وعطف الرأى العام العالمى ، إلخ . ونتج عن كل ذلك الطبيعة الكاسحة لهجمات القوات الاسرائيلية على القوات الفلسطينية فى ربيع عام ١٩٤٨، وكذلك على القوات العربية التى دخلت فلسطين فى خريف ذلك العام .

إن التفوق المزعوم للعدو هو أحد «الأساطير» السبع التى يدحضها سمحا فلابان ، المدير السابق لإدارة الشئون العربية بالمابام ، ورئيس تحرير مجلة «نيو أوتلوك» ، فى كتابه «ولادة إسرائيل» مستشهداً بالكثير من معاصرى الأحداث . فهو يُذكر بأن رئيس أركان حرب الهاجاناه

إسرائيل جاليلى ، قد أكد ، قبل بدء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى بعام كامل ، أنه قادر على «صد أى هجوم للعرب الفلسطينيين ، حتى إذا ساندتهم الدول العربية . وكل ما نحتاج إليه هو فتح الموانئ بما يسمح لنا بتلقى الأسلحة الثقيلة التى نحتاج إليها لدحر قوات الغزو» . ونُقل عن فيفيان فوكس سترينجواى ، وهو موظف بريطانى فى حكومة الانتداب ، أنه صرح يوم ٣ مارس ١٩٤٨ ، «بالتقليل ، بعبارات شديدة ، من خطر العرب ، واستغرب ممن يعطون أهمية لادعاءات العرب بشأن ما يملكونه من المال والسلاح والدبابات وغيرها . ومع احترامه للفليق العربى ، إلا أنه كجندى قديم يعرف كم من الوقت يستغرق تدريب الرجال على تشغيل الدبابات ، وأنه متأكد تمامًا من قدرة اليهود على الرد على أى هجوم عربى .(٥٥) وقبل نهاية فترة الانتداب البريطانى بأسبوعين ، أفضى هارولد بيلى مستشار وزير الخارجية البريطانية للخبراء الأمريكيين ، «بأنه فى قدرة اليهود – بمساعدة المتطوعين الذين يصلون عن طريق البحر – وقف الجيوش العربية ، سيئة التنظيم والتسليح ، لبعض الوقت على الأقل ، وربما لدحرها»(٦) . ووصل خبير الأمم المتحدة ، الكولونيل روشر لوند لنفس النتيجة ، قائلاً : «يتفوق اليهود على العرب بشكل كاسح بفضل من لديهم من ضباط مدربين وذوى خبرة بشئون الحرب»(٧).

## أرقام لها دلالة حاسمة

وتؤكد الأرقام الواردة من مختلف المصادر هذه الاستنتاجات بل تزيد عليها ، وهذا أمر واضح تمامًا فيما يتعلق بالحرب الأهلية التى اندلعت بين الفلسطينيين واليهود فيما بين ٣٠ نوفمبر ١٩٤٧ و١٤ مايو ١٩٤٨ . ولم يكتشف بنى موريس وزملاؤه شيئًا جديدًا بهذا الصدد .

ففى كتابهما : «صدام الأقدار : الحرب العربية الإسرائيلية وتأسيس إسرائيل» ، وهو من الكتب الكلاسيكية فى هذا الشأن ، وصدر عام ١٩٦٠ ، يكشف جون ودافيد كيمحى تقرير إسماعيل صفوت باشا ، رئيس اللجنة العسكرية للجامعة العربية ، الذى قدمه لقمة رؤساء الدول العربية بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٤٧ ، وجاء فيه : «يمتلك اليهود فى فلسطين قوات يصل عددها إلى خمسين ألف مقاتل بخلاف الاحتياطى [.....] إلى جانب كميات كافية من الأسلحة الخفيفة ، وكميات كبيرة من المدفعية ، والمدرعات ، وطيران لا بأس به . وبناء عليه ، [.....] وصل صفوت إلى الاستنتاج بأن الفلسطينيين لا يستطيعون المقاومة وحدهم ، وأنه لذلك ، من الواجب إرسال أحسن الأسلحة للفلسطينيين ، وتدعيمهم بالمتطوعين ، وتركيز القوات النظامية على حدود فلسطين»[٨] .

وطبقًا لما كتبه بنى موريس[٩] ، كانت قوات الهاجاناه عددها فى عام ١٩٤٧ ، ٣٥ ألفًا من الرجال منهم ٢٢٠٠ فى كتائب الصاعقة (البالماخ) ، إلى جانب ٩٥٠٠ فى كتائب الشبيبة . وكان لدى هذه القوات فى سبتمبر من ذلك العام ، ١٠٫٤٨٩ بندقية ، و٧٠٢ رشاش خفيف ، و٢٫٦٦٦ بندقية رشاشة ، ١٨٦ رشاش متوسط ، و٦٧٢ مدفع مورتار ٢ بوصة ، و٩٢ مدفع مورتار ٣ بوصة . وأضيفت لهذه الأسلحة التى تم تصنيعها بمعرفة الهاجاناه ، وتلك المشتراه من الغرب ، وأخيرًا الأسلحة التشيكية ابتداءً من مارس ١٩٤٨ . ويقول ميشيل بار زوهار فى كتابه «بن جوريون» : لقد حدثت معجزة تلك الليلة ، فقد هبطت للمرة الأولى طائرة كبيرة جاءت من تشيكوسلوفاكيا بدون توقف ، فى مطار سرى ، وتم توزيع الأسلحة التى حملتها ، وهى عبارة عن ٢٠٠ بندقية ، و٤٠ مدفع رشاش ، وآلاف الطلقات فورًا على المقاتلين . وحدثت معجزة أخرى فى

اليوم التالى فقد تخطت السفينة «نورا» الحصار البريطانى ، ورست فى ميناء تل أبيب وعلى متنها ٤٥٠٠ بندقية ، و٢٠٠ مدفع رشاش ، و٥ ملايين خرطوش[١٠].

فماذا كان الوضع يا ترى على الجانب الفلسطينى ؟ مرة أخرى نعرف من بنى موريس أن الفتوة ، التى كانت تابعة لآل الحسينى ، استطاعت أن تعبئ بصعوبة بضع مئات من المتطوعين، فى حين كانت النجادة ، بقيادة محمد نمر الهوارى ، تضم بضعة آلاف . وكان سلاح الجماعتين من البنادق ، والكثير منها من الأنواع القديمة ، ولم يكن لأى منها علاقة بمصانع أسلحة تعتمد عليها . يقول بنى موريس : «لم تكن هذه المليشيات مهيأة ماديًا أو نفسيًا لخوض أية معارك طويلة بعيداً عن قراها ، أو فى تنسيق مع أية قوات مسلحة أخرى . وكان بعض القرويين المسلحين ينضمون بشكل عفوى غير مستمر إلى المتطوعين ، أو يدعمونهم فى تحركاتهم فى أنحاء البلاد ، فى أوائل الحرب ، ولكنهم كانوا فى أغلب الأحوال ، يبقون فى قراهم ومعهم أسلحتهم . ولكن هؤلاء القرويين لم يجر أبداً تنظيمهم بشكل مركزى ، أو تعبئتهم لخوض المعارك ضد المستوطنات اليهودية ، وذلك ربما ، باستثناء الهجمات المستمرة على قوافل الإمدادات من تل أبيب إلى القدس فى أوائل عام ١٩٤٨»[١١] . ويستطرد قائلاً : «كانت المليشيات فى كل قرية أو مدينة ، تعمل غالبًا دون أى إشراف أو توجيه سياسى ، حتى مع تجاوز الخلافات بين عائلة الحسينى والمناوئين لها [.....] وهذه الصورة العامة لافتقاد السلاح والجيوش المدربة ، وللارتباك والفوضى ، كانت تعكس صورة لانعدام استعداد عرب فلسطين للحرب فى الفترة السابقة لعام ١٩٤٨»[١٢] . وباختصار ، لم تظهر قوة هجومية محدودة لدى عرب

فلسطين إلا بعد بدء تسلل قوات التحرير بقيادة فوزى القاوقجى من يناير ١٩٤٨ ، وقد بلغ عددهم فى منتصف مايو ، ٣.٨٣٠ فرداً ، مسلحين بعدة عشرات الآلاف من البنادق ، الكثير منها قديمة ، تضاف إلى البنادق التى كانت تمتلكها القوات الفلسطينية وعددها ٢.٦١٨، منها ١٠٥٥ بندقية فى القرى ، و١٥٦٣ بندقية فى المدن[١٣] .

ويصل بنى موريس فى كتابه «١٩٤٨ وما بعدها» إلى الاستنتاج : «خلال المرحلة الأولى من الحرب ، أى من ديسمبر ١٩٤٧ وحتى ١٤ مايو ١٩٤٨ ، والتى كانت خليطًا من حرب العصابات والحرب الأهلية ، [كان اليهود] ، فى كل المعارك الحاسمة تقريبًا ، أكثر عدداً وأفضل سلاحًا وتدريبًا من أعدائهم . [....] وعندما جاءت لحظة الاختبار ، أثناء هجوم الهاجاناه فى أبريل وأوائل مايو ، إنهارت القوات غير النظامية الفلسطينية (وكذلك المتطوعين)، وتركت مواقعها الحصينة – ممر القدس ، وطبرية ، وحيفا ، وصفد ، والجليل الشرقى – التى سقطت الواحدة تلو الأخرى كقطع الدومينو . وإذا أضفنا إلى ذلك الدافع الأقوى لدى المستوطنين – إذ لم يكن قد مر على الهولوكوست سوى ثلاث سنوات – فإنه لم تكن لدى الفلسطينيين أية فرصة[١٤] .

وفى كتابه «ولادة إسرائيل» ، يؤكد «سمحا فلابان» عجز عائلة الحسينى والهيئة العربية العليا عن تجنيد الفلسطينيين فى حربهم المقدسة ضد مشروع التقسيم . يقول مسئول المابام السابق : «لم يكن للهيئة العربية العليا تأييد كبير بين الجماهير ، وعندما دعا مفتى القدس ، بعد صدور قرار الأمم المتحدة ، الجماهير للتطوع فى جيشه لخوض الحرب المقدسة ، رفضت أغلبية عرب فلسطين الاستجابة لدعوته . وفى الواقع ، فقبل إعلان استقلال إسرائيل من جانب واحد ، حاول الكثير من

الزعماء والجماعات الفلسطينية ، الابتعاد عن المفتى وحزبه السياسى، والوصول إلى شكل من التعايش مع الصهيونيين . ولكن مقاومة بن جوريون العميقة لإقامة دولة فلسطينية ، أضعفت كثيراً من المقاومة لسياسة المفتى الميالة للحرب»[١٥] . وبعد أن أعاد فلابان إلى الأذهان تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ، والخسائر الكبيرة التى حاقت بها تحت تأثير حملة القمع العنيفة للثورة الكبرى بين عامى ١٩٣٦ و١٩٣٩ ، واستمرار الخلافات بين أجنحتها، يبرز وجود قوى كثيرة معارضة للحسينى ، ابتداءً من الديمقراطيين من أمثال موسى العلمى ، وحتى المناضلين الشيوعيين من عصبة التحرر الوطنى ، ويضيف : «على الرغم من وجود معارضة كبيرة للمفتى وأنصاره فى صفوف الفلسطينيين ، إلا أنه كان من المستحيل تقريبًا الوقوف علنًا ضد الرفض المطلق للتقسيم من جانب الهيئة العربية العليا ، فمثل هذا الموقف قد يُنظر إليه كنوع من الخيانة الوطنية ، ويغدو انتحاراً سياسيًا»[١٦] وبرغم الجو المشحون بسبب الاعتداءات الدامية للإرجون والليحى ، إلا أن ذلك لم ينعكس على شكل التطوع على نطاق واسع ، ودعا ذلك بن جوريون نفسه إلى التصريح فى ١٤ مارس ١٩٤٨ قائلاً: «من الواضح ، الذى لا يقبل الشك، أنه لو كان علينا أن نواجه الفلسطينيين وحدهم ، فستسير الأمور فى صالحنا ، فأغلبيتهم الساحقة لا تريد محاربتنا ، وهم جميعًا غير قادرين على مقاومتنا ، حتى فى الحالة الراهنة لتنظيمنا وسلاحنا[١٧] .

وبخصوص المرحلة الثانية من الحرب ، يركز المؤرخون «القدامى» ، بقصد ، على الفترة من ١٥ مايو حتى ١١ يونيو ١٩٤٨ ، حيث بدا لهم موقف القوات الإسرائيلية صعبًا ، بل ميئوسًا منه . وفعلاً ، كانت القوات اليهودية ، خلال الأيام الأولى فى حالة دفاع : فالسوريون واللبنانيون

كانوا يهاجمون بشدة من الشمال ، والمصريون قد عزلوا بعض الكيبوتزات* فى النقب ، واستولوا على بئر سبع وتقدموا فى اتجاه تل أبيب حيث وجه طيرانهم ضربة عنيفة لمحطة الحافلات بها ، واستعاد الفيلق العربى بعض الأرض فى القدس . وفى كتابهما المشار إليه من قبل والصادر عام ١٩٦٠ ، يقول جون ودافيد كيمحى ، أنه فى صباح يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ ، كان ١٩ ألف جندى إسرائيلى فقط ، يواجهون ٢٣ ألف مهاجم عربى لديهم «قوة نار متفوقة»[١٨] . ولكن هذا التقديريقلل من القوة الحقيقية للقوات الإسرائيلية . فبن جوريون نفسه يقول[١٩].. إن الهاجاناه كانت تضم فى ذلك اليوم ٣٠,٥٧٤ جنديًا ، أربعون بالمائة منهم مسلحون ، إلى جانب ٥ آلاف كانت تضمهم مليشيات الإرجون وليحى . ويقول التاريخ الرسمى للهاجاناه[٢٠]، إن قواتها قد زادت من فرقة واحدة فى نهاية عام ١٩٤٧ ، إلى عشر فرق فى منتصف مايو ١٩٤٨ ، ومعها وحدات مدفعية وسيارات مدرعة ، وبحرية وطيران فى مرحلة جنينية .

وحتى دومنيك لابيير ولارى كولنز ، اللذان لا يمكن إتهامهما بالتعاطف مع العرب ، يعترفان فى كتابهما الشهير «القدس» ، بأنه فى عشية الحرب ، «لم يكن وضع اليهود ، على الورق ، بالدرجة من السوء التى كان يبدو عليه ، فالهاجاناه كان لديها ٦٠ ألفًا من الرجال المدربين الذين يمكنها الاعتماد عليهم وثلث هؤلاء المواطنين الجنود ، كانوا قد تدربوا عسكريًا فى الفيلق اليهودى ، أو غيره من القوات المسلحة ، فى الحرب العالمية الثانية ، وكان هناك ٢٨ ألف مهاجر، أغلبهم فى سن

* الكيبوتزات : المستوطنات التعاونية اليهودية – المترجم .

الخدمة العسكرية ، ينتظرون فى معسكرات الاحتجاز البريطانية فى قبرص ، انتظاراً للسفر إلى فلسطين بمجرد انتهاء الانتداب . وكان غيرهم ، فى يوم ١٢ مايو ، على ظهر السفن القادمة من أوروبا » . ثم يضيفان : «ولكن ٢٠ ألفًا فقط من هؤلاء الستين ألفًا المدربين عسكريا تمت تعبئتهم (بسبب) نقص الأسلحة ، وكان هناك ، فى الأصل ١٠ آلاف بندقية تمثل السلاح الأساسى ، أضيفت إليها ٤٥٠٠ بندقية جديدة اشتراها إيهود آفرييل من تشيكوسلوفاكيا ، و٧ آلاف رشاش خفيف صنعت محليًا فى مصنع حاييم سلافين السرى . وبرغم ضعف هذه الأسلحة إلا أنها كانت تعتبر كنزًا بالنظر إلى انعدام الأسلحة الثقيلة . (...) ولم تكن توجد طائرة مقاتلة واحدة فى البلاد كلها ، وكانت ورش جوزيف أفيدار قد جهزت بالدروع المصفحة ٦٠٠ سيارة من مختلف الأنواع ، وهذه ، وإن كانت تعطى حماية ضد رصاص القناصة ، إلا أنها كانت تعتبر نعوشًا متحركة فى مواجهة المدفعية ذاتية الارتداد لجلوب أو المدرعات المصرية» . ويضيف لابيير وكولنز قائلين : «كان هناك على مكتب بن جوريون ملفين يحتويان المعلومات التى تجعله واثقًا من النصر بعناد ، والتى أقنعت زملاءه بإعلان الدولة ، وفيهما كانت توجد قوائم بالأسلحة المشتراة من الخارج (...) ، والمخزنة فى أوروبا بانتظار السماح لها بالتوجه إلى فلسطين بمجرد إعلان سيادة الدولة اليهودية . وكانت هذه الأسلحة كفيلة بتغيير مسار الصراع»[٢١] .

وبالإضافة لهذه الاعتبارات الخاصة بالأسلحة فى الجانبين ، يجب الإشارة إلى انعدام وجود أية خطة متماسكة لدى المهاجمين . ويؤكد آفى شلايم فى كتابه : «التواطؤ عبر الأردن» على هذه الحقيقة ، وينقل عن مؤرخ للفيلق العربى ، قائلاً : «ادعى الإسرائيليون فيما بعد ، أنهم علموا

بوجود «استراتيجية عربية شاملة» توحد بين استراتيجيات جميع الجيوش العربية ، ولكن الحقيقة هى أنه لم تكن هناك أية استراتيجية شاملة ، ولم تحدث أية محاولة لوضع مثل هذه الاستراتيجية . (...) وما قيل إنه الخطة الاستراتيجية التى أعدتها الجامعة العربية كانت من عمل هواة أبعد ما تكون عن عمل ذوى الخبرة ، بل إنها لم تكن خطة على الإطلاق من وجهة النظر العسكرية» . ويؤكد افى شلايم : «إن طابع عمل الهواة الذى ميز دور السياسيين العرب فيما يتعلق بالعمليات ، لم يكن يعادله إلا دور العسكريين العرب ، حيث كان البعض منهم يجمعون بين أسوأ الصفات للمجموعتين . فقد كانوا يجمعون بين أسلوب السياسيين فى التشدق بحقوق العرب ، دون أخذ توازن القوى فى الاعتبار ، وبين أسلوب الضباط فى نسيان دورهم الأساسى والانجراف وراء المصالح والاعتبارات السياسية»[٢٢] .

## أسلحة الغرب وأسلحة الشرق

لو افترضنا أن الهاجاناه كانت تقف يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ على حد الموسى فإن هذا الوضع غير المريح لم يستمر ، فالإمدادات لم تلبث أن وصلت من المهاجرين الجدد ، وكذلك تدفقت الأسلحة بكثافة من الغرب (عن طريق الموانئ التى فتحت أخيراً) ، ومن الشرق ، عن طريق جسر جوى دائم يمون إسرائيل من قاعدة زاتيك التشيكية[٢٣] . وهذا قلب توازن القوى تماماً ابتداءاً من منتصف يوليو ، وكما قال جون ودافيد كيمحى فى عام ١٩٦٠ ، «لقد غيرت الهدنة الوضع العسكرى (...) فقد زاد عدد القوات العسكرية الإسرائيلية من عشرين إلى ستين ألفاً ، وقد زاد عدد الجيوش العربية ولكن ليس بنفس النسبة ، فقد أصبح عددها فى فلسطين أربعين ألفاً ، أما التغيير فى مستوى التسلح فقد كان أكثر

بروزًا ، (...) لم يكن هناك وجه للمقارنة بين تسلح الإسرائيليين وقتها وتسلحهم قبلها بشهر واحد . لقد أصبحوا الآن يمتلكون الدبابات ، والمدفعية ، وكمية من مدافع المورتار والكثير من الأسلحة الخفيفة»[٢٤] .

أما بنى موريس ، الذى فحص الأرشيف الخاص بعام ١٩٤٨ ، فقد كان قاطعًا فى تقديراته ، إذ يقول : «والتأريخ القديم ليس أكثر وضوحًا فيما يتعلق بمعارك النصف الثانى من الحرب ، الذى دار فيما بين ١٥ مايو ١٩٤٨ ويناير ١٩٤٩ . فتنظيم اليهود وقدراتهم القيادية (...) كانت تتفوق كثيرًا على مثيلتها فى جيوش مصر والعراق وسوريا ولبنان التى يعوزها التنسيق ، ومن أول هذه المرحلة حتى نهايتها ، كانت الهاجاناه ، ومن بعدها جيش الدفاع الإسرائيلى ، تتفوق فى العدد . وعلى سبيل المثال ، كان للهاجاناه ، فى منتصف مايو ، ٣٥ ألف رجل مسلح فى مقابل ٢٥ إلى ٣٠ ألف جندى بالجيوش العربية ، وفى فترة عملية دانى ، فى يوليو ، كان لجيش الدفاع الإسرائيلى ٦٥ ألف رجل مسلح ، وقرب ديسمبر ، بلغ عددهم ٩٠ ألفًا ، أى أنه كان لهم ، فى كل مرحلة ، تفوق واضح على القوات العربية التى تواجههم فى فلسطين . وفى مقابل خطوط الإمداد القصيرة للإسرائيليين ، كان على الإمدادات المصرية والعراقية أن تقطع مئات الكيلو مترات فى الصحراء قبل الوصول إلى خطوط الجبهة» . ويعترف بنى موريس ، أنه فى الفترة من ١٥ مايو وحتى ١١ يوليو ، كان للجيوش العربية تفوق من ناحية التسلح ، وهو يقول : «كانت الهاجاناه أضعف كثيرًا فى الجو ، ولم يكن لديها مدفعية تذكر (بعض مدافع المورتار الثقيلة فقط) ، وكان لديها القليل من الدبابات والمجنزرات . وقد صرح بيجال يادين – قائد العمليات – لقيادة الاستيطان السياسية . يوم ١٢ مايو ، بأن الوضع كان متعادلاً ، وفى

تلك المرحلة كان الدافع القوى ، والشجاعة ، والروح المعنوية لليهود هى التى تمثل الفرق» .

أما بشأن موضوع التسلح ، فمؤرخنا يقول : يميل "التاريخ التقليدى" إلى التأكيد على أنه كان هناك دائمًا نقص كبير فى السلاح والذخيرة لدى الهاجاناه وجيش الدفاع الإسرائيلى ، بسبب حظر توريد السلاح الغربى للدولة اليهودية . ولكن الوثائق المتعلقة بعام ١٩٤٨ فى أرشيف بريطانيا والولايات المتحدة ، وكذلك «التاريخ الجديد» يثبت أن ذلك كان معادلاً للصعوبات التى واجهتها الدول العربية فى شراء الأسلحة والذخيرة ، فقد عانت هى الأخرى ، من الحظر الدائم أو المتقطع، أو التأخير فى توريد السلاح لأسباب سياسية . وعلى سبيل المثال كان أحد الأسباب التى أدت بالأردنيين إلى فقد اللد والرملة ، ثم عدم القدرة على استرجاعهما ، هو النقص الشديد فى القذائف لديهم ، ويضاف إلى ذلك أن المستوطنين ، بعكس العرب الفلسطينيين والدول العربية المجاورة ، كان لديهم صناعة سلاح متقدمة نسبيًا وإن لم تكن كبيرة الحجم ، وهكذا أنتجت مصانع الهاجاناه ، فى الفترة من أكتوبر ١٩٤٧ وحتى يوليو ١٩٤٨ ، ٣ ملايين رصاصة مقاس ٩مم ، و١٥٠ ألف قنبلة يدوية ، و١٦ ألف بندقية رشاشة من طراز ستين ، و٢١٠ مدفع مورتار ٣ بوصة»[٢٥] .

## تواطؤ قديم الأجل

ولكن تفوق المستوطنين على أعدائهم عسكريًا كان أقل أثرًا من تفوقهم السياسى عليهم ، فقد كانوا منقسمين بشكل عميق فيما بينهم . وكان هذا هو الحال بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية ، التى تلقت

ضربات خطيرة أثناء الثورة الكبرى بين عامى ١٩٣٦ و١٩٣٩ ، وكانت عائلة الحسينى قد استولت على قيادة هذه الحركة بعد عودة كبيرها ، الحاج أمين ، من برلين ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وكان المفتى قد انضم قلبًا وقالبًا إلى النازى ، حيث قال لهتلر يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٤١ : «إن العرب هم الحلفاء الطبيعيون لألمانيا لأن لهم نفس الأعداء المشتركين وهم الإنجليز ، واليهود ، والشيوعيين»[٢٦] . وعلاوة على ذلك ، فقد كانت هناك عائلات أخرى تنازع المفتى سلطته مثل عائلة النشاشيبى ، ومع ذلك فالخلافات بين الجماعات الفلسطينية لا تذكر بجانب الخلافات بين الدول العربية . وقد لاحظ وزير الخارجية الأمريكى فى تلك الفترة ، چورچ مارشال تلك الخلافات ، وأكد لمساعديه عليها قائلاً : «إن الضعف الداخلى للكثير من الدول العربية يجعل من الصعب عليها أن تتحرك ، ومن أسبابه التنافس بين السعودية وسوريا من جانب ، وبين الحكومات الهاشمية فى الأردن والعراق من جانب آخر ، مما يحرم العرب من الاستفادة من قوتهم الموجودة»[٢٧] . أما مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة ، وارين أوستن ، فقد قال يوم ٨ مايو ١٩٤٨ ، إن تدخل الدول العربية سيكون تأثيره «لا يذكر» ، فيما عدا شرق الأردن ، التى قال بأن البريطانيين أعلنوا أنه سيلعب دورًا مهدئًا حيث إنه لن يحاول إلا «أن يحقق تقسيمًا فعليًا لفلسطين بينه وبين الدولة اليهودية[٢٨] .

وهنا يكمن ، فى الواقع ، مفتاح حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، وبدون فهم هذه الحقيقة تبدو كل الأحداث مستعصية على الفهم . فإذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت ، يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ، وأخرى عربية (إلى جانب نظام دولى خاص ، لمنطقة القدس) ، فإن جولدا مئيرسون (جولدا مئير فيما بعد) قد اتفقت مع الملك

عبدالله ، بمباركة من بريطانيا ، قبل ذلك بأسبوعين ، على تقسيم آخر : فالدولة اليهودية ستقوم فعلاً ، أما الدولة العربية فسيقوم الفيلق العربى باحتلال معظمها ويضمها إلى شرق الأردن . وهذا الاتفاق الذى ساعدت على تحقيقه العلاقات القديمة بين الشريف حسين ، أمير مكة وأبنائه ، وخاصة عبدالله ، وبين الحركة الصهيونية (وامتدت إلى حفيده الملك حسين) ، كان ذا فائدة كبرى لليهود ، فى الوقت الذى زاد فيه من حدة الخلافات بين العرب ، فقد كانت الدول العربية الأخرى تشعر باقدام الملك عبدالله على هذه «الخيانة» ، رغم عدم إبلاغها بها رسمياً ، وكانت تعمل ما فى وسعها لمنع الهاشميين من الاستيلاء على فلسطين ، ولهذا فالدول العربية بدأت الحرب فى ١٥ مايو ضد عبدالله بنفس قدر محاربتها لإسرائيل ، فمصر مثلاً ، لم تقرر الدخول فى الحرب إلا متأخراً جداً ، وذلك بالأساس لوقف مطامع الهاشميين . وهذا «الوجه المختفى» للحرب اليهودية العربية الأولى كان معروفًا للمؤرخين ،إلا أنهم تجاهلوه دائمًا ، إلى أن كشف عنه باقتدار آفى شلايم فى كتابه «التواطؤ عبر الأردن» .

يقول المؤرخ : «عندما نعيد دراسة الصراع العربى الإسرائيلى فى نهاية الأربعينيات فى ضوء العلاقة الصهيونية الهاشمية ، نصل إلى استنتاجين مهمين . فالضحية الأولى لهذه الدراسة ، هى الفكرة القائلة بأن دولة إسرائيل الوليدة كانت تواجه عالمًا عربيًا موحداً ومصممًا على إزاحتها من خريطة الشرف الأوسط (...) والضحية الثانية هى فكرة الوحدة العربية التى طالما تغنى بها الوطنيون العرب. (...) وباختصار فالعلاقة الهاشمية الصهيونية هى أحد المفاتيح لفهم الكيفية التى تم بها تقسيم فلسطين ، ولماذا أصيبت الحركة الوطنية الفلسطينية بهذه الهزيمة النكراء ، فى حين نجحت الحركة الوطنية اليهودية فى تحقيق ما طمحت

إليه من إقامة دولة يهودية مستقلة على جزء كبير من أرض فلسطين»[٢٩].

ومن وجهة نظر الملك حسين ، «فإن جده عبدالله قد قدر الحجم الحقيقى لجبل الثلج الصهيونى ، فى حين لم يرَ الآخرون إلا قمته . (...) ولذلك فقد ركزت استراتيجيته وتكتيكه على تحاشى أى مواجهة مباشرة معه ، والتخفيف من الأضرار المحتملة لهذه المواجهة . (...) أما رد فعل الآخرين ، فكان المزيد من الثقة بالنفس ، والتصلب ، والرضا الكامل»[٣٠]. وما «ينساه» عاهل عمان الراحل ، هو المكاسب التى كان جده يأمل فى تحقيقها ، على حساب الفلسطينيين ، من علاقاته مع زعماء الصهيونيين . فبعد الاتفاق الموقع بين أخيه فيصل وبين حاييم فايتسمان فى ٣ يناير ١٩١٨ ، وبمجرد توليه إمارة شرق الأردن فى ١٩٢٢ ، عاد إلى التحدث مع الزعيم الصهيونى . واستمر فى التفاوض مع المسئولين المتعاقبين للوكالة اليهودية طوال العشرينيات والثلاثينيات ، ابتداءًا من الكولونيل فردريك كيش ، ثم حاييم آرلوزوروف ، وبعد اغتيال هذا الأخير فى ١٦ يونيو ١٩٣٣ ، مع موشيه شرتوك . وبدأ التعاون أولاً فى المجال الاقتصادى ، حيث مَنَح الامتياز لشركة يهودية على ساحل البحر الميت (البوتاس) ، وفى نهاريم (محطة توليد الكهرباء) ، بل قد وافق ، فى يناير ١٩٣٣ ، على تأجير سبعة آلاف هكتار من أرض شرق الأردن لولا أن لندن منعت تنفيذ هذا العقد خوفًا من ردود الفعل العربية، ولكن هذه التبادلات اتخذت بالتدريج أبعادًا سياسية .

والمدهش أن الثورة الفلسطينية التى اندلعت عام ١٩٣٦ ، خدمت مصالح الأمير ، الذى عمل بكل ثقله على إخمادها ، فقد توصلت لجنة بيل البريطانية التى كلفت بدراسة المشكلة فى أغسطس ١٩٣٦ ، إلى أول مشروع لتقسيم فلسطين ، قدمته فى آخر يوليو ١٩٣٧ ، واقترحت فيه

منح خمسة آلاف كيلو متر مربع فى شمال وغرب البلاد لليهود لإقامة دولتهم عليه ، مع إلحاق بقية البلاد بإمارة شرق الأردن ، على أن يجرى تبادل للسكان لتسهيل العملية . ولكن الحركة الصهيونية كانت تعارض بشكل رسمى الحل الذى لا يعطيها سوى ١٥٪ من فلسطين فقد رفض المؤتمر الصهيونى العشرون ، الذى انعقد فى زيورخ النتائج التى توصلت إليها لجنة بيل ، ولكنه سمح باستمرار التفاوض مع سلطة الانتداب . ولكن لندن وكذلك عمان كانتا تعرفان أن ما يهم بن جوريون وفايتسمان هو إقامة الدولة اليهودية وليس مساحتها ، قال فايتسمان : «لقد كانت مملكة داوود أصغر من ذلك ، ولكنها أصبحت إمبراطورية تحت حكم سليمان . فمن يدرى، إن الخطوة الأولى هى الأكثر أهمية»[٣١] . ولكن فكرة التقسيم تبتعد مع استمرار الثورة الفلسطينية ، ويعود الأمير عبدالله إلى فكرته بإنشاء مملكة عربية موحدة يتمتع فيها اليهود بالحكم الذاتى (فى اقتراح من ١٢ نقطة قدمه فى مايو ١٩٣٨) . وتفضل حكومة صاحب الجلالة ، فكرة استقلال فلسطين الموحدة ، ذات الأغلبية العربية خلال عشر سنوات ، وهذا ما جاء فى الكتاب الأبيض فى ١٧ مايو ١٩٣٩ .

## ١٧ نوفمبر ١٩٤٧ التقسيم الآخر

يقول آفى شلايم : «إن العدو المشترك هو من أكثر العوامل الموحّدة ، ولم يكن لعبدالله واليهود عدو مشترك واحد ، بل اثنان : هتلر والمفتى»[٣٢]. وفى الواقع أدت الحرب العالمية الثانية ، إلى إعادة الاتصالات بين الأمير والوكالة اليهودية ممثلة برئيسها موشيه شرتوك وإلياس ساسون رئيس القسم العربى فى الإدارة السياسية للوكالة .

وبعد الحرب أصبح الأمير ملكًا على المملكة الأردنية الهاشمية ، التى استقلت رسميًا فى ٢٢ مارس ١٩٤٦ . وفى ٤ أغسطس ، أحدثت الوكالة اليهودية تغييرًا هامًا فى استراتيچيتها (انظر الفصل السابق) ، بإعلان أنها «مستعدة لمناقشة الاقتراح بإقامة دولة قادرة على البقاء على جزء مناسب من أرض فلسطين»[٣٣] .

وبعد ذلك بثمانية أيام ، أعاد عبدالله تقديم عرضه للوكالة اليهودية ، إما بإقامة دولة فدرالية يسمح فيها بالهجرة اليهودية ، وإما بتقسيم فلسطين مع ضم الجزء العربى منها إلى شرق الأردن . وعند خروجه من الاجتماع ، تأبط عبدالله ذراع ساسون وأسر إليه قائلاً : «إن عمرى الآن ٦٦ عامًا ، وأعوامى غدت محدودة ، ولن تجد فى العالم العربى كله زعيماً واقعيًا مثلى»[٣٤]

وطوال العام التالى ، ناور عبدالله بين الجامعة العربية ، والبريطانيين ، والوكالة اليهودية ، وحكومته هو ، متحدثًا بلسانين ، بل بثلاثة ، ولكن دون أن يتخلى لحظة واحدة عن مشروعه الأثير . ورأى آفى شلايم قاطع فى هذا الشأن ، فهو يقول : «عندما نفحص بدقة ، التفسير الممكن ، ولكنه سطحى ، والذى يقول بأن الأولوية الأولى فى مشروعات عبدالله بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٤٧ ، كانت لمشروع سوريا الكبرى ، وأنها تحولت منذ ١٩٤٧ ، لتركز على ضم جزء من فلسطين إلى مملكته ، فإننا نكتشف أنه غير مقبول ، فالارتباط الشديد بين الهدفين لسياسة عبدالله ، وكذلك لفهم أعدائه لهذه السياسة ، يجعل أية محاولة للتفرقة بين الهدفين على أساس المراحل الزمنية ، أمرًا مصطنعًا»[٣٥] .

ومع ذلك . فنوايا عبدالله فى تلك الحقبة لم يكن ينقصها الوضوح ، فهو يكرر لمبعوثى الوكالة اليهودية قبوله لإقامة دولة يهودية إذا كان بإمكانه الاستيلاء على الدولة العربية . ولكنه يؤكد ، على العكس من ذلك، لرئيس لجنة تحقيق الأمم المتحدة فى عمان ، فى يوليو ١٩٤٧ ، «إنه سيكون من الصعب على العرب قبول إقامة دولة يهودية ، حتى على جزء من أرض فلسطين»[٣٦]. ولكنه يبعث برسالة مطمئنة إلى وزير خارجية بريطانيا ، إرنست بيفن ، يؤكد فيها أنه بغض النظر عن الخطاب التكتيكى ، فإن شرق الأردن تتمنى إجراء تقسيم يعطيها الجزء العربى من فلسطين . وفى المقابل ، يصوت رئيس وزراء شرق الأردن ، فى اجتماع المكتب السياسى للجامعة العربية فى لبنان فى منتصف سبتمبر، على قرار يطالب باستقلال فلسطين ويحذر من إقامة دولة يهودية باعتباره سيؤدى ، بكل تأكيد ، إلى انفجار العنف فى الشرق الأدنى . ومع ذلك ، فكما يؤكد شلايم ، «كان موقف شرق الأردن منذ البداية يعبر عن الشك فى خطط التدخل العسكرى المشترك فى فلسطين ، والتحفظ الشديد على التعاون معها»[٣٧]. فمن وجهة نظر عبدالله ، لا يمكن أن يتدخل فيلقه العربى ، إلا بهدف السيطرة على الأراضى التى خصصتها الأمم المتحدة للدولة العربية فى فلسطين ، بهدف ضمها إلى مملكته ، ولذلك يجب أن يتم هذا التدخل بالتنسيق مع الوكالة اليهودية ، التى تتفق مصلحتها مع مصلحة الملك ، كما يوضح آفى شلايم . وكان زعماء الصهيونية يتوقعون هجوم الجيوش العربية ، ويعرفون أن «جيش شرق الأردن سيكون أخطرها على أمنهم» (...) وإلى جانب الاعتبارات العسكرية ، التى تدفعهم إلى محاولة تحييد الفيلق العربى فى المواجهات المنتظرة ، كان لديهم دافع سياسى قوى للاتجاه نحو عمان . فالمشكلة

التى ستواجههم عند قيام دولة عربية مستقلة إلى جانب الدولة اليهودية ، كما تقترح لجنة التحقيق ، هى أن الدولة ستخضع ، بالتأكيد ، لزعامة المفتى وهيئته العربية العليا ، مما سيستبعد أية فرصة لحلول وسط بين الجانبين ، بسبب الكراهية العميقة التى يكنها للصهيونية ولليهود ، وكان عبدالله هو البديل الواقعى الوحيد للمفتى»(٣٨) .

وفى أوائل سبتمبر أبلغ الملك ساسون باستعداده لتوقيع اتفاق بشأن تقسيم فلسطين ، وإقامة دولة يهودية وضم الباقى إلى شرق الأردن ، وكان هذا فى الجوهر ، وإن كان بشكل أقل صراحة ، ما اتفق عليه مع جولدا مئيرسون ، عند لقائهما ، فى نهاريم على ضفة الأردن ، يوم ١٧ نوفمبر . ويلخص آفى شلايم الوضع قائلاً : «فى آخر عام ١٩٤٧ ، وُجد مشروعان للتقسيم، وليس مشروع واحد : ظهر الأول منها فى نيويورك يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، ويحمل الخاتم الرسمى للجماعة الدولية ، ويدعو لإقامة دولتين مستقلتين لتحلا محل الانتداب البريطانى على فلسطين ، والثانى وُلد سراً فى نهاريم بفضل التحالف غير المقدس بين الصهيونيين والهاشميين ، ويؤدى إلى إقامة دولة واحدة ، وضم بقية فلسطين إلى شرق الأردن . (...) وكانت الجماعة اليهودية فى فلسطين هى المنتفع الرئيسى من كل من المشروعين (...) وكانت الهيئة العربية العليا وأغلبية الدول العربية ترفض بشكل مطلق المشروع الأول ، وتشك فى المشروع الثانى ، بل وتعاديه . (...) أما الملك عبدالله ، فهو لم يكن ليستفيد من المشروع الأول ، إلا أنه كان المستفيد العربى الرئيسى من مشروع التقسيم البديل مشاركة لليهود»(٣٩). وتأكد ذلك بعدما حصل على مباركة لندن ، بعد أسابيع من الأخذ والرد ، على هذا المشروع .

وفى هذه النقطة كذلك ، يختلف المؤرخون الجدد مع سابقيهم ، الذين

يظهرون المملكة المتحدة كما لو كانت تتآمر ضد قيام إسرائيل ، ولكن آفى شلايم وإيلان بابيه يثبتان العكس ، استنادًا إلى وثائق الأرشيف التى نشرت مؤخراً . فإن ما كان يرفضه البريطانيون ، ليس دولة إسرائيل وإنما الدولة العربية التى أرادوا ضمها إلى شرق الأردن تابعتهم المخلصة . وفى الواقع ، فقد استقبل وزير الخارجية إرنست بيفن توفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن يوم ٧ فبراير ١٩٤٨ ، وعندما أبلغه هذا الأخير بخطط إعادة انتشار الفيلق العربى بعد انسحاب البريطانيين ، كان تعليق وزير الخارجية – طبقًا لرواية جلوب باشا – قائد الفيلق العربى البريطانى الجنسية ، الذى كان حاضراً الاجتماع ، «يبدو لى أن هذا هو التصرف الطبيعى» ، ثم أضاف : «ولكن لا تهاجموا المناطق المخصصة لليهود» . فأجاب أبو الهدى : «ليست لدينا القوة لفعل ذلك حتى لو أردنا»[٤٠] . ويرفض آفى شلايم أى اتهام للبريطانيين بالمؤامرات الميكيافيللية ، ويقول : «لقد كان تقسيم البلاد بهدوء بين عبدالله وبين اليهود هو ما يفضله البريطانيون (...) لقد كانت السياسة العامة للوزراء العماليين هى تشجيع عبدالله على الوصول إلى اتفاق مع اليهود»[٤١] .

ولكن الأحداث لا تسير دائمًا كما هو مخطط لها ، خاصة فى زمن الحرب ، ففى الأسابيع التى سبقت المواجهة ، حدث أن بعض وحدات الفيلق العربى ساندت بعض الميليشيات الفلسطينية ، واشتركت وحدات أخرى فى مواجهة القوات اليهودية فى إحدى ضواحى القدس، ثم ضد الكيبوتز «جيشر» (فى المنطقة اليهودية) ، وخاصة الكيبوتز كفار – عتسيون (فى المنطقة العربية) .

«وأدت هذه الأحداث ، إلى جانب التصريحات المتكررة لعبدالله بأنه

سيرسل قواته لحماية عرب فلسطين ، إلى تصور اليهود أن الفيلق العربى قد تخلى عن حياده السابق»(٤٢) . وعلى الرغم من تأكيدات الملك المتكررة ، فإن الزعماء الصهيونيين لم يعودوا يثقون بها ، خاصة وقد رفض التوقيع على وثيقة بذلك ، وزادت لندن من حالة الارتباك بعدم إبلاغ واشنطن بفحوى اجتماع ٧ فبراير بين بيفن وأبو الهدى . وهكذا فقد كانت واشنطن ، وبالتالى تل أبيب ، تجهل أن عمان قد تعهدت رسميًا بعدم اختراق حدود الدولة اليهودية ، وإلا فإنها ستفقد فورًا التمويل البريطانى ، وكذا التزود بالسلاح والضباط البريطانيين . وأكد هذا التصور ، فشل لقاء اللحظة الأخيرة فى نهارييم يوم ١٠ مايو ١٩٤٨ بين عبدالله وجولدا مئيرسون ، التى عادت وقد اقتنعت أن الملك قد سحب وعوده فى نوفمبر السابق . وهنا أيضًا ، يشكك آفى شلايم فى التصور «المتشدد» للأحداث ، مبررًا الخطأ الدبلوماسى الجسيم فى اختيار هذه السيدة المتشددة ، والتحليل الخاطئ الذى توصلت إليه بالنسبة لسياسة عبدالله . وطبقًا لرأى الكثير من المراقبين والخبراء ، فإن الملك لم يكن ينوى بالمرة إرسال فيلقه إلى أبعد من القدس والضفة الغربية ، ولكن جولدا مئيرسون كانت ، كما يلاحظ شلايم : «لا ترى إلا اللونين الأبيض والأسود ، ولم تكن مستعدة لتقبل الحلول الوسط ، ولا التكتيكات الملتوية»(٤٣) .

وماحدث هو أن الجيوش العربية دخلت إلى فلسطين يوم ١٥ مايو ، غداة إعلان دولة إسرائيل ، تحت ضغط الرأى العام الملتهب . وقد قال وزير الخارجية السورى للسفير الأمريكى: «كان من الضرورى أن نهجم، وإلا لكان الشعب سيقتلنا»(٤٤) . وأقنع اشتراك جيش الملك عبدالله فى الهجوم ، بن جوريون بأن الاتفاق السرى الذى تم قبلها بستة أشهر قد

ألغى . يؤكـد شـلايم : «إذا كـان هناك أمل ، ولو ضـعـيف ، لدى بن جوريون بقيام الاتفاق مع عبدالله ، فإن دخول الفيلق العربى إلى فلسطين أسقط هذا الأمل ، على الأقل فى أول الأمر . وخلال فترة الحرب ، كان كل من بن جوريون وعبدالله يسير وفق استراتيچية متحفظة الواحد تجاه الآخر ، فيما بدا ، ولكن الأسباب وراء هذه الاستراتيچيات كانت من التعقيد بحيث لا يمكن تفسيرها بمجرد وجود تآمر ، أو تواطؤ ، أو «خطط كبرى»(٤٥) . ومع ذلك فالوقائع معروفة ، فطوال فترة الحرب ، لم يتخطَ الفيلق العربى حدود دولة إسرائيل ، ولكن العكس ليس صحيحاً . فالقوات اليهودية استولت على اللد والرملة ، وحاولت الاستيلاء على اللطرون ، واحتلت الجليل والنقب ، بل ووصلت إلي البحر الأحمر . ولكن الصدامات الحقيقية بين القوات اليهودية والفيلق العربى كانت نادرة ، فيما عدا تلك المتعلقة باللطرون، وخاصة المعارك من أجل السيطرة على القدس ، وهى مناطق لم تكن ممنوحة للدولة اليهودية ، وبالتالى لم تدخل ضمن اتفاق عبدالله – مئيرسون فى ١٧ نوفمبر (انظر الفصل الثامن) . وعلى الرغم من الهجمات المتكررة للقوات الإسرائيلية ، فإن مجموع المدينة القديمة ، بما فيها الحى اليهودى الذى سقط يوم ٢٨ مايو ١٩٤٨، بقى فى يد الفيلق العربى . وباختصار ، فإنه إذا لم يكن من الممكن ، فى تلك الفترة ، الحديث عن «تواطؤ» بين إسرائيل البازغة وشرق الأردن ، فإنه كما يقول آفى شلايم : «قد قطع الاتصال فى مايو ، ولم يعد إلا بعد ذلك بأربعة شهور» ، ومع ذلك فقد كان هناك اتفاق ضمنى «بتجنب وقوع أى اصطدام كبير بين القوات المسلحة للجانبين . (...) والخلاف ليس مجرد خلاف على معانى الكلمة ، «فالتواطؤ» يعنى وجود اتفاق مباشر وصريح ، ويحمل معنى الصفقات السرية المشبوهة . أما «الاتفاق

الضمنى» ، فيمكن أن ينتج عن الفهم المتبادل من كل لأفكار الآخر بما يؤدى إلى الاستنتاج بأن التعاون بين الأعداء قد يكون مفيداً للطرفين ، دون افتراض وجود اتصال مباشر ، أو خطة عمل متفق عليها»[٤٦] .

## عندما تخلى عبدالله عن فاروق

وعلى أى الأحوال فقد عاود الإسرائيليون والأردنيون الاتصال ابتداءً من ٣ أغسطس ١٩٤٨ ، فقد توجه سفير شرق الأردن فى لندن ، أمير عبدالمجيد حيدر ، إلى باريس لمقابلة إلياس ساسون الذى أرسله بن جوريون لجس نبض ممثلى البلدان العربية المختلفة . يقول افي شلايم : «ليس من قبيل الصدفة أن يكون ساسون قد خصص الكثير من طاقته ومهاراته لإعادة العلاقة المقطوعة مع عبدالله ، ولا أن تكون جهود ساسون هذه ، الأسرع فى تحقيق ثمارها ، فالبلدان كانا قد توصلا إلى اتفاق بشأن تقسيم فلسطين فى نوفمبر ١٩٤٧ ، وعلى الرغم من سوء التفاهم الذى تلا ذلك ، ومن الحرب ، فإن أسس ذلك الاتفاق لم تكن قد اختفت بالكامل»[٤٧] . وبالعكس ، فقبل ذلك ببضعة أسابيع ، كان وسيط الأمم المتحدة ، الكونت فولكه برنادوت ، قد تخلى عن خطة التقسيم التى أقرتها الجمعية العامة ، واقترح بدلاً منها ضم الجزء العربى من فلسطين إلى شرق الأردن ، مع إضافة النقب إليه ، فى مقابل الجليل الذى كانت القوات اليهودية قد احتلت الجزء الأكبر منه . ولقد كانت إسرائيل مصممة على احتلال النقب بالكامل ، مما أدى لخرقها الهدنة من جانب واحد عدة مرات[٤٨]، ومنها الهجمات ضد الجيش المصرى فى ١٥ أكتوبر، ثم فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨ . وبدلاً من إظهار التضامن مع الملك فاروق الذى كان الجيش الإسرائيلى يهاجم قواته ، فقد ترك عبدالله فيلقه

العـربى يقف مكتـوف الأيدى . وفى نفس الوقت تأكـد من أنه فـى حـالة تعـرض قـواته لهـجـوم الإسـرائيـليين ، فـإن بريطانيـا سـتطبق نصـوص التـحـالف بينهـا وبين شـرق الأردن ، وفـعـلاً أبلـغ إرنست بيـفن زمـيله الأمـريكى چورچ مـارشـال ، باحتمـال قيـام حـرب بين بريطانيا وإسـرائيل فى حـال قيام هذه الأخيرة بالهجوم على الفيلق العربى(٤٩) . وقد قدر بن جوريون «الهدية» غير المتوقعة التى منحتها له سلبية قوات شرق الأردن عند هجومه على المصريين ، كما أخذ فى الاعتبار الخطر الشديد الذى قد ينتج عن أى هجوم على الفيلق العربى .

وكان عليه أن يفصل مقدمًا فى قضيتين ، الأولى هى أنصار «الحل العسكرى» فيما يتعلق بالقدس ، وذلك فى خريف ١٩٤٩ . وحتى عمليات خـريف ١٩٤٨ فـى الجليل والنقب ، كـان رئيس الوزراء شـخـصـيًا من أنصار الهجوم على الفيلق العربى فى الضفة الغربية ، وقد قدم اقتراحًا بهذا المعنى لمجلس الوزراء الذى رفضه بأغلبية سبعة أصوات مقابل ستة . «وفى السنوات التالية ، اعتبر بن جوريون هذا التصويت على أنه من أخطر الفرص التى ضاعت خلال حرب ١٩٤٨»(٥٠) . وإن كان هذا القرار لم يمنع العقيد موشيه ديان من توجيه كتيبتين للهجوم على تل بيت جالا ، وهو المفتاح الاستراتيچى للاستيلاء على بيت لحم والخليل ، وإن كان فشل هذا الهجوم قد حد من حماسه . ولكن بمجرد السيطرة على الجليل والنقب ، تغير الوضع ، فقد كانت القوات الإسرائيلية قادرة تمامًا ، من وجـهة النظر العـسكرية البـحـتة ، على الاسـتيـلاء على الضـفـة الغربيـة والقـدس الشـرقـيـة ، ولكن مـا هو الثـمن من الناحـيـة السـيـاسـيـة والدبلوماسـية؟ لقد خشى بن جوريون من حدوث صراع مع بريطانيا ، كما كان يخشى من تشويه صورة الدولة الناشئة التى كانت مـرشحة

وقتها للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة . وباختصار ، يقول شلايم إن رئيس الوزراء ، قد اقتنع «بأن الوقت قد حان للتركيز على مهمات السلام، مثل الاهتمام بالمهاجرين وبتوفيق أوضاعهم على الحياة الجديدة، وتعمير الأرض ، ودفع الحياة إلى المناطق الصحراوية . وكما قال بن جوريون ، إن أرض إسرائيل لن تبقى لهم بالحرب وقوة السلاح فقط . لقد رأى بن جوريون أن صفحة الحرب قد طويت ، على الأقل فى ذلك الوقت»[٥١].

أما القضية الثانية ، وكانت أقل علانية ، فكانت التعارض فيما يتعلق بموضوع السلام بين أنصار الخيار المصرى ، وأنصار الخيار الأردنى بل حتى الخيار الفلسطينى . وهنا أيضًا تردد بن جوريون طويلاً ، إلا أنه أخذ اختياره ببطء ولكن بشكل مؤكد . فحتى عندما علم فى١٥ ديسمبر ١٩٤٩ ، أن المصريين كانوا على استعداد لترك ١٠ كم إضافية من الساحل لإسرائيل ، فإنه عارض ، كما يقول آفى شلايم «أى مساس بالمفاوضات مع الأردن بسبب الأهمية الجوهرية للاتفاق بين إسرائيل والأردن ، بسبب الدور الذى يمكن أن يلعبه الأردن لفتح الطريق أمام اتفاق مصر ، وبسبب ضرورة التكاتف مع عبدالله للوقوف فى طريق محاولات تدويل القدس»[٥٢] . وقبل ذلك بثمانية أشهر ، وفى أثناء المناقشات العاصفة فى الكنيسيت بشأن الهدنة بين إسرائيل والأردن ، صاح بن جوريون ، ردًا على اتهام مناحم بيجن له بأنه وقع على «ميونخ» ثانية ، قائلاً : «من الأفضل الحصول على دولة يهودية بدون كل أرض إسرائيل ، من الحصول على كل أرض إسرائيل بدون دولة يهودية. ليس من الممكن إقامة دولة يهودية على كل أرض إسرائيل ، أو حتى على الجزء الغربى منها ، إذا كانت ستكون دولة ديمقراطية ، لأن عدد العرب

يتجاوز فيها عدد اليهود . فهل تريد دولة إسرائيل ديمقراطية على جزء من أرض إسرائيل ، أو دولة يهودية على كل الأرض ، وتطرد سكانها العرب»؟ ويضيف آفى شلايم : «بالرغم من أن بن جوريون كان يتمنى فى قرارة نفسه الحصول على دولة يهودية على كل أرض إسرائيل ، إلا أنه كان يعتبر تلك مهمة الأجيال القادمة»(٥٣) .

وفى ٩ نوفمبر ١٩٤٨ ، عاد الحوار بين تل أبيب وعمان عن طريق إلياس ساسون ، وعبدالمجيد حيدر ، وتوصل أولاً إلى وقف لإطلاق النار فى القدس ، يقضى بتقسيم المدينة بين إسرائيل وشرق الأردن ، وتم الاتفاق يوم ٢٩ نوفمبر ، أى بعد سنة بالضبط من صدور قرار الأمم المتحدة بتدويل المدينة . وسهلت هذه النتيجة الأولية ، المفاوضات التى جرت ظاهرياً فى رودس ، ولكنها كانت فى الحقيقة تجرى فى «الشونة»، أى قصر الملك عبدالله ، وتوصلت إلى الهدنة التى وضعت حداً نهائيًا (حتى يونيو ١٩٦٧!) للأعمال الحربية بين الطرفين . وتم هذا الاتفاق يوم ٣ أبريل ١٩٤٩ ، على الرغم من استفزاز إسرائيلى حدث يوم ١٠ مارس، وهو الاستيلاء على أم الرشراش (إيلات فيما بعد) على البحر الأحمر . أما الاتصالات للوصول إلى اتفاقية سلام نهائية فلم تصل إلى أية نتيجة، حيث إن الملك عبدالله ، بعد أن حقق ما اعتبره الجوهر ، هو أغلب الضفة الغربية ومدينة القدس القديمة ، فضل ألا يتحدى الرأى العام فى بلاده وفى العالم العربى عامة . كذلك لم يرد أن يخاطر بتعريض بلاده للطرد من الجامعة العربية أو بمقاطعتها . وتراجع الملك عن التوقيع على معاهدة بعدم الاعتداء كان قد وعد بالتوقيع عليها ، مما سبب الضيق لبن جوريون ، وفى مقابل ذلك أقرت الجامعة العربية ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن ، وأصبح ذلك رسميًا بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٥٠ . ولكن هذه

المناورة الأخيرة ، التى كان عبدالله يأمل أن توفر عليه أن يدمغه التاريخ «بالخيانة» ، لم تحمه من النهاية المأساوية ، حيث قُتل على باب المسجد الأقصى يوم ٢٠ يوليو ١٩٥١ على يد أحد الوطنيين الفلسطينيين . (الضابط عبدالله التل - المترجم) .

وكان الملك عبدالله ، قد أبلغ موشيه شاريت (شرتوك سابقًا) ، عندما قابله فى قصر الشونة يوم ٥ مايو ١٩٤٩ ، بأنه «هو أيضًا قد دخل الحرب رغمًا عن إرادته (...) وأنه طوال فترة العمليات العسكرية ، لم تخترق قواته حدود الدولة اليهودية كما حددتها قرارات الأمم المتحدة . وفى الواقع فإن قوات الطرفين لم تشتبك أبدًا إلا فى مدينة القدس ، وأن الإسرائيليين هم الذين بدءوا المعركة» . ويعلق آفى شلايم : «كان من الصعب تكذيب وجهة نظر عبدالله هذه ، ولم يحاول شاريت معارضتها . قال عبدالله إنه لم يكن يود الدخول فى الحرب ، ولكن سلسلة من الأحداث دفعته إلى ذلك ، وبدأت هذه الأحداث بدير ياسين وانتهت بكسر اليهود للهدنة فى القدس . كذلك لم يكن أبو الهدى يريد الحرب ، وقد تمسك باستراتيجية التحرك المحدود التى حصل على موافقة بريطانيا السرية عليها . (...) وأكد عبدالله هنا ، بشكل غير مباشر ، أن اليهود هم الذين تراجعوا عن الاتفاق السرى الذى أقروه بشأن تقسيم فلسطين[٥٤] .

## هوامش

١- اقتباس سيمحا فلابان ، The Birth of Israel. Myths and Realities نشر جروم هيلم ، لندن وسيدنى ، ١٩٨٧ ، ص١٨٩ .

٢- المصدر السابق .

٣- بنى موريس ، 1948 and After, Israel and the Palestinians ، نشر كلارندون ، أوكسفورد ، ١٩٩٠ ، ص١٤ .

٤- اقتباس سيمحا فلابان ، المصدر السابق ، ص ١٩١ .

٥- المصدر السابق .

٦- المصدر السابق .

٧- المصدر السابق .

٨- چون وداڤيد كيمحى ، A Clash of Destinies, the Arab Jewish War and the Founding of Israel ، نشر فردريك بريجر ، نيويورك ، ١٩٦٠ ، ص٧٩.

٩- بنى موريس ، The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949 ، نشر جامعة كيمبريدج ، ١٩٨٧ ، ص٢١-٢٢ .

١٠- ميشيل بار زوهار ، «بن جوريون» ، نشر فايار ، باريس ، ١٩٨٦ ، ص٢٣٥-٢٣٦ .

١١- بنى موريس ، ....The Birth ، المصدر السابق ، ص٢٠ .

١٢- المصدر السابق .

١٣- إلياس صنبر، "فلسطين ١٩٤٨، الطرد"، إصدارات مجلة الدراسات الفلسطينية، باريس، ١٩٨٤، ص ١٥٠-١٥٢ .

١٤- بنى موريس، "١٩٤٨ وما..."، المصدر السابق، ص ١٤ .

١٥- سيمحا فلابان، المصدر السابق، ص ٥٨ .

١٦- المصدر السابق، ص ٦٧-٦٨ .

١٧- اقتباس سيمحا فلابان، المصدر السابق، ص٧٣ .

١٨- جون ودافيد كيمحى، المصدر السابق، ١٦٢ .

١٩- دافيد بن جوريون ، War Diaries, ، تل أبيب ، ١٩٨٢ ، ص٤٢٨ .

٢٠- يهودا سلوتزكى ، «سيفير تولدوت هاهاجانا» (بالعبرية) ، تل أبيب ، ١٩٧٢ ، مجلد ١، ص١٢ .

٢١- دومنيك لابيير ولارى كولنز ، Jerusalem ، دار روبيير لافون ، باريس، ١٩٧١ ، ص٣٧٤ .

٢٢- أفى شلايم ، Collusion Across the Jordan, King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine ، دار كلارندون ، أوكسفورد ، ١٩٨٨ ، ص١٩٨.

٢٣- بين ٢٠ مايو، و١١ أغسطس ١٩٤٨، وصلت أكثر من مائة شحنة بالطائرة، تحمل بنادق وذخيرة، ورشاشات، ومدافع مورتار، فضلاً عن طائرات مسر شميت وسبيت فاير، التى مكنت الإسرائيليين، فى ٢٩ مايو، من وقف المصريين الذين كانوا على بعد ٣٠ كيلومتراً من تل أبيب . انظر دومنيك فيدال ، Moscou et la Palestine ، مجلة الدراسات الفلسطينية، باريس، رقم ٢٨، صيف ١٩٨٨ .

٢٤- جون ودافيد كيمحى، المصدر السابق، ص ٢٢٣-٢٢٤ .

٢٥- بنى موريس، "١٩٤٨ وما..."، ص ١٤-١٦ .

٢٦- اقتباس والتر لاكير ، وبارى روبين ، The Israel Arab Reader ، بنجوين ، لندن ، ص ٧٩ - ٨٤ .

٢٧- سيمحا فلابان، المصدر السابق، ص ١٩١-١٩٢ .

٢٨- المصدر السابق، ص ١٩٢ .

٢٩- المصدر السابق، ص ١٨-١٩ .

٣٠- اقتباس آفى شلايم، المصدر السابق، ص ٤١ .

٣١- المصدر السابق، ص ٥٨ .

٣٢- المصدر السابق، ص ٧١ .

٣٣-اقتباس مايكل كوهين ، Plaestine and Great Powers, 1945 - 1948 ، جامعة برنستون ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٥ .

٣٤- اقتباس آفى شلايم، المصدر السابق، ص ٧٨ .

٣٥- المصدر السابق، ص ٨٧ .

٣٦- المصدر السابق، ص ٩٢ .

٣٧- المصدر السابق، ص ١٠٠ .

٣٨- المصدر السابق، ص ١٠٧ .

٣٩- المصدر السابق، ص ١٢١ .

٤٠- اقتباس آفى شلايم، المصدر السابق، ص ١٣٦ .

٤١- المصدر السابق، ص ١٦٣ .

٤٢- المصدر السابق، ص ١٦٩ .

٤٣- المصدر السابق، ص ٢١٤ .

٤٤- المصدر السابق، ص ١٩٣ .

٤٥- المصدر السابق، ص ٢٣٨ .

٤٦- المصدر السابق، ص ٢٣٥ .

٤٧- المصدر السابق، ص ٢٨١ .

٤٨- يعطي آفي شلايم التفاصيل المتعلقة بخرق هذه الهدنة. فقد لاحظ الإسرائيليون أنه عندما تُرسل قافلة لتموين الكيبوتزات في شمال النقب طبقا لشروط الهدنة، فإن المصريين كثيراً ما يطلقون عليها النار، لذلك رتبوا إرسال قافلة يوم ١٥ أكتوبر بأمل أن تتعرض لنيران المصريين، وبذلك يحصلون على مبرر لاستئناف المعارك. ولكن المصريين لم يطلقوا نيرانهم "فما كان من الإسرائيليين إلا أن أطلقوا هم النار على أحد لورياتهم فعطلوه، واستدعوا مراقبي الأمم المتحدة الذين وجدوا السيارة مملوءة بالثقوب فقرروا أن المصريين قد خرقوا الهدنة"، (المصدر السابق، ص ٣٢١).

٤٩- وفي الواقع، أثار الإسرائيليون أزمة مع المملكة المتحدة عندما أسقطت مدفعيتهم المضادة للطائرات طائرتي استطلاع بريطانيتين كانتا تراقبان انسحاب قوات التساحال من سيناء في ديسمبر ١٩٤٨، ولم تنته الأزمة إلا بعد إكمال انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية في ٧ يناير ١٩٤٩ .

٥٠- المصدر السابق، ص ٣٠٩ .

٥١- المصدر السابق، ص ٤٦٠ .

٥٢- المصدر السابق، ص ٥٢٩ .

٥٣- المصدر السابق، ص ٤٣٠-٤٣١ .

٥٤- المصدر السابق، ص ٤٥٠ - ٤٥٢ .

# الفصل الثالث

# خمس موجات فى مرحلتين زمنيتين

# 3

«إن الحكومة الإسرائيلية ترفض تحمل أية مسئولية عن خلق هذه المشكلة، إن الاتهام بأن هؤلاء العرب قد طردوا بمعرفة السلطات الاسرائيلية عار تماما من الصحة، وبالعكس، فقد اتخذت جميع الاجراءات لمنع هذه الهجرة»[1]. هذا هو ما أكده مسئول كبير فى وزارة الخارجية الاسرائيلية فى يوليو ١٩٤٨، لنظيره فى وزارة الخارجية الأمريكية. هكذا كان الموقف الرسمى لإسرائيل بشأن خروج ما يقرب من ٨٠٠ ألف من عرب فلسطين[٢] من بلادهم فى الفترة ما بين ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، و٢٠ يوليو ١٩٤٩، وهو تاريخ توقيع آخر هدنة مع العرب، وكانت مع السوريين، وهذا هو الموقف الرسمى حتى اليوم. ولكن الصورة التى استخلصها عدد من المؤرخين من وثائق الأرشيف الاسرائيلى، منذ ما يقرب من ٢٠ عاما، مختلفة تماما.

وكان أول من اكتشف الصورة الحقيقية هو بينى موريس، الذى كان يعمل، فى ذلك الوقت، مراسلا دبلوماسيا لصحيفة الجيروسالم بوست، التى تصدر باللغة الإنجليزية، والتى كانت تتخذ موقفا منتقدا لسياسات الحكومات الاسرائيلية. وقد وصل إلى هذه الحقيقة بعد أن تعمق فى دراسة الماضى كنتيجة للفحص الدقيق والطويل للوثائق المتاحة. ومن الصفحات الأولى لكتابه الرئيسى: «نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»، قدم خريطة تفصيلية مبينا عليها جميع المدن والقرى العربية فى إسرائيل (فى حدود ١٩٤٩)، وعددها ٣٦٩، وذكر أسباب ترك السكان لكل واحدة منها[٣]. وقد اعترف بأنه يجهل سبب ترك هؤلاء السكان فى حالة ٤٥ منها، وقد هرب سكان ٢٢٨ منها أثناء هجوم القوات الإسرائيلية عليها،

---

فى حين أبعد سكان ٤١ منها بالقوة الجبرية. وفى حالة ٩٠ منها هرب الفلسطينيون[٤] لإصابتهم بالذعر بعد سقوط قرية مجاورة، أو خوفا من قرب هجوم الأعداء، أو خوفا من الإشاعات التى كان يطلقها الجيش الإسرائيلى، خاصة بعد مذبحة دير ياسين، التى انتشرت أنباؤها كالنار فى الهشيم فى طول البلاد وعرضها. ولم يسجل بنى موريس إلا ست حالات لخروج السكان بناء على طلب السلطات العربية المحلية، يقول: «لا يوجد أى دليل على أن البلاد العربية، أو الهيئة العربية العليا، كانت ترغب فى هجرة جماعية، أو أنها أصدرت توجيها عاما، أو نداء يدعو الفلسطينيين إلى ترك منازلهم. (وحتى وإن كان سكان بعض القرى المحددة قد تلقوا أوامر من القادة العرب أو الهيئة العربية العليا لترك

قراهم لأسباب استراتيجية أساسا)[٥]. بل أكثر من ذلك، فقد سجلت أجهزة الاستعلامات للهاجاناه أن راديو القدس، وراديو دمشق، قد أذاعا الأمر التالى باسم القيادة العامة العربية: «على كل عربى أن يدافع عن بيته وعن ممتلكاته. [...] ومن يتخلى عن بيته سيعاقب ويهدم منزله. «ويقول بنى موريس، إن هذا الأمر كان بتوقيع «القاوقجى» وهو من مناضلى الثورة الكبرى لعام ١٩٣٦ - ١٩٣٩، والذى كان يرأس جيش التحرير الوطنى الذى دخل البلاد ابتداءا من يناير ١٩٤٨[٦].

وهكذا نجد أنفسنا فى قلب واحدة من أخطر عمليات التلاعب فى تاريخ هذه المأساة. وفى عام ١٩٦١، وقف دافيد بن جوريون أمام الكنيسيت ليعلن الآتى: «لقد بدأ خروج عرب إسرائيل، بعد قرار الأمم المتحدة (للتقسيم) مباشرة، [...] ولدينا وثائق صريحة، تثبت أنهم تركوا فلسطين تنفيذا لتعليمات القادة العرب وعلى رأسهم المفتى، وعلى أساس الافتراض أن هجوم الجيوش العربية [...] سيدمر الدولة اليهودية، ويلقى بكل اليهود إلى البحر.[٧] وثائق صريحة؟ يؤكد بنى موريس: «لم يصدر القادة العرب فى أية لحظة طوال الحرب، أى نداء عام لعرب فلسطين، يدعوهم لترك منازلهم وقراهم والهروب نحو المنفى، وكما لم توجد أية حملة صحفية أو فى الراديو تأمر الفلسطينيين بالهرب. ولم أجد أى أثر لمثل هذه الحملة، ولو كانت قد وجدت لكان قد أشير إليها، أو تركت أى أثر فى الوثائق. لقد كانت إدارة الاستعلامات [...] والسفارات البريطانية والأمريكية فى الشرق الأوسط تسجل كل برامج الإذاعات العربية، وكذلك كانت تفعل إذاعة الـ **BBC**. ولكن لم يرد فى آلاف التقارير عن هذه الإذاعات أية إشارة، ودع عنك أى اقتباس، لهذه الإذاعات المزعومة.[٨] وقبل هذه الدراسة بستة وعشرين عاما، كان

إرسكين تشايلدرز قد قام بتحليل لمجموع تسجيلات إذاعة لندن ووصل إلى النتيجة: «لم تكن هناك كلمة واحدة، أو نداء، أو اقتراح بالخروج من فلسطين، صدرت عن أية محطة إذاعة عربية سواء فى فلسطين أو خارجها، عام ١٩٤٨.(٩)

ويؤكد سيمحا فلابان أن ما حدث هو العكس، فهو يقول: «عندما أخذ العرب يهربون بشكل جماعى فى أبريل ١٩٤٨، أصدر كل من عبد الرحمن عزام باشا، أمين عام الجامعة العربية، والملك عبد الله، نداءات يدعوان فيها العرب لعدم التخلى عن منازلهم. أما فوزى القاوقجى قائد جيش التحرير (والإنقاذ) العربى، فقد أعطى التعليمات بمنع الهروب بالقوة، واستولى على وسائل النقل لهذا الغرض. وقررت الحكومات العربية بأن تسمح بدخول النساء والأطفال فقط، وأن تعيد جميع الرجال بين سن الثامنة عشر والخمسين. ودعا محمد على العمرى، نائب مدير محطة راديو رام الله، العرب إلى عدم مغادرة جنين وطولكرم، وغيرها من مدن المثلث الذى ضربته الطائرات الإسرائيلية بالقنابل. وفى يوم ١٠ مايو، أذاع راديو القدس أوامر القيادة العربية والهيئة العربية العليا، بوقف الهروب الجماعى من القدس وضواحيها. وأعطت المصادر الفلسطينية، البراهين على أنه حتى قبل ذلك، فى شهرى مارس وأبريل، دعت الهيئة العربية العليا، فى إذاعات من راديو دمشق، السكان إلى عدم التحرك من قراهم، ودعت الرجال الفلسطينيين فى سن القتال إلى العودة من البلاد العربية إلى بلادهم، كذلك طلب من كل الموظفين العرب الموجودين فى فلسطين ألا يتركوا مراكزهم. فلماذا لم تحقق كل تلك النداءات إلا أقل التأثير؟ فى الواقع، أنها ضاعت جميعا تحت التأثير التراكمى للتكتيكات الصهيونية، ابتداء من الحرب الاقتصادية والنفسية،

إلى الطرد الاجبارى المنظم على يد الجيش الإسرائيلى.(١٠)

وقد جرت الظاهرة على عدة مراحل مرتبطة بتطورات الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، وهى موزعة بالتساوى تقريبا بين المرحلتين الرئيسيتين للمواجهة: الحرب الأهلية الإسرائيلية الفلسطينية، من ٣٠ نوفمبر ١٩٤٧، إلى ١٤ مايو ١٩٤٨، وهو تاريخ إعلان استقلال إسرائيل، وابتداءا من ١٥ مايو ١٩٤٨، وهو تاريخ دخول قوات الدول الخمس إلى فلسطين، وابتداء الحرب العربية الإسرائيلية التى انتهت بعقد الهدنات المختلفة، ولكننا نلاحظ عند التدقيق فى هاتين المرحلتين الكبيرتين، أنهما تتكونان من لحظات متباينة. وهكذا فالحرب الأهلية تشمل موجتين متميزتين، تفصل بينهما الخطة داليت التى طبقتها الهاجاناه فى مارس ١٩٤٨. وكانت الموجة الأولى محدودة الحجم، وذات طابع طبقى واضح، أما الموجة الثانية، فكانت كبيرة الحجم وتشمل جميع طبقات المجتمع.

وبالمثل، انقسمت فترة الحرب إلى فترات معارك تفصل بينها هدنتين، الأولى منهما فى الفترة من ١٠ يونيو إلى ٨ يوليو، والثانية من ١٨ يوليو إلى ١٥ أكتوبر، وتلا كل هدنة هجوم عنيف لجيش الدفاع الإسرائيلى حديث التكوين، صاحبه عملية طرد جماعية للفلسطينيين تجاوزت فى عنفها ما حدث فى أبريل – مايو. ولفهم حجم الهروب يجب أن نأخذ فى الاعتبار الضعف الهيكلى للمجتمع الفلسطينى، وكما يوضح بنى موريس: «أدى غياب الهياكل الإدارية للحكم الذاتى، وضعف القادة، ووجود تنظيمات عسكرية ضعيفة، أو منعدمة بعيدا عن القرى، وضعف نظم جمع الضرائب أو انعدامها، أدى هذا جميعه، إلى سقوط المدن الرئيسية فى أبريل مايو عندما قامت الهاجاناه بالهجوم بمجرد انسحاب البريطانيين. وأدى سقوط المدن، وهروب سكانها، إلى بث الخوف واليأس

فى قلب سكان القرى بالداخل. فالقرى، بالرغم من اكتفائها الذاتى من الناحية الاقتصادية، إلا أنها كانت تتطلع إلى المدن من أجل القيادة والتوجيه السياسى». وكان هذا يعنى أن سقوط المدن، وهروب الطبقات المتوسطة والزعماء، كان المثال الذى اتبعه القرويون الفلسطينيون.

## الموسرون من الفلسطينيين أولاً

يقسم بنى موريس فى كتابه «نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»، هروب السكان العرب على خمس موجات غير متساوية: حدثت الأولى بين ديسمبر ١٩٤٧، ومارس ١٩٤٨، والثانية بين أبريل ويونيو من نفس العام، والثالثة تمت خلال شهرى يوليو وأغسطس، والرابعة امتدت فى أكتوبر ونوفمبر، أما الموجة الخامسة فبدأت فى ديسمبر ١٩٤٨، وامتدت حتى عام ١٩٥١. ولننظر الآن فى ظروف خروج الفلسطينيين فى كل من هذه المراحل.

وكانت الموجة الأولى أقلها عددا، ويقدرها بنى موريس بسبعين ألف شخص، وكانت تتألف أساسا من الموسرين من سكان المدن الذين رغبوا فى اتقاء المواجهة العامة التى تأكدوا من ضرورة حدوثها. إذ بمجرد صدور قرار التقسيم عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدأت الأحداث تتكرر، وإن كانت محدودة فى أول الأمر. أما بالنسبة للعرب، فيبدو أن الأغلبية، وإن لم تكن مستعدة للتنازل عن نصف الوطن لليهود، إلا أنها كانت مترددة فى الدخول فى مواجهة عنيفة معهم، وهذا على الأقل، كان تقييم المصادر الإسرائيلية للوضع. أما عن رأى المصادر العربية بهذا الشأن، فيقول سيمحا فلابان: «ليس هناك من شك فى أن أغلبية الشعب الفلسطينى، عارضت التقسيم وناضلت من أجل إقامة دولة عربية مستقلة

فى فلسطين. ولكنه من الواضح كذلك أنها لم تشترك فى حرب شاملة ضد اليهود، وأنها أخذت تقتنع، بالتدريج، أن التقسيم أمر حتمى، ولا رجعة عنه. والأدلة على هذا كثيرة وقاطعة بحيث يعجب المرء من استمرار أسطورة «الجهاد» الفلسطينيى ضد اليهود لهذه المدة الطويلة».

أما بالنسبة للهاجاناه، فقد حافظت، فى المرحلة الأولى، على موقف دفاعى أساسا، ولم تتخذ إجراءات انتقامية إلا فى القدس، والجليل، والنقب، وهو الموقف الذى تعرض لانتقاد دافيد بن جوريون فى أوائل يناير. ويشير سيمحا فلابان، المسئول السابق للمابام، إلى محاولات الفلسطينيين «لحماية أنفسهم من الحرب، بالوسيلة الوحيدة المتاحة لهم وهى الوصول إلى اتفاقات محلية مع جيرانهم اليهود ضد أى هجوم متبادل أو استفزازات.»[١٢] وقد وقعت مئات من القرى العربية اتفاقات عدم اعتداء مع الكيبوتزات (المزارع الجماعية)، والموشاف (التعاونيات). وسار على نهجهم العمال والموظفون العرب واليهود فى الشركات والخدمات، وفكرت مدينتا تل أبيب ويافا فى فعل نفس الشئ. ويؤكد التاريخ الرسمى للهاجاناه اتساع مدى هذه الحركة، التى يؤكد سيمحا فلابان بأنها: «انتشرت فى كل البلاد، بما فيها أغلبية القرى العربية فى منطقة شارون، وضواحى القدس، بما فيها دير ياسين وسلوان، وشمال الجليل، والنقب. وتمت مبادرات مشابهة فى طبرية وحيفا.[١٣]

ولكن أوار الحرب بدأ يستعر من يناير ١٩٤٨، وبدأ الآلاف القليلة من العرب ضعيفى التسلح يتلقون الإمداد من المتطوعين العرب، من بلدان الشرق الأوسط، فى جيش التحرير بقيادة فوزى القاوقجى، وبلغوا، كما رأينا فى الفصل السابق، ٣٨٠٠ فى منتصف مايو. وهو عدد قليل، ولكنه كان كافيا لقطع طرق المواصلات، وعزل المدن اليهودية، وضرب

المستوطنات، بل والاستيلاء على المناطق المنعزلة، وبنهاية شهر مارس، كانت القدس معزولة واقعيا عن السهل الساحلى. وفى الوقت الذى قطع فيه العرب رؤوس الجرحى من اليهود فى المستشفى الفرنسى بيافا، فقد قتل البالماخ ستين شخصا فى قرية بلد الشيخ قرب حيفا، بمن فيهم النساء والأطفال. واختفى ٥٠ شخصا كنتيجة لانفجار ثلاث سيارات ملغومة فى وسط الشارع اليهودى الرئيسى فى القدس يوم ٢٢ مارس ١٩٤٨، ومن جهتها قامت منظمة الليحى الارهابية بقتل العشرات من المدنيين العرب بالقنابل خلال بضعة أسابيع. وبنهاية فبراير، قدرت الأمم المتحدة أنه قد قتل ٨٦٩ شخصا وجرح ١.٩٠٩.

وأدى تصاعد العنف، بطبيعة الحال، إلى تزايد عدد العرب الذين هربوا إلى المنفى، فمن بين ٧٠ ألف – هم سكان حيفا من العرب – هرب ٢٠ إلى ٣٠ ألفا أمام وحشية هجمات الهاجاناه، وبالأخص مليشيات اليمين المتطرف. ونفس الأرقام بالنسبة ليافا، حيث كان العرب فى حالة خوف من انتهاء الانتداب البريطانى نظرا لقربها الشديد من تل أبيب، وحيث رفض الهدنة التى اقترحها عمدة يافا. وفى القدس وضواحيها، حيث جرت المعارك العنيفة والأعمال الإرهابية، هرب العرب من القرى التى جرت مهاجمتها بل واحتلالها بمعرفة اليهود. وفى كثير من الحالات يمكن القول بالطرد الفعلى: مثل غارات منظمتى الإرجون والليحى ضد منطقتى ليفتا والرُميمة، وأمر الهاجاناه بطرد العرب فى قرية الشيخ بدر، وضرب القطامون بالقنابل. (وقد أدان بن جوريون هذه العملية)، وطرد الهاجاناه لسكان الطابية. ويصل بنى موريس إلى النتيجة الآتية: «وهكذا أصبحت القدس الغربية يهودية بالكامل، وجرى انسحاب جزئى من الجزء الشرقى من المدينة»[١٤]. واحتل الفيلق العربى أغلبية المدينة القديمة، حيث

حاصر الحى اليهودى، الذى صمد حتى ٢٨ مايو.

وإذا كان الهروب قد تركز حتى ذلك الوقت بين الطبقات المتوسطة فى المدن، إلا أنه بدأ يظهر فى الريف كذلك، ولكنه حدث، فى أغلب الحالات، تحت ضغط هجوم الهاجاناه، وفى بعض الحالات هجوم الأرجون، وتركزت تلك الحالات فى السهل الساحلى (المسمى شارون). حيث أغلبية السكان من اليهود، وهو قلب المنطقة التى خصصها تقسيم الأمم المتحدة لليهود. وحدث هذا الطرد من عشرات القرى، ومن مدينة قيسارية كذلك، التى هرب سكانها من العرب قبل استيلاء البالماخ عليها وبعده، يوم ١٥ فبراير ١٩٤٨. وقام البالماخ بهدم منازل السكان العرب، وطردوا بقية العائلات التى لم تكن قد هربت بعد، ويصف بنى موريس ما حدث بالقول: «كانت هذه أول عملية طرد منظم لجماعة عربية تقوم بها الهاجاناه عام ١٩٤٨».(١٥) ويذكر جوزيف فايتس، الذى سنرى فى الفصل الخامس أدناه، أنه سيصبح رئيس لجنة «الترانسفير»*، والذى سيشرف على «تهويد» المدن والقرى العربية، أنه كانت هناك كذلك، عمليات هروب من الجليل، وبدو وادى بيسان (بيت شين، فيما بعد). ونظرا لأنه لم يكن قد صدر بعد، أمر رسمى، على النطاق الوطنى، بطرد السكان العرب من أراضى الدولة اليهودية، فقد اتخذ المبادرة بطرد هؤلاء السكان على المستوى المحلى. كذلك حدث طرد للسكان العرب فى إطار هجمات الهاجاناه الانتقامية، وذلك فى حالة بدو منصورة الخيط على الأردن، وكذلك فى الحسينية، والعلمانية، والغنامة، فى نفس المنطقة. ومع

*** الترانسفير ، وتعنى بالإنجليزية النقل ، تعنى طرد السكان العرب من ديارهم بنقلهم خارج البلاد . المترجم .**

ذلك، فقد كان المستوطنون اليهود يمرون بفترة صعبة فى تلك المرحلة، لأن الحليف الأمريكى الكبير، بدا أنه يتراجع فى الأمم المتحدة، فى اتجاه فرض وصاية الأمم المتحدة على كل فلسطين، بدلا من فكرة التقسيم. ولكن هذه الفكرة لم تلبث أن فشلت، لأن واشنطن تراجعت أمام احتمال أن تدخل القوات السوفيتية ضمن القوات اللازمة لفرض قرارات القوى العظمى.

## الخطة «داليت» والتحول فى طبيعة الحرب، وسرعة الطرد

بدأت الموجة الثانية، الأكبر كثيرا، من الهروب الفلسطينى فى شهور أبريل ومايو ويونيو ١٩٤٨، ونتجت أساسا عن التغير فى استراتيجية الاستيطان اليهودى الذى قرر الانتقال من الدفاع إلي الهجوم، حيث تحولت عملية نحشون المخصصة لفتح الطريق الاستراتيجى بين تل أبيب والقدس، إلي بداية هجوم عام على جميع الجبهات تحت اسم «خطة داليت». وقد وفر بن جوريون عندما قدم هذه الخطة لهيئة الأركان يوم ٢٨ مارس ١٩٤٨، الوسائل الكافية لضمان نجاحها، وهى عبارة عن الآتى:

- السلاح بفضل ما يصل منه عن طريق الجو والبحر (انظر الفصل الثانى)،

- الأموال: فبالإضافة إلى ١٠٠ مليون دولار جمعتها الوكالة اليهودية من الولايات المتحدة بين عامى ١٩٤٥، و١٩٤٧، أضيفت خمسون مليون جمعتهاجولدامئيرسون فى ديسمبر ١٩٤٧، ويناير ١٩٤٨، فضلا عن أنه لم يكن من الضرورى دفع ثمن مشتريات السلاح التشيكية نقدا، ولا الدبابات والبنادق والذخيرة المشتراة من فرنسا والولايات المتحدة كذلك.

- التنظيم: أدى إعلان التعبئة العامة للفئة العمرية ١٨ إلى ٢٥ سنة، فى فبراير، إلى إعادة تنظيم القوات اليهودية على شكل قوات مشاة تضم ١٥ ألف رجل، وحرس وطنى يضم ثلاثة آلاف رجل، أى عكس النسب السابقة بين الفئتين. وبذلك أصبحت الهاجاناه تضم ستة ألوية: هى اللواءات الإسكندرونى والكرياتى والجيفعاتى لكل منطقة الساحل الأوسط، واللواء الكرملى لحيفا والجولانى لجنوب الناصرة، والقسيونى لجنوب القدس. أما البالماخ فكانت تضم ثلاثة ألوية: لواء «يفتاح» لمنطقة الجليل، ولواء «هاريل» للقدس، ولواء «هانجيف» للمنطقة الواقعة بين غزة وبئر سبع.

وصاحبت كل مرحلة من الهجوم اليهودى، عملية هروب مذعورة من السكان العرب الذين وجدوا أنفسهم فى أغلب الأحوال بدون حماية، بانسحاب المجموعات الفلسطينية سيئة التسليح والتدريب، والمنقسمة على نفسها. ويذكرنا بنى موريس بأن «الهدف الأساسى للخطة [د]، هو تطهير إقليم الدولة اليهودية المستقبلة من القوات المعادية، أو التى من الممكن أن تصبح معادية». ويضيف: «ونظرا لأن القوات غير النظامية العربية كانت تسكن القرى، وتتخذ منها قاعدة لها، وحيث إن الميلشيات فى الكثير من القرى شاركت فى المعارك ضد الاستيطان اليهودى ، فقد اعتبرت الهاجاناه أغلب القرى أنها معادية أو يمكن أن تصبح معادية»[١٦]. ومع أنه ينفى وجود خطة مسبقة لطرد السكان العرب، إلا أنه يعترف بأنه «ابتداء من أوائل أبريل، ظهرت آثار سياسة الطرد سواء على المستوى الوطنى أو المحلى، بالنسبة لبعض النواحى والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية.[١٧] وسيجد القارئ المزيد من المعلومات بشأن هذه النقطة فى الفصل السابع أدناه.

وتبدو الظاهرة واضحة على الأرض، فبعد فشل هجوم رجال القاوقجى على كيبوتز «مشمار ها عيميك» فى الفترة من ٤ إلى ٧ أبريل ١٩٤٨، توجه المسئولون بالكيبوتز، على الرغم من انتمائهم لحركة الصهيونيين الاشتراكيين (هاشومير هاتساعير)، إلى بن جوريون مطالبين «بضرورة طرد العرب من المنطقة، وحرق قراهم»[18]. وقد تابعت الهاجاناه هذه المهمة طوال شهر أبريل، ثم أكملتها الإرجون فى منتصف مايو. وللتغلب على حصار القدس، استلزمت عملية نحشون، التى وقعت فى الفترة بين ٦ و١٥ أبريل، إبادة القرى التى كانت تشرف على طريق تل أبيب يقول بنى موريس: «فى التطبيق العملى، ألغيت الفقرة من الخطة» التى تقضى بعدم المساس بالقرى التى لا تبدى المقاومة، وحل محلها القرار بإبادة القرى الواقعة في المناطق الهامة استراتيجيا، أو الواقعة على الطرق ذات الأهمية، بغض النظر عما إذا كانت قد قاومت هجوم الهاجاناه أم لا»[19]. وتضاعفت سرعة الهرب عشرات المرات بانتشار أنباء مذبحة دير ياسين يوم ٩ أبريل ١٩٤٨، ففى الوقت الذى كانت فيه قوات الهاجاناه تنتزع مدينة القسطل من قوات القائد العربى، عبد القادر الحسينى، الذى سقط فى تلك المعركة، كانت مليشيات الإرجون وليحى تقتل بدم بارد، ٢٥٠ شخصاً هم جميع سكان تلك القرية العربية، منزلا بعد منزل، مع أنها كانت فى حالة سلام مع الاستيطان اليهودى (انظر الفصل التالى). وينكر مناحم بيجن، زعيم الإرجون، وهو بصفته هذه، أحد المسئولين عن هذه المذبحة التى أدانتها الوكالة اليهودية، أنه قد قتل فيها مدنيون. يقول بيجن فى مذكراته المكتوبة بالعبرية: «لقد نشرت الدعاية العربية أسطورة عن الإرهاب، وانتشرت هذه الأسطورة بين العرب والقوات العربية، الذين باتوا يصابون بالهلع

لمجرد ذكر اسم جنود الإرجون. وهذه الأسطورة كانت تساوى عدة كتائب من القوات الإسرائيلية». ويستمر قائلا: «وإذ صدقوا القصص الوحشية عن «مذبحة الإرجون»، أصيب العرب في كل البلاد بحالة من الذعر غير المحدود، وأخذوا يفرون للنجاة بأرواحهم، وتحول هذا الهروب الجماعى إلي حالة من الفوضى الجنونية التى لا يمكن السيطرة عليها. ومن بين مايقرب من ٨٠٠ ألف عربى كانوا يعيشون على أرض إسرائيل الحالية، لم يبق سوى ١٦٠ ألفًا، ولا يمكن المبالغة فى تقدير الأهمية السياسية والاقتصادية لهذا التطور»[٢٠].

## «الإستسلام أو الانتحار»

وتضخم طوفان الجماهير الهاربة يومًا بعد يوم، فبعد سقوط طبرية، فى الشمال يوم ١٨ أبريل، أجلى البريطانيون سكانها وعددهم ٤٠٠٠ عربى، لخوفهم من منظر الضحايا من المدنيين من القرى المجاورة، ومن نسف المنازل فى المركز. وبعد ذلك بأربعة أيام سقط ميناء ومدينة حيفا، وكانت الأوامر الصادرة للكتيبة ٢٢ من لواء الجولانى، تقضى «بقتل كل [رجل بالغ] عربى يقابلونه»، وبإلقاء القنابل الحارقة على «أى شئ قابل للاشتعال»[٢١]. وعلى الرغم من الهدنة الموقعة فقد خلت المدينة من سكانها الفلسطينيين: ولم يبق من سكانها الأصليين، سوى ثلاثة أو أربعة آلاف، بعد أن كانوا ٧٠ ألفا قبل التقسيم، وينسب بن جوريون هذا الهروب الجماعى للخوف من دير ياسين جديدة. وفى ٢٥ أبريل ١٩٤٨، هاجمت الإرجون ما اعتبرته «السرطان» الذى تمثله يافا فى قلب إسرائيل، وبعد أسبوع من الضرب بالقنابل، والقتال العنيف لم يبق بالمدينة، سوى أربعة إلى خمسة آلاف من سكانها الذين كان عددهم ٧٠ إلى ٨٠ ألفًا من

العرب. وحدث نفس الشئ فى الشمال، عندما قرر إيجال ألون قائد البالماخ، فى أوائل مايو، الاستيلاء على صفد التى كان يسكنها (١٠ إلى ١٢ ألفًا من العرب)، وبيسان (٦ آلاف)، فقد كان لا يريد ترك مراكز سكانية عربية خلف ما سيصبح خطوط الجبهة»[٢٢]. واكتملت المهمة يوم ١٣ يونيو، فلم يعد فى المدينتين ساكن عربى واحد، واستخدمت سيارات النقل الخاصة بالقوات اليهودية لإخلاء آخر هؤلاء السكان..

وقام إيجال ألون كذلك، «بتنظيف» الجليل الشرقى فى الفترة بين منتصف أبريل ومنتصف مايو، وكما يقول بنى موريس: «كان يعتقد أن إجلاء السكان العرب، والقوات العربية من المنطقة، هى أبسط الطرق وأسلمها، لضمان أمن الحدود» [٢٣] مع سوريا. وفى منتصف مايو كذلك، استولت الهاجاناه على عكا ومنطقتها: وطلب من السكان، عبر مكبرات الصوت، الاختيار بين «الاستسلام أو الانتحار»[٢٤]، «فاختار» ثلثا سكان هذه المدينة الجميلة وعددهم ١٢ إلى ١٥ ألفًا، ومعهم ٢٥ ألفًا من الهاربين من حيفا، المنفى. وأبعد من ذلك شمالاً، قامت الهاجاناه، فى منتصف مايو بآخر عملياتها قبل الاستقلال، والمسماه «ابن عامى»، وبذلك تخلصت من أى وجود عربى حتى الحدود اللبنانية. وكانت تعليمات العميد موشيه كارمل الصادرة إلى ضباطه تقضى فى ١٩ مايو: «بالهجوم من أجل النصر، ومن أجل ذلك يجب قتل الرجال، وحرق قرى الكبرى، وأم الفرج، والنهر»[٢٥]. وطبقت الخطة فى الجنوب كذلك، بعملية مترفا باراك، من أبريل إلى يونيو، بالعنف ضد المدنيين، وحرق المنازل أو نسفها، وطرد العرب الذين لم يهربوا. أما بالنسبة للحملة الفلسطينية، فيقول بنى موريس: «كان إجلاء العرب فى شهرى أبريل ومايو، يتبع عن كثب الهجمات اليهودية المترتبة على الخطة «د»، وتحت ضغطها فى أغلب

الأحيان. وكان خروج العرب يتبع، بشكل شبه كامل، الهجمات اليهودية فى كل منطقة، ولكن الهاجاناه اضطرت إلى استعجال هذه الهجمات فى عدة حالات، تحت الضغط العسكرى العربى، قبل الأوان»[٣٦].

لقد دُفن مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، بمجرد دخول القوات المصرية، والشرق أردنية، والسورية، واللبنانية، والعراقية، إلى فلسطين غداة إعلان دولة إسرائيل يوم ١٤ مايو ١٩٤٨. وبعد ارتباكها لبعض الوقت، أمام القوات المصرية فى الجنوب، وأمام السوريين عند الضفة الجنوبية لبحيرة طبرية، وأمام العراقيين على ضفة الأردن، ثم عند نتانيا، وأمام الفيلق العربى لشرق الأردن عند القدس، وأمام اللبنانيين عند «إصبع الجليل»، استعادت القوات اليهودية أنفاسها قبل الهدنة التى فصلت بين المتحاربين فى ١١ يونيو** .

وفى كتابه «١٩٤٨ وما بعدها» يحلل بنى موريس بشئ من التفصيل، وثيقة، تتعلق بهذه المرحلة الأولى من الهروب، يعتبرهاجديرة بالثقة، وهى تقرير إدارة الاستعلامات للجيش الإسرائيلى بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٤٨، والمعنونة: «هجرة عرب فلسطين فى الفترة من ١٩٤٧/١٢/١، إلى ١٩٤٨/٦/١»، وهذه الوثيقة تقدر أن ٣٩١ ألفًا من العرب قد غادروا الأراضى التى وقعت وقتها، تحت سيطرة إسرائيل، وتقيم العوامل التى

** يقول المؤلف إن القوات الإسرائيلية استردت أنفاسها «قبل» الهدنة فى ١١ يونيو ، والحقيقة أن هذه الهدنة فرضت لإعطاء إسرائيل فترة لالتقاط الأنفاس ، وبعد أربعة أسابيع تلقت خلالها إسرائيل كميات كبيرة من الأسلحة التشيكية والغربية الثقيلة، وكذلك وصلها عدد من المهاجرين اليهود ، بل والمتطوعين من بلدان الغرب ، خرقت الهدنة وعادت إلى الهجوم يوم ٩ يوليو ١٩٤٨ . المترجم .

تفسر خروجهم من البلاد. كتب الخبراء فى تقريرهم يقولون: كانت ٥٥٪ على الأقل من عمليات الخروج ناجمة عن عملياتنا العسكرية»، ويضيفون إلى ذلك الأعداد التى خرجت بسبب عمليات جماعات الإرجون والليحى المعارضة: «التى تسببت فى حوالى ١٥ بالمائة من الهجرة». وبإضافة اثنين بالمائة راجعة إلى أوامر طرد صريحة من القوات اليهودية، و١ بالمائة راجعة إلى الحرب النفسية، نصل إلى ٧٣ بالمائة من عمليات الخروج راجعة مباشرة للضغط الإسرائيلى. وعلاوة على ذلك، يرجع التقرير ٢٢٪ من الحالات إلى «الخوف» و«أزمة الثقة» المنتشرة بين السكان الفلسطينيين. أما بالنسبة للدعوات العربية للفلسطينيين إلى الهرب، فلا يرجع لها التقرير إلا خمسة بالمائة فقط، من الحالات...

وباختصار، يصل بنى موريس إلي هذه النتيجة: «التقرير ينسف «التفسير» الإسرائيلى التقليدى، بأن الهروب الجماعى تم بناءً على أوامر القيادة العربية أو دعوتها. «علاوة على أن التقرير «يؤكد أن الهروب كان مخالفا للرغبة السياسية الاستراتيجية للهيئة العربية العليا، ولحكومات البلدان العربية المجاورة». ويضيف المؤرخ قائلا: «إن هذا التقرير لا يؤيد كذلك، التفسير العربي التقليدى للهروب، وهو أن اليهود، قاموا بحملة مركزية، منظمة، ومخططة من قبل، لطرد السكان العرب الأصليين بالكامل». ومع ذلك، يعترف بنى موريس، بأنه بالنسبة للمرحلة الثانية، التى ارتفع خلالها عدد اللاجئين بمقدار ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف، «فتلك قصة أخرى»، فهو يعترف بأن طرد الفلسطينيين، يكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لمجرى الحرب ابتداء من ٩ يوليو ١٩٤٨.

## مائة ألف فى عشرة أيام

وفى ذلك الوقت انتهت الهدنة بين القوات المسلحة اليهودية والعربية، وقد تمكن بن جوريون خلالها من التغلب على عصيان الإرجون على اليمين[٢٧] ، وإضعاف تأثير حزب المابام، علي اليسار، فى سيطرته على الجيش وقيادته العامة، وقد كان قويًا جدًا حتى ذلك الوقت. فقد نجح عمليًا، يوم ٣١ مايو، فى توحيد جميع المليشيات اليهودية فى جيش الدفاع الإسرائيلى الذى زاد عدده، وأصبح أفضل تسليحًا من الجيوش العربية المواجهة له (٦٥ ألف جندى إسرائيلى فى مواجهة ٤٠ ألفًا من قوات الدول العربية). وبذلك أصبح الجيش الإسرائيلى قادرًا على القيام بهجوم على ثلاثة جبهات: الوسطى للاستيلاء على اللد والرملة (الواقعتين ضمن الإقليم الذى خصصته الأمم المتحدة للدولة العربية)، بهدف فتح الطريق إلى القدس، والجنوبية لمحاولة صد القوات المصرية، والشمالية للاستيلاء على الناصرة، واستكمال تهويد الجليل. وحدثت بعض المعارك خلال الهدنة بين ١٨ يوليو و١٥ أكتوبر، التى جرى خلالها اغتيال الوسيط الدولى الكونت فولكه برنادوت على يد أحد مسلحى ليحى. وكان الوسيط السويدى قد أوصى بضم أراضى الدولة العربية إلى شرق الأردن، ولكنه اقترح أن تتخلى إسرائيل عن النقب فى مقابل الجليل الذى كانت قد استولت عليه، والأهم من ذلك، أنه أصر على جعل القدس مدينة دولية... وكان أكثر ما يهم قادة إسرائيل، فى تلك المرحلة، هو ضم أكبر مساحة ممكنة من الأرض بأقل عدد ممكن من السكان العرب عليها، وذلك على الرغم من أن بن جوريون، اضطر تحت ضغط المابام (انظر الفصل السابع)، إلى إصدار أمر إلى القيادة العامة، يمنع فيه القيام بأى تدمير، أو حريق، أو أية عملية طرد، بدون موافقته الرسمية.

وفى هذه الأثناء، تغير وضع السكان العرب، فبعد إعلان استقلال دولة إسرائيل يوم ١٤ مايو ١٩٤٨، تحولت السلطة العسكرية التى أنشأها بن جوريون فى المناطق الممنوحة أصلا للدولة العربية، والتى احتلتها إسرائيل، إلى حكومة عسكرية، وأخذت تمد نفوذها تدريجيا إلى المناطق العربية داخل دولة إسرائيل. ويقول سيمحا فلابان: «إن هذا التوسع وصل إلى حد أن ٨٠٪ من السكان العرب داخل إسرائيل، أصبحوا يعيشون تحت إمرة الحكام العسكريين الذين يستمدون سلطتهم من القيادة العامة ووزير الدفاع». وسمحت قوانين الطوارئ، التى وضعها البريطانيون لقمع الثورة العربية عام ١٩٣٦، والتى عدلت لتلائم المقاومة اليهودية عام ١٩٤٦، «للجيش، وللحكام العسكريين، بفرض السيطرة الكاملة على حياة المدنيين الموضوعين تحت ولايتها، وكذا ممتلكاتهم، وعملهم، وتنقلاتهم.» وبذلك أصبح من سلطتهم «وضع السكان فى السجن، أو طردهم من البلاد، أو مصادرة ممتلكاتهم أو تدميرها، ومنعهم من العمل، أو القيام بأى نشاط أيًا كان [...] وبأمر من وزير الدفاع، منحت الحصانة للحكومة العسكرية ضد أى تدخل من السلطات التشريعية أو القضائية»(٢٨). وأعطى هذا الوضع الخاص، الذى استمر حتى عام ١٩٦٥، الأساس القانونى لأعمال الطرد الجماعية لفترة ما بعد الهدنة، والتى لم تكن متوفرة لها من قبل.

وبدأت الموجة الثالثة لطرد الفلسطينيين يوم ٩ يوليو. وقد جرى تعبئة ما يقرب من نصف الجيش الجديد بهدف الاستيلاء على اللد والرمله. يقول بنى موريس: «كانت العمليات ضد المدينتين موجهة منذ البداية، نحو بث الذعر فى قلوب السكان ودفعهم إلي الهرب»(٢٩). وبدأ الهروب بعد يومين من الضرب العنيف بالمدفعية، وكانت أوامر العقيد إسحاق رابين

فى منتهى الوضوح: «يجب طرد سكان اللد بسرعة دون النظر إلى الأعمار». ويضيف بنى موريس: «كذلك صدر أمر مماثل بشأن سكان مدينة الرملة المجاورة»[٣٠]. وفى يوم ١٢، بعد مناوشة مع المدرعات الشرق أردنية، قام الجنود الإسرائيليون بمذبحة عنيفة، حيث قتل ٢٥٠ من المدنيين الفلسطينيين بمن فيهم أسرى سلموا سلاحهم. وأدت المذبحة إلى التعجيل بعملية الهرب، أما السكان الذين بقوا بالمدينة، فقد طردهم رابين بالقوة، بموافقة بن جوريون، فى اتجاه الشرق، وأركبهم سيارات النقل والأتوبيس من الرملة، وسيراً على الأقدام من اللد. يقول سيمحا فلابان: «وبمجرد طرد السكان بدأ الجنود أعمال النهب فى المدينتين، فى انفجار لأعمال السرقة لم يستطع الضباط منعه، أو التحكم فيه»[٣١]. ويؤكد إسحاق رابين فى فقرة من مذكراته (١٩٧٩)، جرى حذفها بناء على طلب الرقابة الإسرائيلية، قائلا: «لقد تألم الجنود الذين قاموا بعملية الإجلاء كثيراً بسببها، فقد كان من بينهم مسئولون من حركات الشبيبة اعتنقوا مبادئ مثل «الأخوة الدولية والإنسانية، وكانت عملية الإجلاء تتعارض مع المفاهيم التى اعتادوا عليها، وقد رفض البعض منهم الاشتراك فيها. [...] واحتاج الأمر إلى جهد دعائى طويل، بعد العملية، [...] لكى نشرح لهم، لماذا اضطررنا لتنفيذ مثل هذه العملية القاسية»[٣٢]. ومع ذلك فقد كانت النتيجة، أنه فى أقل من أسبوع واحد، تخلصت دولة إسرائيل من حوالى ٧٠ ألفًا من المدنيين الفلسطينيين، أى ما يقرب من عشرة بالمائة من كل من هربوا طوال فترة السنوات ١٩٤٧-١٩٤٩! ولاشك أن عملية اللد والرملة كانت فى ذهن مئير يارى، أحد سكرتيرى المابام عندما استجوب رفاقه قائلا: «لقد فقد الكثيرون منا وجههم (الإنسانى) عندما وجدوا أنفسهم يقومون ببساطة - بل يعتبرون

ذلك واجبهم - بأخذ النساء والأطفال والشيوخ، والإلقاء بهم فى الطرقات، لأن تلك كانت الضرورات الاستراتيجية. وهذا نقوله نحن أعضاء «هاشومير هاتساعير» الذين نذكر من قام بهذه الأعمال ضد شعبنا فى الحرب [العالمية الثانية] إننى أشعر بالهلع لذلك(٣٣) .

أما التاريخ (الرسمى) لحرب ١٩٤٨، فيلخص الحدث، بكل بساطة، قائلا: «لقد شعر العرب (فى اللد) الذين كانوا قد خرقوا شروط استسلامهم، ويخشون من أعمال انتقامية، بالسعادة لهذه الفرصة التى أتيحت لهم لإخلاء المدينة والاتجاه شرقًا إلى المنطقة (التى يشرف عليها) الفيلق العربى. وهكذا خلت اللد من سكانها العرب.

وكان السيناريو الذى اتبع فى الشمال أقل وحشية من عملية ديكيل، وصحيح أن لواءين من لواءات الجولانى استوليا على قرى الجليل الغربى، الواحدة بعد الأخرى، ثم حل الدور على الناصرة وضواحيها. ولكن كانت عمليات الضرب بالقنابل وهدم القرى، أقل حدوثًا، بل ويبدو أنه كان مسموحًا للسكان المسيحيين والدروز بالبقاء فى أماكنهم، فى حين كان المسلمون يُطردون أو يهربون. فهل كان ذلك تكتيك مخطط من قبل؟ لاشك فى ذلك، إذا أخذنا فى الاعتبار الانتقادات التى وجهها يتسحاق أفيرا، أحد العاملين فى إدارة استعلامات الهاجاناه، الذى حذر من الاعتقاد بأن المسيحيين أو الدروز يعتبرون «كاشير»*** بعكس المسلمين(٣٥). ومع ذلك ففى حالة مدينة الناصرة بالذات، فإن بقاء سكانها يعود إلى خطأ فى تفسير التعليمات الصادرة من دافيد بن جوريون

*** لفظة «كاشير» العبرية تعنى الطعام وغيره من الأشياء التى تعتبر حلالاً فى الديانة اليهودية. المترجم .

(انظر الفصل السابع). وعلى الرغم من ذلك، فقد أضيف ما مجموعه ٢٠ إلى ٣٠ ألف لاجئ، في عشرة أيام، إلى عشرات الآلاف الذين سبقوهم إلى الجليل الأعلى أو إلى جنوب لبنان...

أما في الجنوب، فقد حاولت لواءات النقب أن تفتح طريقًا بين السهل الساحلى والمستعمرات اليهودية المعزولة في الصحراء، ولكنها فشلت في ذلك، ولكنها نجحت في توسيع المنطقة التي تسيطر عليها في الجنوب، في النقب، وفي الشمال، في الخليل. وقد طُلب من الكتيبة الأولى من لواء جيفعاتي بصراحة: «أن تطرد جميع اللاجئين المقيمين في المنطقة، لمنع العدو من التسلل»[٣٦]. وكان هذا يعني المزيد من طرد الفلسطينيين. وبالفعل فقد هرب ما يقرب من ٢٠ ألف عربي من أمام القوات الإسرائيلية المهاجمة، بعد أن فقدوا الاتصال بالقوات المصرية، ووصلوا إلى التلال الموجودة جنوب الخليل، في حين هرب البعض منهم إلى قطاع غزة.

وزاد حجم هذه الموجة الثالثة بسبب هجمات القوات الإسرائيلية أثناء الهدنة الثانية، من ١٨ يوليو إلى ١٥ أكتوبر ١٩٤٨. وجرت العملية الرئيسية في المنطقة المسماة «بالمثلث الصغير»، حيث كانت القوات الفلسطينية تهاجم بانتظام السيارات على طريق تل أبيب حيفا. وبدأت الأحداث بعد قتل راكبين يوم ١٨ يوليو، فأمام رفض سكان قرى جابا، وإجزيم، وعين غزال الاستسلام أو ترك قراهم، قامت لواءات الإسكندروني، والكارملي، والجولاني بضرب القرى بالمدفعية لمدة ثلاث أيام، ثم بدأ الهجوم يوم ٢٤، مع استمرار القصف المدفعي، ولأول مرة القصف بالطائرات. وقد صحب الاستيلاء على القرى الكثير من الفظائع، الأمر الذي نفته السلطات رسميًا (انظر الفصل الرابع)، وانتهى بتدمير

قـريتين من الثـلاث. وقـد توصل المحـقـقـون التـابعـون للأمم المتـحـدة إلى النتيجة «أنه عند انتهاء الهجوم [...] اضطر جميع سكان القرى الثلاث إلى تركها»[٣٧]. وبالمثل، قام اللواء الجيفعاتي، في المنطقة الساحلية غرب يبنه، بعملية سميت بعملية «التطهير» من ٢٤ إلى ٢٨ أغسطس، وتلقت الوحدات خلالها الأمر بتدمير كل القوات المعادية، ويضيف بني موريس: «بطرد كل (شخص) غير مسلح من (المنطقة).

وبالفعل، قام الجنود، يوم ٢٩ أغسطس، بعد خروج أغلب السكان العرب، بنسف المنازل، وحرق الأكواخ، و«قتل عشرة من العرب حاولوا الفرار». وقبلها بأسبوعين، قام لواء النقب بعملية «تطهير» في منطقة كَوفاخة المُحرَّقة، «حيث طرد سكان القرى، وتجمعات البدو، ونسف عدد من المنازل، كذلك نسفت المحرقة، ومنازل الشيخ عقبى». وازداد هذا النوع من العمليات طوال فترة الهدنة، لدرجة أثارت اعتراض وزارة الخارجية الإسرائيلية، وحتى بعض مسئولى الكيبوتزات* فى المنطقة. وقبلها كان المختارون قد تقدموا بالشكوى إلى بن جوريون شخصياً من أن الجيش «يهدم المنازل، ويسرق الأغنام، والبقر، والخيل، ويحرق الحقول»[٣٨]. المملوكة للبدو الذين لم يشتركوا فى الصراع. ولم تنج، خلال الهدنة الثانية، إلا القليل من المواقع العربية، من عمليات «تطهير» الطرق الاستراتيجية، أو خطوط الجبهة فى الجنوب أو الوسط (وإن كان ذلك لم يحدث فى الشمال، كما رأينا). وحدث ذلك فى أبو غوش، غرب القدس، وفريديس وعرب غوارينا، فى السهل الساحلى. ويصل بنى موريس إلى النتيجة: «والحصيلة الكلية للهجمات الإسرائيلية خلال «الأيام العشرة»،

* المزارع الجماعية .

وعمليات «التطهير» التالية لها كانت دفع ما يقرب من ١٠٠ ألف عربى إضافيين إلى المنفى فى فلسطين الشرقية تحت حكم شرق الأردن، وقطاع غزة، ولبنان، والجليل الأعلى تحت سيطرة جيش التحرير العربى التابع للقاوقجى»(٣٩).

## من صحراء النقب إلى تلال الجليل

أما الموجة الرابعة من الهروب، فقد بدأت من الجنوب ومن الشمال. وكان الكونت فولكه برنادوت، قبل اغتياله، قد اقترح أن تتخلى دولة إسرائيل عن النقب للعرب، فى مقابل الجليل الذى احتلته، ومن هنا ركز الزعماء الإسرائيليون على النقب بهدف خلق أمر واقع قبل تطبيق خطة وسيط الأمم المتحدة، وكذلك لنجدة المستعمرات اليهودية التى حاصرتها القوات المصرية. وكما رأينا، فقد خلق الإسرائيليون الاستفزاز الذى استخدموه كمبرر لعملية «الجروح العشرة» يوم ١٥ أكتوبر، والتى لم تلبث أن سميت عملية يوآف. وقد قاد هذه العملية، كما يقول بنى موريس، «إيجال ألون الذى لم يترك فى كل حملاته السابقة أية جماعة عربية وراءه: فقد حدث هذا فى عملية يفتاح فى الربيع، وفى عملية دانى فى يوليو. وهو لم يعط أمراً صريحاً بطرد الجماعات العربية، ولكنه من الممكن أن يكون قد أسر برغباته فى الجلسات الحميمة مع ضباطه قبل المعركة.(٤٠) وعلى أى حال، فقد كان اختراق النقب على أيدى الإسرائيليين مصحوباً، فى جميع الحالات تقريباً، بعمليات الطرد. وحدث هذا بصفة خاصة فى بئر سبع، يوم ٢١ أكتوبر، ومع أن أغلب السكان قد هربوا أثناء المعارك، «فإنه بعد الانتصار، حوالى يوم ٢٥ أكتوبر، طُرد بقية السكان، وكانوا عدة مئات (أغلبهم) من النساء والأطفال والمرضى، فى اتجاه قطاع غزة»(٤١).

وبعد ذلك بخمسة أيام، زار بن جوريون المدينة بصحبة مسئول من وزارة الأقليات، صرح قائلا: «لقد حضرنا لنقوم بطرد العرب، صارحنى يا إيجال بالحقيقة». وكان رد ألون: «لقد خرجوا بالفعل[٤٢]» وفى أشدود، على ساحل المتوسط، حدثت عملية طرد مماثلة، فقد كانت أغلبية السكان قد صاحبت القوات المصرية فى انسحابها، ولكن «بقى ٣٠٠ شخص، حيوا قوات الدفاع الإسرائيلية بالأعلام البيضاء، ولكنهم طردوا جميعًا، على الفور، باتجاه الجنوب»[٤٣]. وحدث نفس السيناريو، فى نفس اليوم، فى حمامة، وهناك استثناء واحد، ففى مجدل (عشقلون اليوم) التى تم الاستيلاء عليها يوم ٤ نوفمبر، تأجل صدور قرار الطرد، لبعض الوقت فقط، كما سنرى فيما بعد. وفى نفس الوقت، حدثت مذبحة مخيفة فى الدوايمة، فى تلال الخليل (انظر الفصل التالى)، وكان لها، مثل مذبحة دير ياسين، أثر كبير فى إثارة الرعب لدى السكان العرب، والإسراع فى هروبهم. وهكذا فبنهاية معارك أكتوبر – نوفمبر فى الجنوب، كان عدد اللاجئين فى قطاع غزة، قد ارتفع من ١٠٠ إلى ٢٣٠ ألفًا طبقًا لتقرير ف. ج. بيرد المكلف بإنشاء جهاز الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، وهو مكتب الأمم المتحدة لتشغيل ومساعدة اللاجئين (الأنروا)، الذى أنشئ فى ديسمبر ١٩٤٩. وجاء فى تقريره: «إن حالتهم تستعصى على الوصف [...] وأغلبهم يعيشون فى العراء [...] ولا توجد أية تجهيزات للصرف الصحى [...] وتسود الموقع قذارة مخيفة». ويوجه «بيرد» اللوم للجيش المصرى، وللهيئة العربية العليا، على «الإهمال الشديد»[٤٤].

وإلى جانب الاستيلاء على النقب فى الجنوب، جرى غزو جيب الجليل الأعلى فى الشمال الذى كان يدافع عنه رجال فوزى القاوقجى. ولم

تستغرق عملية حيرام سوى ثلاثة أيام، ولكنها أدت إلى حركة هروب كبرى، يقول بنى موريس: «من بين ٥٠ إلى ٦٠ ألفًا من السكان (محليين ولاجئين) كانوا موجودين يوم ٢٩ أكتوبر، هرب حوالى نصفهم إلى لبنان، وفى يوم ٣١ أكتوبر قال بن جوريون إن حوالى نصف سكان الجيب قد هربوا، ولكن بعد بضعة أيام، قدر الجيش أن عدد الباقين فى الجيب المستولى عليه، يتراوح بين ١٢ إلى ١٥ ألفًا(٤٥). وتتكرر هنا الحالة الخاصة التى جرى رصدها فى الموجة الثانية، وهى هروب المسلمين، مع السماح ببقاء المسيحيين والدروز الشركس(٤٦)، الشئ الذى لم يتكرر فى كل مكان، ومع ذلك فقد كانت الظروف فى كل قرية، هى على ما يبدو، الشئ الذى يقرر حدوث الطرد من عدمه. ومن المؤكد، أن وزارة الخارجية قد أصدرت توجيهًا قبل العملية «بأنه على الجيش أن يحاول خلال الغزو، ألا يبقى عربى فى الجليل، وبصفة خاصة ألا يبقى لاجئ قادم من مكان آخر». ولكن التوجيه لم يبلغ بطريقة واضحة، وقد شكا القادة من «أنه لم تصلهم تعليمات واضحة، أو خط واضح بالنسبة للموقف تجاه العرب فى المناطق المستولى عليها». وينقل بنى موريس عن يحقوف شمعونى، من وزارة الخارجية قوله: «ليس هناك من شك، فى أن كثيرًا من الأعمال الوحشية لم تكن لترتكب، لو أن الجيش المنتصر كان لديه خط واضح وإيجابى بشأن تصرفاته»(٤٧). والواقع أن الجليل كان مسرحًا لمناظر من الرعب، أدت إلى بعض الأزمات السياسية النادرة للسلطات الإسرائيلية فى تلك الفترة.

ويبرز بنى موريس أن الهدف الأساسى لعمليتى حيرام ويؤاف كان إبادة القوات المسلحة للعدو، والاستيلاء على مزيد من الأرض، ولكنه يؤكد: «أن أوامر التحركات الصادرة من الجيش الإسرائيلى، لم تشر إلى السكان المدنيين العرب، وهو ما حدث بالنسبة لجميع الهجمات الأخرى

تقريبا. [...] لم يصدر فى أية جبهة، أمر عام بطرد السكان العرب، ولكن قادة الألوية، والكتائب، والسرايا، كانوا جميعًا مقتنعين، فى أكتوبر ١٩٤٨، أنه من الأفضل ألا يبقى بالدولة العبرية، إلا أقل عدد ممكن من العرب. [...] وعندما حدثت حالات طرد، فإن ذلك جرى عادة، بمبادرة من القادة المحليين. ويضاف إلى ما سبق، «عامل التصرفات الوحشية» الذى لعب دورًا أساسيًا فى دفع السكان المسلمين من قري الجليل، وكذا الدوايمة فى الجنوب إلى الهرب. [...] وفى المجموع، أدت عمليتا حيرام ويؤاف إلى تحويل مائة إلى مائة وخمسين ألفًا من العرب إلى لاجئين[٤٨].

## «تطهير» الحدود

أما الموجة الخامسة لعملية الطرد فهى ليست موجة بالمعنى الدقيق للكلمة، فبنى موريس يجمع فيها كل عمليات الطرد والإبعاد التى حدثت بين نوفمبر ١٩٤٨، ويوليو ١٩٤٩، فى إطار تحركات الجيش الإسرائيلى «لتطهير» حدود الدولة الجديدة. وهكذا، ففى الشمال، قررت القيادة فى نهاية عملية حيرام، دون أخذ رأى وزارة الأقليات، أن تمحو من الخريطة جميع القرى العربية الواقعة داخل شريط يتراوح عمقه بين خمسة وخمسة عشر كيلو مترًا على الحدود مع لبنان، وطرد بعض السكان في اتجاه بلاد الأرز، وطرد البعض الآخر فى اتجاه الجنوب، نحو الجليل. وقد أقر مجلس الوزراء، فى ٢٤ أكتوبر، العملية بعد وقوعها، مع التنبيه بإعادة السكان المسيحيين إلى قرية بيرعيم، ولم يتحقق ذلك على الرغم من تأييد الوزير بيشور شتريط، بل حتى تأييد يتسحاق بن زفى رئيس إسرائيل المقبل، فقد رفض الجيش ذلك قطعيًا، كما حدث فى حالة قريتى عقريت والمنصورة، رغم الاجراءات القانونية الطويلة فى حالتيهما. ويؤكد بنى موريس: «أن حالة هذه القرى الثلاث، توضح مدى تصميم قوات

الدفاع الإسرائيلية العميق، ابتداءًا من نوفمبر ١٩٤٨، على خلق منطقة حدودية في الشمال خالية من أي عربي[٤٩]. ومن هنا بدأت العمليات مرة أخرى في ديسمبر ١٩٤٨، ويناير ١٩٤٩، لإعادة طرد العرب الذين عادوا بشكل غير قانوني. وإحدى هذه الغارات، كانت في رأى بني موريس، تلك التي جرت في ١٦ يناير ١٩٤٩، ضد قرى ترشيحة وميليا، حيث يقول: «أقام الجيش الإسرائيلي سياجًا حول القرية، وفرض حظر التجول، وجمع كل الذكور ممن تزيد أعمارهم عن ١٦ عامًا، وأخذ ثمانية إسرائيليون في استجوابهم. [...] وفي النهاية بلغ عدد من اعتقلوا ثم رُحّلوا [...] ٣٣ رب عائلة، و١٠١ عضو عائلة[٥٠]. وكانت آخر عمليات الطرد الكبيرة في الشمال، تلك التي حدثت يوم ٥ يونيو، ١٩٤٩، لسكان قرى جونة، وخيصاص، وقيطية، ولم يشفع لهم تعاونهم مع «الاستيطان اليهودي» منذ عام ١٩٣٧، من أن يدفعوا بالقوة، في منتصف الليل، إلى سيارات النقل، «بوحشية [...] بالركلات، والشتائم، وأشكال المعاملة السيئة» حسب تعبير عضو كنيسيت من المابام[٥١]. أما بالنسبة لعدد ٢٠٠، ٢ من الفلسطينيين الذين بقوا في المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود مع سوريا، فعلى الرغم مما نصت عليه المعاهدة الموقعة بين الطرفين في ٢٠ يوليو ١٩٤٩، على بقائهم هناك، إلا أنهم دفعوا لمغادرة إسرائيل «بسياسة العصا والجزرة، أي بالضغط الاقتصادي والبوليسي، والمضايقات المستمرة، والإغراءات المادية[٥٢].

وفي الجنوب كذلك، اعتدت إسرائيل على اتفاقية الهدنة الموقعة مع مصر في ٢٤ فبراير ١٩٤٩، بطرد بقية الجماعات العربية التي بقيت في شمال النقب، وهم ألفان إلى ثلاثة آلاف عربي من سكان الفالوجة وعراق المنشية. وقد شكا وسيط الأمم المتحدة، رالف بانش، من أنه طبقًا لرواية

مراقبيه فى الموقع، أنه «تعرض للضرب والسرقة [...] مدنيون عرب على يد جنود إسرائيليين [...] كما جرت محاولات اغتصاب»(٥٣). وقد غضب موشيه شاريت من قضية التهديد والطرد هذه، فقد كانت إسرائيل تواجه المتاعب فى الأمم المتحدة، وكان عليه أن يضمن قبول إسرائيل فى عضويتها (انظر الفصل السادس)، فقال: «فيما يتعلق بمسئوليتنا عن مشكلة اللاجئين العرب، فنحن نتمسك بعدم مسئوليتنا عنها. [...] ويُختبر صدقنا فى هذه التأكيدات بتصرفنا فى هذه القرى [...] وأى ضغط صريح من جانبنا بهدف اقتلاع جذور (هؤلاء العرب) يعتبر عملا مخططًا للطرد من جانبنا(٥٤). ووفقًا لرأى بنى موريس، فقد كان إيجال ألون هو الذى اتخذ قرار تهديد سكان هاتين القريتين، ولكنه يضيف قائلا: «كان بن جوريون وفايتس قد اتفقا قبل بضعة شهور على ضرورة إرهاب الجماعات العربية التى تقيم على محور الفالوجة المجدل، وطردها(٥٥).

وجرى الطرد النهائى فى الجنوب، بعد يوليو ١٩٤٩، وهكذا طُرد بدو النقب، الذين كانوا قد تجمعوا شرق بئر سبع، طردوا على مرحلتين: أولا فى نوفمبر ١٩٤٩ نحو الخليل (٥٠٠ عائلة)، ثم فى سبتمبر ١٩٥٠، نحو سيناء (٤٠٠٠ فردًا). ولكن حركة الإبعاد الأكبر حجمًا، والأكثر تنظيمًا كانت تلك التى جرت فى المجدل (عشقلون)، ويخصص لها بنى موريس فصلا كاملا من كتابه «١٩٤٨ وما بعدها». وفى المرحلة الأولى، قرر مجلس الوزراء، فى أوائل ١٩٥٠، «الترحيل المنظم للعرب الباقين فى المجدل إلى مواقع داخل إسرائيل(٥٦). ونقل فعلا ٢٠٠ لاجئ إلى الرمله، ولكن خليفة إيجال الون، وهو الجنرال موشيه ديان، فضل ترحيل السكان العرب إلى قطاع غزة، وحصل على الضوء الأخضر من بن جوريون يوم ١٩ يونيو. وفى الواقع، كان الترحيل قد بدأ يوم ١٤، وتتابعت قوافل

سيارات النقل والباصات طوال الصيف، وفى ٢٢ أكتوبر، لم يكن باقيًا فى المجدل سوى ٣٢ من العرب. ولعلها تكون مبالغة أن نعتبر العملية طردًا، فقد أصابت العزلة الكاملة لمدة سنتين، عرب المجدل «بحالة اكتئاب جماعى»، وكانت البطالة السائدة بينهم، تواجه فرص العمل المتوفرة فى قطاع غزة، كما كانوا يخشون من حدوث جولة ثانية من الحرب بين المصريين والإسرائيليين.... [٥٧] ويختم بنى موريس قائلا: «الأمر المؤكد هو أن إسرائيل كانت تريد التخلص من هذا التجمع الأخير للعرب فى جنوب السهل الساحلى، وتآمرت لإبعادهم، فاستخدمت أساليب الضغط المجربة، التى تقل قليلا عن الطرد المباشر، بما فى ذلك «الدعاية السوداء» (يعلم الله ماذا سيحدث لكم إذا بقيتم)، والإعلان عن قرب طردهم، والكثير من الضغوط والقيود (تحويلهم إلى جيتو عن طريق الحراس والأسلاك الشائكة، والعزل الجسدى، والرقابة على التحركات، ووضع العراقيل أمام العمل). ويضاف إلى كل ذلك سلسلة من الإغراءات، وأهمها عرض معدل تحويل للنقود الإسرائيلية مجزى جدًا لمن يرحلون[٥٨]. وهكذا تحولت المجدل إلى عشقلون...

أما فى الشرق، على الحدود مع شرق الأردن، فلم يتبق أحد تقريبًا فى القرى العربية، واكتفى الجيش الإسرائيلى بهدمها لمنع عودة اللاجئين. ولكن التعديلات الحدودية التى قبلها الملك عبد الله تحت ضغط الإسرائيليين، فى إطار هدنة ٣ أبريل ١٩٤٩، كانت تعنى التنازل لإسرائيل عن ١٥ قرية يسكنها ١٢ إلى ١٥ ألفًا من السكان. ولكن الضغط الدولى، وخاصة من الولايات المتحدة، كان من القوة بحيث منع الجيش الإسرائيلى من اللجوء إلى الأساليب التى وصفناها فى المراحل السابقة. وكانت عملية الطرد الوحيدة، «الإجبارية والوحشية» حسب

تعبير موشيه شاريت[٥٩]، هى طرد ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ لاجئ مقيمين فى البقاع الغربى، نُقلوا إلى المثلث.

وبرغم الإدانة الدولية، إلا أن قرى أخرى قد أخليت من سكانها العرب بين نهاية ١٩٤٨ وبداية ١٩٤٩، وبخاصة سكان زكارية فى مدخل طريق القدس، ويلاحظ بنى موريس: «أن الجيش كان يتمنى أن يخلى المناطق الحدودية من أى وجود عربى، ولكنه أخفق فى خلق منطقة من هذا النوع على الحدود اللبنانية (فقد بقيت الريحانية، وجيش، وحرفيش، وترشيحا وميليا)، كما فشل بشكل أكبر على طول خط الهدنة مع الأردن غرب المثلث [...] وأخذاً فى الاعتبار علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة، على أساس محادثات لوزان، قرر القادة الإسرائيليون أنهم لا يجدر بهم أن يعرضوا أنفسهم للضغط الذى قد تحدثه موجة أخرى من عمليات الطرد[٦٠]. ويختم المؤرخ قائلا: «كان الهدف من عمليات تفريغ الحدود فى المدة من نوفمبر ١٩٤٨، وعام ١٩٥١، هو أساسا ضمان الأمن، ولكن الزعماء السياسيين للبلاد لم تفتهم «فائدة» هذه العمليات لضمان تثبيت عدد عرب إسرائيل، أو تخفيضهم[٦١]. وفى الواقع تدل الإحصائيات أن عدد العرب (بمن فيهم البدو) الذين طُردوا أو «أُقنعوا» بالرحيل، يتراوح، طبقًا لتقديرات بنى موريس، بين ٢٠ و٣٠ ألفًا، بالإضافة إلى المتسللين الذين طردوا دون تردد.

وبعد خمسين عامًا، يعيش فى إسرائيل أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطينى (من بين ٥.٥ مليون ساكن)، ويعيش فى القدس وقطاع غزة والضفة الغربية، مليونان و٧٥٠ ألف، ويعيش خارج وطنهم أكثر من ٣ ملايين. ومن بين المنفيين، تعترف «الأنروا» بثلاثة ملايين و٣٠٠ ألف كلاجئين رسميين، يعيش منهم حتى الآن مليون فى المخيمات.

## هوامش

١- إيلان بابه ، «The Making of the Arab-Israeli Conflict, a947-1951» توريس ، لندن ونيويورك ، ١٩٩٢ ، ص ٢١٤ .

٢- تتعارض كثيراً تقديرات عدد الفلسطينيين الذين طردوا ، فطبقاً لتقرير لجنة الترحيل الموقع من جوزيف فايتس ، وعزرا دانين ، وتسالمان ليفشيتس ، كان عددهم ٦٦٠ ألفاً بنهاية نوفمبر ١٩٤٨ . وطبقاً لتعداد ٣١ مارس ١٩٤٧ ، ومعدل الزيادة الطبيعية عام ١٩٤٦ ، وبعد طرح عدد المتبقين فى إسرائيل ، تصل الباحثة الديموغرافية جانيت أبو لغود ، إلى تقدير أن عدد الفلسطينيين المبعدين عند توقيع الهدنة ، كان بين ٧٧٠ و٧٨٠ ألفاً . وفى نفس الوقت قدر (لأنروا) أن عدد اللاجئين فى ذلك التاريخ ، كان ٩٠٠ ألفاً ، وأخيراً يذكر آفى شلايم فى كتابه «التواطؤ عبر الأردن» الإحصاءات التى أوردها محمد نمو الهوارى من مكاتب اللاجئين فى رام الله ، الذى قدر أن عدد اللاجئين عام ١٩٤٨ ، كان ٧٦٦ ألفاً ، منهم ٢٠٠ ألف فى غزة ، و٥٠ ألفاً فى الخليل ، و١٥ ألفاً فى بيت لحم ، و٢٠ ألفاً فى القدس ، و٤٠ ألفاً فى أريحا ، و٧٢ ألفاً فى رام الله ، و١٠٠ ألفاً من نابلس ، و٧٠ ألفاً فى الأردن ، و٨٠ ألفاً فى سوريا ، و١٠٠ ألفاً فى لبنان ، و١٤ ألفاً فى مصر ، وخمسة آلاف فى العراق .

٣- بنى موريس ، the Birth of the Palestiniam Refugee Problem. 1947 - 1949 ، نشر كيمبريدج ، كيمبريدج ، ١٩٨٧ ، ص XIV إلى XVIII . وتبين الدراسة المتأنية للنص ، وللجداول التى تعطى أسماء القرى واحدة بواحدة ، كما يبدو من الجداول أن هناك تقليلاً واضحاً لعمليات الطرد بالمعنى الدقيق .

٤- نحن نستخدم هنا بدون تمييز التعبيرين عربى وفلسطينى بنفس المعنى برغم أن التعبير الثانى لم يعد صحيحاً اليوم . ففى تلك الفترة ، وقبل قيام دولة إسرائيل ، كان كل من يسكن فلسطين ، تحت الانتداب ، يعتبر فلسطينياً سواء أكان عربياً أم يهودياً .

٥- المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

٦- اقتباس بنى موريس ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

٧- اقـتـبـاس بنى مـوريس ، «1948 and After, Israel and the Palestin-ians» ، دار كلارندون ، أكسفورد ، ١٩٩٠ ، ص ٣٠١ .

٨- المصدر السابق ، ص ١٧ و١٨ .

٩- إرسكين تشـايلدرز ، «The Other Exodus» ، من مـجلة السـبـيكتـاتور ، لندن ، ١٢ مـايو ١٩٦١ ، اقتبـاس نادين بيكودو ، «الفلسطينيون ، قرن من التاريخ» ، دار مشر كومبلكس ، بروكسل ، ١٩٩٧ ، ص ١١٥ .

١٠- سـيـمـحـا فـلابان ، «The birth of Israel Myths and Realities» ، كروم هيلم ، لندن وسيدنى ، ١٩٨٧ ، ص ٨٦و٨٧ .

١١- بنى موريس ، «a948 and After .....» المصدر السابق ، ص ٢١ .

١٢- سيمحا فلابان ، المصدر السابق ، ص ٧٢ - ٧٣ .

١٣- المصدر السابق ، ص ٧٤ .

١٤- بنى موريس ، «The Birth .....» ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

١٥- المصدر السابق ، ص ٥٤ .

١٦- المصدر السابق ، ص ٦٢ .

١٧- المصدر السابق ، ص ٦٤ .

١٨- المصدر السابق ، ص ١١٦ .

١٩- المصدر السابق ، ص ١١٢ .

٢٠- اقتباس لينى برينر ، «The Iron Wall, Zionist Revisionism from Jobotinsky to Shamir» ، كتب زيد ، لندن ١٩٨٤ ، ص ١٤٣ .

٢١- بني موريس ، «..... The Birth» ، المصدر السابق ، ص٧٦ .

٢٢- المصدر السابق ، ص ١٠١ .

٢٣- المصدر السابق ، ص ١٢١ .

٢٤- المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

٢٥- المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

٢٦- المصدر السابق ، ص ١١١ .

٢٧- موضوع حادث الألتالينا ا ، وكانت الإرجون قد استأجرت هذه السفينة ، التى أطلقت عليها الاسم المستعار لفلاديمير جابوتنسكى ، مؤسس الصهيونية «المراجعة» ، ووصلت يوم ٢١ يونيو ١٩٤٨ قبالة كفار فيتكين ، وعلى متنها ٥ آلاف بندقية ، و٢٥٠ رشاش ، و٣ ملايين خرطوش ، و٣٠٠٠ قنبلة ، ومئات الأطنان من المتفجرات ، ومدافع مورتار ، وبازوكا ، وأسلحة خفيفة أخرى واردة من فرنسا . وحاولت مليشيات مناحم بيجن الاستيلاء على هذا الكنز الذى كان مفروضاً أن يخصص لجيش الدفاع الإسرائيلى الذى تأسس يوم ٣١ مايو . ولعل دافيد بن جوريون كان يخشى من حدوث انقلاب ، ولذلك فقد أغرق السفينة التى كانت قد رست قبالة تل أبيب .

٢٨- سيمحا فلابان ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

٢٩- بني موريس ، «..... The Birth» ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

٣٠- بني موريس ، «1948 and After» ، المصدر السابق ، ص ٢ .

٣١- سيمحا فلابان ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

٣٢- المصدر السابق ، ص ١٠١ .

٣٣- اقتباس بني موريس ، «..... The Birth» ، المصدر السابق ، ص٢١١ .

٣٤- اقتباس بني موريس ، «1948 and After» ، المصدر السابق ، ص ٣ .

٣٥- بنى موريس ، «..... The Birth» ، المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

٣٦- المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

٣٧- المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

٣٨- المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

٣٩- المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

٤٠- المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

٤١- المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

٤٢- المصدر السابق .

٤٣- المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

٤٤- المصدر السابق ، ص ٢٢٤ .

٤٥- المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

٤٦- الدروز هم أحد فصائل المذهب الشيعي ، أما الشركس فأصلهم من إحدى مناطق القوقاز التى استولت عليها روسيا عام ١٨٢٩ ، وهاجر بعضهم ، لأنهم مسلمون ، للإمبراطورية العثمانية .

٤٧- اقتباس بنى موريس ، «..... The Birth» ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ و٢٢٧ .

٤٨- المصدر السابق ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

٤٩- المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

٥٠ المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

٥١- المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .

٥٢- المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .

٥٣- اقتباس بني موريس ، «The Birth .....» ، المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

٥٤- المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

٥٥- المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .

٥٦- اقتباس بني موريس ، «1948 and After» ، المصدر السابق ، ص٢٥٨.

٥٧- المصدر السابق ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

٥٨- المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .

٥٩- بني موريس ، «The Birth .....» ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

٦٠- المصدر السابق ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

٦١- المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

# الفصل الرابع

# دير ياسين، الاستثناء والقاعدة

# 4

يقول المؤرخ بنى موريس فى كتابه الثانى[1] : «ازداد التوجه لدى القادة العسكريين المحليين لإعطاء «دفعة صغيرة» للفلسطينيين لحملهم على الهرب ، مع تقدم القتال ، كذلك ساهمت الأعمال الوحشية من جانب اليهود – والتى كانت منتشرة بأكثر مما يعترف به التاريخ القديم – بشكل فعال فى عملية الهروب ، (فقد حدثت مذابح للعرب فى الدوايمة ، وإبلابون ، وجيش ، وصفصف ، ومجدل كروم ، والحولة (فى لبنان) ، وصليحة ، وصاصة ، إلى جانب دير ياسين ، واللد ، وغيرها) .

وكما أشرنا فى الفصل السابق ، هذا هو ما حدث فى دير ياسين يوم ٩ أبريل ١٩٤٨ ، فقد بدأت الهاجاناه ، قبلها بثلاثة أيام ، عملية نحشون بهدف فتح الطريق بين تل أبيب والقدس ، حيث كانت الأحياء اليهودية تحت الحصار العربى ، وذلك عن طريق تدمير جميع «القرى المقاومة» ، وطرد سكانها . ومع أن قرية دير ياسين كانت تشرف فعلاً على طريق الاتصال الحيوى بالنسبة للمستوطنين اليهود ، إلا أنها كانت قد عقدت اتفاق عدم اعتداء مع جيرانها اليهود منذ عام ١٩٤٢ . وعلى الرغم من ذلك فقد اجتاحها ١٢٠ مقاتلاً ثلثاهم من الأرجون والباقى من ليحى ، وارتكبوا أبشع مذبحة حدثت خلال الحرب ، فمن بين سكانها الثمانمائة ، قتل ٢٥٤ فرداً ، وذلك طبقًا لتقدير كل من الضحايا

والجلادين أيامها ، وإن كانت التقديرات الأحدث ، فلسطينية وإسرائيلية ، تقل عن ذلك(٢) . فهل كانت تلك مبادرة معزولة ؟ لا توافق الإرجون على ذلك ، بل تؤكد على «أن قيادة الهاجاناه كانت تكذب عن علم ، عندما أكدت ، بعد الهجوم ، (...) أنه كان مخالفًا «للخطة العامة» . والحقيقة العارية هى أن الاستيلاء على دير ياسين ، كان جزءًا من خطتها هى ، فجنود الإرجون وليحى لم يكتفوا بتفجير القرية ، (...) ولكنهم احتلوها لبضعة أيام بهدف تسليمها للهاجاناه»(٣) . ويتهم بلاغ حربى لليحى ، قائلاً : «وصل رجال سوليل بونيه (فرقة الأشغال العامة التابعة لنقابة الهستدروت) فى أعقاب رجال الإرجون ، للاستيلاء على دير ياسين ، واستولوا فوراً على معدات العمل فى المحجر ، وخرجت السيارات محملة

بالمأكولات التى وُجدت بالقرية . وكما سلبونا الانتصار الذى حققناه ، فقد نهبوا قرية دير ياسين»[٤] .

والأمر المؤكد ، هو أنه كان هناك تنسيق بين العملية ، وتلك العملية التى قامت بها الهاجاناه فى نفس الوقت ، وأنها حصلت على الضوء الأخضر ، مع بعض التحفظ ، من القيادة العامة ، وأنها حصلت على دعم من سلاح المدفعية التابع للهاجاناه . ولكن ، على العكس من الوكالة اليهودية ، وعلى رأسها بن جوريون ، التى أدانت هذه البربرية[٥] ، فقد أصدرت منظمة الأرجون بلاغًا تفخر فيه بأن «انتصار دير ياسين ، قد نشر الخوف والهلع فى قلوب العرب من جميع القرى المجاورة (...) وأن هروبا ًمذعوراً قد بدأ وسهل إعادة الاتصال (...) بين العاصمة (القدس)، وبقية البلاد»[٦] . وكما رأينا فقد توسع مناحم بيجن فى مذكراته ، فى حجم العملية، التى ينسبها إلى «الدعاية الكاذبة بشأن الأعمال الوحشية اليهودية . ليس ما حدث فى دير ياسين ، وإنما ما اخترع بشأنها ، هو الذى سهل لنا فتح الطريق لانتصارات حاسمة فى ميدان القتال . لقد ساعدت أسطورة دير ياسين ، بصفة خاصة ، على إنقاذ طبرية، والاستيلاء على حيفا . (...) لقد تقدمت القوات اليهودية فى حيفا كما تغوص السكين فى الزبد، فقد كان العرب المذعورين يهربون لدى سماع صرخة «دير ياسين»[٧] . وتؤكد إدارات الإعلام للهاجاناه هذا التقييم . ففى وصفها لهروب الفلسطينيين فى أوائل يونيو ١٩٤٨ ا، تعتبر أن دير ياسين ، كانت «العامل الحاسم فى الإسراع» بهذا الهروب[٨] .

وإذا كانت قصة استشهاد هذه القرية الرمز ، والتى انتشرت فى طول البلاد وعرضها ، سواء بمعرفة الفلسطينيين الذين نددوا بها ، أو

الصهيونيين المراجعين الذين تفاخروا بها واستخدموها ، قد نشرت الرعب ، فإن ذلك يرجع إلى أنها عبرت عن الرعب فى أبشع صوره . ونظراً لعدم وجود وصف لهذه المذبحة فى كتب «المؤرخين الجدد» الإسرائيليين ، فسنعتمد هنا على شهادتين رئيسيتين : واحدة منهما من مقاتل شاب من البالماخ من قوات «العمليات الخاصة» ، كان موجوداً بالموقع بعد أن علم بما وقع ، واسمه مئير فيليبسكى ، وقد روى القصة فى صحيفة يديعوت أحرونوت فى ٤ أبريل ١٩٧٢ ، أى بعد مرور ٢٤ عاماً على الأحداث ، حيث صار العقيد مئر بايل[٩] . والشهادة الثانية من جاك دى رينييه ، مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى فلسطين ، والتى أوردها فى كتاب[١٠] .

كتب مئير بايل يقول : «فى الوقت الذى كانت قوات البالماخ تخوض فيه معركة حيوية فى القسطل ، اقتربت قوات الإرجون وشتيرن من القرية (...) وقد هاجم جزء من القوات ، التى خرجت من بيت هاكريم ، دير ياسين من الجنوب الشرقى فى حين هاجمتها قوات أخرى من الشمال الشرقى. وفى الفجر ، كانت القوتان قد وصلتا إلى تخوم القرية ، وتقدمت سيارة مدرعة تحمل مكبراً للصوت لتدعو السكان إلى الاستسلام وإخلاء القرية ، ولكنها سقطت فى خندق وتعطلت . (...) وقد شعر السكان بأن بعض المهاجمين قد تسللوا إلى القرية ، ففتحوا النار . (...) ولم تلبث قوات الإرجون وشتيرن أن سيطرت على القرية باستثناء الجزء الغربى منها حيث تمركز بعض القرويين فى مبنى على بقعة مرتفعة واستمروا فى المقاومة . (...) وبدت المعركة غير حاسمة ، حيث فقد المهاجمون أربعة قتلى واثنى عشر جريحاً وبدأت ذخيرتهم تنفد . وقرر أحد أعضاء شتيرن أن يطلب النجدة، فاتجه بسرعة نحو معسكر

شيلير بالقدس ، الذى كان يستخدم كقاعدة عسكرية للكتيبة السادسة للبالماخ . وهناك قابل قائد كيبوتز مرحافيا ، يحقوف ووف وقال له : «إننا نهاجم دير ياسين (...) وعليك أن تساعدنا . «فأخذ يحقوف بعض قواته فى سيارة نقل معهم مدفع رشاش وتوجه إلى دير ياسين فوراً . ووضع المدفع الرشاش على بُعد بضعة مئات الأمتار من القرية ، وأطلق عدة زخات باتجاه المبنى المرتفع . ولما وجدت قوات البالماخ فى القطاع ، توجهت فورا ًإلى يحقوف واقترحت عليه أن ينسحب هو ورجاله فوراً حتى لا يتورط هو ورجاله فى الموضوع، وقد انسحب فعلاً . ولكن المدفع الرشاش قد مكن المهاجمين من إكمال مهمتهم ، وانتهت المعركة عند الظهر . وقد سيطر الهدوء ، ولكن القرية لم تكن قد استسلمت ، وخرجت قوات الإرجون وشتيرن غير النظامية من مخابئها ، وبدأت عملية التطهير . وأطلقوا النار من جميع أسلحتهم ، كما ألقوا بالقنابل فى المنازل ، وبذلك قتلوا كل من كانوا بها بمن فى ذلك النساء والأطفال (...) وعلاوة على ذلك ، أخذ خمسة وعشرون رجلاً كانوا قد خرجوا من منازلهم ، ووضعوا فى سيارة نقل ، وعرضوا على الطريقة الرومانية فى أحياء «محانيه يهودا» ، وزخرون يوسف (فى القدس) . ثم أخذوهم إلى محجر بين جيعفات شاول ودير ياسين حيث قتلوا بدم بارد. وبعدها أخذ المهاجمون النساء والأطفال الباقين وتركوهم عند بوابة ماندلباوم» .

وبعد الضجة التى أثارها نشر هذه الفضيحة ، وما تبعها من جدل ، عاد مئير بايل إلى إكمالها فى عدد يديعوت أحرونوت الصادر فى ٢٩ أبريل ١٩٧٢[١١] . قال : «بعد انسحاب رجال البالماخ ، بدأت قوات الإرجون وشتيرن المذبحة المخجلة للسكان ، رجالاً ونساءًا وشيوخًا وأطفالاً ، بدون تمييز ، وهم مصطفون أمام الجدران ، أو فى أركان

المنازل ، وهناك صور فوتوغرافية تثبت ذلك . وصحيح أن أغلب السكان قتلوا بالأسلحة النارية ، وصحيح أن المذبحة جرت بشكل تلقائى بعد نهاية المعركة ، وصحيح أن الضباط لم يسيطروا على قواتهم - وإن كانوا لم يحاولوا المبادرة بهذه السيطرة ، ولكنها كانت مذبحة ، وحدوثها فى حرارة المعركة ، لا يغير الأمر فى شىء . (...) ويستطيع قائد الإرجون فى القدس أن يصرخ ألف مرة قائلاً إن «موكب النصر» هو مجرد «إتهام إجرامى كاذب» ، ولكنى أؤكد ، بوصفى شاهد عيان ، أنه حدث بالفعل . وبعدها قُتل هؤلاء العرب ، بكل دمٍ بارد ، هذه المرة ، فى المحجر بين دير ياسين وجيفعات شاول ، وتوجد وثائق مصورة تثبت هذا أيضاً ، لقد كان هذا عملاً إجرامياً ، وليس مجرد «اتهام إجرامى كاذب».

«أما جاك رينييه ، فقد وصل إلى المكان بعد المذبحة ، ويروى ما حدث بعد ذلك ، قائلاً : تلقيت مكالمة تليفونية عصر يوم السبت ١٠ أبريل ، من بعض العرب الذين رجوا منى التوجه فوراً إلى قرية دير ياسين ، حيث جرى ذبح كل سكان القرية المسالمين . وقد علمت أن قوات الإرجون المتطرفة هى التى تسيطر على هذا القطاع القريب من القدس ، وأبلغتنى الوكالة اليهودية وقيادة الهاجاناه، أنه لا علم لهما بهذه الحادثة ، وأنه من المستحيل الدخول إلى المناطق التى تسيطر على الإرجون . وقد نصحونى بعدم التدخل فى هذه العملية حتى لا أعرض مهمتى بكاملها للتوقف فى حالة تدخلى ، ولم يكتفوا بعدم مساعدتى ، وإنما تنصلوا من مسئولية كل ما سيحدث . وقد أجبتهم بأننى أنوى الذهاب ، وبأن الوكالة اليهودية تفرض سيطرتها رسمياً على المناطق اليهودية ، وأنها ، لذلك ، مسئولة عن أمنى الشخصى ، وحريتى فى الحركة فى إطار مهمتى الرسمية . (...) خرجنا من القدس ، وتركنا الطريق العام وآخر نقطة تابعة للجيش

النظامى ، ودخلنا فى طريق فرعى ، ولم نلبث أن أوقفنا جنديان لا يبعث منظرهما على الاطمئنان وفى يدهما المدافع الرشاشة ، وسكين كبير معلق فى الوسط ، وعرفت أنهما من كنت أتوقع رؤيته» (...) .

ويستمر جاك دى رينييه قائلاً : «ووقفنا عند مرتفع صغير على بُعد ٥٠٠ متر من القرية ، التى بدت إلى الأسفل ، وانتظرنا وقتًا طويلاً قبل السماح لنا بالتقدم . وكان العرب يطلقون النار كلما حاول أحد عبور الطريق ، وبدا أن قائد الإرجون لا يريد استقبالى . وأخيراً حضر القائد الشاب ذو المظهر الرسمى المحترم ، ولكن عيناه تلمعان بقسوة باردة . وقد أبلغته بمهمتى وهى ليست مهمة القاضى أو الحكم ، ولكنها مجرد إنقاذ الجرحى ونقل جثث الموتى ، وأن اليهود قد تعهدوا على أية حال ، باحترام اتفاقيات جنيف ، وأن مهمتى تعتبر مهمة رسمية لهذا السبب . وقد استشاط غضبًا لهذا التأكيد الأخير ، وأكد لى أن منظمة الإرجون هى المسيطرة هنا ، وأن أحداً آخر لا يمكنه التدخل ، حتى ولا الوكالة اليهودية التى لا علاقة لهم بها . (...) ثم قص علىّ حكاية هذه القرية التى يسكنها حوالى أربعمائة شخص ، جميعهم من العرب ، وأنهم كانوا على علاقة جيدة باليهود الذين يحيطون بهم . وطبقًا لقصته ، فقد حضرت الإرجون منذ ٢٤ ساعة ، وأعطت الأمر للسكان عن طريق مكبرات الصوت بإخلاء جميع منازل القرية فوراً والاستسلام ، وذلك فى مهلة قدرها ربع ساعة . وقد تقدم بعض هؤلاء البؤساء وقبض عليهم ، ثم أطلق سراحهم بعد بعض الوقت فى اتجاه الخطوط العربية ، أما الباقون الذين لم ينفذوا الأمر فقد نالوا ما يستحقون . ولكن لا داعى للمبالغة فى الأمر ، فليس هناك سوى بعض القتلى الذين سيدفنون بعد الانتهاء من «تطهير» القرية ، فإذا وجدت بعض الجثث يمكننى نقلها ، ولكن بالتأكيد

ليس هناك من جرحى» .

ويقول جاك دى رينييه : «وجعلتنى هذه القصة ، أشعر بقشعريرة فى ظهرى ، ثم عدت إلى القدس ، لأعود بسيارة إسعاف وسيارة نقل كنت قد طلبت من الدرع الأحمر (الجمعية الصهيونية المناظرة للصليب الأحمر) تجهيزها . وقد كان السائقان والطبيب اليهودى فى حالة من الرعب الكامل ولكنهم تبعونى بشجاعة . (...) وعدت بقافلتى إلى القرية ، وكانت النيران العربية قد توقفت ، والقوات بالقرية بملابس الميدان لابسين الخوذ . وكانوا جميعًا من الشباب ، بل والبعض من المراهقين ، رجالاً ونساء مسلحين حتى الأسنان بالمسدسات ، والمدافع الرشاشة ، والقنابل اليدوية ، والسكاكين حتى التى يحملونها بأيديهم ، وأغلبها ما تزال تقطر دمًا . وعرضت على فتاة جميلة ولكن بعيون المجرمين ، سكينها المخضب بالدماء كما لو كان غنيمة حرب ، وكانت هذه ولا شك ، فرقة «التطهير» التى قامت بمأموريتها على الوجه الأكمل . وحاولت الدخول إلى أحد المنازل ، فالتف حولى حوالى عشرة جنود بمدافعهم الرشاشة مصوبة نحوى ، وأمرنى الضابط بعدم التحرك قائلاً : «سنحضر القتلى إن كان أحد منهم هناك» . وهنا شعرت بأشد صورة من الغضب شعرت بها فى حياتى ، وأبلغت هؤلاء المجرمين بحقيقة ما أشعر به تجاه أفعالهم ، وهددتهم بأشد العقاب ، ثم دفعت المحيطين بى جانبا ودخلت المنزل . وكانت الغرفة الأولى مظلمة ، وكل شىء بها فى حالة من الفوضى ، ولكن ليس بها أحد . ووجدت فى الغرفة الثانية ، الأثاث مبعثرًا ، والمفروشات ممزقة ، وبعض الجثث الباردة ، وكان من الواضح أن «التطهير» قد جرى هنا باستخدام الرشاشات ، ثم بالقنابل اليدوية ، واستكمل بالسكين ، وكان هذا أمرًا واضحًا لأى مراقب .

والشىء نفسه فى الغرفة التالية ، ولكننى عندما استدرت للخروج سمعت ما يشبه التنهد ، فأخذت فى البحث بدقة ، مقلبًا كل جثة ، وفى النهاية وجدت قدمًا صغيرة ما زالت دافئة . وكانت تلك طفلة صغيرة فى العاشرة ، وقد أصابتها قنبلة، ولكنها ما زالت حية . وعندما حاولت حملها والخروج بها منعنى الضابط ووقف فى طريق الباب، فدفعته جانبًا وخرجت بحملى الثمين . (...) وحملتها بسيارة الإسعاف وأمرت السائق بتوصيلها والعودة بأقصى سرعة . ونظرًا لأن هذه الجماعة لم تجرؤ على مهاجمتى مباشرة ، فقد أكملت العمل وأمرت بحمل الجثث من هذا المنزل إلى سيارة النقل ثم دخلت المنزل التالى ، وهكذا . وكان الوضع المريع هو نفسه فى كل مكان ، ولم أجد سوى شخصين ما زالا على قيد الحياة، وهما امرأتان واحدة منهما جدة عجوز اختبأت وراء بعض حطب الوقود بلا حركة لمدة ٢٤ ساعة على الأقل . وكان بهذه القرية حوالى أربعمائة ساكن ، هرب منهم حوالى خمسون ، وبقى ثلاثة على قيد الحياة وذُبح الباقون جميعًا عن وعى كامل وإرادة صريحة ، فقد لاحظت أن هذه الجماعة كانت تعمل بانضباط كامل ، ولا تنفذ إلا ما تؤمر به» .

«وعدت إلى القدس ، ثم توجهت للوكالة اليهودية حيث قابلت المسئولين الذين أبدوا الأسف، مع الاعتذار بأنهم قد قالوا دائمًا أنه لا سيطرة لهم على الإرجون أو شتيرن ، وهى حقيقة ، ولكنها لا تعفيهم من المسئولية عن عدم التدخل لمنع مائة رجل من ارتكاب هذه الجريمة التى لا وصف لها . وتوجهت بعد ذلك لزيارة العرب ، ولم أبلغهم بما رأيت ، ولكننى اكتفيت بالقول بأن زيارتى السريعة للموقع قد دلت على وجود عدد من القتلى ، وطلبت منهم إبلاغى بما يجب عمله من أجلهم ، أو بالمكان الذى يريدوننى أن أنقلهم إليه . وكان ما شعروا به من سخط

أمرًا مفهومًا ، ولكن ذلك جعل من الصعب عليهم اتخاذ أى قرار ، فقد كانوا يفضلون إعادة الجثث إلى الجانب العربى ، ولكنهم كانوا يخشون من غضب السكان ، ولم يعرفوا أين يمكن دفنهم . وفى النهاية رجونى أن أجد مكانًا مناسبًا لدفن جثث الضحايا ، بحيث يكون من الممكن التعرف على المكان فى المستقبل ، فوعدتهم بذلك وعدت إلى دير ياسين ، حيث أبدى رجال الإرجون شعورًا معاديًا ، وحاولوا منعى من الوصول إلى القرية ، وقد فهمت السبب فى هذا الوضع عندما رأيت عدد الجثث التى رصت على جانب الطريق العام ، وبصفة خاصة الحالة التى كانت عليها . فطلبت منهم أن يبادروا بدفن الجثث فورًا ، وصممت أن يجرى ذلك بحضورى ، وبعد الجدل ، بدءوا فعلاً فى حفر قبر كبير فى إحدى الحدائق . وكان من المستحيل التأكد من هويات القتلى لأنهم لم يكونوا يحملون أية أوراق ، ولكننى سجلت فى مذكراتى الأوصاف الدقيقة لكل جثة مع تقدير العمر بالتقريب . وعندما حل المساء ، عدت إلى القدس بعد أن أكدت لهم أننى سأعود مجددًا فى اليوم التالى . وعندما عدت بعد يومين ، كانت قوات الإرجون قد اختفت من الموقع ، وتولت قوات الهاجاناه مكانها ، وقد اكتشفنا عدة أماكن ألقيت فيها الجثث فى العراء بشكل لا يعبر عن الاحترام الواجب لحرمة الموتى» .

وختم جاك رينييه قصته قائلاً : «وعندما عدت إلى مكتبى ، بعد هذه الزيارة الأخيرة ، وجدت فى انتظارى شخصين بالملابس المدنية ، حسنى الهندام ، وكانا منتظرين منذ أكثر من ساعة . وقد تبين أنهما قائد فصيلة الإرجون ومساعده ، ومعهما نص طلبا منى التوقيع عليه . وكان النص عبارة عن بيان بأنهم قد قابلونى بكل احترام ، وأنهم قدموا لى كل المساعدات المطلوبة لأداء مهمتى ، وأنى أشكرهم على مساعدتهم . فلما

بدا عليّ التردد ، وبدأت فى الجدل، أبلغونى بأننى إذا كنت حريصًا على البقاء على قيد الحياة ، فإن عليّ التوقيع على البيان دون إبطاء . وكان ردى أننى فى الواقع لا أهتم كثيراً بحياتى ، وأننى قد أرسلت فعلاً تقريراً إلى جنيف يحمل الصورة المضادة بالكامل لما يطلبونه» .

ولما كان العنف يؤدى إلى العنف ، فقد أدى هجوم قوات «غير نظامية» عربية ، بعد أربعة أيام ، على قافلة من الأطباء اوالمرضات والطلبة ، المتجهين إلى جبل سكوبوس ، إلى قتل ٧٧ شخصًا دون أن تتحرك القوات البريطانية فى نقطة الشرطة المجاورة . واستمر انتقام الفلسطينيين فى كفار عتسيون ، فهذه المجموعة من المنازل الواقعة جنوب بيت لحم فى المنطقة التى منحها قرار التقسيم للدولة العربية ، كانت تسيطر على محور الخليل – القدس ، والذى تصل عن طريقه الأسلحة والذخائر البريطانية الآتية من المعسكرات البريطانية قرب قناة السويس. وقد نجحت قوات القاوقجى ، بمساعدة المصفحات الأردنية ، فى اختراقها ، وقامت – طبقًا للمصادر اليهودية ، التى كذبتها المصادر الفلسطينية – يوم ١٤ مايو ، بذبح عدة عشرات من الباقين بعد المعركة ، على الرغم من استسلامهم ، ورفعهم الراية البيضاء .

وقيلت كلمة الختام لهذه المأساة فى صيف عام ١٩٤٩ ، فقد استقر عدة مئات من اليهود المهاجرين من شرق أوروبا فى دير ياسين . وقد احتج عدد من المثقفين ، من بينهم مارتن بوبر أحد رواد فكرة القوميتين التى قُضى عليها بين صفوف الحركة الصهيونية فى الأربعينيات ، على ذلك لدى بن جوريون . ومع الاعتراف بحاجة المهاجرين إلى المساكن ، إلا أنهم رأوا أن «دير ياسين ، ليس المكان المناسب (...) إن حادثة دير ياسين وصمة سوداء تلطخ شرف الشعب اليهودى (...) . ومن الأفضل

ترك أرض دير ياسين غير مزروعة ومنازلها خاوية ، بدلاً من القيام بعمل تغلب آثاره الرمزية على فوائده العملية . إن سكنى دير ياسين بعد عام من الجريمة ، (...) يبدو كما لو كان (...) تأييداً للمذبحة»[١٢] . واليوم ، يوجد فى الموقع الذى لا يحمل أى أثر للفاجعة .. دار لذوى الأمراض العقلية ! وياله من رمز .......

«طوهار ها نيشيك» (نقاء السلاح) : طبقًا لهذا المفهوم الصهيونى ، يعتبر السلاح اليهودى طاهراً دومًا من حيث أنه لم يستخدم إلا للدفاع الذاتى عن إسرائيل ، وأنه لم يستخدم أبداً ضد المدنيين الأبرياء . والحفاظ على هذه الأسطورة يقتضى بالطبع ، إنكار مذبحة دير ياسين ، أو بالنظر إليها على أنها مجرد «هفوة» ارتكبها «مراجعون» صهيونيون لا يقدرون المسئولية . ومن باب أولى ، فإن دير ياسين حادثة فريدة لم تتكرر ، ولكن هذه ليست الحقيقة ، فإذا كانت هذه المأساة هى الأسوأ خلال حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، فإنها لم تكن حادثًا معزولاً . فقد تعددت المذابح طوال الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين . يقول سيمحا فلابان : «كتب مؤرخ الهاجاناه ، آرييه يتسحاقى أن عملية دير ياسين كانت تسير فى نفس الخط مع العشرات من عمليات الهجوم التى قامت بها الهاجاناه والبالماخ فى تلك الفترة ، حيث فُجرت المنازل المليئة بالعجائز والنساء والأطفال»[١٣] .

وكانت أولى هذه العمليات هجوم الكتيبة الأولى من البالماخ ولواء الكرمل على قرية بلد الشيخ الفلسطينية . ففى يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٤٧ هاجمت منظمة الإرجون العمال العرب المتجمعين قرب مصفاة النفط فى حيفا ، فقتلوا ستة منهم وجرحوا ٤٢ ، فقام العمال العرب فور ذلك بالرد بالهجوم على العمال اليهود فقتلوا منهم ٤٢ ، فقام مقاتلوا البالماخ

والهاجاناه بالانتقام فى ليلة ٣٠ - ٣١ يناير ١٩٤٨ ، من سكان قرية «بلد الشيخ» المجاورة . وقدم المؤرخ آرييه يتسحاقى شهادته عن هذه الواقعة فى صحيفة يديعوت أحرونوت قائلاً : «قُتل خلال هذه العملية أكثر من ستين من الأعداء[١٤] أغلبهم من غير المحاربين داخل منازلهم . فطبقًا لما جاء بتقرير قائد العملية : «أسكتت الوحدات نيران العدو ، ثم بدأت فى التعامل داخل المنازل ، حيث لم يكن من الممكن تجنب إصابة النساء والأطفال بسبب كثافة النيران داخل الغرف» . ويضيف يتسحاقى : «فى ليلة ١٤ - ١٥ فبراير ١٩٤٨ ، قامت قوة من كتيبة البالماخ الثالثة بغارة على قرية سكسك ، وفى خلال هذه الغارة ، التى اعتبرت لسنوات طويلة كنموذج من نوعها لمستواها التقنى المرتفع ، نُسف عشرون منزلاً على سكانها ، وقتل ستون من العرب ، أغلبهم من النساء والأطفال . وفى المعركة التى دارت حول دير سان سيمون فى القطامون ، قتلت جميع النسوة العربية اللاتى كن يعملن فى خدمة الدير ، خلال المذبحة التى قامت بها الكتيبة الرابعة من البالماخ»[١٥] .

كذلك رأينا فى الفصل السابق ، المذبحة التى وقعت عند الاستيلاء على اللد والرملة ، وطرد عشرات الآلاف من السكان . ولكن حدثت مذابح أخرى فى الجبهة الجنوبية ، وهكذا ففى يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٤٨ ، أغرقت مأساة فظيعة الديوانية ، غرب الخليل ، فى الأحزان . ويروى بنى موريس نقلاً عن عضو المابام شبتاى كابلان ، أنه قابل بعد الحادث بقليل جنديًا إسرائيليًا يثق فى صدق شهادته «مائة بالمائة» . كتب كابلان قائلاً : «استولت الكتيبة ٨٩ (من اللواء الثامن) على القرية ، التى كانت تدافع عنها قوات «غير نظامية» ، دون قتال . وقتلت [الموجة] الأولى من المنتصرين من ٨٠ إلى ١٠٠ من العرب ، رجالاً ونساءً وأطفالاً. وقد قتلوا

الأطفال بكسر رؤوسهم بضربات الهراوات ، ولم يبق منزل بدون قتيل : «ويقرر الشاهد الذى نقل عنه كابلان والذى كان من ضمن الموجة الثانية، أن العرب سجنوا بعد ذلك داخل المنازل «بلا طعام أو شراب» ، إلى حين حضور الجنود الفنيين لنسف المنازل . «وأمر أحد القادة جنديًا من القوات الفنية بوضع امرأتين عجوزين داخل أحد المنازل ثم (...) تفجير المنزل وبداخله المرأتين ، ولكن الجندى رفض . (...) فأمر القائد جنوده ، عندئذ بدفع المرأتين داخل المنزل ، ثم أكملوا عملهم الشائن . وتفاخر أحد الجنود بأنه قد اغتصب إحدى النساء ثم قتلها . وكانت إحدى النساء تنظف الفناء الذى يأكل فيه الجنود ، وطفلها الوليد بين ذراعيها ، واستمرت فى هذا العمل لمدة يوم أو اثنين ، ثم قتلوها ، هى ووليدها ، بعد ذلك» . ويستمر الشاهد قائلاً : «تحول ضباط مثقفون (...) إلى قتلة من الرعاع ، وذلك ليس فى لهيب القتال ، وإنما فى إطار سياسة منظمة للطرد والتخريب ، فكلما قل عدد العرب ، كلما كان ذلك أفضل ، وكان هذاالمبدأ هو المحرك السياسى لأعمال الطرد الوحشية» . وما لم يكن كابلان يعرفه ، هو أن إيجال ألون ، قائد القوات الإسرائيلية فى الجبهة الجنوبية ، قد أمر بالتحقيق فى المجزرة يوم ٣ نوفمبر . ومن جهة أخرى ، قام رئيس الهاجاناه السابق ، إسرائيل جاليلى (من المابام) ، الذى أعفاه بن جوريون من مسئولياته فى ٣ مايو ١٩٤٨ ، بالتأكد من أن المذبحة قد قامت بها فعلاً قوات اللواء الثامن، «ولكن كان من بينها الكثير من أعضاء ليحى ، ومن الفرنسيين والمغاربة [الأرجح أن المعنى هنا هم اليهود المغاربة] . والمعتادين على التصرفات السيئة . وفى نفس الوقت ، ادعت المصادر العربية ، أنه قد جرى إيقاف ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ من العرب صفًا وحصدهم بالمدافع الرشاشة» ، بعد استيلاء اليهود على الديوانية .

أما مراقبو الأمم المتحدة فأكدوا حدوث المذبحة ، ولكنهم لم يحددوا عدد الضحايا(١٦) .

وفى صبيحة مذبحة الديوانية ، حدثت مذبحة أخرى فى شمال البلاد، فكما رأينا ، كانت القرى المسيحية قد تركت وشأنها . ولم تتعرض لها قوات الدفاع الإسرائيلية نظريًا . ولكن مصير قرية إيلابون اختلف عن ذلك . فقد استولت قوات لواء الجولانى على القرية بعد قتال مع جيش التحرير يوم ٣٠ أكتوبر ، وقابلهم أربعة قساوسة يرفعون الأعلام البيضاء معلنين استسلام الأهالى المحتمين داخل كنيسة القرية . ولكن الجنود لم يلبثوا أن اكتشفوا ، فى أحد المنازل ، الرأسين المقطوعين لجنديين إسرائيليين كانا مفقودين ، وهنا جمع القائد جميع السكان فى ميدان القرية ، واختار من بينهم ١٢ شابًا ، ودفع الباقين – حوالى ٨٠٠ من الرجال والنساء والأطفال ، على الرغم من توسلات القساوسة – نحو مدينة مغار المجاورة . يقول بنى موريس : «وبقى القائد مع جنديين ليقتلوا الشباب الاثنى عشر ، ثم لحق بالجيش المتوجه إلى مغار ، وعندما وصل الأسرى إلى كفر عنان ، لحقت بهم سيارة مصفحة وأطلقت عليهم النار فقتلت رجلاً فى الستين من عمره ، اسمه سمعان الشوفانى وجرحت ثلاث نسوة عجائز . (...) وعند فرادية استولى الجنود على ٥٠٠ ليرة إسرائيلية من السكان ، وكذا نزعوا حلى النساء ، ثم أخذوا ٤٢ من الشباب وأودعوهم فى معسكر اعتقال ، وفى اليوم التالى ، دفعوا الباقين (...) إلى الجانب الآخر من الحدود اللبنانية». وبعد ذلك نهب الجيش قرية إلابون. وأثار الحادث الكثير من الجدل ، فقد استمر النقاش لمدة طويلة حول السماح لسكان القرية بالعودة إليها ، وكانت وزارة الخارجية تؤيد رجوعهم ، فى حين يرفض

الجيش ذلك ، وأخيراً سمح لعدة مئات من سكان القرية بالعودة إليها فى صيف عام ١٩٤٩ . يقول بنى موريس : «كانت حالة إيلابون من بين العمليات الوحشية الكثيرة التى ارتكبها جيش الدفاع الإسرائيلى أثناء عملية حيرام ، وكانت جميعها تعمل على دفع العرب إلى الهرب . وكانت بعض العمليات الوحشية مثل عمليتى إيلابون وصاصا مرتبطتين بعمليات طرد وكانت جزءً منها ، وجرت جميعها بمبادرة من القادة والقوات المحلية ، ولم تكن أيًا منها تنفيذًا لأوامر قيادة لواء عملية حيرام ، أو قيادة الجبهة الشمالية ، أو بموافقتها . وقد عوقب بعض المسئولين عن هذه الجرائم فيما بعد ، وإن كانت العقوبات الموقعة عليهم مخففة»[١٧] .

والواقع أن القادة الإسرائيليين لا يجهلون ما يقوم به بعض رجالهم، وهكذا فإسرائيل جاليلى يذكر بالتفصيل ، فى تقريره للجنة السياسية للمابام ، فى ١١ نوفمبر ، بعض الأعمال الوحشية التى ارتكبت خلال معارك أكتوبر ١٩٤٨ . وهو يذكر ، طبقًا لتقرير بنى موريس ، «أنه فى صفصف ، جرى تقييد ٥٢ رجلاً بالحبال ثم أُلقى بهم فى بئر حيث أُطلق عليهم النار ، فقتل عشرة ، وصرخت النسوة طلبًا للرحمة . واغتصبت ثلاث نساء ، (...) وكذلك اغتصبت فتاة فى الرابعة عشرة» ، ويستمر جاليلى قائلاً : «وفى "جيش" قتلت امرأة وطفلها . وفى "صاصا" ، حدثت مذابح جماعية ، على الرغم من أن حوالى ألف رفعوا الرايات البيضاء ، وقدموا ذبيحة للترحيب بالجيش ، ومع ذلك فقد طُرد سكان القرية بأكملها» . ويقول جاليلى كذلك : «وفى صليحة ، جرى تفجير ٩٤ شخصاً (...) داخل أحد المنازل»[١٨]. ويضع جاليلى مسئولية أغلبية هذه المذابح ، باستثناء أحداث إيلابون ، على كاهل اللواء السابع . ويقول بنى موريس: «أدت الأعمال الوحشية التى ارتكبت فى أكتوبر إلى التحقيق الخارجى

الأول والوحيد، على مستوى عالٍ من تصرفات قوات الدفاع الإسرائيلية . (...) فطوال فترة الحرب ، كان بن جوريون يدافع بشكل منتظم ، عن رجال الجيش أمام أية انتقادات أو تحقيقات خارجية . أما التحقيقات الداخلية ، والعقوبات على إساءة معاملة المدنيين العرب ، فكانت فى أدنى الحدود ، فمصير الدولة كان فى الميزان . (...) أما فى أكتوبر ، فقد كان الخطر قد زال ، وكانت الأعمال الوحشية على درجة من الانتشار والخطورة والتركيز ، بحيث لا يمكن التغاضى عنها»[١٩].

وتفاقمت الأوضاع إلى الحد الذى أدى إلى أن كلفت الوزارة ، يوم ٧ نوفمبر ١٩٤٨ ، ثلاث وزراء ، هم فليكس روزنبلويت (فيما بعد بنحاس روزين) من الحزب التقدمى ، وحاييم موشيه شابيرا من الحزب القومى الدينى ، وموردخاى بنتوف من المابام ، بالتحقيق «فى تصرفات الجيش فى المناطق المستولى عليها» . وجاء فى أقوال موردخاى بنتوف : «إن بن جوريون وشرتوك وحدهما ، اللذان لم يشعرا "بالصدمة" لما حدث»[٢٠] . وقد كان المابام هو الحزب الأكثر صدمة مما تبين من البشاعة لما حدث خلال عمليتى حيرام ويو آف التى اشترك فيها ضباطه وجنوده بشكل مباشر . ويشكو مئير يارى ، أحد سكرتيرى الحزب قائلاً : «لقد قام الشباب الذين ربيناهم فى البالماخ ، بمن فيهم أعضاء الكيبوتز ، (من وقت لآخر) باستعباد العرب ، وهم يطلقون النار على الرجال والنساء العرب غير المسلحين ، وفى غير أوقات المعارك». ويضيف قائلاً : هل من المقبول قتل أسرى الحرب؟ وكان أملى أن يرفض البعض تنفيذ الأوامر بالقتل ويقدمون للمحاكمة ، ولكن أحداً منهم لم يفعل ذلك»[٢١] . ولكن قام أعضاء آخرون من المابام فى المقابل ، بالدفاع عن البالماخ ، مثل بنى مرشاق الذى احتج على استخدام تعبيرات مثل «أفعال نازية»[٢٢] لوصف

أعمال قوات الدفاع الإسرائيلية . ولا عجب ، فى ظل هذه الأوضاع ، أن تواجه اللجنة الثلاثية الكثير من التحفظات من جانب القادة عند إجرائها التحقيق داخل الجيش ، مما دفعها أن تطلب من رئيس الوزراء زيادة صلاحياتها . وفى اجتماع مجلس الوزراء يوم ١٤ نوفمبر تشاحن الوزراء مرة أخرى ، وبعد ذلك بثلاثة أيام ، انتقد وزير الزراعة ، أهارون زيسلنج ، بن جوريون لأنه «طوال أكثر من ستة أشهر ، تجاهل مشكلة تصرفات اليهود تجاه العرب ، مدعيًا الجهل بما يحدث ، ورافضًا أى انتقاد للجيش»[٢٣]. وأشار وزير الزراعة إلى خطاب بشأن هذه الأعمال الوحشية قائلاً : «إننى لم أتمكن من النوم ، إن ما يحدث يدمى قلبى وقلب عائلتى ، وقلوبنا جميعًا . (...) إن اليهود يتصرفون اليوم مثل النازيين ، وكيانى يهتز بكامله بسبب ذلك»[٢٤] . ولم يؤدِ هذا لأية نتيجة ، فقد رفض مجلس الوزراء توسيع صلاحيات اللجنة الثلاثية ، وعندما قدم حاييم موشيه شابيرا استقالته ، حصل بن جوريون على قرار بتولى مسئولية التحقيق شخصيًا ، وعهد به إلى النائب العام الإسرائيلى . وكانت نتيجة التحقيق سجن بعض الجنود والضباط المتورطين «لفترات قصيرة نسبيًا» ، وطرد «عدد قليل» من الخدمة . وفى منتصف ديسمبر ، صدرت للجيش تعليمات أكثر تشددًا بالنسبة للتعامل مع العرب المدنيين ، تعتبر «قتل أى عربى بدون مبرر كجريمة قتل» ، وتهدد بالعقاب الشديد «لتعذيب المدنيين الهادئين» ، وتحظر طرد السكان العرب «إلا بعد الحصول على إذن خاص من القيادة العليا فى الجبهة»[٢٥] . ولم يُبدِ الشاعر الوطنى الكبير آبا كوفنر ، الذى نجا من الإبادة الجماعية على يد النازى ، والذى عين ضابطًا ثقافيًا للواء جيفعاتى ، الكثير من القلق أمام هذه التصرفات ، فوجه من كيبوتز عين هاجوريش حيث يقيم ، رسالة

إلى سائقى المصفحات فى لواء جيفعاتى ، فى يوليو ١٩٤٨ ، قائلاً : «لا تترددوا يا أبنائى : إن الحكم على هؤلاء الكلاب القتلة هو الدم ، وبقدر ما تطاردون كلاب الدم هؤلاء ، بقدر ما تعلنون حبكم للجمال والحق والحرية ....» . وفى أكتوبر ، يكرر ثانية «الحق فى حد السيف ، والحرية تكمن فى الدم ، لأن طيف العقاب يصيح : الثأر ، الثأر ، الثأر!»[٢٦] .

## هوامش

١- بنى مـــوريس ، «1948 and After, Israel and the Palestinians» ، نشر كلارندون ، أكسفورد ، ١٩٩٠ ، ص٢٢ .

٢- انظر مـاريوس شانتر ، «Histoire de la droite Israelienne de Jabo-tinsky a Shamir» ، مجمـوعة «قضـايا القرن العشرين» ، نشر كومبلكس، بروكسل، ص ٣٦٨.

٣- اقـتبـاس إيلان هاليـفى ، «Israel de la terreur au massacre de l'Etat» ، بابيوس ، باريس ، ١٩٨٣ ، ص٩٣ .

٤- المصدر السابق .

٥- ومع ذلك ، كمـا يؤكد سيمحـا فلابان (فى كتابه «The Birth of Israel Myths and Realities» ، كروم هيلم ، لندن وسيدنى ، ١٩٨٧ ، ص٩٥) ، «بعد مذبحة دير ياسين ، أرسل بن جوريون رسالة خاصة من الوكالة اليهودية إلى الملك عبدالله ، يتنصل فيها من أية مسئولية عن الهجوم ، ويدين من قامـوا به ، ولكنه رفض القيام بأى إجراء ضد الجيوش السرية ، أو التحرك لمنع أية أعمال "غير مصرح بها" من جانبهم» .

٦- بنى مـــوريس ، «The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949» ، جامعة كيمبريدج ، ١٩٨٧ ، ص ١١٤ .

٧- مناحم بيجن ، «La revolte d'Israel» ، لا تابل روند ، باريس ، ١٩٧١ ، ص٢٠٠ .

٨- بنى موريس ، «The Birth of .....»، المصدر السابق ، ص١١٥ .

٩- اقتباس إلياس صنبر ، «فلسطين ١٩٤٨ ، الطرد» كتب مجلة الدراسات الفلسطينية ، باريس ، ١٩٨٤ ، ص١٦٧ - ١٦٨ .

١٠- جاك دى رينييه ، «A Jerusalem, un drapeau flotait sur la ligne de feu» ، نيوشاتيل بسويسرا ، ١٩٥٠ ، ص ٦٩ - ٧٩ .

١١- إلياس صنبر ، المصدر السابق ، ص١٦٨ .

١٢- بنى موريس ، .....The Birth of ، المصدر السابق ، ص١٩٣ .

١٣- سيمحا فلابان المصدر السابق ، ص٩٤ .

١٤- تتحدث المصادر الفلسطينية عن ١٠٠ قتيل .

١٥- يديعوت أحرونوت ، ١٤ أبريل ١٩٧٢ ، اقتباس إلياس صنبر ، المصدر السابق ، ص١٧٢ - ١٧٣ .

١٦- كل النصوص فى هذه الفقرة مقتبسة من بنى موريس ، «The Birth of .....» ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

١٧- المصدر السابق ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

١٨- المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .

١٩- المصدر السابق ، ص ٢٣٢ .

٢٠- المصدر السابق ، ص ٢٣٢ .

٢١- اقتباس بنى موريس ، «١٩٤٨ وما بعدها» ، المصدر السابق ، ص٢٣٣ .

٢٢- المصدر السابق ، ص ٦٠ .

٢٣- اقتباس بنى موريس ، «.....The Birth of» ، المصدر السابق ، ص٢٣٣ .

٢٤- توم سيجيف ، «The First Israelis» ، فرى بريس ، نيويورك ولندن ، ص٢٦.

٢٥- بنى موريس ، «.....The Birth of» ، المصدر السابق ، ص٢٣٤ .

٢٦- اقتباس بنى موريس ، «...1948 and After» ، المصدر السابق ، ص٦٠.

# الفصل الخامس

# «التدمير والتجديد ثم التوطين»

# 5

«من الواضح أنه لا يوجد مكان في البلاد لشعبين (...) فإذا ما ذهب العرب ستتسع الأرض لنا . (...) إن الحل الوحيد [بعد الحرب العالمية الثانية] ، هو أرض إسرائيل ، أو على الأقل الجزء الغربي منها [أي فلسطين غرب الأردن] بدون العرب ، ولا يمكن قبول أي حل وسط بشأن هذه النقطة! (...) وليس هناك من سبيل إلا بنقل العرب إلى البلدان المجاورة ، نقلهم جميعاً ربما باستثناء بيت لحم والناصرة والقدس القديمة. ولا يمكن بقاء أية قرية ، ولا أية قبيلة [من البدو] .

---

يجب توجيه «الترانسفير» [الترحيل] إلى العراق وسوريا ، وربما حتى شرق الأردن . ويجب إيجاد الأموال اللازمة لتحقيق هذا الهدف (...) وبعد هذا الترانسفير فقط تصبح البلاد قادرة على استيعاب الملايين من إخوتنا ، وتختفى المشكلة اليهودية ، ليس هناك من حل آخر![1] والرجل الذى كتب هذه السطور فى يومياته فى إحدى ليالى ديسمبر ١٩٤٠ يُدعى يوسف فايتس ، وقد جاء من بولندا إلى فلسطين عام ١٩٠٨ وكان يبلغ من العمر ١٨ عامًا . وقد عمل ابتداءً من عام ١٩٣٧ فى مشروع الترانسفير غير الرسمى الذى اقترحته لجنة بيل ، الأمر الذى يوجه المؤرخ الفلسطينى نور مصالحه ، الانتقاد إلى بنى موريس لأنه لم يذكره[2] .

وبعد ذلك بعشر سنوات ، كان يعمل مديراً لإدارة الأراضى فى الصندوق القومى اليهودى ، وهو الهيئة المكلفة بشراء الأراضى اللازمة لتنمية الاستيطان . وفجأة أتيحت له الفرصة والوسائل التى تسمح له بتحقيق حلمه : فقد أصبح فى عامى ١٩٤٨ و١٩٤٩ ، رئيسًا للجنة «الترانسفير» ، التى كانت تعمل بشكل غير رسمى حتى أغسطس ١٩٤٨ ، ثم بشكل رسمى بعد ذلك . ومن موقعه هذا ، قاد أعمال تدمير المدن والبلدات العربية ، ثم إعادة تعميرها بعد ذلك لتستقبل المهاجرين اليهود . ولذلك فمن الطبيعى أن يدرس بنى موريس - فى كتابه الثانى[٢] - السياسة الإسرائيلية لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين ، والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم ، عبر أفكار وأعمال يوسف فايتس .

وقد غيرت الحرب الأهلية التى نشبت بين اليهود والعرب غداة اعتماد الأمم المتحدة لقرار التقسيم من طبيعة نشاط يوسف فايتس . فحتى ذلك الوقت ، كان عليه أن يتفاوض على شراء كل هكتار مترًا بمتر ، وأن يدفع الثمن ، وفجأة أدى هروب الفلسطينيين إلى «تحرير» آلاف الهكتارات التى أصبحت «متاحة للأخذ» . يقول بنى موريس : «كان رجل الصندوق القومى اليهودى ، أول من شعر بالإمكانيات المتاحة للاستيلاء على الأراضى فى ظل حالة الفوضى الناشئة عن تبادل المليشيات المتحاربة للضربات ، تحت أعين القوات البريطانية المشغولة بترتيب انسحابها من البلاد»[٤] . وخلال الأربعينيات ، كان الصندوق كثيرًا ما يلجأ إلى الهاجاناه لإبعاد الفلاحين الرافضين لمغادرة أرضهم التى باعها ملاكها الغائبون[٥] ، ولكن الكثير من هؤلاء الفلاحين كانوا يعودون فى حماية البريطانيين ، وفى يوم ١١ يناير ١٩٤٨ ، كان مسئول الأراضى يتناقش فى حيفا مع المسئولين فى الصندوق القومى اليهودى بشأن مستقبل منطقة راموت منشة التى تسكنها أغلبية عربية ، ولكنها ذات أهمية حاسمة للاستيطان اليهودى ، قائلاً فى مذكراته : «ألم يحن الوقت لنتخلص من الفلاحين المستأجرين ؟ لماذا نترك وسطنا هذه الأشواك التى تمثل خطرًا محتملاً علينا؟»[٦] . وقد فشل فى اليوم التالى فى إقناع ضابط بالمخابرات قابله فى يُقنيم بوجهة نظره ، إذ لم تكن الهاجاناه قد تلقت بعد ، فى تلك المرحلة ، تعليمات بشأن السكان العرب ، ولكن فايتس ألح فى الطلب ، وبعد بضعة أسابيع نجح فى مسعاه ، وطرد الجيش الفلاحين من قيرة وقاقون ، وتلاهم فلاحو يُقنيم . ولكن فى دالية الروحة ، رفضت اثنا عشرة عائلة التحرك ، رغم عرض التعويض ، ورفضت الهاجاناه التدخل .

وفى يوم ٢ أبريل ، شكا مسئول الصندوق القومى اليهودى إلى أحد مستشارى بن جوريون وهو ليفى شكولنيك - الذى تولى رئاسة الوزارة فيما بعد تحت اسم ليفى إشكول . يقول بنى موريس : «ودارت المناقشات بشكل عام حول «طرد العرب» من الأراضى التى يملكها اليهود» . ويعلق فايتس فى مذكراته على نتيجة المقابلة قائلاً : «يبدو أننى سأضطر إلى التدخل شخصيًا فى كل ما يتعلق بالأراضى المملوكة للصندوق القومى اليهودى[٧]. وفى الواقع ذرع ممثل الصندوق ، خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٤٨ ، أراضى الدولة اليهودية المقبلة ، مطالبًا بنقل العرب ، أو مرتبًا ذلك بنفسه بمساعدة قادة الهاجاناه ، سواء أكان ذلك من أراض اشتراها اليهود ، أم من أراضٍ عربية ، فى عدة حالات . وقد قام بالضغط من أجل «تطهير» بيت شين وواديها ، ولذلك ضغط على إسرائيل جاليلى رئيس أركان حرب الهاجاناه ، ثم على شكولنيك ، وأخيرًا على بن جوريون ذاته ، وسقطت المدينة يوم ١٢ مايو ، وطرد سكانها ، وأقيم فى مكانها كيبوتزين .

## طرد أكبر عدد ممكن من العرب

ويكمل بنى موريس : «ساهم يوسف فايتس أثناء ربيع ١٩٤٨ ، فى تسهيل «خروج» العرب من عدد من الأماكن ، ولكن «المشكلة العربية» كانت مشكلة عامة ، وكانت لذلك ، تحتاج إلى حل شامل على المستوى الوطنى»[٨] . ولذلك استمر مسئول الأراضى فى الصندوق القومى اليهودى ، فى الضغط من أجل إنشاء لجنة تضع هذا الحل الشامل ، مع متابعته للعمل فى المجال الفعلى . وهو يثير ، يوم ٣١ مارس مع جاليلى ، موضوع «إجلاء/طرد (ويشرح بنى موريس أن الكلمة العبرية "بينوى" تحمل

المعنيين معًا) العرب من مناطقنا (أى أراضى الدولة اليهودية طبقًا لقرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٠٤٧) الذى بدأ فى بعض المناطق ، وعن تكوين لجنة تعمل فى هذا الاتجاه»[٩] . وبدا أن رئيس الأركان قد اقتنع بالفكرة ، ولكن أغلبية أعضاء اللجنة المختصة بالممتلكات العربية المتروكة الذين قابلهم فى نفس اليوم ، لم يقتنعوا مثله . وبعد أسبوعين عاود الهجوم ، مجادلاً بضرورة إيجاد جهاز «يقود معركة الاستيطان اليهودى بهدف طرد أكبر عدد ممكن من العرب من مناطقنا»[١٠]. وعُقد اجتماع جديد يوم ١٨ أبريل ، يكتب فايتس أنه قدم خلاله «قائمة بأسماء القرى العربية التى أُعتقد أنه يجب «تطهيرها» لضمان تجانس المناطق اليهودية. كذلك قدمت قائمة بالأماكن (...) التى يجب على اليهود الاستيطان فيها»[١١].

وتؤكد انتصارات الهاجاناه ، وهروب العرب ، اعتقاد فايتس بأن «ثورة إقليمية كاملة»[١٢] قد حدثت . ويشاركه الرأى واحد على الأقل من المتحدثين معه ، وهو عزرا دانين ، وهو أحد كبار ضباط الاستخبارات فى الجيش ، الذى يعرض خدماته يوم ١٨ مايو ، قائلاً : «إذا كنا لا نريد تشجيع العرب على العودة إلى القرى والمدن التى كانوا يسكنونها ، فإن علينا أن نواجههم بالأمر الواقع» . ويوضح فكرته قائلاً : «وإحدى الإمكانيات هى تدمير المنازل (...) والإمكانية الأخرى هى توطين يهود فى كل المنطقة التى أُخليت ، وإيجاد الوسائل القانونية لإعطاء السكان الجدد [من اليهود] حقوق معينة [على ممتلكات الغائبين]»[١٣] . ويوم ٢٨ مايو يقابل يوسف فايتس ، وزير الخارجية الإسرائيلية الجديد ، موشيه شرتوك ، ويقترح عليه تكوين لجنة تضم ثلاثة أعضاء - تضمه شخصياً ومعه دانين وإلياس ساسون ، الذى عين قبلها بوقت قصير ، على رأس إدارة الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية - مهمتها «تحويل هروب

العرب من البلاد ومنعهم من العودة إلى أمر واقع»[١٤] . وفى اليوم التالى ، اجتمعت اللجنة «المكونة من تلقاء ذاتها» ، حسب تعبير فايتس ، فى تل أبيب للبحث فى «معجزة» هروب العرب ، والوسائل «لجعل ذلك أمرًا دائمًا»[١٥] .

وبقى انتزاع الضوء الأخضر من بن جوريون ، وتحدد موعد اللقاء يوم ٥ يونيو ، فذهب فايتس ومعه ورقة عمل من ثلاث صفحات تحت العنوان : «الترانسفير بأثر رجعى : مشروع لحل المشكلة العربية» ، وإذ قدرت اللجنة أنه قد تم فعلاً إجلاء سكان ١٩٠ قرية ، وسبع مدن ، أى ٣٣٥ ألفًا من العرب ، اقترحت اللجنة خمسة تدابير رأت أنها «تدعم التغيير الحادث وتقويه»، وهى :

١- تدمير القرى أثناء العمليات العسكرية كلما أمكن .

٢- منع العرب من زراعة أرضهم بأى شكل بما فى ذلك الحصاد ، أو جنى المزروعات ، أو قطف الثمار ، وحتى أثناء فترات وقف إطلاق النار .

٣- توطين[١٦] يهود فى مجموعة من القرى والمدن بهدف عدم ترك فراغ .

٤- اعتماد تشريع [يمنع العودة] (...) .

٥- القيام بدعاية ضد العودة[١٧] . وتقترح المذكرة كذلك شراء أراضى العرب الفلسطينيين ، والتفاوض مع البلدان المجاورة لاستيعاب اللاجئين . وأوصى فايتس وأصدقاؤه بتكوين «لجنة غير حكومية من ثلاثة أعضاء لديها صلاحية واضحة ومحددة من مجلس الوزراء» لتحقق هذه المهمة .

وكانت الميزانية المقترحة لهذا الجهاز ، هى : ١٥٠ ألف جنيه مقابل نفقات الهدم والتجديد فى القرى والمدن ، ومليونان وربع المليون من الجنيهات لنفقات إقامة حوالى التسعين مستعمرة يهودية جديدة ، و١٠٠ ألف جنيه لنفقات اللجنة وأجهزتها الإدارية . ويقول يوسف فايتس فى مذكراته : «إن بن جوريون عبر عن موافقته على الخط العام للمذكرة ، وكذلك على الأوامر التى صدرت [من فايتس] بالبدء فى تدمير هذه القرية العربية أو تلك»(١٨) وكانت نقطة الخلاف الوحيدة هى أن بن جوريون مع موافقته على إنشاء لجنة دائمة ، فإنه لم يعتمد اللجنة المؤقتة . يقول بنى موريس ، إن بن جوريون عند إشارته فى مذكراته الخاصة إلى هذا اللقاء، «لم يشر بتاتًا بوضوح إلى تدمير القرى العربية ، أو إلى منع عودة اللاجئين (...) ، كما لم يشر ، حتى بشكل غير مباشر ، إلى مذكرة لجنة فايتس»(١٩) . ولكن هذا الأخير ، تحوطًا لنفسه ، كتب غداة الاجتماع إلى بن جوريون طالبًا منه دعوة الحكومة ، طبقًا لما اتُفقَ عليه ، لمناقشة المشروع ، وتعيين اللجنة الخاصة ، وتحديد خطة عملها . ولكنه انتظر من بن جوريون كذلك ، أن يؤكد موافقته على العمليات التى تمت ، دون إذن ، فى الجليل ، ووادى بيسان ، وفى تلال إفرايم ، والسامرة ، أى أنه باختصار ، حاول تغطية نفسه . وكما يقول بنى موريس : «فقد كان واعيًا بأسلوب عمل بن جوريون فى هذه المسائل الحساسة – لا شىء مكتوب ، ولا شىء يمكن أن يرتبط مباشرة بشخصه أو بالوزارة»(٢٠) . وفى الواقع ، يكتب فايتس فى مذكراته مساء ٧ يونيو ، «إنه لم يصلنى أى شىء من د. ب. ج. [ديفيد بن جوريون] ، أو من م. ش. [موشيه شرتوك] ، ولهذا فأنا أعمل بمفردى فى هذه القضية . فهل هذا من العدل؟»(٢١) .

## المشاحنات فى مجلس الوزراء

ولكن عدم صدور أوامر أو تصريح رسمى ، لا يوقف عمل «اللجنة المكونة من تلقاء ذاتها»، خاصة أن وزير المالية اليعازر كابلان قد تبنى المشروع ، وأبلغ فايتس ، يوم ٨ يونيو ، بتكوين لجنة تضم ممثلين للصندوق القومى اليهودى ، وللوكالة اليهودية ، ولوزارة الدفاع . ومع أن هذه النقطة الأخيرة تتعارض مع تحوط رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، إلا أن التنسيق مع الجيش فرض ذلك : فلابد من اختيار القرى التى ستدمر ، وهناك نقص واضح ، فى ظل قيام العمليات العسكرية ، فى الجرارات ، والبلدوزارات ، والمجنزرات ، وبالأخص الديناميت ، وهنالك واجب القيام بالعمليات ذاتها .. فآشير يروبيتسكى وموشيه بيرجير يذرعان السهل الساحلى جيئة وذهاباً ، ورئيس اللجنة ، يمر عبر واديى بيت شين وجزريل فى الشمال ، وهو يكتب فى مذكراته فى ١٣ يونيو : «هناك اتفاق بيننا بشأن موضوع القرى المتروكة ، على التدمير ثم التجديد والتوطين [لليهود]»(٢٢). ويتابع دانين تدمير بلدة فجة قرب بتاح تكفا ، ويتابع يوآف زوكرمان تدمير بلدة المغر ، جنوب تل أبيب . وحضر فايتس نهاية عملية التدمير ، وقال : «تعجبت أن هذا المنظر لم يثر أية مشاعر داخلى (...) فلا شعور بالأسف ، ولا بالكراهية (...) نعم نحن [اليهود الآن] نريد الاستمتاع بالحياة فى هذا العالم وليس فى العالم الآخر . نحن نريد مجرد العيش . وسكان هذه المنازل المبنية بالطوب اللبن ، لم يكونوا يريدون وجودنا هنا . إنهم لم يكونوا يريدون مجرد السيطرة علينا ، بل كانوا يريدون تدميرنا (...) والشىء الهام ، هو أن هذا هو رأى الجميع ، من طرف [الطيف السياسى] ، إلى الطرف الآخر»(٢٣). وتطول قائمة القرى المدمرة : بيار عدس (قرب المجدل) ، ومِسكَة (قرب رامات

هاكوفيش) ، وبيت دجان (شرق تل أبيب)، وحواسة (قرب حيفا) ، والسوميرية والمنشية (قرب عكا) ، وجاطون (قرب نهاريا) ، وبُطيمات وصبارين (جنوب شرق حيفا) ..

ولكن البعض يبدون القلق ، ففى داخل الائتلاف ، تتحرك فى داخل حزب المابام تيارات متعارضة (ولمزيد من التفاصيل بشأن الجدل داخل هذا الحزب ، يرجى الرجوع إلى الفصل السابع) . ويشعر الكثيرون فى صفوفه ، بالاشمئزاز من سياسة طرد العرب ، ومن باب أولى، من سياسة تدمير القرى العربية . وحتى زعيم كيبوتزات أرتسى المرتبطة بالمابام ، يحقوف حزان - الذى يشارك بصفته عضواً فى الصندوق القومى اليهودى فى التصويت على الأموال التى تخصص لأعمال الهدم - يعلن أنه يعارض «ترحيل كل العرب إلى البلدان المجاورة»(٢٤).

وعندما يستمع فايتس إلى سكرتير المابام ، مئير يارى يحتج على طرد القرويين العرب ، يكتب فى مذكراته قائلاً : «كما لو كان لا يعرف أن كل أصدقائه فى الكيبوتزات يفعلون ذلك بكل حمية . ولكنه التأثير القوى للإيديولوچية المجردة»(٢٥). ويمطر وزيرا المابام وهما موردخاى بنتوف ، وزير العمل ، وأهارون زيسلنج وزير الزراعة ، رئيس الحكومة بالأسئلة بشأن العمليات التى تتم تحت إشراف يوسف فايتس . وتنشب المعركة داخل مجلس الوزراء يوم ١٦ يونيو ، ولكن رئيس الوزراء ، الذى يرغب فى المحافظة على الائتلاف ، يعد بأنه «سيحقق فى الموضوع ويجيب على التساؤلات»(٢٦) مع أنه كان قد ذكر فى مذكراته قبل ذلك بثلاثة أيام أسماء القرى العربية التى جرى تدميرها فعلاً(٢٧) . وثار زيسلنج لهذه الإجابة ، وأرسل - فى نفس الليلة - خطاباً إلى بن جوريون ، مع توجيه صورة الخطاب إلى جميع الوزراء ، يتساءل فيه

قائلاً : «من الذى أصدر القرار بهدم المنازل وتدمير القرى فى بيت شين، وفى القرى المجاورة ، وفى أنحاء أخرى من البلاد ؟ (...) هل هناك أساس للإشاعات القائلة بأنه قد حدث فى أكثر من مرة أن سُمِع مسئولون يقدمون «اقتراحات» ، فهمها من استمعوا إليها على أنها أوامر، تحدد عدد العرب الذين يمكن أن يُسمح لهم بالبقاء مستقبلاً فى المواقع التى جرى إخلاؤها ؟ (...) فإذا كان هناك أساس لهذه المعلومات التى وصلتنى ، فإن المسئولية تقع، فى هذه الحالة ، على المصادر الحكومية . وليس من المقبول (...) أن تستمر أعمال من هذا النوع فى الوقت الذى تتعارض فيه مع المناقشات داخل الوزارة»[٢٨].

وإذا كانت الفضيحة قد جعلت من غير المناسب إرسال خطاب التكليف الرسمى الذى كان يوسف فايتس يأمل فى الحصول عليه ، ولكنها ، كما يقول بنى موريس : «لا تنجح فى دفع رئيس الوزراء إلى إصدار توجيه شديد وعاجل يفرض على لجنة «الترانسفير» أن توقف فورًا أعمال التدمير»[٢٩] . ومع ذلك فالموضوع تزداد حساسيته ، ويظهر على جدول أعمال الوزارة أيام ٢٠ و٢٣ و٢٧ و٣٠ يونيو . ويشترك وزراء آخرون مع اعتراضات زملائهم من المابام ، ويؤيدون مساعيهم . ففى يوم ٢٣ يحتج بيشور شتريط ، وزير الأقليات ، مباشرة لدافيد بن جوريون على نشاط لجنة فايتس . وفى يوم ٢٥ يونيو ، يعترف فايتس «بأنه لم يعد هناك معدات ومواد» للاستمرار فى هدم القرى» . ويصل بنى« موريس إلى النتيجة «بأن غياب الاعتراف الرسمى قد أدى إلى نقصان الوسائل»[٣٠] . وأخيرًا يضطر رئيس الوزراء تحت الضغط المشترك من وزرائه ، ومن الوسيط الدولى ، الكونت فولكه برنادوت ، الذى كان يقوم بجولة فى الشرق الأوسط ، إلى دفع القيادة العامة للجيش ، يوم ٦ يولية،

إلى إصدار توجيه يمنع أى طرد ، وأى تدمير للقرى ، «دون تصريح خاص أو تعليمات صريحة من وزير الدفاع»[٣١] (انظر الفصل السابع) ، ويقرر وقف أنشطة لجنة «الترانسفير» ، على الأقل فى تكونها الأول . فوفقًا لتحليل بنى موريس ، «بقى تفكير رئيس الوزراء ثابتًا وواضحًا» ، على الرغم من تعويقات المابام وبرنادوت . ويوم ١٤ يوليو ، اشتد الجدل بين أهارون زيسلنج ودافيد بن جوريون ، مرة أخرى، ذلك أن الجيش لم يكن فى حاجة إلى لجنة فايتس ليستمر فى تدمير القرى العربية ، «مع الموافقة الضمنية لبن جوريون» ، كما يقول بنى موريس[٣٢] . وقد أشار الوزير إلى أعمال النسف التى قام بها بعض الضباط ، وأبدى تعجبه من أن تصدر الأوامر لهم من مدنيين . فقاطعه رئيس الوزراء قائلاً : «إن أى قائد [عسكرى] لا يمكن أن يتلقى الأوامر من أية لجنة أيًا ما كانت ، وإنما من رئيسه[العسكرى]» . ويعلن زيسلنج أنه شاهد قرى عربية قرب هاديرا وتدمر بعد انتهاء المعارك ، وطالب بمعاقبة المسئولين ، ثم التفت إلى بن جوريون ورماه بهذا السهم الأخير : «ولا أقبل منك الإجابة بأنك لا تعرف من الذى قام بتدمير هذه القرى»[٣٣] .

## «الترانسفير» يصبح رسميًا

وللتغلب على هذه العقبات كون رئيس الحكومة ، بعد ذلك بأسبوع ، لجنة وزارية برئاسته للبت فى ممتلكات االغائبين ، وتضم موشيه شرتوك ، واليعازر كابلان (للمالية) ، وفيلكس روزنبلويت (العدل) ، وبيشور شتريط ، وأهارون زيسلنج . وفى نفس الليلة أبلغ كابلان فايتس بالأسلوب الجديد لعمل اللجنة : «يقدم العسكريون اقتراحاتهم بتدمير قرية ما أو باحتلالها ، أو بغرض إشراف دائم على الأرض ، إلى اللجنة.

فإذا اتخذت اللجنة قراراً بالإجماع ، يصبح هذا القرار هو السياسة الرسمية ، وإذا حدث خلاف ، يُحل الموضوع فى الاجتماع الكامل لمجلس الوزراء»[٣٤] . وهذا كان الاتفاق النظرى ، أما فى الواقع ، فقد كان الضباط لا يهتمون بالحصول على تصريح رسمى بتدمير أى موقع عربى. وعندما طلب الجنزال زفى أيالون ، فى حالة استثنائية ، التصريح بالتدمير الجزئى لمجموعة من أربعة عشر قرية فى قلب البلاد ، فإن رئيس الوزراء بدلاً من أن يجمع اللجنة ، ومن باب أولى مجلس الوزراء ، طلب آراء أعضاء اللجنة ، يوم ١٣ سبتمبر ، كتابة ، قائلاً : «انتظر أن تصلنى ردودكم خلال ثلاثة أيام (...) وسأعتبر عدم وصول رد بمثابة موافقة!»[٣٥] وفى اجتماع اللجنة السياسية للمابام ، وجه أهارون كوهين الاتهام قائلاً: «بن جوريون أصدر الأمر بتدمير قرى لا أهمية استراتيجية لها (...) يوجد توجه لدى الدوائر القيادية (للمابای) بمسح أكثر من مائة قرية عربية من على سطح الأرض (...) فهل ستبنى دولتنا على أنقاض البلدات العربية؟»[٣٦] .

وعلى الرغم من سحب سلطاته القديمة ، فإن يوسف فايتس لم يستسلم ، فقبل مرور أربعة أيام على تكوين اللجنة الوزارية ، قابل بن جوريون وشرتوك ، ليحثهما على اتخاذ قرار فى موضوع الترانسفير ، ونجح فى مسعاه . فقد كلف رئيس الوزراء وزير الخارجية بهذه القضية، وهذا كلف اثنين من مستشاريه وهما عزرا دانين ويحقوف شمعونى بدراسة القضية . وفى يوم ١٨ سبتمبر جمع رئيس الحكومة الوزراء والخبراء فى اجتماع موسع لدراسة مشكلة اللاجئين ، وإمكانية العودة ، وسياسة إسرائيل تجاه الأقلية العربية . يقول بنى موريس : «تركزت المناقشة على ضرورة منع عودة اللاجئين ، وهى السياسة التى حظيت

بإجماع المجتمعين»[٣٧] . ثم يبرز فايتس حجم المشكلة : فهناك ٢٨٦ قرية تم الجلاء عنها ، منها ١٧٩ داخل الحدود التى قررتها الأمم المتحدة، أى ما يقرب من ٣٠٠ ألف هكتار من الأرض متروكة . ويعود إلى الخطة التى شرحها بن جوريون فى شهر يونيو ، فيميز بين القرى التى يجب تدميرها ، وتلك التى يجب التوطين فيها . وبعد يومين كانت هناك خطة رسمية تقضى بإنشاء ٣٢ مستعمرة يهودية جديدة على أراض يملكها الصندوق القومى اليهودى ، أو الدولة ، أو ملاك من العرب . وأكد فايتس على شراء ما يمكن شراؤه ، أما الحقول العربية ، فيجب فلاحتها وإبلاغ اللاجئين بأن نفيهم قد أصبح نهائيًا ، الأمر الذى كانت الدعاية قد بدأت فى تأكيده ، وأنه لن تكون هناك عودة . وعبثًا حاول بيشور شتريط القول بأن هذه القضية لا تتوقف على إسرائيل وحدها ، فلم يتركه رئيس الوزراء يكمل كلامه قائلاً : «إننا نبدأ من الرغبة فى مساعدة من لا يرغبون فى العودة (ومن مصلحتنا أن يكون عددهم أكبر ما يمكن) على الاستقرار فى الخارج»[٣٨] . وفى اليوم التالى ، أبلغ يحقوف شمعونى ، مديره إلياس ساسون ، ومقره فى باريس ، أن الحكومة بالكامل تعارض فى العودة ، حتى وإن كان وزير المالية إلعازر كابلان ، ومديره العام ، «أكثر تحفظًا ، وأكثر حذرًا» بشأن الوسائل التى تتبع «بشأن الملكيات العربية»[٣٩] . وهكذا لم يعد هناك عائق أمام موافقة الوزارة على تكوين لجنة «الترانسفير» : وهكذا أبلغت سكرتارية الحكومة فايتس ، يوم ٣٠ سبتمبر ، بأن رئيس الحكومة قد عينه هو ودانين وخبير المساحة ورسم الخرائط زلمان ليفشتس أعضاء فى تلك اللجنة التى عليها «أن تقدم لرئيس الوزراء اقتراحها بشأن توطين عرب أرض إسرائيل فى البلدان العربية»[٤٠] .

وقبل مرور خمسة عشر يومًا ، كان زلمان ليفشتس قد اكتشف مشكلة كبيرة كان لابد من عرضها على بن جوريون : فقد تبين أن أقلية فقط من اللاجئين تعيش فى البلدان المجاورة بالمعنى الدقيق ، فإن أغلبية الفلاحين تقيم فى الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، والجليل الأعلى . وقد أثار وجود هذه التركيزات على حدود الدولة اليهودية قلق اللجنة ، خاصة أن وسيط الأمم المتحدة قد نشر خطته الجديدة يوم ١٨ سبتمبر : وفى هذه الخطة يؤكد الكونت برنادوت على ضرورة عودة اللاجئين ، إلى جانب مبادلة الجليل (الذى يضم إلى إسرائيل) بالنقب (الذى يعطى للأردن) .ويشك فايتس فى أن «حل المشكلة العربية (...) لن يتم بسرعة ، وليس فى الاتجاه الذى نريده»[٤١] . وكان رد اللجنة هو «التخويف» ، و«بكل الوسائل» كما أكد لرئيس الوزراء يوم ٢٦ سبتمبر ، أثناء لقاء اقترح خلاله على الجيش أن يضايق اللاجئين فى الشمال والجنوب . وكما رأينا فى الفصل الثالث ، فقد خرقت إسرائيل الهدنة القائمة ، يوم ١٥ أكتوبر١٩٤٨ ، لتبدأ عمليتى يوآف وحيرام ، الأولى منهما لدفع العرب نحو منطقتى غزة ، والخليل ، أما العملية الثانية فقد تركت عدداً كبيراً فى المنطقة ، رغم الرأى الذى أبداه فايتس للجنرال إيجال يادين . فعلى الرغم من أن اللجنة كانت – نظريًا – مكلفة بمهمة محدودة تتعلق باللاجئين الذين تركوا إسرائيل بالفعل ، فإنها كانت تتدخل فعليًا فى كل ما يتعلق بعرب إسرائيل . لقد كانت اللجنة تتصرف كما لو كانت «لوبى» يطالب الجيش بطرد السكان من القرى المستولى عليها ، ويحث قيادة البلاد على طرد العرب بعيداً عن الحدود الجديدة التى منحتها الدولة اليهودية لنفسها . بل إن فايتس ورجاله كانوا يقدمون المشورة للمكاتب المكلفة بالدعاية «غير الرسمية» التى تعمل على إقناع الدول العربية

واللاجئين بأن الخروج قد غدا أمرًا واقعًا ، وأن إسرائيل لن تسمح بأية عودة ، وهو احتمال كانت الدولة ، بشكل رسمى على الأقل، تتركه مفتوحًا فى إطار مفاوضات السلام .

## صورة «رسمية» من الخروج

وبعد تكليفها بشهرين ، قدمت اللجنة تقريرها ، يوم ٢٦ أكتوبر ، لبن جوريون ، الذى لخصه فى مذكراته فى ثمان نقاط :

١- إن العرب أنفسهم هم المسئولون عن خروجهم .

٢- يجب عدم السماح لهم بالعودة .

٣- يجب معاملة العرب الباقون داخل الدولة كمواطنين متساوين (...) .

٤- يجرى توطين العرب الذين هربوا فى العراق وسوريا وشرق الأردن (...) وفى لبنان (...) .

٥- تغطى (تكاليف) إعادة التوطين من قيمة العقارات (الأراضى والمنازل) المتروكة فى البلاد (بعد استقطاع التعويضات [التى تدفع للاستيطان مقابل أضرار الحرب]) ، وتقدم الدول العربية الأرض ، وتوفر الأمم المتحدة والهيئات الدولية الباقى .

٦- استقدام اليهود من العراق وسوريا . .

٧- ما العمل إذا رفضت الدول العربية توطين اللاجئين ؟

٨- ماالعمل إذا فرضت علينا عودة (اللاجئين) ؟ لا يمكن بأية حال أن نقبل العودة إلى القرى الحدودية (...) وفى المدن ، بنسبة محددة

(١٥٪ من اليهود [أى من عدد السكان اليهود فى كل مدينة]) ، على أن يكونوا من العمال المهرة ، ومن القادرين على كسب معاشهم (...)»[٤٢]. وقد وافق رئيس الوزراء من ناحية المبدأ على مضمون التقرير مع بعض التعديلات فى التفاصيل : فقد رأى أنه من الأفضل عدم الإشارة فى النص إلى يهود البلدان العربية، أما بالنسبة لإعادة التوطين ، فقد فضل أن يجرى ذلك فى بلد واحد وهو العراق ، ولا مجال للتوطين فى شرق الأردن بأية حال . أما القرار الملموس فكان توطين المهاجرين اليهود فى ٢٣٥ موقعاً من بين ٣٠٠ موقع تركها العرب .

وفى الواقع ، كما يقول بنى موريس ، حدث فى سبتمبر - أكتوبر (١٩٤٨) تغير تدريجى ولكنه مهم ، فى تفكير المسئولين من الاستيطان اليهودى المكلفين بتقرير مصير المواقع العربية المتروكة ، فقد بدءوا يختارون المواقع وتوطين اليهود بها بدلاً من تدميرها . وساعد على ذلك التغيير عنصران ، كان الأول منهما بوضوح هو ازدياد الشعور بتضاؤل خطر عودة اللاجئين العرب . فقد أدت الهدنتان الأولى والثانية إلى إحكام سيطرة قوات الدفاع الإسرائيلية على خطوط الجبهة ، وقدرتها على منع أى متسللين من العودة إلى ديارهم . ومن الناحية السياسية نجح الاستيطان اليهودى فى إضعاف أية ضغوط دولية أو عربية من أجل العودة . وكان العامل الثانى هو أن الهجرة الرسمية لليهود لإسرائيل التى عادت بعد رفع الحصار البريطانى فى شهر مايو، قد بدأت تتخذ أبعاداً كبيرة . ففى خريف ١٩٤٨ تبين أن البلاد تواجه مشكلة إسكان خطيرة ، فكان من الضرورى حماية المساكن العربية بدلاً من تدميرها »[٤٣] . وهو تفكير منطقى ، ولكن ، كما يلاحظ المؤرخ ، استمرت أعمال التدمير حتى بداية أعوام الخمسينيات . ولكن الأمر الجوهرى ،

هو أنه أضيف إلى المستعمرات اليهودية القائمة يوم ٢٩ نوفمبر١٩٤٧ ، وعددها ٢٧٩ ، ٥٣ مستوطنة جديدة حتى بداية شهر مارس ١٩٤٩ ، ثم أضيفت حوالى ٨٠ مستعمرة جديدة حتى نهاية أغسطس ١٩٤٩ ، وكانت جميعها تقريبًا مقامة على أراضٍ عربية ، والبعض منها مقام على الأراضى التى خصصتها الأمم المتحدة للدولة العربية فى مشروع التقسيم .

وعلى الرغم من أن لجنة الترانسفير قد أكملت مهمتها ، فإنها تحولت إلى جهاز دائم ملحق بوزارة الخارجية . وكانت مهمتها الأولى فى وضعها الجديد هى تحرير الصيغة النهائية لتقريرها، تحت العنوان : «بشأن حل مشكلة اللاجئين العرب» . وهذه الوثيقة التى استغرقت عدة مئات من الصفحات ، ووقعها واضعوها فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٨ ، وقدموها لرئيس الوزراء فى ٣ ديسمبر ، أضحت الصيغة «الرسمية» الأولى لخروج الفلسطينيين .

وكان الهدف من هذا التقرير تبييض صفحة إسرائيل من أية مسئولية عن مأساة خروج الفلسطينيين من بلادهم ، وذلك فى مجافاة تامة لكل الحقائق التاريخية . أما بالنسبة للموقع الرئيسى على التقرير ، فكان معناه عملية فقدان كامل للذاكرة بما قام به هو نفسه فى هذا السبيل . فقد أكد فايتس وزملاؤه أنه يعكس الحالات الحديثة للحركات السكانية ، «فإن هجرة العرب من أرض إسرائيل لم تحدث نتيجة للاضطهاد أو العنف أو الطرد» ، فقد حاول الاستيطان اليهودى إقناعهم بكل الطرق بالبقاء ، وهكذا كان خروجهم «مجرد تكتيك عسكرى من جانب العرب الذين قاموا بالحرب ضد اليهود ، وكان هدفهم إبعاد العرب عن اليهود حتى يستطيعوا مهاجمة الأخيرين بحرية» (هكذا بالنص) . وباختصار ،

«أطاع عرب أرض إسرائيل أوامر زعمائهم فى البلاد والجامعة [العربية] ، وأصيبوا بالذعر وفروا من البلاد : «فماذا عن تدمير القرى العربية ؟ «وعندما احتدمت المعركة ، أصبحت [مناطق بأكملها] ميادين للقتال ، فأصيبت عدة قرى عربية بالتلف أثناء العمليات العسكرية» ، وفى بعض الحالات ، قامت القوات الإسرائيلية «بتأديب» بعض القرى المعادية . ولم يقم المواطنون الإسرائيليون ، ولا جيشهم ، ولا حكومتهم «بأية أعمال عنف ضد المواطنين العرب لحملهم على التخلى عن منازلهم أو أملاكهم ، فيما عدا الأعمال (المعتادة) فى أثناء الحرب» . ثم يتعرض التقرير لمصير اللاجئين الذين يقدر أن عددهم ٤٦٠ ألفًا ، ويعترف بأن حالتهم بائسة ، ولذلك فلا غرابة إن كانوا يرغبون بالعودة . ولكنه يضيف ، أنه ليس هناك مكان يعودون إليه : فإن منازلهم قد دُمّرت فى الحرب ، أو احتلها «اللاجئون اليهود» . ويضيف التقرير : «إن الممتلكات الوحيدة التى ربما يمكن للاجئين العرب أن يطالبوا بها هى الأرض ، ويجب التأكيد على كلمة «ربما» ، إذ من الممكن لحكومة إسرائيل أن تصادرها بوصفها من ممتلكات العدو الذى حاربنا . وهذا ما فعلته حكومة تشيكوسلوفاكيا بالنسبة لكل ممتلكات ألمان السوديت» . ووفقًا لمعارضة واضعى التقرير لأية عودة يضيفون : «إن ذلك معناه إدخال طابور خامس كبير يعمل لصالح «الدول العربية . علاوة على ذلك، فإنه سيمثل «عبئًا اقتصاديًا كبيرًا» ، ويحد بذلك ، من قدرة إسرائيل على استيعاب لاجئين يهود جدد – «ولو وضعنا طرفًا مقابل الآخر (...) فمن الواضح أن الأولوية هى للاجئين [اليهود]» . وإذًا فالحل هو توطين الفلسطينيين فى البلدان لعربية «قليلة السكان» مثل العراق ، أو سوريا ، أو شرق الأردن ، مع تفضيل البلد الأول الذى لا حدود مشتركة له مع إسرائيل[٤٤] .

## ٣٠٠ ألف هكتار، و٧٣ ألف مسكن، و٨٧٠٠ متجر

والعكس تماماً هو ما نادت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك بأسبوع واحد ، أى يوم ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، حين تقول فى القرار رقم ١٩٤ (٣) : «من المناسب السماح للاجئين الذين يرغبون فى ذلك ، بالعودة إلى مساكنهم فى أقرب فرصة ، والعيش بسلام مع جيرانهم ، مع دفع التعويضات عن الممتلكات لأولئك الذين يقررون عدم العودة إلى مساكنهم ، وعن كل ما فقد أو أُتلف»[٤٥] . فهل كان من قبيل الصدفة ، أو كان استفزازاً أن أصدرت الحكومة الإسرائيلية غداة التصويت فى الأمم المتحدة ، «قانون الطوارئ بشأن ممتلكات الغائبين» ، مكملاً «لقانون الطوارئ بشأن فلاحة الأراضى المتروكة» الصادر فى ٣٠ يونيو ١٩٤٨ ؟ وقد عُدّل القانون فى عام ١٩٥٠ ، بناءً على طلب موشيه شاريت الذى كان يخشى أن «يُنسى» اللاجئون الفلسطينيون داخل إسرائيل ذاتها ، أو أولئك الموجودون فى الضفة الغربية ، الذين قد يخضعون لولاية إسرائيل فى حالة الاستيلاء عليها مستقبلاً . وينص القانون على أن يعتبر «غائباً» كل عربى ترك «مكان إقامته الاعتيادية» فى الفترة بين ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وحتى أول سبتمبر ١٩٤٨ ، سواء أكان ذلك لمغادرة فلسطين ، أم للتوجه إلى المناطق من فلسطين ، التى تحتلها القوات العربية . وتعود ممتلكاتهم (منازل أو أرض أو قطعان إلخ) إلى «حراسة ممتلكات العدو» ، التى لم يلبث أن تغير اسمها إلى «حراسة ممتلكات الغائبين» . وحتى العرب الذين توجهوا لزيارة أقاربهم ، أو للابتعاد عن مناطق المعارك ، اعتُبِروا «غائبين» . وهكذا خلق القانون صنفاً من المواطنين هم «الغائبون الحاضرون» ، أى بعبارة أخرى ، مواطنين يتمتعون ، نظرياً ، بكافة حقوقهم المدنية ، بما فى ذلك حق التصويت ،

فيما عداحق واحد وهو الحق فى التصرف فى ملكياتهم ، وهم يخضعون كذلك للحكومة العسكرية التى أقامها بن جوريون ابتداءًا من ربيع عام ١٩٤٨ .

وهكذا حدث «ترانسفير بأثر رجعى» جبار - طبقًا لتعبير يوسف فايتس - خلال بضعة أشهر . ولتقدير حجم هذا الترانسفير ، يكفى أن نرجع إلى حصر الممتلكات العربية المصادرة والمنقولة إلى اليهود ، كما قدرها الخبير يوسف شلختمان عام ١٩٥٢ . والرصيد ضخم : «كان مليونان و٩٩٠ ألف دونم [أى ٢٩٩ ألف هكتار][٤٦] من الأراضى المملوكة سابقًا للعرب ، بما فى ذلك بساتين الزيتون ، والبرتقال والحمضيات ، والعنب ، وحدائق الفاكهة المختلفة ، متروكًا بالكامل بسبب الهروب الجماعى للعرب. (...) وعلاوة على ذلك كانت المنازل العربية المتروكة فى المدن والقرى ، تحتوى على ٧٣ ألف مسكن ، و٨٧٠٠ متجر وورشة ومخزن ، قد أصبحت بلا مالك» .

أما أرصدة العرب فى البنوك ، عربية وأجنبية ، التى جمدتها الحكومة الإسرائيلية ، فقد بلغت ٥ ملايين جنيه . ويضيف شلختمان : «لا يمكن التقليل من أهمية الدور الكبير الذى لعبته هذه المتكلات العربية المتروكة فى توطين مئات الآلاف من المهاجرين اليهود الذين دخلوا إسرائيل منذ إعلان قيام الدولة فى مايو ١٩٤٨ . وفى أكتوبر ١٩٤٩ ، كان ٢٥٥٠٠ مهاجر جديد قد استوعبتهم ٤٧ مستعمرة زراعية أقيمة على أنقاض قرى عربية متروكة . وفى ربيع عام ١٩٥٠ أجرت الحراسة مليون [١٠٠ ألف هكتار] للمستعمرات اليهودية ، ولفلاحين أفراد لزراعة الحبوب. كذلك استأجر مستوطنون يهود مساحات واسعة من الأراضى المملوكة لعرب غائبين ، لزراعة الخضروات. وفى الجنوب سلمت ١٥ ألف

دونم مزروعة ببساتين العنب والفواكه لمستعمرات تعاونية . (...) وفى حين كانت تكلفة توطين عائلة من المهاجرين فى مستعمرة جديدة تتراوح بين ٧٥٠٠ و٩٠٠٠ دولار ، فإن تكلفة توطين عائلة فى قرية عربية متروكة كانت ١٥٠٠ دولار فقط (٧٥٠ دولار لإصلاح المنزل ، و٧٥٠ دولار ثمناً للماشية والمعدات) . كذلك لم تترك المساكن العربية المتروكة فى المدن خالية ، فبنهاية يوليو ١٩٤٨ ، كان ١٧٠ ألف شخص ، أغلبهم من المهاجرين الجدد والجنود السابقين ، بالإضافة إلى ٤٠ ألف من قدماء الفلاحين ، يهوداً وعرباً ، قد سكنوا فى مساكن تديرها الحراسة ، كما أُجّر ٧ آلاف متجر وورشة مخزن للقادمين الجدد . وقد ساهم وجود هذا العدد الكبير من المساكن الخالية والجاهزة للسكن ، بشكل كبير فى حل أخطر مشكلة عاجلة واجهت السلطات الإسرائيلية لاستيعاب المهاجرين ، كما قلل بشكل كبير من العبء المالى لذلك»[٤٧] . وقد هبط «المن» العربى فى الوقت المناسب ، فقد استقبلت إسرائيل ١٠٠ ألف يهودى بين ١٥ مايو و٣١ ديسمبر ١٩٤٨ (وهكذا جرى تسكين ٤٥ ألفًا فى يافا ، و٤٠ ألفًا فى حيفا ، و٥ آلاف فى عكا ، حلوا محل السكان الأصليين واحتلوا مساكنهم) ، وبعد ذلك وصل ٢٣٩٥٧٦ مهاجر فى عام ١٩٤٩ ، و١٧٠٢٤٩ مهاجر عام ١٩٥٠ ، و١٧٥٠٩٥ عام ١٩٥١ ، أى بإجمالى ٦٨٦٧٤٨ مهاجر خلال أربعة أعوام[٤٨] – أى بزيادة قدرها ١٢٠ بالمائة فى عدد السكان !

وهكذا تحقق حلم يوسف فايتس القديم – وإن كان كابوسًا حقيقيًا للفلسطينيين . والغريب أن بنى موريس يصفه بأنه «رجل يتميز بالاستقامة ، وصاحب رؤيا ، وقدرة على العمل» ويضيف : «قد يكون الدور المباشر الذى لعبه فايتس فى ترتيب طرد العرب ، أو دفع الآخرين

لذلك ، لم يتعدَ حفنة من القرى . وبالمثل فإن تنظيمه لتدمير القرى المتروكة ، قد لا يتعدى بضع عشرات من المواقع ، ولكن مجهوداته الشخصية ، ومجهودات لجنة الترانسفير فى مرحلتيها ، كان لها أثر غير مباشر خطير على مجرى الأحداث»[٤٩] .

## هوامش

١- اقتباس بنى موريس ، «The Birth of the Palestinian Refugee Problem» ، نشر جامعة كيمبريدج ، ١٩٨٧ ، ص٢٧ .

٢- نور مصالحه ، «العودة إلى ١٩٤٨ وما بعدها» مجلة الدراسات الفلسطينية، نشر جامعة كاليفورنيا ، لحساب معهد الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت ، بيركلى ، العدد ٩٦ ، المجلد ١٤ ، ١٩٩٥ ، ص٩٢ .

٣- بنى موريس ، «1948 and After. Israel and the Palestinians» ، نشر كلارندون ، أكسفورد ، ١٩٩٠ .

٤- بنى موريس ، «1948 and After» ، المصدر السابق ، ص٩٢ .

٥- كان جزء غير صغير من أراضى فلسطين ، أثناء الحكم العثمانى ، مملوكًا لعائلات كبيرة تعيش فى أماكن أخرى من العالم العربى . واستفاد الصندوق القومى اليهودى من تلك الأوضاع التى استمرت أثناء الانتداب البريطانى ، للحصول على أراضٍ كان سيصعب الحصول عليها من الملاك الفلسطينيين .

٦- اقتباس بنى موريس ، «1948 and After» ، المصدر السابق ، ص٩٣ . ويبرز بنى موريس فى مقال بعنوان «تزوير السجلات : نظرة جديدة إلى الوثائق الصهيونية لعام ١٩٤٨» ، (مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٩٥ ، المجلد ١٤ ، ١٩٩٥) ، الاختلافات الكثيرة بين المذكرات الأصلية ليوسف فايتس والصيغة المنشورة : «حورت مقاطع كثيرة متعلقة بالسياسة الإسرائيلية بالنسبة للفلسطينيين، وخاصة فيما يتعلق بالترانسفير ، أو حُذفت فى الصيغة المنشورة» ، حيث يقدم الكثير من الأمثلة على ذلك . وينطبق هذا على المحادثات المشار إليها هنا بين فايتس وبين المسئولين فى الصندوق القومى االيهودى وقيادة الهاجاناه فى الشمال.

٧- اقتباس بنى موريس ، «1948 and After» ، المصدر السابق ، ص٩٤ .

٨- المصدر السابق ، ص٩٨ .

٩- المصدر السابق ، ص٩٩ .

١٠- المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

١١- المصدر السابق . يشير بني موريس هنا إلى أن يوسف فايتس قد استبدل في مذكراته المنشورة بالعبارة «قائمة بالقرى التي يجب تطهيرها [من العرب]» العبارة «قائمة بالقرى العربية التي يجب إجلاؤها» ..

١٢- المصدر السابق ، ص١٠١ .

١٣- المصدر السابق ، ص١٠١ .

١٤- المصدر السابق ، ص١٠٢ .

١٥- المصدر السابق ، ص١٠٣ .

١٦- يترجم التعبير «مستوطنة» الذي يستخدمه بني موريس كثيراً ، اليوم غالبًا «مستعمرة» . وكلمة موشافا العبرية مشتقة من الفعل لياشيف الذي يعني «يُسكِن» أو «يُوَطِّن» . ونحن نستخدم هنا التعبيرات: «مستعمرة» ، أو «مستوطنة» ، و«يستعمر» أو «يستوطن» أو «يقيم» ، أو «استعمار» أو «استيطان» بشكل متبادل .

١٧- اقتباس بني موريس ، «1948 and After» ، المصدر السابق ، ص١٠٥.

١٨- المصدر السابق ، ص١٠٥ - ١٠٦ .

١٩- المصدر السابق ، ص١٠٦ .

٢٠- المصدر السابق .

٢١- المصدر السابق ، ص١٠٦ - ١٠٧ .

٢٢- المصدر السابق ، ص١٠٨ .

٢٣- المصدر السابق ، ص١٠٩ .

٢٤- المصدر السابق ، ص١١٦ .

٢٥ المصدر السابق .

٢٦- المصدر السابق ، ص١١٤ .

٢٧- المصدر السابق ، ص١٠٩ - ١١٠ .

٢٨- المصدر السابق ، ص١١٤ - ١١٥ .

٢٩- المصدر السابق .

٣٠- المصدر السابق ، ص١١٨ .

٣١- المصدر السابق ، ص١١٩ .

٣٢- بني موريس ، «......The Birth of» المصدر السابق ، ص١٦٤ .

٣٣- اقتباس بني موريس ، «1948 and After» ، المصدر السابق ، ص١١٥.

٣٤- المصدر السابق ، ص١١٩ .

٣٥- اقتباس بني موريس ، «......The Birth of» ، المصدر السابق ، ص١٦٥.»

٣٦- المصدر السابق ، ص١٦٦ .

٣٧- اقتباس بني موريس ، «1948 and After» ، المصدر السابق ، ص١٢٩.

٣٨- المصدر السابق .

٣٩- المصدر السابق .

٤٠- المصدر السابق ، ص١٣٠ .

٤١- المصدر السابق ، ص١٣١ .

٤٢- المصدر السابق ، ص١٣٤ .

٤٣- بنى موريس ، «....The Birth of» ، المصدر السابق ، ص١٦٨ - ١٦٩.

٤٤- اقتباس بنى موريس ، «1948 and After» ، المصدر السابق ، ص١٣٥ إلى ١٣٧ .

٤٥- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى ، ١٩٤٧ - ١٩٧٤» ، معهد الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص١٦ - ١٧ .

٤٦- بلغت المساحة الكلية للأرض العربية التى «انتقلت» خلال السنوات ١٩٤٨ إلى ١٩٦٦، ١.٦ مليون هكتار ، انظر إلياس صنبر ، «الفلسطينيون خلال القرن» ، جاليمار ، باريس ، ١٩٩٤ ، ص٦٦ .

٤٧- اقتباس سيمحا فلابان ، «-The Birth of Israel Myths and Reali ties» كروم هيلم ، لندن وسيدنى ، ١٩٨٧ ، ص١٠٧ .

٤٨- أرقام قدمها ميشيل بار زوهار فى «Ben Gourion» فايار ، باريس ، ١٩٨٦ ، ص٢٨٧.

٤٩- بنى موريس ، «1948 and After» ، المصدر السابق ، ص١٤٤ .

# الفصل السادس

# لـــــوزارن أو السلام الضائع

# 6

فى الوقت الذى سعت فيه إسرائيل ، كما رأينا ، إلى خلق أمر واقع يسد طريق العودة أمام الفلسطينيين المنفيين ، وذلك لحد كبير ، بفضل مبادرة يوسف فايتس ، كان عليها أن تخوض فى نفس الوقت ، المعركة على الجبهة الدبلوماسية . وفى هذه الجبهة كذلك ، وكما يقول هنرى لورنز فى عرض «للمؤرخين الجدد»[1] . يؤدى فتح الملفات وفحصها إلى تصحيح بعض الأحكام السابقة ، فعلى العكس من الصورة السائدة من قبل ، كان المسئولون العرب مستعدين لقبول الحلول الوسط» . وهذه هى النتيجة التى يصل إليها إيلان بابيه فى كتابه : «ظهور الصراع العربى – الإسرائيلى ١٩٤٧ – ١٩٥١» ، حيث يعيد كتابة تاريخ المفاوضات التى تلت الصراع الأول بين إسرائيل وجيرانها .

بعد مرور أربعة أيام على اغتيال وسيط الأمم المتحدة يوم ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ ، على أيدى إرهابيى حركة ليحى ، نُشرت وصية ذلك الوسيط ألا وهى خطة جديدة للسلام . وكانت هذه الخطة تختلف عن تلك التى اقترحها فى شهر يونيو من ذلك العام . الاختلاف الأول : تخلى الكونت فولكه برنادوت عن خطة التقسيم إلى دولتين واحدة يهودية والأخرى عربية ، طبقًا للقرار ١٨١ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، واقترح تقسيمًا آخر بين إسرائيل وشرق الأردن هذه المرة ، حيث تضاف الضفة الغربية إلى شرق الأردن طبقًا للاتفاق الذى جرى بين الوكالة اليهودية والملك عبدالله . الاختلاف الثانى : اقترح ضم الجليل إلى إسرائيل ، على أن يُضم النقب إلى شرق الأردن ، وهو ما عرف فيما بعد «بمبدأ»

جيساب» (على اسم فيليب جيساب ، عضو الوفد الأمريكى لدى الأمم المتحدة الذى قدم هذا الاقتراح فى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٨) . وعلاوة على ذلك، أكد الوسيط مبدأ حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة ، وإقامة كيان مستقل لمدينة القدس . ومع أن الحكومة الإسرائيلية كانت تميل إلى الحل الإسرائيلى الأردنى ، إلا أنها ، وخلافًا لرأى وزير الخارجية موشيه شاريت ، رفضت الخطة : فقد كانت ترفض التخلى عن النقب ، كما ترفض التنازل عن جعل القدس عاصمة للدولة اليهودية ، وأهم من ذلك ، كانت ترفض عودة اللاجئين الفلسطينيين . وقد أكد بن جوريون ، أن الهجومين المرتقبين فى الشمال والجنوب سيضعان حدًا للمهاترات الدبلوماسية . وقد أيدت بريطانيا اقتراح برنادوت نظرًا لأنه يدعم نفوذها

فى المنطقة ، أما واشنطن فقد تحفظت بعض الشىء لأنها بدأت تميل مرة أخرى إلى التقسيم (مع بعض التعديلات فى الحدود لمصلحة إسرائيل) ، إلا أن ترومان ، الذى كان مرشحًا لفترة رئاسية أخرى ، لم يشأ أن يعارض بن جوريون صراحة . أما الاتحاد السوفيتى ، فقد تبنى المواقف الإسرائيلية طبقًا لما درج عليه منذ ربيع عام ١٩٤٧ . أما البلدان العربية ، فقد رفضت جميعها ، فيما عدا الأردن ، هذه الخطة المعارضة لمصالحها ، ولكن موقفها من المفاوضات بشكل عام كان مختلفًا عن موقف إسرائيل السلبى ، فقد بدا أنها جميعًا تقريبًا ، مستعدة لاعتبار قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ، والذى رفضته من قبل ، إطارًا للمفاوضات المقبلة . والواقع أنها سارت جميعًا ، الواحدة وراء الأخرى ، فى طريق الاتفاقات الثنائية على الهدنة مع إسرائيل ، تحت إشراف الوسيط الأمريكى الجديد رالف بانش ، الذى حل محل فولكه برنادوت . فوقعت مصر على الهدنة فى ٢٤ فبراير ، وتبعتها لبنان فى ٢٣ مارس ، ثم الأردن فى ٣ أبريل ، وسوريا فى ٢٠ يوليو ، ثم اتجهت جميعها (بما فى ذلك الهيئة العربية العليا الفلسطينية) إلى جنيف ثم لوزان بحثًا عن اتفاق شامل فى إطار المفاوضات التى تبنتها الأمم المتحدة.

وفى دورتها الثالثة ، المنعقدة فى ديسمبر ١٩٤٨ ، تخلت الجمعية العامة ، عمليًا ، عن خطة برنادوت ، التى تخطتها الوقائع على الأرض . فقد رفضت فكرة التقسيم بين إسرائيل وشرق الأردن ، وكذلك التبادل الإقليمى الذى اقترحه الوسيط المقتول – فقد أصبح تبادل الجليل مقابل النقب أمراً غير ذى موضوع بعد «تهويد» الإقليمين . وفى المقابل ، قررت الجمعية العامة تأكيد توصية الوسيط الراحل بوضع القدس وضواحيها تحت إشراف الأمم المتحدة ، وحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى

مواطنهم ، أو فى الحصول على تعويض عن ممتلكاتهم الضائعة . كذلك أقرت الجمعية العامة فكرة برنادوت بإنشاء جهاز للقيام بالوساطة بين الجانبين وهو لجنة التوفيق بشأن فلسطين ، بدلاً من الوسيط الفرد .. وبناءًا عليه دعت الأطراف إلى الدخول فى مفاوضات السلام سواء مباشرة ، أم عن طريق لجنة التوفيق الجديدة ، بهدف «الوصول إلى تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينهما»(٢) . وكان هذا هو مضمون القرار رقم ١٩٤ ، الذى اعتمدته فى باريس فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ . وكان النص الخاص بلجنة التوفيق مستوحى من مذكرة مقدمة من وزير الخارجية الأمريكى ، جورج مارشال ، فى أكتوبر ، وكما يقول إيلان بابيه ، فإن مقارنة صيغتى الوثيقتين تؤكد التقارب الشديد بينهما(٣). ويؤكد المؤرخ الإسرائيلى، علاوة على ذلك ، أن خطاب جون فوستر دالس أمام الجمعية العامة ، يشير إلى «بداية التزام أمريكى نشيط فى عملية السلام ، وليس من المبالغة القول بأنه مثل تحولاً تاريخيًا حل فيه الأمريكيون محل البريطانيين فى العمل من أجل السلام [بين الإسرائيليين والعرب – المترجم] . وأنهى هذا القرار مرحلة تقرب من ثلاثين عامًا من الوساطة البريطانية فى هذا الصراع ، وبداية مرحلة جديدة تتميز بدور الدبلوماسية الأمريكية النشط والمستمر حتى اليوم»(٤)* ومما كان له مغزى واضح ، أن رئيس لجنة التوفيق كان الأمريكى مارك

* يتجاهل المؤرخ الإسرائيلى «الجديد» هنا أن بريطانيا لم تكن ، فى حقيقة الأمر ، وسيطاً فى صراع بين العرب والإسرائيليين، وإنما هى التى خلقت هذا الصراع ، بزرعها لإسرائيل كجسم غريب فى هذه المنطقة الحساسة استراتيجياً ، والغنية بالبترول عصب الصناعة فى القرن العشرين ، ليلعب دور القاعدة الدائمة للاستعمار الغربى فى المنطقة . وكان من الطبيعى فى هذه الحالة أن تحل الإمبراطورية الأمريكية الجديدة محل الإمبراطورية البريطانية الآفلة ، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . المترجم .

إثريدج ، ويعاونه الفرنسى كلود دى بوازانجيه ، والتركى حسين جاهد يالسين ، وتولى سكرتارية اللجنة إسبانى هو بابلو دى أزكارات . وكانت صلاحيات اللجنة تشمل بصفة خاصة ، موضوع الحدود بين الدولتين اليهودية والعربية فى فلسطين ، ومشكلة اللاجئين ، وموضوع القدس .

وبعد اجتماع أولى فى جنيف فى يناير ١٩٤٩ ، بدأت اللجنة عملها . والتقت اللجنة لأول مرة بالجامعة العربية يوم ٢١ مارس فى بيروت ، الأمر الذى أزعج إسرائيل ، وكما جاء فى صحيفة حزب الماباى الحاكم ، «كانت تفضل المفاوضات المنفصلة مع كل دولة عربية [والتى كانت قد بدأت فى تلك الفترة] فإن أية محاولة لمواجهة إسرائيل بجبهة متحدة ضدها ، ستزيد من تعقيد الموقف ، وتقلل من فرص السلام»(٥) . وكان رد فعل الجانب الآخر هو العكس من ذلك ، فقد قبل العرب مقابلة اللجنة الثلاثية ، كما نُقل عن اللواء (والمؤرخ) العراقى طه الهاشمى، المستشار العسكرى للجنة فلسطين بالجامعة العربية ، قوله فى مجالسه الخاصة : «لقد أصبحت الدولة اليهودية حقيقة واقعة ، ولا يستطيع العرب تغيير هذا الواقع»(٦) . وكل ما قد يأملون فيه هو أن تفرض القوى العظمى حلاً يكون مرضيًا للعرب . وكان الأردنيون وحدهم ، وهم فى خضم المفاوضات مع إسرائيل ، يخشون من أن تدخل لجنة التوفيق قد يعرقل الوصول إلى حل وسط مبنى على أساس اتفاق الملك عبدالله مع جولدا مئيرسون . وبناء على موافقة المندوبين العرب ، الذين تخلوا حتى عن التمسك بحل مشكلة اللاجئين كشرط مسبق للمفاوضات ، تقرر افتتاح مؤتمر لوزان يوم ٢٨ أبريل ١٩٤٩ .

## لا مستحيل فى اللغة الفرنسية

وذهب الجميع إلى سويسرا ، ولكن بأهداف متعارضة ، فإسرائيل كانت تخشى إن هى قاطعت المؤتمر ، أن يستفز هذا المجتمع الدولى فيضعف فرصتها فى دخول الأمم المتحدة ، ولكنها ركزت على المساومات الثنائية لتتمنع بذلك أى تنازل كبير . وفى المقابل ، كان أمل الفلسطينيين ومعهم الدول العربية ، أن يستعيدوا ، مجتمعين ، على مائدة المفاوضات بعض ما فقدوه أثناء الحرب ، وكانوا جميعًا فيما عدا سوريا ، قد وقعوا على اتفاقية هدنة مع إسرائيل. يقول إيلان بابيه : «لعل أهم قَسَمة سياسية فى هذه المرحلة ، هى أن الدول العربية ، بتوقيعها اتفاقات الهدنة مع دولة إسرائيل ، قد اعترفت ضمنًا بها» . ويضيف قائلاً : وهذا الرأى هو ما عبر عنه والتر إيتان ، المدير العام المشارك لوزارة الخارجية»[٧] . ولكن وضع حد لحالة الحرب شئ وإنهاء الصراع السياسى والأيديولوچى من أجل السيطرة على فلسطين شىء آخر ، وكان هذا هو بالضبط هدف لجنة التوفيق التى ضاعفت من اللقاءات الرسمية وغير الرسمية ، وانتقلت من مرحلة الوساطة إلى التقدم بمقترحات . وخطت اللجنة ، يوم ١٢ مايو ١٩٤٩ ، خطوة أساسية فى هذا الاتجاه ، حيث وقع الإسرئيليون والعرب على بروتوكولين متطابقين نصًا يحددان الإطار لسلام شامل .

ومع ذلك فالرهان يبدو مستحيلاً ، ويلخصه إيلان بابيه قائلاً : «فالعرب كانوا يرفضون مناقشة أى حل شامل ، قبل أن تعلن إسرائيل قبول عودة اللاجئين ، والإسرائيليون كانوا يرفضون التفكير فى حلول لمشكلة اللاجئين قبل أن يقبل العرب اتفاق سلام . وكان أكثر ما يهتم به الإسرائيليون أن يعترف العرب بالوضع القائم على الأرض ، ألا وهو

قيام دولة إسرائيل»[٨] . ولخلخلة هذا الوضع المتجمد ، كان هناك حل واحد : وهو دمج قرارين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهما قرار ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، الذى يخلق دولتين على أرض فلسطين ، بما فيها الدولة اليهودية ، وقرار ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، الذى يعترف بحق اللاجئين فى العودة ، والاعتراف المتبادل بين العرب وإسرائيل ، وتدويل القدس . وكان الدبلوماسى الفرنسى ، كلود دى بوازانجيه ، هو الذى اتخذ يوم ٩ مايو ، المبادرة بالتقدم بهذا الاقتراح التجميعى لكل من الطرفين الإسرائيلى والعربى . يقول إيلان بابيه : «كان هذا هو الدواء المر بالنسبة للإسرائيليين ، فقبول حل التقسيم كان أبعد ما يكون عن رغبات بن جوريون فى تلك المرحلة ، ولكن نظرًا لأن واشنطن باركت المبادرة الفرنسية ، لم يبق أمام إسرائيل خيار سوى القبول»[٩].

وقد استطاع والتر إيتان المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية ، إقناع حكومته بتوقيع البروتوكول ، الذى وقعه العرب كذلك ، برغم بعض التردد ، حيث كان يقدر خطورته . وعبر عن ذلك وزير خارجية سوريا الذى كان يرأس وفد بلاده فى لوزان ، الذى كتب يقول : «إن الحكومات العربية التى رفضت التقسيم قبل إنشاء الأمم المتحدة وبعد إنشائها ، تعتبر الآن قرار الأمم المتحدة بمثابة انتصار سياسى للعرب»[١٠]. وعندما وقعت الوفود العربية ، يوم ١٢ مايو ، على بروتوكول بوازانجيه ، كان قيام إسرائيل قد أصبح حقيقة واقعة ، بعد أن نالت عضوية الأمم المتحدة فى اليوم السابق ، وكان ما تهتم به هذه الوفود قبل كل شىء ، هو عودة اللاجئين، الأمر الذى أكدته هذه الوثيقة بدون أى لبس . وهكذا فالحكومة المصرية التى كانت ، فى أغسطس ١٩٤٨ ، تعتبر تقسيم فلسطين أمرًا غير واقعى ، أرسلت برقية ، فى منتصف مايو ١٩٤٩ ، إلى مندوبها فى

لوزان تقول : «لقد أصبحت إسرائيل الآن عضواً فى الأمم المتحدة ، فإذا قبلت مبدأ حق اللاجئين فى العودة ، نأذن لك بمناقشة التسوية الإقليمية»(١١) . وباختصار ، قدر العرب أن يعتمدوا على هذا البروتوكول لإجبار إسرائيل على العودة إلى تقسيم عام ١٩٤٧ ، أى بعبارة أخرى ، على سحب قواتها من المناطق الداخلة فى نطاق الدولة العربية . وقبول عودة اللاجئين الذين طردوا من ديارهم .

وبقدر تمسك العرب بالنص الموقع فى ١٢ مايو ، بقدر ما حاولت إسرائيل التنصل منه . فقد اعترف والتر إيتان فى يونيو ١٩٤٩ ، قائلاً : «كان هدفى الرئيسى هو أن أبدأ فى تفريغ البروتوكول الذى اضطررنا إلى توقيعه فى إطار مساعينا للحصول على عضوية الأمم المتحدة من مضمونه (...) وكان أهم شيء هو تعويد اللجنة على فكرة أن هذا البروتوكول ليس الشيء الأساسى ، وأننا ، فى النهاية ، سنعود إلى الاستناد إلى اتفاقات الهدنة»(١٢) أما من وجهة نظر الأمريكيين ، فقد كانت الوثيقة الموقعة ، هى فعلاً «الشيء الأساسى» ، وعندما واجهوا سياسة التسويف الإسرائيلية ، وجدوا أنه من الضرورى الضغط على بن جوريون وزملائه من أجل الوصول ، قبل كل شيء ، إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين - الذين بلغ عددهم ٩١٠ ألفًا وفقًا لتقدير منظمة اللاجئين الدولية ، و٥٣٠ ألفًا وفقًا لأقوال إسرائيل ، و٧٥٠ ألفًا فى تقدير لجنة التوفيق - يجمع بين العودة والتوطين فى البلدان العربية . أما إسرائيل ، التى أكدت دومًا بأن اعتراف الدول العربية بها ، سيسمح لها بالتفاوض بشأن عودة اللاجئين ، فقد بدأت ، من يونيو ١٩٤٩ ، فى إتخاذ الإجراءات التى تجعل العودة أمرًا مستحيلاً ، باتخاذ تدابير لا تحتمل التراجع بالنسبة لأراضيهم وممتلكاتهم . يقول إلان بابيه : «يمكن

تلخيص الموقف الإسرائيلى فى خطين رئيسيين وأساسيين ، يقول الأول إن إسرائيل لم تكن مسئولة عن خلق هذه المشكلة ، ولكنها توافق على المساهمة فى حل المشكلة على أساس إنسانى . والثانى أن أى حل للمشكلة لا يمكن أن يؤدى على الإطلاق ، إلى تعريض أمن إسرائيل للخطر»[١٣] . وبلغ الأمر بوزير خارجية إسرائيل ، موشيه شاريت ، أن وصف رفض بلاده لمناقشة موضوع عودة اللاجئين بأنه «غير قابل للتراجع عنه» . ذلك أن العودة الجماعية للاجئين كانت ستعوق إقامة اللاجئين اليهود على أراضى العرب ، وفى منازلهم ، كما أنها تواجه معارضة مجتمع لا يرغب فى عودة «الأعداء» الذين هزموا منذ قليل .

وبدأ المندوب الأمريكى فى لجنة التوفيق ، مارك إثريدج ، يقلق مما اعتبره سياسة وضع العراقيل من الجانب الإسرائيلى ، فقد تبين له أن دافيد بن جوريون لم يوافق على إرسال دبلوماسييه فى المؤتمر إلا ليضمن قبول دخول إسرائيل فى الأمم المتحدة . وهنا أخرج من ملفاته مشروعًا قديمًا اعتقد أنه سيغرى الإسرائيليين بقبول مبدأ إعادة اللاجئين : وهو ضم قطاع غزة إلى الدولة اليهودية بما يضمه من سكان ولاجئين . ونظرًا لما يحققه ذلك الاقتراح من مزايا إقليمية وسياسية ، فقد قبله بن جوريون وأغلبية أعضاء وزارته ، إلا أن مصر رفضت التنازل عن هذه «الغنيمة» بدون مقابل ، وحتى لا تترك فلسطين مقسمة بالكامل بين الإسرائيليين والأردنيين . وهنا أكدت الدول العربية من جديد الربط بين موضوعى الأرض واللاجئين ، فقد صرحت بضرورة بقاء جزء ، على الأقل ، تحت سيادة الفلسطينيين . ولم يخرج عن هذا إلا شرق الأردن ، التى أعلنت أنها ستضم الضفة الغربية ، وأيدها العراق فى ذلك . ومع أن إسرائيل قبلت الاقتراح الخاص بغزة ، إلا أن فشل

الاقتراح أدى إلى توجيه الضغط الأمريكي إليها ، فقد أرسل ترومان في ٢٩ مايو ١٩٤٩ ، مذكرة جافة ، يقول فيها : «تشعر حكومة الولايات المتحدة بالانزعاج الشديد من موقف إسرائيل من التسوية الإقليمية ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين» . ويعلن الأسف لعدم تأكيد إسرائيل لبروتوكول ١٢ مايو ، ويؤكد «أن الحكومة الأمريكية تشك في أن إسرائيل تعرض للخطر إمكانية الوصول إلى حل لمشكلة فلسطين يؤدي إلى إقامة علاقات طبيعية وودية بين إسرائيل وجيرانها» . كما هدد بالعقوبات قائلاً : «وتأسف الحكومة الأمريكية أن تجد نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في موقفها من إسرائيل»[١٤] وبالمقارنة بموقف تل أبيب ، رأت واشنطن أن موقف الدول العربية كان معقولاً جداً ، فقد أكدت تمسكها ببروتوكول ١٢ مايو ، وحتى «بمبدأ جيساب» ، وطلبت من إسرائيل أن تفعل نفس الشيء .

ولكي تضمن لنفسها المبادرة في هذا «المسرح» الأمريكي في موتمر لوزان ، أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية منسقها الجديد لشئون اللاجئين ، چورچ مكجي ، ليساند مارك إثريدج ، وقدم هذا الأخير خطة جديدة ، استجابة لاشتراط العرب قيام إسرائيل بالخطوة الأولى في حل مشكلة اللاجئين ، وهي فكرة «مشروع مارشال للشرق الأدنى» . ويمقتضى هذه الخطة ، تسمح إسرائيل بعودة ٢٠٠ ألف من اللاجئين ، في حين تستوعب الدول العربية ٥٥٠ ألفًا منهم . وعندما فقد الأمريكان الأمل في تحقيق أية نتيجة في لوزان ، بعد مرور ثلاثة أشهر ، وتوقفوا عن الضغط على إسرائيل في هذا الاتجاه ، أصبحت هذه الخطة محور السياسة الأمريكية في المنطقة . أما في أوائل يونيو ١٩٤٩ فكانت واشنطن ما زالت تلوح بالعصا تجاه تل أبيب ففي ١٣ يونيو ، اشترطت

الإدارة الأمريكية أن تغير إسرائيل من سياستها تجاه مشكلة اللاجئين قبل أن توافق على إعطائها قرضًا قيمته مائة مليون دولار . وكانت الأمور قد تعقدت بخصوص مشكلة القدس ، فقد صرح المندوب الإسرائيلى فى اللجنة الفرعية المختصة بموضوع القدس فى لجنة التوفيق ، فى نهاية مايو ١٩٤٩ ، قائلاً : «لقد تم استيعاب الجزء اليهودى من القدس فى الإطار الاقتصادى والسياسى والإدارى لدولة إسرائيل كتطور طبيعى ناتج عن ظروف الحرب ، وقد حدث نفس الشىء على الجانب العربى (الأردنى)».[١٥] أى بعبارة أخرى ، أن الدولة اليهودية ترفض ببساطة خطة تدويل المدينة التى نص عليها قرار الأمم المتحدة ، وتطالب بها الدول العربية ، بما فيها الأردن التى احتلت الجزء الشرقى منها .. كذلك تضايق مكجى من إصرار إسرائيل على الوصول إلى اتفاقيات ثنائية ، الأمر الذى لا يمكن أن يفضى ، فى رأيه ، إلا إلى استمرار الصراع الذى كانت الولايات المتحدة ترغب فى الوصول إلى حل شامل له .

## إسرائيل تفضل الأردنيين

وكان رئيس الوفد الإسرائيلى ، إلياس ساسون ، يعطى الأولوية للمفاوضات المباشرة ، وخاصة الحديث المستمر مع نظيره الأردنى ، وزير الدفاع فوزى الملقى ، ويساهم بذلك فى المساومات الجارية بين تل أبيب وعمان من أجل سلام منفصل . ولكنه استمر فى التحدث كذلك، مع ممثلى بيروت والقاهرة الذين أعلنوا الاستعداد للاعتراف بحدود الدولة اليهودية بشرط قبولها لإعادة أجزاء صغيرة من الأرض ، فى الشمال للبنان ، وفى الجنوب لمصر . بل لقد اتصل ببعض الفلسطينيين

الموجودين بلوزان ، دون أن يكون لهم صوت فى المحادثات ، مثل محمد نمر الهوارى ، المحامى من يافا ، الذى اتهمه الحاج أمين الحسينى بالتعاون مع اليهود، والذى اقترح عليه ، فى مايو ١٩٤٩ ، أن تضم إسرائيل الضفة الغربية ، أو تجعل منها دولة فلسطينية مستقلة ، ولكن فى ارتباط وثيق مع إسرائيل . وطبقًا لما قاله الهوارى ، فقد اهتم موشيه شاريت بهذا الموقف ، لأنه يترك لإسرائيل حل مشكلة اللاجئين بعيداً عن تدخل الدول العربية ، وحصل هذا الاقتراح ، فى شهر يونيو ، على تأييد اثنين من الفلسطينيين قدما من قطاع غزة . ويقول إيلان بابيه : «ولم يجر استطلاع هذه الاحتمالات بشكل كامل ، بسبب أن إسرائيل كانت تفضل الوصول إلى سلام مع الأردنيين يستبعد أى اتفاق مع الفلسطينيين ، تاركًا مشكلة اللاجئين بدون حل ، وكذلك مشكلة القدس ، وقبول إسرائيل فى العالم العربى ، وهى المشاكل التى كانت تحتاج إلى موافقة الدول العربية مجتمعة لحلها»[١٦] . وفى آخر يونيو ١٩٤٩ ، توقفت مفاوضات لوزان بناءً على طلب الأمريكان .

وكان من الممكن أن تحقق إسرائيل الكثير مع دمشق ولكنها لم ترغب فى ذلك ، فقد استولى قائد الجيش السورى ، الزعيم حسنى الزعيم على السلطة فى مارس ١٩٤٩. وكان متلهفًا على الحصول على المساعدات الغربية المالية والعسكرية ، الأمر الذى دفعه إلى التقدم ، فى أوائل يوليو ، باقتراح غير معهود : ألا وهو قبول ٢٠٠ أو ٣٠٠ ألف من اللاجئين الفلسطينيين ، وتوطينهم فى منطقة الجزيرة فى شمال شرقى البلاد . ومع أن هذا الحل لا يخدم طبعاً التطلعات الوطنية الفلسطينية ، إلا أنه كان يمثل لإسرائيل فاتحة لم تكن تحلم بها . كما أعلن فى ذلك الصيف ، استعداده لتوقيع معاهدة سلام مع بن جوريون ، وذلك بعد

توقيعه الهدنة مع إسرائيل فى ٢٠ يوليو . ولكن بن جوريون رفض هذا العرض ، على الرغم من أن وزير الخارجية كان يؤيد قبوله . يقول إيلان بابيه : «مع أنه لا يوجد دليل تاريخى على صدق نوايا حسنى الزعيم ، فإننا لن نعرف أبداً إلى أى مدى كان مستعداً لمتابعة هذا المسعى ، فبعد بضعة أشهر من توليه السلطة ، حدث انقلاب أطاح به وعاد خليفته إلى السياسة السورية التقليدية المعادية لإسرائيل . ومع ذلك فالبحث عن السلام ، كثيراً ما يخلق ديناميته التى لا تقبل التراجع ، وكان من الممكن أن يفتح الزعيم فصلاً جديداً فى العلاقات الإسرائيلية السورية . وعلى العكس من رأى الكثير من المؤرخين ، ومن الأسطورة الإسرائيلية بشأن حرب عام ١٩٤٨ ، كان هناك عدد غير قليل من القادة العرب الذين يريدون تحقيق السلام مع الدولة اليهودية الجديدة التى ظهرت بينهم ولكن بعضهم واجه الصد الإسرائيلى»(١٧).

وعندما استأنفت لجنة التوفيق اجتماعاتها فى ١٨ يوليو ، فى لوزان، كان المأزق مطلقًا ، فقد تقدمت تركيا باقتراح بإقامة الأردن الموسع الذى يضم فلسطين العربية – بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة والنقب – ولكن العرب والإسرائيليون رفضوه ، وكذلك رُفض اقتراح فرنسى بضم النقب لإسرائيل ، مع اقتراح نظام للوصاية على الجليل . وعادت المبادرة إلى الجانب الأمريكى ، الذى أصبح رئيسه المحامى بول بورتر ، وهو من المتحمسين ، مثل جورج مكجى ، لمشروع مارشال ، ولتطبيقه على الشرق الأدنى . وكان بورتر يعلم أن الأولوية هى للاعتبارات الاقتصادية، ولكنه شعر أن المفتاح لتحقيق أية خطوة للأمام هو تقدم إسرائيل بلفتة بشأن مشكلة اللاجئين . وكان ضغط واشنطن على تل أبيب قد بلغ من القوة ما دفع موشيه شاريت إلى الحصول على موافقة حكومته ، يوم ٥

يوليو ١٩٤٩ ، على عودة ١٠٠ ألف لاجىء ، وكان العدد الحقيقى ٦٥ ألفًا فقط ، حيث إن ٢٥ ألفًا كانوا قد عادوا فعلاً ، فى حين حصل عشرة آلاف على التصريح بالعودة فى إطار تجميع العائلات . وقد اعترض بن جوريون على هذا القرار بحجة أن الولايات المتحدة ستعتبر العرض غير كافٍ حيث إن إسرائيل سبق أن وافقت على ضم قطاع غزة ، وهو يضم ٢٥٠ ألف لاجئ . وكان تقديره صائبًا ، فقد رفضت واشنطن الاقتراح لأنه غير كافٍ ، فى حين رفضه العرب لأنه يتعارض مع قرار ١١ ديسمبر ١٩٤٨ .

وتمت العودة للاقتراح الأمريكى ، وهو إعادة توطين عدد أكبر من اللاجئين فى إسرائيل ، وتوطين الباقى بين البلدان العربية غير أن الحكومة الإسرائيلية رفضته : فمع بقاء ١٥٠ ألف عربى فى البلاد ، وعودة ١٥٠ ألفًا ، تصبح نسبة العرب إلى بقية السكان ٢٨٪ فإذا زاد العرب عن ذلك ، كان ذلك معناه تحويل الدولة اليهودية ، إلى دولة تضم قوميتين ، وعرقلة استيعاب المهاجرين اليهود الجدد . وواجه بن جوريون محاولات شاريت لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية بخط متشدد فرضه على الوفد الإسرائيلى فى لوزان ، حيث أرسل مستشاره الأول للشئون العربية ، روبين شيلواح ، ليرأس الوفد . يقول إيلان بابيه : إن هذا الأخير ، مثل أستاذه ، كان يعتبر لوزان شرًا لابد منه وليست مؤتمرًا للسلام» . وخضع وزير الخارجية للضغط ، وإن لم يختلف معه كثيرًا فى الرأى ، فهو يعترف بأن «الوضع الجديد» [توقيع اتفاقات الهدنة مع جميع الدول العربية] ، يعفينا من الحاجة لتوقيع اتفاق سلام رسمى ومكتوب ، لأن الفرق ضئيل ، من ناحية السلامة الإقليمية ، بين اتفاقات الهدنة القائمة ، وبين معاهدات سلام رسمية» . ولكنه يقول كذلك : «إننا

نضر بجوهر المشروع [الصهيونى] إذا تصورنا أن الهدنة ستحل كل شيء ، وأننا يمكن أن نشطب البحث عن السلام من جدول أعمالنا الوطنى[١٨] .

## إن العامل المعرقل هو إسرائيل

واستمر العرب فى التمسك ببروتوكول ١٢ مايو ١٩٤٩ ، ومن هنا كانت لديهم الفرصة للحصول على تأييد أغلب المجتمع الدولى عند انعقاد الجمعية العامة فى سبتمبر ، وكان هذا ما تيقن منه شيلواح فى لوزان . ومع ذلك استمرت إسرائيل تراهن على المفاوضات الثنائية مع الأردن ، فى المقام الأول ، ومع مصر كذلك ، ومع سوريا لفترة وجيزة . أما بالنسبة للجنة التوفيق ، فقد وصل الأمر إلى التوقف الكامل ، وأحس الجميع أن إسرائيل لن تتنازل عن أى شيء آخر : «فقد أدى وصول المهاجرين الجدد من أوروبا ، إلى جانب الهدوء النسبى على الحدود بفضل اتفاقات الهدنة ، إلى تصلب الموقف الإسرائيلى بشأن مشكلة اللاجئين ، وأى احتمال لتنازلات إقليمية . وعلاوة على ذلك ، فكما رأينا أعلاه ، كانت التنازلات الإسرائيلية السابقة ، المثبتة فى بروتوكول مايو ، مجرد لفتة تكتيكية المقصود منها تخفيف الضغط الأمريكى وليس أية رغبة مخلصة فى الوصول إلى حل وسط»[١٩] .

وفى يوم ١٥ أغسطس أطلق أعضاء لجنة التوفيق الرصاصة الأخيرة فى جعبتهم ، فقد اقترحوا على الأطراف المشاركة التوقيع على مذكرة جديدة تتضمن اعتراف إسرائيل بحق اللاجئين فى العودة ، وتعهد الدول العربية باستقبال جزء منهم ، وتوفير مساعدة المجتمع الدولى لكل من الطرفين ، وإقامة لجنة تحقيق فى المنطقة لتقدير الصعوبات الاقتصادية

التى تواجه الطرفين فى ذلك الشأن . ولم تُقبل إلا هذه النقطة الأخيرة ، وعلى أساسها تكون «مكتب الأمم المتحدة لمساعدة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأنروا) . ولا يخفى الدور الأمريكى وراء هذا البروتوكول الجديد ، «فمشكلة اللاجئين لم تعد مركز اهتمام ، وإنما تحول الاهتمام إلى النمو الاقتصادى لمنطقة الشرق الأدنى ، والعلاقات السياسية بينه وبين الغرب ، ومن وجهة نظر الأمريكيين ، كانت للخطة الجديدة نفس أهداف مشروع مارشال الأصلى ، ألا وهى الاستقرار السياسى ، ورفع مستوى المعيشة ، بصفتها الضمان الأفضل ضد التسلل الشيوعى ، والتدخل الروسى فى المنطقة» . ويضيف إيلان قائلاً : ومع مضى الوقت ، دفع هذا التطور فى الرؤية الأمريكية مؤتمر لوزان ولجنة التوفيق الفلسطينية إلى غياهب النسيان . وقد تبين أنه من السذاجة وغياب الواقعية ، تصور إمكان حل المشاكل السياسية للصراع العربى الإسرائيلى بالوسائل الاقتصادية وحدها ، فاللاجئون كانوا ، فى نظر الدول العربية ، الرمز الحى للنكبة التى حاقت بالفلسطينيين بسبب خلق دولة إسرائيل على أرضهم . وكانت هذه هى النقطة المبدئية التى لم يجرؤ أغلب القادة العرب على التخلى عنها فى تلك الحقبة ، ولو فى الظاهر على الأقل. فهل كان من الممكن تغيير هذا الموقف بأية مساعدة اقتصادية»[٢٠] .

وإذا أخذنا برأى الرسميين الإسرائيليين ، فقد كان سبب الفشل هو قيام العرب بالتفاوض كتلة واحدة ، وليس بشكل ثنائى ، مع إسرائيل ، يقول والتر إيتان ، على سبيل المثال : «لقد أدى حضور العرب على شكل جماعة واحدة ، إلى تصلبهم بالضرورة منفردين أو مجتمعين (...) وكذاك النتيجة الطبيعية ، هى إرهاب أى ممثل عربى لديه مواقف معتدلة

بالنسبة لموضوع لآخر» .

أمـا جـرشـون آفنر ، وهو دبلومـاسى إسـرائيلى آخـر فى لوزان ، فوصف هذا الرأى بأنه «طفولى ، فلا يمكن تصور أن يكون طرفا صراع ما ، لديهما الرغبة فى الوصول إلى تسوية ، ولا يمنعهما من الوصول إليـهـا إلا مـشكلة أسلوب العـمل» . وفى رأى آفنر : «لم تكن هناك أية فرصة حقيقية للوصول إلى اتفاق سلام فى لوزان»[٢١]. وفى حين يعترف هذا الدبلوماسى بأن إسرائيل كانت «سكرى بنشوة الانتصار» ، إلا أنه يتهم الدول العربية بأنها لم تكن تريد ، حقيقة ، الوصول إلى اتفاق . ولم يؤيد آفى شلايم هذا الرأى ، حيث يقول فى ختام الفصل الخاص بلوزان فى كتابه «التواطؤ عبر الأردن» ، ما يلى : «فى عام ١٩٤٩ ، كان العرب يعترفون بحق إسرائيل فى الوجود ، وكانوا يريدون الوقوف وجهًا لوجه معها للتفاوض بشأن السلام [...] ولكن إسرائيل رفضت شروطهم لا لأن هذه الشروط كانت تتعارض مع حقها فى الحياة كدولة مستقلة ، وإنما لمجرد أنها كانت مصممة على الاحتفاظ بكل الأراضى التى استحوذت عليـها ، وعلى رفض عودة اللاجئين»[٢٢]. وهو يستـعين بشـهـادة رئيس الوفد الإسرائيلى فى لوزان لتأكيد وجهة نظره : «وإلياس ساسون ، أعلى الدبلوماسيين من اليهود الشرقيين درجة فى وزارة الخارجية ، هو خير من رأى أن دفاع إسرائيل المستميت عن الوضع القائم هو الذى سد الطريق أمام الوصول لأى اتفاق مع العرب ، ودفع مؤتمر لوزان نحو الفشل» [٢٣] .

والدليل على ذلك ، هو هذا الخطاب الذى وجهه ، فى ١٦ يونيو ١٩٤٩ ، إلى مرءوسه زياما ديفون ، وفيه لا يخفى انزعاجه الشديد قائلا : «لا تستطيع أن تقدر كم أسفت للحضور إلى لوزان (...) لقد حضرنا

إلى هنا بهدف محدد ، وهو الوصول إلى السلام مع الدول العربية ، ومع ذلك فنحن هنا منذ شهرين ولم نتقدم بوصة واحدة .(...) فأولاً ، يعتقد اليهود أنه يمكنهم الوصول إلى السلام ، دون أن يدفعوا ثمنًا لذلك ، قلّ أو كثُر . فهم يريدون الحصول على :

أ- تخلى العرب عن كل الأرض التى تحتلها إسرائيل .

ب- موافقة العرب على استيعاب جميع اللاجئين فى البلدان المجاورة.

جـ- موافقة العرب على تصحيح الحدود فى الوسط ، والجنوب ، ومنطقة القدس وجميعها لمصلح إسرائيل وحدها .

د- تنازل العرب عن جميع ممتلكاتهم داخل إسرائيل مقابل تعويض (...) .

هـ- اعتراف واقعى وقانونى بدولة إسرائيل وبحدودها الجديدة .

و- موافقة العرب على إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية فورية بين بلدانهم وإسرائيل ... إلخ .

وثانيًا ، يفهم العرب جيداً أن إسرائيل قد غدت حقيقة واقعة ، ولكنهم يتساءلون : إذا كانت هذه هى شروطها ، فما الذى يدفعنا إلى التعجل ، وإلى الاعتراف بها ؟ (...) وكان من الممكن أن يتغير الوضع تمامًا ، لو أمكن خلق دولة مستقلة فى الجزء الآخر من فلسطين ، ولكن العنصر الذى يعرقل ذلك الآن هو إسرائيل . إن موقف إسرائيل الحالى ومطالبها ، يجعل من الجزء المتبقى من فلسطين صالحًا لشىء واحد فقط – وهو ضمه إلى أحد البلدان المجاورة ، وهو فى الوقت الحالى ، شرق

الأردن . (...) أما اللاجئون ، فهم كبش الفداء ، فلا أحد اليوم يهتم بهم، أو يستمع إلى مطالبهم ، أو تفسيراتهم ، أو اقتراحاتهم . ومن الناحية الأخرى ، فجميع الأطراف تستخدم هذه المشكلة لأهداف لا تمت بأية صلة إلى تطلعات اللاجئين أنفسهم»[٢٤] .

وبعد ذلك بثلاثة أشهر ، أى بالكاد ، بعد انتهاء مؤتمر لوزان (فى ١٤ سبتمبر ١٩٤٩) ، وصل إلياس ساسون نفسه ، بعد أن تغلب على أزمته النفسية ، إلى المحور الذى سيوجه دبلوماسية بلاده بشكل دائم ، فكتب إلى موشيه شاريت قائلاً : «لقد تعلمت من عملى فى لوزان خلال الأشهر الخمسة الماضية ، أن أية وساطة أجنبية ، مهما اتسمت بحسن النوايا ، والحيدة ، والموضوعية ، فستطلب منا تنازلات بشأن اللاجئين ، والحدود ، والسلام ، الشىء الذى علينا أن نقاومه بكل شدة»[٢٥] . أما ابا إيبان ، وزير خارجية إسرائيل فيما بعد ، فيعتقد أن بلاده «لا تحتاج للجرى وراء السلام ، فالهدنة تكفينا . فإذا طلبنا السلام ، سيطلب منا العرب دفع الثمن ، سواء من الحدود أو اللاجئين ، أو الاثنين معًا فلننتظر بضع سنوات»[٢٦]. أما بن جوريون ، فيعبر بطريقته الفجة قائلاً : «إننى على استعداد للقيام فى منتصف الليل للتوقيع على اتفاق السلام ، ولكننى غير متعجل ، ويمكننى الانتظار عشر سنوات»[٢٧] .

## هوامش

١- هنرى لورنز «Travanx recents sar l'histoire du premier conflit Israelo-Arabe» ، المغرب - المشرق ، الوثائق الفرنسية ، باريس ، العدد ١٣٢ ، أبريل يونيو ١٩٩١ ، ص٦١ .

٢- إيلان بابيه ، «The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951» توريس ، لندن ونيويورك ، ١٩٩٢ ، ص١٩٧ .

٣- المصدر السابق ، ص١٩٦ .

٤- المصدر السابق ، ص١٩٦ - ١٩٧ .

٥- المصدر السابق ، ص٢٠١ .

٦- المصدر السابق ، ص٢٠٠ .

٧- المصدر السابق ، ص١٩٣ .

٨- المصدر السابق ، ص٢٠٧ .

٩- المصدر السابق ، ص٢٠٨ .

١٠- المصدر السابق ، ص٢٠٩ .

١١- المصدر السابق .

١٢- المصدر السابق ، ص٢١٢ .

١٣- المصدر السابق ، ص٢١٤ .

١٤- المصدر السابق ، ص٢١٨ - ٢١٩ .

١٥- المصدر السابق ، ص٢٢١ . ألغى بن جوريون وضع الحكومة العسكرية - القائمة فى المناط قالمحتلة - فى القدس من يوم ٢ فبراير ١٩٤٩ . ورداً على قرار الجمعية العامة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٩ ، بفرض الوصاية الدولية على المدينة ، انتقل

الكنيسيت إليها في يوم ١٣ ، ثم انتقلت الحكومة فى أول يناير ١٩٥٠ . وفى يوم ٢٣ يناير ١٩٥٠ ، أعلن الكنيسيت مدينة أورشليم (القدس) عاصمة لدولة إسرائيل .

١٦- المصدر السابق ، ص٢٢٥ .

١٧- المصدر السابق ، ص١٩٣ .

١٨- المصدر السابق ، ص٢٣٢ .

١٩- المصدر السابق ، ص٢٣٤ .

٢٠- المصدر السابق ، ص٢٣٦ .

٢١- اقتباس آفى شلايم ، «Collusion Across the Jordan king Abdul-lah, the Zionist movement and the Partition of Palestine» ، كلارندون ، أكسفورد ، ١٩٨٨ ، ص٤٦٣ .

٢٢- المصدر السابق ، ص٤٨٢ .

٢٣- المصدر السابق ، ص٤٧٣ .

٢٤- المصدر السابق ، ص٤٧٤ - ٤٧٥ .

٢٥- إيلان بابيه ، المصدر السابق ، ص٢٣٨ .

٢٦- المصدر السابق ، ص٢٤٠ .

٢٧- اقتباس آفى شلايم ، المصدر السابق ، ص٤٦٥ .

# الفصل السابع

# 7

# دافيد بن جوريون، "الطارد الأعظم"؟

أكد دافيد بن جوريون مرة: "إن إسرائيل لم تطرد أبدا أحدا من العرب". وعندما يذكر المؤرخ بني موريس هذه المقولة، يصفها بأنها "أكذوبة لا يستطيع الصحفيون، ومسئولو الأمم المتحدة الأكثر سذاجة أن يبتلعوها"(١). ويثير تطاول بن جوريون مؤسس الدولة اليهودية على الحق العجب خاصة حينما نتذكر - ما تابعناه عن قرب في الفصول السابقة - أنه الذي قاد جميع العمليات العسكرية، والسياسية، والدبلوماسية بالكامل، خلال السنوات ١٩٤٧ - ١٩٤٩، أي أنه الذي فكر في جميع التدابير الرامية إلى طرد الفلسطينيين ومنعهم من العودة، وأشرف على تنفيذها. ومما يثير العجب كذلك، أن بني موريس يعمل على التخفيف من مسئولية بن جوريون عن الأحداث حتى بعد أن ألقى الأضواء على مسئوليته السياسية والأخلاقية في خلق هذه المشكلة التي يعاني منها الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل ذاتها، منذ نصف قرن، ويدفع حتى الآن ثمنها.

ويتبنى بنى موريس فى كتابه الأول: "نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"، موقفا "وسطيا" فيما يتعلق بالمسئولية عن هروب الفلسطينيين، قائلا: "لقد نتجت المشكلة الفلسطينية عن الحرب، ولم تكن وليدة نية مسبقة سواء من اليهود أم العرب. لقد ترتبت على المخاوف اليهودية والعربية، وكذلك على المعارك العنيفة والطويلة التى ميزت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك عنصر من الافتعال المقصود من جانب السياسيين والقادة العسكريين اليهود والعرب"(٢). ولكنه لم يلبث أن عدل هذا التقدير فى كتابه الثانى: "١٩٤٨ وما بعدها" حيث اعترف بأن "الترانسفير" عملية تراكمية ذات أسباب متشابكة، ولكن كان لها دافع أساسى. وهذا التطور الواضح فى نظرته

للقضية من كتاب لآخر، لا يمنعه من الإصرار على إنكار وجود خطة مبيتة من جانب القوات اليهودية لطرد العرب، وبصفة خاصة على تبرئة دافيد بن جوريون رئيس الوكالة اليهودية، ثم رئيس الوزراء ووزير دفاع دولة إسرائيل الوليدة.

وكما أبرز نورمان فينكلستين، فى شرحه المبهر لكتب بنى موريس، فإن هذا الإنكار المزدوج يبدو للوهلة الأولى، متناقضا مع أقوال.. بنى موريس نفسه(٤). فكل من قرأ ما كتبه هذا المؤرخ بشأن الموضوع، وخاصة عن خطة داليت، التى وضعت فى نهاية يناير ١٩٤٨، وبدء تنفيذها فى أواخر مارس، لابد أن يتأكد من هذه الحقيقة، فوصف العمليات العسكرية، والقرارات السياسية يؤكد باستمرار على وجود

استراتيجية ضمنية للطرد.

بل وكانت هذه الاستراتيجية صريحة فى بعض الأحيان. فعندما نقرأ ما كتبه بنى موريس (انظر الفصل الثالث)، من أن "جوهر خطة داليت كان طرد كل القوى المعادية، والتى يمكن أن تكون معادية، من داخل أراضى الدولة اليهودية المقبلة، وضمان التواصل الإقليمى بين التكتلات اليهودية الرئيسية، وضمان سلامة وأمن الحدود المستقبلية فى مواجهة الغزو العربى المرتقب. ونظرا لأن القوات غير النظامية العربية كانت تقيم فى القرى العربية، وتتخذ منها قاعدة لها، ونظرا لأن المليشيات من قرى متعددة كانت تشترك فى الأعمال العدوانية ضد الاستيطان اليهودى، فقد كانت الهاجاناه تعتبر أغلب القرى إما معادية بشكل إيجابى، أو من الممكن أن تكون معادية[٥] . وعندما يعترف، فى الصفحة التالية، بأن خطة داليت، على الرغم من أنها لم تعط توقيعا على بياض بطرد المدنيين، فإنها كانت، مع ذلك، تعطى الهاجاناه، فى حالة المقاومة، "أساسا استراتيجيا وأيديولوجيا لقادة الجبهة، والأقاليم، واللواءات والكتائب، للقيام بعمليات الطرد"، والذين منحتهم غطاء رسميا مقنعا لتصرفاتهم بعد حدوثها". ويصل بنى موريس، بعد صفحتين، إلى التأكيد، من جهة، بأن خطة داليت "لم تكن خطة سياسية لطرد عرب فلسطين"، ومن الجهة الأخرى، بأنه "بداية من أوائل أبريل، ظهرت آثار واضحة على وجود سياسة طرد على المستويين القومى والمحلى، بالنسبة لبعض الأقاليم والأماكن ذات الأهمية الاستراتيجية"[٦].

## اطردوهم!

ويقول المؤرخ أنه فيما عدا الخطة "داليت"، لا توجد وثائق بالأرشيف

تثبت أن الأجهزة الحاكمة، مدنية أو عسكرية، للطائفة اليهودية قد قررت طرد السكان العرب. وبالطبع، فكما يقول المثل: "الأقوال تطير، ولكن الكلمات المكتوبة تبقى"، ولكن الأفعال تبقى كذلك. ومنذ السابع من شهر فبراير ١٩٤٨، صرح بن جوريون لممثلى الماباى قائلا: "إن ما حدث فى القدس (أنه لا يوجد بها عرب) قد يحدث كذلك فى أجزاء كبيرة من البلاد، إذا وقفنا بثبات. (...) فمن الممكن جدا أنه فى خلال الستة أشهر أو الثمانية أو العشرة من الحرب، تحدث تغيرات كبيرة (...) وليست جميعها ضد مصلحتنا. وبالتأكيد ستحدث تغيرات كبيرة فى التكوين السكانى للبلاد"(٧).

ويلاحظ بنى موريس بوضوح، أن تلك كانت الفترة التى فكر فيها بن جوريون فى خطة داليت، التى كان لتنفيذها النتائج التى رأيناها. ولكنه يستنتج منها، أمام الكنيست فى أوائل مايو، الدروس الأولى: فهو يشرح أن العرب قد "تخلوا عن المدن لدى أول هزيمة، مع أنهم لم يتعرضوا فيها (...) لا لخطر التدمير أو المذابح. وقد أظهر هذا بوضوح تام، من هى الجماهير الوثيقة الارتباط بهذه البلاد"(٨) . وأمام منظر يافا الخالية من سكانها - ولكن بعد أن تعرضت للضرب العنيف بالقنابل من جانب الإرجون - يعلق بن جوريون بخبث قائلا: "لا أفهم السبب فى ترك سكان يافا لمدينتهم"(٩) .

وفى يوليو ١٩٤٨، كان رئيس الوزراء شخصيا هو الذى أعطى الأوامر بتنفيذ عملية اللد والرملة، قائلا: "اطردوهم!" فى إجابته على إيجال أللون وإسحاق رابين، وكان هذا الأخير هو الذى ذكر هذه القصة فى مذكراته، ولكن الرقابة الإسرائيلية حذفتها، ولكن مترجم المذكرات إلى الإنجليزية، بيريتس كيدرون هو الذى أخذ مسئولية نشر هذه الحقيقة فى

صحيفة النيويورك تايمز"[١٠] . ويوضح بنى موريس، أن هذا الأمر لم تجر مناقشته فى داخل الحكومة الإسرائيلية، ومع ذلك، فقبل ذلك ببضعة أيام، أصر المابام، يوم ٦ يوليو، على صدور قرار رسمى من القيادة العامة يمنع القادة من "تدمير أو حرق أو هدم القرى والمدن العربية وطرد السكان العرب من القرى (...) دون تصريح مكتوب، أو تعليمات صريحة من وزير الدفاع فى كل حالة على حدة[١١] . ومع ذلك، يوضح بنى موريس، أن هذه التعليمات الصريحة لم تمنع الجيش الإسرائيلى من "الاستمرار فى إزالة القرى بالموافقة الضمنية لبن جوريون، كما يبدو. واستمر زعماء المابام فى توجيه الانتقادات والأسئلة سواء فى البرلمان أم فى الحكومة، وكان بن جوريون يتهرب منها فى العادة بادعاء الجهل بهذه الوقائع، أو بأن يطلب من المنتقدين تقديم المزيد من المعلومات[١٢] .

وهنا يجب أن نعود قليلا إلى الوراء لندرس موقف شركاء الماباى فى الحكومة لأنه يفسر، إلى حد كبير، تصرفات دافيد بن جوريون "شبه السرية" فى التعامل مع موضوع الطرد. فالمابام قد نشأ عن انضمام حركة كانت تميل إلى قيام دولة ثنائية القومية يهودية عربية (هاشومير هاتساعير)، وحركة أخرى تنادى بإسرائيل الكبرى (أحدوت، وسرعان ما اختلفت بشأن السياسة التى تتبع، واشتد الخلاف ابتداء من أبريل. وفى ٦ مايو، أكد أهارون كوهين، رئيس القسم العربى فى الحزب، وهو من مؤيدى الدولة الثنائية، فى مذكرة قدمها "انه تجرى عملية طرد مقصودة (للعرب...)، وقد يسر البعض من ذلك، أما أنا فبصفتى اشتراكيا، أشعر بالخجل وبالفزع(...) إن دولة إسرائيل بكسبها الحرب، وخسارتها للسلام (هذا التعبير واضح بشكل يثير العجب لصحته)، ستعيش بعد قيامها بحد السيف"[١٣] . ولكن أعضاء الحزب يقومون بدور أساسى فى

القوات المسلحة اليهودية، وخاصة البالماخ، ويشاركون بهذه الصفة، فى عمليات ترحيل الفلسطينيين،بل وفى "استعادة" أرضهم وممتلكاتهم، ويغطى بعض قادتهم، مثل إسحاق بن أهارون، هذه الأعمال بوصفها من ضرورات الحرب. وفى ١٥ يونيو حسمت اللجنة السياسية الأمر، فقد أعلن الحزب، فى تصريح من أحد عشر نقطة، أنه "يعترض على هدف طرد العرب من أراضى الدولة اليهودية البازغة"، ويقترح على الحكومة "أن تدعو العرب الراغبين فى السلام بعدم التحرك"، ويعترض "على تدمير الأماكن العربية (...) إلا فى حالة الضرورة العسكرية"، ويقترح أن تدعو الحكومة "مواطنى الدولة اليهودية من العرب، عند قيام السلام، أن يعودوا لممارسة الحياة فى سلام، واحترام، وبطريقة خلاقة"، وإعادة ممتلكات اللاجئين العائدين[١٤] .

"وبمجرد اتخاذ المابام هذا الموقف وإعلانهم له، أصبحت أية موافقة صريحة من بن جوريون أو أغلبية الوزارة على سياسة "الترانسفير" تعنى فض الائتلاف"[١٥]. وهو أمر استبعده رئيس الوزراء. ويضيف المؤرخ: "كان من الصعب على بن جوريون، وهو فى خضم حرب حيوية ضد الدول العربية، ويواجه انشقاقا يمينيا يكاد يصل إلى حد التمرد، ويتعرض لصراع صريح من جانب الجيش، ولضغط قوى من جانب الأمم المتحدة لقبول سقوط حكومته فى منتصف عام ١٩٤٨. أن يتحمل المسئولية السياسية ، وكان هذا الأمر يخالف طبيعة بن جوريون[١٦].

وكانت لجنة الترانسفير برئاسة يوسف فايتس، ضحية هذا الوضع الحرج، حيث لم يعرض تكوينها رسميا على مجلس الوزراء، ولكنها نهضت من الرماد، كما رأينا فى الفصل الخامس، ولكن بصفة رسمية هذه المرة, فى نهاية شهر أغسطس. وذهبت جهود وزير الزراعة، أهارون

زيسلنج (مابام) أدراج الرياح، عندما وجه اللوم لبن جوريون على تدمير القرى العربية، وتنبأ قائلا: "سيكبر مئات الآلاف من العرب الذين انتزعت ملكياتهم (...) يملؤهم الشعور بالكراهية، ويحاربوننا فى جميع أنحاء الشرق الأوسط (...) وستمتلئ صدورهم بالرغبة فى الانتقام، وطلب التعويض والعودة"[١٧] . ولكن رئيس الوزراء فرض نهجه على الوزارة: "لن يعود اللاجئون" وهذه هى السياسة الرسمية لإسرائيل. ومع ذلك فالوزراء لم يصوتوا على ذلك، وإلا "لربما اضطر المابام لتحطيم الائتلاف مما يسقط الوحدة الوطنية، ويعزل المابى داخل الوزارة". وهو وضع بالغ الخطورة فى الوقت الذى كان فيه كادرات المابام يشغلون أغلب الرتب العليا فى الجيش، وبدرجة أقل، بين صفوف البيروقراطية المدنية فى الدولة الجديدة عام ١٩٤٨[١٨].

## ماذا يفعلون هنا؟

وعاد الجدل مرة أخرى بعد شهر واحد بعد طرد الفلسطينيين من اللد والرملة، بالتأكيد بالقوة هذه المرة، على يد الجنرالين إيجال أللون وإسحاق رابين، وكلاهما ينتميان إلى جناح أحدوت هعفوداه من المابام. وأدان أعضاء هاشومير القدامى هذا التصرف بكل شدة، حتى إن يحقوف حزان، عضو مكتب الصندوق القومى اليهودى، الذى يتبعه يوسف فايتس، صرح قائلا: "يمكن أن تصل سرقة العرب، وقتلهم وطردهم واغتصابهم، إلى الحد الذى لا يمكن تحمله"[١٩]. ولكنه تردد فى الانسحاب من الائتلاف.

وفى اجتماع الوزارة فى ٢١ يوليو، عاد الوزير أهارون زيسلنج على الهجوم على بن جوريون، يعاونه بيشور شتريط الذى راح يحقق فى ما

حدث فى الرملة بصفته المسئول عن الأقلية العربية. ومع ذلك فبعدها بقليل سخر رئيس الوزراء أمام الناشطين من حزبه، من نفاق هذا الحزب الذى يدعى الماركسية، ويدين "أعمال" يشترك فيها ناشطوه من العسكريين فى البالماخ وأعضاء الكيبوتزات. فهو يذكر بأن أعضاء كيبوتز مشمار هاعيمل "قد واجهوا الحقيقة المرة، ولم يجدوا سوى طريق واحد، ألا وهو طرد القرويين العرب وإحراق قراهم، وهو ما فعلوه"[٢٠] . ولكن الجدل شئ والسياسة شئ آخر، ومن هنا تم وضع لجنة الترانسفير فى حالة كمون، وصدور الأمر الرسمى من قيادة الجيش الإسرائيلى إلى القادة فى الجبهة بمنع طرد السكان العرب من المدن المستولى عليها. واعتبر جميع الجنرالات هذه الرسالة مجرد مناورة. "وكان الوحيد الذى نفذ القرار حرفيا هو حاييم لاسكوف الذى أشرف على الاستيلاء على الناصرة. وعندما وصل بن جوريون إلى الناصرة ورأى العرب هناك، سأل لاسكوف بغضب: ما الذى يفعلونه هنا؟[٢١] .

وكان بن جوريون أيضا، الذى نصح بشكل شبه سرى، بالقيام بعملية "إعادة تسكين" ٣٥٠ من العرب الباقين فى حيفا (من أصل ٨٥ ألفا)، تم تدمير أحيائهم القديمة جزئيا. فقد عرض خطته بشأن مستقبل العرب فى حيفا، أثناء زيارة لها فى أوائل مايو ١٩٤٨، وهى: (أ) عددهم لن يتجاوز ١٥ الفا. (ب) يكون ثلثاهم من المسيحيين والثلث من المسلمين، (ج) يوضع جميع المسيحيين فى وادى نسناس. (د) يوضع جميع المسلمين فى ضاحية وادى صليب"[٢٢] . وبعد شهرين من المساومات مع ممثلى العرب، أعلنت القيادة الأمر بتنفيذ العملية خلال خمسة أيام، حتى يمكن تنفيذها قبل الهدنة التى ستبدأ يوم ٨ يوليو. وأعلن يوسف فاشيتس، مراسل صحيفة على هامشمار الناطقة باسم

المابام، أنه من المستحيل تنفيذ العملية "بطريقة إنسانية". ورفض قادة العرب التنفيذ بالمرة، وقال توفيق طوبى ممثل الشيوعيين: "لا أجد سببا واحدا لهذه العملية، حتى ولو كان عسكريا. (...) إن الهدف هو خلق جيتو عربى فى حيفا، وهذا ليس ما ينتظره من بقوا هنا وقبلوا بالنظام الحالى". وكان رد الماجور أمير: "أنا أنفذ الأوامر وحسب"، وأعلن أنه سيوفر السيارات وبها الوقود الكافى، "ولكنهم سيدفعون التكاليف"[٢٣] وهنا لجأ العرب إلى عمدة حيفا شبتاى ليفى، الذى أبلغ الوزير بيشور شتريط فى ٤ يوليو، وهذا أثار الموضوع فورا فى مجلس الوزراء. ويقول بنى موريس: "ويبدو أن بن جوريون، المسئول عن الجيش بصفته وزير الدفاع، كان يجهل المشكلة"[٢٤] .

بناء عليه رد شتريط على ليفى قائلا إن قرارا لم يتخذ حتى الآن فى الموضوع، ولكن تبين أنه مخطئ، فقد تم الترحيل فعلا، وبين يومى ٢ و٩ يوليو كما أبلغ المعنيون، مع فارق واحد، وهو أن لجنة الشئون العربية هى التى دفعت النفقات. وابتداء من أواخر يوليو، بدأت عملية شيكمونا: وهى تدمير العمارات العربية التى اعتبرت غير مناسبة لإسكان المهاجرين اليهود، وذلك "بدون إخطار مقدما، ولا إجراءات قانونية، أو وعد بدفع التعويض"[٢٥] . ومرة أخرى احتج عمدة حيفا، الذى لم يكن قد أبلغ بعمليات الهدم، لدى الوزير شتريط الذى انتهى به الأمر إلى التحدث مباشرة مع بن جوريون يوم ١ سبتمبر، "وأجاب وزير الدفاع بأن هذه الأمور من اختصاص الضابط المسئول عن المناطق (العربية) المحتلة"[٢٦]. مع أن حيفا كانت فى الواقع جزءًا من الدولة اليهودية، وأن بن جوريون، بوصفه وزير الدفاع، كان مسئولا عن الجيش بالكامل. ومع ذلك، فقد أتى تدخل بيشور شتريط بنتيجة، فقد أبلغ عمدة حيفا رسميا بأعمال الهدم

التى بدأت منذ ستة اسابيع!

وتمتد القائمة بلا نهاية، إذ ليس هناك أى عمل سياسى أو عسكرى، طوال الفترة بين قرار التقسيم وآخر هدنة (نوفمبر ١٩٤٧ - يوليه ١٩٤٩)، لم يكن "الرجل العجوز" مسئولا عنه. وحتى الأمر الذى صدر للفلاحين اليهود، فى أوائل مايو ١٩٤٨، بفلاحة الأراضى المملوكة للاجئين العرب، جاء من رئيس الحكومة، وكذلك السماح للجنود الإسرائيليين فى شهر يونيو، بإطلاق النار على الفلطسينيين الذين حاولوا العودة لأراضيهم لجنى المحصول. فقد اعتبر بن جوريون أنه من حق إسرائيل، لأسباب مادية ورمزية، أن تستولى على حصاد ما زرعه الفلسطينيون، بل أسوأ من ذلك، إذا لم تتمكن من الحصاد، فيجب تدمير الزراعات! ويصل بنى موريس إلى النتيجة: "وهكذا أصبح حصاد المزارع العربية، فى أوائل صيف ١٩٤٨، خطوة رئيسية فى عملية استيلاء اليهود، ونزع ملكيات أراضى العرب الفلسطينيين المتروكة"(٢٧) . والأمر الأهم هو أن رئيس الوزراء وحده، دونا عن بقية الحكومة (كما رأينا فى الفصل الخامس)، هو الذى غطى نشاط "لجنة الترانسفير" العتيدة، ورئيسها يوسف فايتس. يقول بنى موريس: "لقد أراد أن ينفذ فايتس مشروع "لجنة الترانسفير" دون الزج باسمه، أو الإشارة إليه، كمصدر لسلطات اللجنة. والأفضل أن تجرى الأمور بشكل تلقائى - تدمير القرى، وإبعاد الفلاحين عن حقولهم، بل وطردهم - دون أن تظهر "بصمته" الشخصية." ويكرر بنى موريس القول: "ولعل بن جوريون كان مهتما، فى هذا الشأن بسمعة الدولة اليهودية الجديدة، بقدر اهتمامه بسمعته التاريخية. ولكن من المؤكد أنه كان موافقا على خطة فايتس"(٢٨). ومرت ثمانية أشهر، بعد "المبادرات" الأولى لرئيس إدارة الأرض فى الصندوق

القومى اليهودى، قبل أن يمنح مجلس الوزراء الصفة الرسمية لهذه اللجنة، في تكوينها الجديد، ويعتمد خطتها فى الأسبوع الأخير من أغسطس ١٩٤٨. وفى هذا التاريخ، كان قد جرى "إخلاء" ٢٨٦ قرية تقع ١٠٧ منها خارج حدود الدولة اليهودية طبقا لخطة التقسيم التى أقرتها الأمم المتحدة، وبلغت مساحة الأراضى "المتروكة" من الفلسطينيين ٣٠٠ ألف هكتار.

وهناك حدث آخر يبرز قدرة رئيس الوزراء على تخير الألفاظ المناسبة، ففى عشية هجوم إسرائيل فى الجليل، فى أكتوبر ١٩٤٨، سأل يكوف ريفتين سكرتير حزب المابام، عن مصير السكان العرب المدنيين، ويقول بنى موريس: "كان رد بن جوريون مبهم ومضلل، فقد أبلغ الوزراء يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٤٨، أنه إذا عادت المعارك فى الشمال، سيصبح الجليل "نظيفا" وخاليا من العرب"[٢٩] . وقد استمرت هذه الخطة حتى بعد الحرب، فقد قابل بن جوريون، أثناء قضاء إجازة فى طبرية فى يناير ١٩٥٠، "شاريت وفايتس، ومسئولين آخرين، حيث قرر إجلاء العرب من منطقة زكريا (وكذلك عرب المجدل عشقلون)، وأماكن أخرى كثيرة، "ولكن دون استخدام القسر"[٣٠] .

وباختصار، ثبت فى جميع المراحل المهمة للصراع فى الفترة ١٩٤٧-١٩٤٩، أن السلطة كانت دائما فى يد بن جوريون، وفى يده وحده. فهو الذى يتخذ جميع القرارات، سواء على المستوى العسكرى أو المدنى، وحده، وفى كثير من الأحيان، دون استشارة الحكومة، ومن باب أولى الأحزاب المشاركة فيها. وكما يقول بنى موريس: "كان الماباى يعتقد أن الحرب والسياسة تجاه العرب التى كانت جزءا لا يتجزأ منها، كانت المجال الطبيعى لبن جوريون والحكومة"[٣١]. أما حزب المابام ووزرائه

الذين حاولوا عبثا معارضة تلك الإدارة السلطوية، فقد شكوا من ذلك بمرارة، ولكن الرئيس كان يعطى الأوامر مباشرة لأى من المسئولين، ويعطى "المؤرخون الجدد"، وأولهم بنى موريس، الأدلة الكثيرة على ذلك.

## الدور الوحيد المسموح به للعرب هو "الهرب"

وفى ظل هذه الظروف، فإن عدم وجود أى قرار رسمى بطرد العرب فى المحفوظات الرسمية للحكومة أو البرلمان، ليس ذو مغزى فى حد ذاته، كما لا يصلح دليلا على نفى عملية الطرد. ويعرف بنى موريس هذا جيدا، فهو لا ينبهنا طوال كتابه "نشأة مشكلة اللاجئنين"، إلى حرص أول رئيس وزراء دولة إسرائيل فى تصريحاته، حيث يقول: "لقد نأى بن جوريون بنفسه باستمرار، فى العلن، عن أى علاقة بعمليات تدمير القرى العربية، وبطرد العرب بصفة عامة. ولعله كان مدفوعا لذلك، باهتمامه بدوره فى التاريخ، أو بصورته، وصورة الدولة الجديدة أمام الأجيال القادمة، أكثر من اهتمامه باستقرار الائتلاف الحكومى، واحتمال تمرد حزب المابام"[٣٢]. ويضيف، بعد أن يروى كيف تعطل طرد العرب من عكا لعدم وجود أمر مكتوب بذلك من رئيس الوزراء ، قائلا: "لقد تجنب بن جوريون بكل عناية، طوال عام ١٩٤٨، إصدار أى أوامر مكتوبة من هذا النوع"[٣٣]. ويضيف أن هذا القدر من الاحتياط حافظت عليه القيادة العامة للهاجاناه، وكبار الضباط، الذين اتبعوا أسلوب بن جوريون، فى تجنب إصدار أوامر علنية بالطرد، أو الموافقة عليها"[٣٤]. كذلك يقول المؤرخ، بالإشارة إلى الخطاب الذى أرسله يوسف فايتس فى ٥ يونيو ١٩٤٨، طالبا تأكيدا مكتوبا لقيام اللجنة المكلفة بالإشراف على تدمير القرى العربية: "وبالطبع كان فايتس يريد تغطية موقفه، وكان يعلم أنه

بالنسبة لهذا الموضوع الحساس، فإن بن جوريون لم يكن يريد أن يرتبط بأى أمر مكتوب، ولكنه كان لا يريد أن يتهم بأنه تصرف دون موافقة سياسية"(٣٥) . وفى الواقع لم تصله أبدا تلك الموافقة السياسية، لكن ذلك لم يمنعه من تنفيذ مهمته... وبنفس الطريقة، يؤكد بن جوريون أثناء اجتماع مجلس الوزراء يوم ١٦ يونيو ١٩٤٨، أنه يجب "منع العرب بأى ثمن" من العودة إلى يافا وغيرها، ثم يعود ليحسم الأمر قائلا: "لن يعودوا كذلك بعد الحرب"(٣٦). ولكن يوجد هامش فى نهاية الكتاب يقول بأنه فى أعمال بن جوريون المنشورة، توجد صيغة مختصرة لهذا الحديث، تغفل رأى (بن جوريون) بمعارضة عودة اللاجئين(٣٧) . ويشير المؤلف إلى نقد ذاتى مشابه لما جاء "بالمذكرات"، حيث "ينسى" فى تاريخ ١٨ أغسطس ١٩٤٨، الإشارة إلى اجتماع عقد فى مكتبه واثيرت فيه ضرورة تدمير القرى العربية لمنع اللاجئين من العودة إليها(٣٨) . وصحيح أن بنى موريس ينقل، بعد ذلك، العبارة الشهيرة التى قالها (بن جوريون) أثناء لقاء منفرد مع عزرا دانين، أحد المسئولين فى لجنة الترانسفير، الذى نقل العبارة، حيث قال: "الدور الوحيد المسموح به لعرب أرض إسرائيل هو الهرب"(٣٩) . ولكن مثل هذه التصريحات الصادرة من القلب، هى من الأمور النادرة.

ولكن بنى موريس يعترف قائلا: "كان بن جوريون يريد صراحة أن يبقى أقل عدد ممكن من العرب فى الدولة اليهودية، وكان يأمل أن يراهم يخرجون، وقد قال ذلك لزملائه ومساعديه فى الاجتماعات فى أشهر أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ولكن لم ترسم أبدا سياسة طرد صريحة، وكان بن جوريون يتجنب دائما إصدار أوامر بالطرد صراحة أو كتابة، فقد كان يفضل أن "يفهم" جنرالاته ما يأمل أن يفعلوه. لقد تجنب أن

يشار إليه فى التاريخ على أنه "الطارد الأعظم" كما لم يرد أن يرتبط اسم الحكومة الإسرائيلية بسياسة محل شك أخلاقيا. كذلك كان يريد المحافظة على الوحدة الوطنية فى وقت الحرب"(٤٠).

ومن المؤكد تاريخيا أن مؤسس دولة إسرائيل، قد استفاد من السلطات غير المحدودة الممنوحة له، فى توسيع الأرض المخصصة من الأمم المتحدة للدولة اليهودية، إلى الحد الأقصى، وفى التقليل إلى الحد الأدنى من عدد العرب الباقين فى هذه الدولة. وخاصة أن هذا الهدف يندرج فى المسار الممتد لفكر رئيس الوكالة اليهودية، الأمر الذى يؤكده بنى موريس فى الدراسة التى خصصها للتأييد المستمر لبن جوريون لسياسة "الترانسفير"(٤١) . ففى عام ١٩٣٧، أرسلت بريطانيا لجنة تحقيق يقودها اللورد بيل للنظر فى الأوضاع المتأزمة بسبب تفاقم الثورة العربية فى فلسطين. وكانت نتيجة دراسة اللجنة أنه لابد من الانتداب الذى تبين أنه "غير واقعى" تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية، وأخرى عربية، ومنطقة بريطانية. ويقول بنى موريس إن اللورد بيل "اقترح ترحيلا (طوعيا أو قسريا) لأغلب السكان العرب فى المناطق المخصصة للدولة اليهودية، نحو المناطق المخصصة للعرب. وكان الموضوع فى شكله الرسمى عبارة عن عملية "تبادل للسكان" (كان من المفترض نقل ١٢٥٠ يهوديا من أراضى الدولة العربية إلى الدولة اليهودية)، ولكن الامر كان يعنى فى الحقيقة، عملية ترانسفير أو طرد جماعى للسكان العرب"(٤٢) .

وقد قبل بن جوريون هذه الخطة، بشرط أن يجرى التقسيم والترانسفير المقترح معا، مما أثار دهشة الكثيرين من زملائه، ورغماً من غضب الصهيونيين التصحيحيين أتباع فلاديمير جابونتسكى. ويرى بنى موريس، أنه فى تقدير رئيس الوكالة اليهودية، "فإن الدولة اليهودية

الصغيرة المقترحة، لا تعدو أن تكون "رأس جسر" يمهد للتوسع اليهودى المستقبل فى فلسطين"[٤٣] . ويوضح المؤرخ أن رئيس الوكالة اليهودية عاد كثيرا، فى السنوات ١٩٣٧-١٩٣٨ إلى موضوع الترانسفير، وإذا كانت هذه النغمة قد اختفت من خطاب الحركة بعد ذلك، فإنما يرجع ذلك إلى إن بن جوريون قد فهم أن كثرة الحديث عن الترانفسير، سيضر بأهداف الصهيونية". لدرجة أنه، وغيره من زعماء الصهيونية، أخذوا يخفون تصريحاتهم السابقة بشأن هذا الموضوع فى الأرشيف، أو يدفعونها إلى غياهب النسيان. (...) وفى السنوات الأخيرة، كان الطابع الغالب على عمليات التأريخ الصهيونية الرسمية وشبه الرسمية، هو نفس التعتيم، ونفس الاهتمام بإخفاء أى أثر لهذه التصريحات بالكامل"[٤٤] . وفى مقال آخر، أثار ضجة كبيرة لنشره فى مجلة الدراسات الفلسطينية، أدان بنى موريس تزييف الأرشيف الصهيونى الخاص بعام ١٩٤٨، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلة العربية[٤٥] . وقبلها بعام كتب فى صحيفة هاآرتس يقول: "لقد مرت جميع الخطب والمناقشات واليوميات والمذكرات الخاصة بالبيروقراطيين الصهيونيين على مقص الرقابة السياسية قبل نشرها، واختفى جزء كبير منها أو شوهت (...) ويجدر بالمؤرخين أو الدارسين الذين يعتمدون على هذه المصادر، أن يتوخوا الحرص الشديد فى ذلك"[٤٦].

## الترانسفير هى فكرة إنسانية وصهيونية مهمة

وحالة التزييف الصارخة التى يكشفها بنى موريس، هى تلك الخاصة بكتيب المؤتمر الصهيونى العشرون المنعقد فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٧، والدورة الخامسة لمجلس الوكالة اليهودية المنعقدة فى زيورخ، فى الفترة

من ٣ إلى ٢١ أغسطس ١٩٣٧، المسجلة بالاختزال. فقد محيت بعناية مرافعة بن جوريون الحارة دفاعا عن الترانسفير، ولكنها موجودة.. في الأرشيف الصهيوني المركزي مع الأصل المختزل للكثير من الخطب! وجاء في تصريحات رئيس الوكالة اليهودية ما يلي: "إن الحجم المتزايد (للسكان اليهود في فلسطين) سيزيد من قدرتنا على تحقيق ترانسفير على نطاق كبير"، ويدعو زملاءه "أن يذكروا أن هذه الخطوة مبنية على فكرة إنسانية وصهيونية مهمة، ألا وهي ترحيل جزء من شعب داخل نطاق بلاده،* وتوطين أراض غير مأهولة (في البلدان العربية)"[٤٧] . وقد تمسك قادة الصهيونية بهذا المشروع بقوة، مما حدا بحاييم فايتسمان أن يعيده على السفير السوفيتي في لندن إيفان مايسكي، بعد ذلك بأربع سنوات. فقد جاء في أرشيف فايتسمان، أنه جوابا على اقتراح السفير السوفيتي بتبادل السكان، "أجاب الدكتور فايتسمان بأنه إذا أمكن ترحيل نصف مليون عربي، فإن مليونين من اليهود يمكن أن يحلوا مكانهم. وأن هذه لن تكون سوى الخطوة الأولى، والتاريخ هو الذي سيقرر ما يأتي بعدها"[٤٨]. وبالمثل، ففي أعقاب اقتراح من جون فيلبي، المستشار البريطاني للملك عبد العزيز آل سعود - والذي يقول بتخصيص فلسطين بالكامل لليهود الذين يساعدون في إقامة دولة عربية عظمى موحدة - قام بن جوريون بتحرير مذكرة مطولة، في ١٥ أكتوبر

* بهذه المغالطة كان الصهيونيون يحاولون تغطية مشروعاتهم لسرقة فلسطين من سكانها العرب، فكل ما يطلبونه هو نقل جزء من الشعب العربي المقيم في فلسطين، إلى جزء آخر غير مأهول من العالم العربي الشاسع، وليكن العراق مثلاً، وهذا لا يعتبر، في رأيهم، طرداً لشعب من أرضه، وإنما مجرد تعميز لجزء مهمل من العالم العربي، وبالطبع فإن مكافأتهم على هذه الفكرة الجهنمية، هي الاستيلاء على فلسطين !! المترجم.

١٩٤١، وضح فيها بالتفصيل اقتراحاته بالنسبة "للترانسفير".

وينتقد بنى موريس المؤرخين "القدامى" بشدة، متهما إياهم بالتلاعب الأيديولوجى، قائلا: "يؤكد بعض المؤرخين فى السنوات الأخيرة، معتمدين على بروتوكولات رسمية خضعت للرقابة، أن زعماء الحركة الصهيونية لم يبثوا فكرة "الترانسفير"، أو على الأقل، أنهم لم يأخذوها على محمل الجد، وخاصة فكرة الترانسفير القسرى، وأنهم، فى نهاية المطاف، لم يؤيدوا الفكرة. والهدف واضح: فالمفترض أن الزعماء الصهيونيين بقيادة بن جوريون، تخلوا عن فكرة الترانسفير منذ أواخر الثلاثينيات، وأنهم، فى الأعوام ١٩٤٧ - ٤٨، لم يؤيدوا هذه الفكرة، ولا طبقوها. أى بعبارة أخرى، فإن خروج العرب عام ١٩٤٨ لم يحدث كنتيجة لإيديولوجية الترانسفير، وأن الزعماء الصهيونيين غير مسئولين عنه بالمرة. ومن الواضح لنا أن الحقيقة غير ذلك، وأن النصوص التى اقتبسناها تثبت ذلك. وصحيح أن بن جوريون اتخذ احتياطاته، سواء فى الثلاثينيات أو الأربعينيات (...)ولكن هذا لا يعنى أن الفكرة قد أهملت (...) إن التاريخ "القديم" التبريرى هو وحده الذى تصدر عنه هذه التأكيدات، التاريخ الذى يتهرب من الوثائق، ويعمل بكل حرص على إزالة هذه البقعة عن أعلام الصهيونية"(٤٩) .

ومع ذلك، يعود بنى موريس إلى القول بأن أحداث عام ١٩٤٨، "لم تكن النتيجة المباشرة، ولا التحقيق لخطة ثابتة تهدف إلى تنفيذ رغبات زعماء الاستيطان فى الثلاثينيات والأربعينيات. فالأمور لم تجر بهذه الطريقة. ولكنه يختم قائلا: "لا يمكن فهم ما حدث فى ذلك العام، بما فى ذلك الطرد الجماعى للسكان، ورفض عودة اللاجئين، دون معرفة الأفكار الأساسية لزعماء الاستيطان، حيث كانت فكرة الترانسفير تحتل مكانا

مركزيا"(٥٠) .

وهذا الدرع من الرصاص له هدف وحيد، وهو إخفاء الحلقة التى تربط بين خطة "الترانسفير" التى كان بن جوريون يداعبها فى نهاية الثلاثينيات، وسياسة طرد الفلسطينيين التى نفذها بالفعل فى الأعوام ١٩٤٧-١٩٤٩,، وفى مقدمة كتابه "١٩٤٨ وما بعدها" التى كتبت عام ١٩٩٠، يؤكد بنى موريس العلاقة بين المواقف التى دافع عنها زعيم الماباى فى أواخر الثلاثينيات، واستراتيجيته فى أواخر الأربعينيات، قائلا: "منذ عام ١٩٣٧، نجد بن جوريون (ومعه أغلب الزعماء الصهيونيين) يؤيد حل "مشكلة العرب" عن طريق "الترانسفير"(...) وعندما جاء عام ١٩٤٨، وارتباكات الحرب وتنقلات السكان، انتهز بن جوريون الفرصة للاسرا ع "بتهويد" الدولة اليهودية الفتية. فقد كان يعرف بالتأكيد الصفات المطلوبة فى رجل الدولة: وهى التمسك اللفظى بأفكار التنوير للديمقراطيات الغربية، وأفكار الاشتراكية الإنسانية، وضرورة إخفاء آثار التصرفات التى قد يعتبرها الآخرون غير أخلاقية أو غير رحيمة. ولكنه كان يعرف كذلك أنك لا تستطيع عمل "العجة" دون أن تكسر البيض، البيض العربى. ولذلك كان عليه إعطاء دفعة صغيرة بالإصبع لضباطه فى الاتجاه الصحيح، وخلال المعركة، تم إفرا غ الجزء الأساسى من البلاد من سكانها الأصليين"(٥١) . فكيف تحقق ذلك؟ يكشف بنى موريس الحقيقة فى نفس المقدمة، قائلا: "فهم كل شخص على مستوى معين من سلطة اتخاذ القرار عسكريا أو سياسيا، أن الدولة اليهودية ستكون أقوى، وأكثر قدرة على الحياة عسكريا وسياسيا إذا لم تكن تضم أقلية عربية كبيرة"(٥٢) .

وبعد خمس سنوات، وفى المقال الذى أشرنا إليه أعلاه، يتحدث بنى

موريس بصراحة أكبر قائلا: :كانت فكرة تبادل السكان واضحة فى ذهن الزعماء (وعلى رأسهم بن جوريون) وكذلك القادة العسكريين. وعندما حدثت أزمة ١٩٤٧ - ١٩٤٨، وتحولت إلى حرب أهلية بين اليهود والعرب الفلسطينيين، ثم إلى حرب عامة مع الدول العربية المجاورة، قام هؤلاء الزعماء والقادة العسكريون بتجسيد هذه الفكرة وتحويلها إلى حقيقة واقعة، سواء أتم ذلك بوعى، أم فى خضم المعركة"[٥٢] .

## دون أن يعوقنا أى شئ...

ولم يكن بنى موريس - الذى ركزنا على أقواله حتى الآن، لأنه كان من السابقين فى هذا المجال - الوحيد الذى قص رواية طرد الفلسطينيين. فقد حاول ذلك عدد من المؤرخين، لم يترددوا فى إدانة الخطة الإسرائيلية للطرد، مع اتهام بن جوريون بأنه الموجه الأساسى لهذه الخطة. وكان الفلسطينى وليد الخالدى، من بين الذين أكدوا هذا الاتهام فى عام ١٩٦١، فى كتابه "الخطة الشاملة للاستيلاء على فلسطين"، السابق الإشارة إليه، حيث قال: لقد كانت خطة داليت الإطار للهجوم الإسرائيلى فى أبريل - مايو ١٩٤٨، "الذى كان يهدف عن طريق تدمير التجمعات الكبرى لعرب فلسطين، إلى فرض الأمر الواقع العسكرى الذى تقوم على أساسه دولة إسرائيل"، ولتوضيح تصاعد عمليات اقتلاع وطرد التجمعات الفلسطينية على يد القوات المسلحة اليهودية. أما إيلان بابيه، الأستاذ بجامعة حيفا، فيخصص فصلا من كتابه: "نشأة الصراع العربى الإسرائيلى، ١٩٤٧-١٩٥١" لهذه الدراسات، وإذ يتباعد عن تحفظ بنى موريس، يصل إلى النتيجة: "يمكن اعتبار الخطة "داليت" من كثير من الأوجه، بمثابة استراتيجية للطرد، فهذه الخطة لم تنشأ من وحى الساعة، فقد كان الطرد من بين الوسائل

الكثيرة التى أخذت فى الاعتبار للانتقام، بعد الهجمات العربية على القوافل والمستوطنات اليهودية. بل إنها اعتبرت من أفضل الوسائل لضمان سيطرة اليهود على المواقع التى استولى عليها الجيش الإسرائيلى"(٥٤) .

وفى الحقيقة، فإن نص الخطة داليت لا يترك الكثير من الشك فى نوايا بن جوريون وأصدقائه، فالخطة تتطلب عمليات ضد مراكز التجمعات السكانية للعدو بهدف منع استخدامها قاعدة لأية قوات مسلحة نشطة. ويمكن تنفيذ هذه العميات بإحدى الطرق الآتية: إما بتدمير القرى (عن طريق حرقها، أو نسفها ثم زرع الألغام بين أنقاضها)، وخاصة فى مناطق السكان العصية على السيطرة، وإما بعمليات التطهير والسيطرة طبقا للخطوات التالية: محاصرة القرية والتحقيق مع السكان، وفى حالة المقاومة، إبادة القوات المسلحة، وطرد السكان خارج حدود الدولة"(٥٥) .

وكان سيمحا فلابان، قبل وفاته عام ١٩٨٧، أول من اتخذ هذا الاتجاه فى الفصل الثالث من كتابه "نشأة إسرائيل، الأساطير والحقائق"(٥٦) ، فقد كتب يقول: "من المؤكد أن أجهزة اتخاذ القرار – الحكومة المؤقتة، والمجلس الوطنى، والمجلس التنفيذى للوكالة اليهودية – لم تناقش أية خطة للطرد، ولم تقر مثل هذه الخطة، وأى اقتراح بهذا الشأن كان سيواجه معارضة شديدة، ويرفض فى الأغلب. فقد كانت هذه الأجهزة واقعة تحت تأثير الأحزاب الصهيونية الليبرالية والعمالية التقدمية والاشتراكية". وعلاوة على ذلك، كانت الوكالة اليهودية واليشوف قد أعطت تأكيدات قاطعة للجمعية العامة للأمم المتحدة باحترام حقوق الفلسطينيين، وكان فايتسمان قد صرح قائلا: "إن اليهود لن يدوسوا

على حقوق العرب أو أرضهم"[٥٧] . ولكن يجد فلابان نفسه مضطرا للقول بأن الوثائق المحفوظة "وإن كانت لا تحتوى خطة محددة للطرد، أو أوامر صريحة بهذا الشأن، فإنها تحتوى أدلة ظرفية قاطعة تؤكد أن الهاجاناه كانت لديها خطة تقوم بتنفيذها، ومن بعدها قوات الدفاع الإسرائيلية، تهدف إلى التقليل من عدد العرب داخل الدولة اليهودية إلى الحد الأدنى، وإلى استخدام أغلب أراضيهم وممتلكاتهم، ومنازلهم لاستيعاب جماهير المهاجرين اليهود". ويلاحظ مسئول المابام السابق بالطبع، أن عددا من الفلسطينيين قد غادروا مساكنهم من تلقاء أنفسهم، وخاصة من بين الميسورين منهم، ولكن الآلاف هربوا مذعورين تحت تأثير التخويف والإرهاب، وآخرون طردهم الجيش اليهودى الذى خطط عملية الطرد ونفذها، تحت إشراف بن جوريون، فى إثر قرار التقسيم للأمم المتحدة"[٥٨]. ولكن سيمحا فلابان يذكرنا بأن بن جوريون – وكذلك بقية الوزراء – قد انتقد علانية أعمال القسوة والنهب، والاغتصاب، والقتل العشوائية. ولكنه لم يتورع عن عرض وجهة نظره الحقيقية فى المجالات الخاصة. وهكذا فقد طلب يوم ١٩ ديسمبر ١٩٤٧، أن نتبع طريقة الدفاع الهجومى: أى أن نرد على أى هجوم عربى بضربة قاصمة بتدمير المكان أو طرد السكان مع الاستيلاء على الموقع. كذلك صرح: «فى المعركة، (...) علينا أن نحارب بقوة وقسوة، دون أن يعوقنا أى شئ، وحتى دون أوامر مباشرة، كان الجيش يفهم هدف هذه السياسة وطبيعتها، كما كان يقبل بها". وهذه هى النتيجة التى توصل إليها فلابان.

"لا يمكن الشك فى أن الهدف النهائى لبن جوريون كان إخلاء الدولة اليهودية من أكبر قدر ممكن من السكان العرب، ويؤكد ذلك تنوع الأساليب التى اتبعها من أجل تحقيق ذلك الهدف"[٥٩] . ويعود رائد "التاريخ الجديد" طويلا لموضوع الحرب الاقتصادية التى خاضها ضد

أسس حياة الفلسطينيين، ويقتبس أقوال رئيس الوزراء عندما يقول: "كان الهدف الاستراتيجى هو تدمير المراكز الحضرية التى كانت تضم الأجزاء الأكثر تنظيما، والأكثر وعيا سياسيا من الشعب الفلسطينى. ولم يتم ذلك بالحرب من بيت لبيت فى المدن، وإنما عن طريق الاستيلاء على المناطق الريفية المحيطة بالمدن وتدميرها، ونجح هذا الأسلوب فى سقوط حيفا، ويافا، وطبرية، وصفد، وبيت شين، واللد، والرملة، ومجدل، وبير سبع، واستسلامها. فبعد حرمان المدن من وسائل المواصلات، والغذاء، والمواد الأولية، بدأت التجمعات الحضرية تتعرض لعملية تفكك وفوضى، كما شعرت بالجوع، مما فرض عليها الاستسلام"[٦٠].

ثم يدرس فلابان بدوره، خطة "داليت"، والتى يؤكد أنها تهدف إلى "تدمير القرى، والجيوش المعادية، وفى حالة مقاومة عمليات الاستيلاء، طرد السكان فى اتجاه جسور تقع خارج حدود الدولة"[٦١] . ثم يتوقع فى الحديث عن دير ياسين (انظر الفصل الرابع).

## لا أرى فى ذلك ما يجافى الأخلاق الحميدة

يقول سيمحا فلابان: "أدان دافيد شالتييل، رئيس الهاجاناه فى القدس بأشد العبارات مذابح السكان العرب المدنيين، وهو يتهم المجموعات الانفصالية لا بالقيام بعملية عسكرية وحسب، وإنما باختيار إحدى القرى الهادئة بالمنطقة، والتى لم تنغمس أبدا فى أية هجمات منذ بداية الأعمال العسكرية". ولكنه يضيف: "أنه طبقا لرواية الإرجون، فقد أقر شالتييل العملية"[٦٢] . وقد أدان بن جوريون بشدة هو الآخر، الجريمة التى ارتكبتها الإرجون وليحى فى دير ياسين، ولكنه، كما يؤكد سيمحا فلابان، "لم يفعل شيئا لعرقلة العمليات المستقلة للجيوش السرية

اليـهـودية". ويضـيف أنه مـع ذلك، لم يكن هناك شك أبدا فى قـدرتـه على تدميـر الجمـاعـات الإرهـابية بالقـوة. وقد تأكد ذلك عندمـا أمـر فى يـوليـو ١٩٤٨ – بعد إعلان قـيام الدولة – بإغراق سـفينة "الألتـا لينا"(٦٣). التى كانت محملة لحساب مناحم بيجن. ويقول سيمحا فلابان أنه من الواضح، "أن الهـاجـاناه كـانت تتـجنب، من ناحـيتـهـا، المذابح الصـريـحـة مـثل دير ياسـين، ولكنهـا لـم تكن أقل تصـمـيـمـا على طرد السكان العـرب، ومنع عـــودتهم، وذلك عن طريق تدمـــيـــر ممتلكاتـهم، واضـطهـــادهـم، ونشـــر الإشاعات. وفى الواقع، بلغ عدد المدن والقرى العربية التى أحرقتها قوات الدفـاع الإسـرائيلية عند نهـاية حـرب ١٩٤٧ – ١٩٤٨، أو نسـفـتـهـا فى أراضى الدولة اليـهودية، أو الأراضـى التى اسـتولت عليـهـا أثنـاء المعارك، ٣٥٠. (...) وهـذه العـمليـة التى نفـذت بكفـاءة شـديدة، لم يكن لـهـا سـبب مـفـهوم، لأن أغلب هذه القرى لم تشـترك فى أية معـارك جدية مع القوات اليهودية"(٦٤) .

وكمـا سيفـعل المؤرخـون الجدد فيمـا بعد، يعود سيمـحـا فـلابان إلى مـوضـوع عـمليـات الطرد الجـمـاعى من اللد والرملة، والإجـراءات التى اتخذت لمنع عودة اللاجئين. وهو يقـارن مـثلهم بين مـواقف رئيس الوكالة اليـهودية عـام ١٩٣٧، وسـيـاسـة رئيس وزراء إسـرائيل عـام ١٩٤٨، وينقل ذلك التصـريح الذى ألقاه أمـام الوكـالة اليـهودية، بعد أسـبـوع من تكوين لجنة الترانسفير، حيث قال: "إننى أؤيد عملية الترحيل القسرى، ولا أرى فى ذلك مـا يجافى الأخلاق الحميدة"(٦٥) . وهو يعتقد أن بن جوريون "تابع السيـاسـة التى تهدف إلى تقليل عدد العرب فى إسرائيل، حتى بعد إعلان الهدنة مـع الدول العربيـة. ولم يكن من الممكن إجراء الطرد القـسـرى فى هذه الحـــالة، ولكن كـــان لدى الإدارة العـــسكرية مـــا يكفـى من الوســـائل "لإقنـاع" الكثير من السكان العرب بتـفضيل الهـجرة على التـعرض للإذلال

والمضايقات المستمرة"[٦٦] .

فهل نرى فى ذلك نتيجة ماضيه النضالى؟ يشرح سيمحا فلابان، أكثر من غيره من المؤرخين، ضعف المعارضة لسياسات بن جوريون، وخاصة التناقضات فى صفوف المابام. وهو لا يتردد فى إدانة الإيديولوجية التى تغذى سياسات الزعماء اليهود، وهو يقول "لم تترك رؤيا الصهيونية أى مجال لتطلعات العرب (...) لقد كان الفلسطينيون العرب يحتلون موقعا هامشيا بالنسبة لأغلب يهود فلسطين، ويعيشون خارج المجتمع اليهودى، حتى مع كونهم الأغلبية فى البلاد. ولم يشعروا بوجودهم إلا عندما يحملون السلاح ضد ما اعتبروه اعتداءا صهيونيا على حقوقهم وممتلكاتهم. (...) وما كان العرب يعتبرونه دفاعا كان يبدو للوعى الصهيونى استخداما للعنف ضد النشاط السلمى للمستوطنين اليهود. (...) وقوى من الإحساس بالشرعية التى سمح لليهود بتحدى المعايير الأخلاقية المرعية، إسقاطهم لكراهيتهم للنازية، ورغبتهم فى الانتقام، على العرب. وسهل من عملية الإسقاط هذه، الدعاية المستمرة التى وصفت العرب بأنهم أتباع هتلر"[٦٧] .

والدليل على ذلك، الخطاب الذى ألقاه بن جوريون، يوم ٨ يوليو ١٩٤٧، أمام لجنة العمل الصهيونية فى زيورخ، حيث قال: "إن الهدف من الهجمات العربية ضد الصهيونية ليس السرقة، وليس الإرهاب، ولا محاولة تعطيل المشروع الصهيونى، وإنما التدمير الكامل للاستيطان. إنهم ليسوا خصوما سياسيين يقفون فى مواجهتنا، وإنما هم تلاميذ هتلر، بل إنهم أساتذة هتلر، الذين يؤكدون أنه لا يوجد سوى حل واحد للمشكلة اليهودية، وهو الإبادة الكاملة"[٦٨] . وينبع من هنا الاعتقاد الثابت لدى مؤسس إسرائيل بأن "العرب لا يمكن أن يقبلوا بوجود إسرائيل،

ومن يقبل منهم بذلك ليسوا أناسا طبيعيين. وأفضل حل لعرب إسرائيل هو الرحيل والإقامة فى الدول العربية، فى إطار إتفاقية سلام، أو عملية ترانسفير". ويرى سيمحا فلابان أن هذه الرؤية تعكس الموقف الطويل الأمد لأغلبية النخبة السياسية والمثقفين فى إسرائيل، والأغلبية الكبرى للجماهير اليهودية فيها. وهذا يفسر قلة عدد الأصوات التى ارتفعت لتحتج على تدمير القرى العربية، وطرد سكانها[٦٩] . ويختم بالقول: "لقد عاشت أسطورة الخروج الطوعى للعرب تنفيذا "لأوامر عليا" لمدة طويلة بشكل عجيب. ويمكن الآن اعتبار أن هذه الأسطورة هى النتاج الحتمى لنفى حق الفلسطينيين فى الاستقلال الوطنى، وفى دولة خاصة بهم، وهو المبدأ الذى وجه من البداية السياسة الصهيونية"[٧٠] .

وفى أيامنا الحالية، لم يعد أحد يصدق "الحل الشبيه بالمعجزات للمشكلة" الذى أشار إليه الرئيس الأول لإسرائيل، حاييم فايتسمان[٧١] . عندما ادعى بأن هروب السكان العرب كان "طوعيا"... وبصفته أول المؤرخين الجدد – وإن لم يدع لنفسه هذا اللقب – يجدر بنا أن نترك لسيمحا فلابان هنا استخلاص النتيجة، لأن الموضوع محل الدراسة هنا لا يقف عند بن جوريون، وإنما يتعداه ليشمل مجرى السياسة الإسرائيلية فى تلك الحقبة. يقول: "لا يستطيع أحد الجزم بيقين أن مجرى تاريخ (تلك) الحقبة كان سيتغير لو كانت السياسة الصهيونية قد تغيرت. ولكن من المهم أن نقرر، أنه طبقا لوثائق المرحلة، كان من الممكن أن توجد سياسة بديلة بالنسبة لعرب فلسطين، وقد رفضت القيادة الرسمية اليهودية، مدنية وعسكرية، تلك السياسة. ولا يرجع السبب فى هذا الرفض إلا لعقيدتهم الأيديولوجية. لقد كلف العجز عن تنفيذ قرار الأمم المتحدة بطريقة سليمة ثمنا غاليا، فقد أقيمت الدولة اليهودية فى نهاية المطاف، وإنما بعد حرب مكلفة ومأساوية. وبدلا من الحصول على

استقلالهم الوطنى، تحول الفلسطينيون إلى شعب من اللاجئين، ونتيجة لذلك زاد الصراع عمقا واتساعا، وتحول الشرق الأوسط إلى منطقة من عدم الاستقرار، والعنف، والحرب. ويدفع الشعبان اليوم ثمن هذا الفشل، كل بطريقته"(٧٢)*.

---

* وهذا الفشل فى إيجاد حل سلمى للمشكلة، الذى يتحدث عنه سيمحا فلابان، هو فى الحقيقة، النتيجة الطبيعية للدور الذى لعبه الاستعمار فى خلق واستغلال المشكلة الفلسطينية لتثبيت مواقعه فى هذا الجزء الحيوى من العالم. فالصهيونية نشأت أساسا كفكرة مقدمة من ثيودور هرتزل بوصفه مفكرا غربيا استجابة لاحتياج الاستعمار البريطانى لنقطة ارتكاز ثابتة فى منطقة الشرق الأدنى، تدعم قاعدته فى قناة السويس، وقد تحل محلها عند اللزوم. بل قد تفوقها فى الدوام والثبات، لأنها تزرع شعبا غريبا عن المنطقة، ذا أصول أوروبية، سيعتمد دوما على الدعم الغربى الاستعمارى، فى مواجهة الشعب المصرى المتطلع دوما للاستقلال. وعندما نضجت الظروف لفرض الحل النهائى للمشكلة عند نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الأوضاع قد تغيرت كثيرا فى الظاهر، وإن كانت فى جوهرها لم تتغير بشكل كبير. فالمنطقة زادت أهميتها للقوى الاستعمارية بعد اكتشاف أكبر مستودع للبترول فى أراضيها، وبعد ظهور الحرب الباردة التى قامت بين حلفاء الأمس من أجل اقتسام مناطق النفوذ من جهة، وفى نفس الوقت تنامى نضال شعوب المنطقة من أجل الاستقلال الوطنى، تمشيا مع ما ساد العالم من روح التحرر بعد الانتصار على الفاشية. وفى نفس الوقت كانت كل حكومات المنطقة خاضعة بدرجة أو أخرى للاستعمار الغربى، فتواطأت جميعا على وأد الدولة الفلسطينية المستقلة التى قررت الأمم المتحدة إقامتها إلى جانب دولة إسرائيل، واشتركت فى التواطؤ زعامة الحاج أمين الحسينى الفاشستى الذى فرضته الحكومات العربية على الشعب الفلسطينى. وهذا هو التفسير الحقيقى لعدم ظهور البديل السلمى لتنفيذ قرار الأمم المتحدة الذى يتساءل عنه سيمحا فلابان، واليوم، بعد مرور نصف قرن على "النكبة"، ربما ازدادت الأوضاع سوءا، فالقطب الاستعمارى الأوحد، حتى إشعار آخر، يصول ويجول وحده على الساحة، ويسمح لقاعدته الأولى فى المنطقة بأن تعربد فيها كما تشاء، ويحاول الحصول من قيادة الشعب الفلسطينى الصابر على التنازل الرسمى عن كافة حقوق الوطنية فى بلاده مقابل حكم ذاتى هزيل، ربما يطلقون عليه اسم الدولة المستقلة درا للرماد فى العيون. ولكن الشعب الفلسطينى الأعزل، تحدى كل الصعوبات وتخطى التنازلات والخيانات، وقام بانتفاضته الباسلة التى فرضت على حكام إسرائيل، ومن ورائهم الاستعمار الأمريكى، محاولة الالتفاف على نضاله وفرض حلولهم الشكلية. ومرة أخرى بدأ الشعب انتفاضته المجددة، انتفاضة الأقصى المجيدة، وقدم المئات من الشهداء وعشرات الآلاف من المصابين، وهو يرفض قبول الحلول الشائهة المقدمة لقيادته. وهكذا تحركت الشعوب العربية استجابة لهذا النضال المجيد، ودفاعا عن حريتها واقتصادها المستهدفين من المؤامرة الاستعمارية فى شكلها الجديد. ولن تموت القضية، أو تضيع حقوق الشعوب، طالما كانت على استعداد للتضحية بدماء شهدائها من أجل الحرية والاستقلال- المترجم .

## هوامش

١- بنى موريس "L’Anguille et l’histoire" تيكون، نيويورك، يناير فبراير ١٩٩٠.

٢- بنى موريس، "The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949"، دار نشر كيمبردج، ١٩٨٧، ص ٢٨٦.

٣- بنى موريس، "1948 and After, Israel and the Palestinians" كلارندون، أكسفورد، ١٩٩٠، ص ٣٢.

٤- نورمان فنكلستين، "Image and Reality of the Israel Palestine Conflict"، فرسو، لندن ونيويورك، ١٩٩٥، الفصل الثالث ص ٥١ إلى ٨٢.

٥- بنى موريس، "..... The Birth of"، المصدر السابق، ص ٦٢.

٦- المصدر السابق، ص ٦٢ إلى ٦٤.

٧- المصدر السابق، ص ٥٢.

٨- المصدر السابق، ص ٩٤ و ٩٥.

٩- المصدر السابق، ص ١٠١.

١٠- النيويورك تايمز، ٢٣ أكتوبر ١٩٧٩. وهذا النص ورد فى كتابنا: "Palestine 1947, un portage avorte"، نشر كومبلكس، بروكسل، ١٩٨٧، و١٩٩٤.

١١- بنى موريس، "..... The Birth of"، المصدر السابق، ص ١٦٣.

١٢- المصدر السابق، ص ١٦٤.

١٣- اقتباس بنى موريس، "..... 1948 and" المصدر السابق، ص ٤٦.

١٤- المصدر السابق، ص ٥٢.

١٥- المصدر السابق، ص ١١٢.

١٦- المصدر السابق، ص ١١٣.

١٧- المصدر السابق، ص ٥١-٥٢.

١٨- بنى موريس، "..... The Birth of" المصدر السابق، ص ١٤٢.

١٩- اقتباس بنى موريس، "..... 1948 and"، المصدر السابق، ٥٣.

٢٠- بنى موريس، "..... The Birth of"، المصدر السابق ١١٦.

٢١- رواية ميشيل بار زوهار، كاتب قصة حياة بن جوريون، فى خلال إذاعة تليفزيونية إسرائيلية، نقلتها صحيفة حداشوت الإسرائيلية فى ١٩ أكتوبر ,١٩٨٦

٢٢- اقتباس بنى موريس، "..... 1948 and" المصدر السابق، ص ١٥٠.

٢٣- بنى موريس، المصدر السابق، ص ١٥٤-١٥٥.

٢٤- المصدر السابق، ص ١٥٨.

٢٥- المصدر السابق، ص ١٦٥.

٢٦- المصدر السابق، ص ١٦٧.

٢٧- المصدر السابق، ص ١٧٩.

٢٨- المصدر السابق، ص ١٠٧.

٢٩- بنى موريس، "..... The Birth of"، المصدر السابق، ص ٢١٨.

٣٠- المصدر السابق، ص ٢٥٠.

٣١- بنى موريس، "..... 1948 and" المصدر السابق، ص ,٣٩

٣٢- بنى موريس، "..... The Birth of، المصدر السابق، ١٦٥.

٣٣- المصدر السابق، ص ١١٠.

٣٤- المصدر السابق، ص ١٣١.

٣٥- المصدر السابق، ص ١٣٧.

٣٦- المصدر السابق، ص ١٤١.

٣٧- المصدر السابق، ص ٣٢٩-٣٣٠ (الهامش ٢٤).

٣٨- المصدر السابق، ص ١٦٥ و ٣٣٥ (الهامش ٤٠).

٣٩- المصدر السابق، ص ٢١٨.

٤٠- المصدر السابق، ص ٢٩٢-٢٩٣.

٤١- بنى موريس، "Remarques sur l'historiographie sioniste de l'idee d'un transfert de populations eu Palestine dans les annees 1937-1944"، فى "الأهداف الجديدة للتأريخ الإسرائيلى"، تحرير فلورانس هيمان، نشرة أنباء مركز الدراسات الفرنسى فى القدس، القدس، عدد ١٢، ديسمبر ١٩٩٥. وسيجد القارئ ثروة من الاقتباسات من الكتاب الصهيونيين المنادين "بالترانسفير" من عام ١٨٩١ وحتى ١٩٦١، منشورة فى مجلة الدراسات الفلسطينية، باريس، عدد رقم ١٤، شتاء عام ١٩٩٨.

٤٢- بنى موريس، "Remarques....." ، المصدر السابق، ص ٥٢.

٤٣- المصدر السابق، ص ٥٣.

٤٤- المصدر السابق، ص ٥٤.

٤٥- بنى موريس، "Falsifying the Record. A Fresh look at Zonist Documentation of 1948"، مجلد الدراسات عن فلسطين، نشر جامعة كاليفورنيا، لحساب معهد دراسات فلسطين وجامعة الكويت، بيركلى، العدد رقم ٩٥، المجلد رقم ٢٤، ١٩٩٥.

٤٦- بنى موريس، "كيف رتبت الوثائق الصهيونية"، هاآرتس، تل أبيب، ٤

فبراير ١٩٩٤.

٤٧- بنى موريس، "Remarques....." ، المصدر السابق، ص ٥٦.

٤٨- المصدر السابق، ص ٥٨.

٤٩- المصدر السابق، ص ٦٥.

٥٠- المصدر السابق، ص ٦٦.

٥١- بنى موريس، "..... 1948 and"، المصدر السابق، ص ٣٢.

٥٢- المصدر السابق، ص ٢٢.

٥٣- بنى موريس، "Remarques....." المصدر السابق، ص ٥٢.

٥٤- إيلان بابيه، "The Making ....."، المصدر السابق، ص ٩٨.

٥٥- المصدر السابق، ص ٩٢.

٥٦- سيمحا فلابان، "The Birth of Israel : Myths and Realities"، كروم هيلم، لندن وسيدنى، ١٩٨٧.

٥٧- المصدر السابق، ص ٨٧.

٥٨- المصدر السابق، ص ٨٩.

٥٩- المصدر السابق، ص ٩٠.

٦٠- المصدر السابق، ص ٩٢-٩٣.

٦١- المصدر السابق، ص ٩٣.

٦٢- المصدر السابق، ص ٩٤.

٦٣- المصدر السابق، ص ٩٥.

٦٤- المصدر السابق، ص ٩٦.

٦٥- المصدر السابق، ص ١٠٣.

٦٦- المصدر السابق، ص ١٠٦.

٦٧- المصدر السابق، ص ٩٨.

٦٨- المصدر السابق.

٦٩- المصدر السابق، ص ٩٩.

٧٠- المصدر السابق، ص ١١٧.

٧١- اقتباس سيمحا فلابان، المصدر السابق، ص ٨٤ .

٧٢- المصدر السابق، ص ٧٨-٧٩ .

# الفصل الثامن

# 8

# فى مصفاة الأرثوذكسية

«لقد انتظرت "نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" «الوضع» على يد أحد المؤرخين لمدة طويلة جداً ، مما رفع سقف الآمال أمام كتاب موريس لدرجة كبيرة ، ولكن هذه الآمال قد خُذلت بعد الفحص . وهذا معناه أن هذه المشكلة ما زالت فى انتظار دراسة أشمل وأكثر أمانة بما يليق بهذه المسألة الإنسانية والوطنية الكبرى» . بهذه العبارات ، أنهى المؤرخ الإسرائيلى شبتاى تيفيث أحد ردوده ، فى مجلة «ميدل إيسترن ستاديز» (دراسات الشرق الأوسط) ، على رائد مراجعة التاريخ(١) .

وكان تيفيث ، على رأس المؤرخين «القدامى» ، أول من تصدى للرد على «الجدد» ، وإن كان يرفض هذا التصنيف . وحاول تيفيث ، الذى خصص أربعة مجلدات كاملة للسيرة الذاتية لبن جوريون ، الذى تمسك دائمًا ، كما رأينا ، بأن خروج الفلسطينيين كان فى الحقيقة عملية «هروب» تنفيذًا لأوامر عليا (انظر الفصل السابع) ، إثبات «أن موريس قد فشل فى الإجابة على التساؤل الرئيسى الذى يدور فى ذهن القارئ ، فإن هروب العرب من فلسطين ما زال غارقًا فى جو من الغموض ، تمامًا مثلما كان الحال منذ أربعين عامًا ، عندما سجل بن جوريون فى مذكراته، بعد زيارته الأولى ليافا بعد احتلال اليهود لها (١٨ مايو ١٩٤٨): «لم أستطع أن أفهم لماذا خرج سكان يافا من مدينتهم؟»[٢]

[لنذكر هنا ، أن هذا الخروج غير المفهوم ، كان التعبير عن واقع سكان مدينة تخلت عنها صفوة سكانها فيما عدا بعض الزعماء المختلفين فيما بينهم لدرجة العجز عن تنظيم أية مقاومة حقيقية ، وتعرضت للقصف المدفعى لعدة أيام متواصلة ، وتعرضت لغزو الإرجون التى كانت تتباهى بمذبحة دير ياسين...] ومن أجل إثبات نظريته ، يمرر تيفيث كتاب بنى موريس عبر المصفاة محاولاً الطعن فى أسلوب التفكير والنتائج ، وهو يوجه للكتاب سبعة اعتراضات رئيسية .

فإذا كان بنى موريس لم يستطع تفسير «هروب» العرب ، فإن ذلك يرجع إلى عدم اعتماده على المصادر العربية ، لعدم توفرها كما قال هو ، أو لعدم قدرته على فهمها لعدم معرفته بالعربية ، كما قال ناقدوه ، وهذا

هو الاعتراض الأول ، الذى يشارك فيه كل منتقدى كتاب «نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» سواء أكانوا إسرائيليين أو عربًا . وهذه النقطة تمثل ، كما قال تيفيث بحق ، «كعب أخيل» لمؤرخنا ، حيث تحرمه ، ومعه القارئ ، من أى فهم لوجهة النظر العربية والفلسطينية للتاريخ . يقول تيفيث : «إن تسعين فى المائة من أدلته ، بل مائة فى المائة منها تقريبًا ، فيما يتعلق بالجيش والسياسة الإسرائيليين ، مأخوذة من المصادر الإسرائيلية»[٣]. ويضيف بأن تشويه الصورة يزداد كثيرًا بسبب اتجاه الإسرائيليين «لتضخيم الذات» ، كما نراه من تقييم مناحم بيجن لدور الارجون – من دير ياسين إلى يافا – فى الانتصارات اليهودية فى ربيع عام ١٩٤٨ (انظر الفصل الرابع) .

ويعتمد تفسير بنى موريس ، فى كتابيه ، للموجتين الكبيرتين الأوليين من الخروج الفلسطينى (كما رأينا فى الفصل الثالث) ، على وثيقة لاستخبارات الجيش ، وهذا هو الاعتراض الرئيسى الثانى لشبتاى تيفيث ، الذى يشكك فى صحة هذا التقرير . فهو يقول إن هذه الوثيقة مأخوذة من أرشيف أهارون كوهين ، أحد مسئولى المابام ، الذى أدين عام ١٩٦٠ لاتصالاته غير القانونية بعملاء سوفييت[٤]. وعلاوة على ذلك فتاريخ الوثيقة متأخر بخمسة عشر يومًا عن التاريخ الحقيقى لها : ففى يوم ٣٠ يونيو بالذات أبلغ رئيس أركان حرب قوات الدفاع الإسرائيلية حديثة التكوين ، القوات التابعة له بإلغاء القسم العربى السابق لإدارة الاستخبارات التابعة للهاجاناه (تينى أ) ، وإنشاء إدارة أخرى بديلة تابعة لرئاسة أركان الجيش الإسرائيلى . وينبع الفرق ، طبقًا لرأى تيفيث، من أن نفوذ المابام كان قويًا جدًا فى داخل إدارة الاستخبارات التابعة للهاجاناه ، وهذا يفسر طبيعة محتويات التقرير ، كما يفسر أن

أهارون كوهين حصل على نسخة من التقرير غداة يوم تحريره . وبعبارة أخرى ، فإن طريقة تفكير هاشومير هتساعير ، المعروفة بقربها من الأفكار العربية ، هى التى أوصلت إلى تعداد الأسباب لخروج العرب الواردة فى التقرير ، وخاصة نسبة ٥٥٪ المنسوبة لعمليات الهاجاناه ، و١٥٪ المنسوبة لعمليات الإرجون وليحي . وإذا كان المناخ السياسى الإيديولوچى الذى كتب فيه هذا التقرير يستحق أن يؤخذ فى الاعتبار ، وبالتالى يستخدم بشىء من الحرص ، فإن هذا لا يعنى إهماله بالكامل . ولكن تيفيث يطعن فى صحة تقرير إدارة الاستخبارات ، وفى الاستنتاجات التى يخرج بها بنى موريس منه ، ولكنه يلوم موريس بعد ذلك ، لأنه يعطى ظهره لتقارير الاستخبارات «لهدف سياسى غير مُعلن».

ويقول تيفيث : «ويتضح الاتجاه للمبالغة فى دور إسرائيل فى «خروج العرب» من فلسطين ، وبالتالى فى خلق مشكلة اللاجئين ، أكثر فأكثر عندما يتباعد بنى موريس عن إدارة استخبارات الجيش الإسرائيلى» ، وفى الواقع ، توصلت هذه الأخيرة إلى أنه «لا شك فى أن العمليات الحربية كانت العنصر الرئيسى فى حركة الهجرة. ويضيف تيفيث : «أن هذا التقرير لا يوافق «مزاج» بنى موريس ، الذى يحاول الوصول إلى هدف أكبر بكثير ، وهو إثبات : أ) أن جزءً كبيراً من «خروج العرب» كان عملية ترانسفير متعمدة ، وب) أن هذا الترانسفير يعود إلى جذور عميقة فى الفكر الصهيونى»[٥] .

وبعد الطعن فى صحة تقسيم خروج الفلسطينيين إلى خمس موجات (انظر الفصل الثالث)، الذى «يحاول التقليل من تأثير الخروج المبكر لخمسة وسبعين ألف فلسطينى ، وتضخيم أثر الدور اليهودى»[٦] يعود شبتاى تيفيث إلى إعتراضه الثالث . فكما رأينا ، أكد بنى موريس أنه لم

يجد أى أثر لأوامر أصدرتها القيادة العربية للسكان الفلسطينيين بترك منازلهم ، فيما عدا بعض المستويات الدنيا أحيانًا ، الأمر الذى تدعيه الصيغة الرسمية على الجانب الإسرائيلى . ويؤكد تيفيث أن هذا خطأ ، ويقتبس من خطاب بن جوريون الشهير أمام الكنيسيت فى ١١ أكتوبر ١٩٦١ ، حيث قال : «لدينا وثائق صريحة تثبت أنهم تركوا فلسطين اتباعًا لتعليمات الزعماء العرب ، وعلى رأسهم المفتى ، بمقتضى النظرية القائلة بأن غزو الجيوش العربية بعد انتهاء الانتداب ، سيدمر الدولة اليهودية ، ويلقى بكل اليهود ، أحياءً أو أمواتًا إلى البحر» . ويجادل المؤلف بأن «الوثائق الصريحة» [وهى غير معروفة حتى الآن – المؤلف] التى تحدث عنها بن جوريون ، كانت فى الغالب ، وثائق إدارة الاستخبارات للهاجاناه والقوات الإسرائيلية التى وصلت إلى علمه وعلم الوزارة»(٧) . والتلاعب بالألفاظ هنا بين ...

وقبل العودة إلى دور القادة العرب فى خروج الفلسطينيين ، يوجه المؤرخ «القديم» اعتراضه الرابع قائلاً : إن بنى موريس يرسم صورة مشوهة لعلاقات القوى بين اليهود والعرب ، و«يقدم إسرائيل على أنها لم تكن منذ اللحظة الأولى ، الكيان الهش ، وإنما كانت «القوة العظمى» التى كان مقدرًا لها أن تكونها»(٨) . ويدعى تيفيث أنه لا يوجد فى «نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» أية إشارة إلى القوات المصرية وقوامها ١٠ آلاف جندى مصرى وأسلحتهم التى لم تكن قوات الدفاع الإسرائيلية تملك مثلها فى ذلك الوقت، ولا أية إشارة إلى الفيلق العربى ، وأسلحته وتدريبه ، ولا أية إشارة إلى المدفعية السورية القوية إلخ . ويتساءل تيفيث قائلاً : «إذا كان الاستيطان اليهودى أقوى بكثير عسكريًا من العرب الفلسطينيين [منذ يناير – مارس ١٩٤٨] واتضح هذا التفوق العسكرى

[فى أبريل مايو]»[٩] كما يؤكد موريس ، فلماذا وافق أكبر مسئولين بالهاجاناه ، إزرايل جاليلى وإيجال يادين ، يوم ١٢ مايو ، على الاقتراح الأمريكى بتأجيل إعلان دولة إسرائيل مقابل هدنة مدتها ثلاثة أشهر ؟ ولكنه يعترف بأن التفوق العربى فى المراحل الأولى من الحرب ، قد انقلب لصالح إسرائيل ، على الأقل عدديًا ، فقد كان الجيش الإسرائيلى أضعف فيما يتعلق ببعض أنواع السلاح ، وإلا فكيف نفسر أن اليهود فقدوا فى الصراع الأول ٦٢٠٠ قتيلاً ، من عدد سكان يقل عن ٦٠٠ ألف، فى حين فقد الفلسطينيون ١٣ ألفًا – وهو تقدير للمصادر العربية ، يعتقد المؤرخون العسكريون الإسرائيليون أنه مبالغ فيه – من عدد سكان يبلغ مليون و٣٠٠ ألف نسمة ، أى بنفس النسبة وقدرها ١٪ ؟ وهى استنتاجات تتعارض مع إجماع كل المعطيات المتوفرة ، والتى رأينا فى الفصل الثانى أنها تثبت بلا جدال التفوق العددى والنوعى للقوات اليهودية على القوات العربية ، سواء أثناء الحرب الأهلية من ديسمبر ١٩٤٧ ، وحتى مايو ١٩٤٨ ، أم أثناء الحرب التالية لها ، ربما باستثناء الفترة من ١٥ مايو حتى ١١ يونيو ١٩٤٨ .

## تأثير «الدومينو» ودوافعه الثلاثة

وفى رأى شبتاى تيفيث ، فإن الحديث عن «تفوق» الهاجاناه ، هدفه الوحيد هو التقليل من قيمة النظرية القائلة بأن الفلسطينيين هربوا ليعودوا بعد ذلك فى أذيال الجيوش العربية المنتصرة ، وهو يرى فى هذه النظرية التفسير للموجتين الأولى والثانية فى الخروج . وهو يعدد طوال ست صفحات خروج السكان العرب من المدن التى سقطت فى أيدى الهاجاناه ، مع أنها دعتهم إلى البقاء ، وهروب القادة المحليين

والوطنيين، والإجلاء الاختيارى للنساء والأطفال وكبار السن ، وقبول الدول العربية للاجئين ، وحالة القرى« العربية العشرين التى أصدر قادتها أوامر الرحيل ، وتأثير سقوط حيفا على يافا وعكا ... إلخ . وهى جميعًا أمثلة مأخوذة من كتاب بنى موريس نفسه . ويلخص تيفيث الوضع قائلاً : «كان أحد العوامل الرئيسية للرحيل من المدن ، هو تفكك القيادات المحلية المدنية والعسكرية قبل المعارك النهائية وأثناءها»[١٠] . ويتساءل بعد ذلك عن الأسباب التى جعلت السكان الفلسطينيين «يُتركون» "وحدهم" فى مواجهة العدو الصهيونى»[١١] .

ولا يرجع تيفيث هذا التخلى إلى الجبن وإنما إلى خطة سياسية مدبرة ، فقد هرب هؤلاء المسئولون لأنهم كانوا يعتقدون أن هذا يتمشى مع خطط المفتى الذى كان يريد دفع الموقف إلى درجة أسوأ لدفع القادة العرب على التدخل . وهو مجرد افتراض ، فإن تيفيث ، وقبله بن جوريون ، لم يقدم أى دليل يثبت أن اللجنة العربية العليا قد شجعت الفلسطينيين على الهرب ، ومن باب أولى فهى لم تصدر أى أوامر بذلك . ومع ذلك فهو يؤكد : «لو أراد موريس الوصول إلى النتجة الحتمية لقصته، لكان وصل إلى النتيجة أنه كانت هناك «توصية نشيطة» من جانب المفتى واللجنة العربية العليا ، وليس مجرد موافقة ضمنية»[١٢] . ويقول تيفيث ، ملخصاً أقوال بنى موريس ، إن الخروج من حيفا والذى يمثل ١٠ بالمائة من العدد الإجمالى ، «يستحق اهتماماً خاصاً ، فقد كان المفجر المباشر ، والسبب غير المباشر لهروب العرب فى منطقة حيفا ، وغيرها من المناطق بما فيها يافا وعكا وصفد»[١٣] . ومع ذلك ، يعود فى نفس الصفحة ، لانتقاد موريس لتجاهله للدوافع الثلاثة لتأثير الدومينو ، وهى : هروب الأغنياء ، وإجلاء غير المحاربين ، وهروب الزعماء والقادة».

ويستنتج من هذه النقطة الأخيرة : «لقد كانت الأوامر بالإخلاء ، أيًا كانت المبررات ، والمثل الذى ضربه الزعماء والقادة للشعب ، بمثابة توجيه واضح للهرب . ولعل تصريحات بن جوريون فى الكنيسيت لم تكن ، فى نهاية المطاف ، بعيدة عن الحقيقة بكثير»(١٤) .

الانتقاد الخامس : وهو فكرة «الترانسفير و هى «كلمة ذات دلالة» تستخدم «بكل استخفاف» . وبالطبع يؤكد تيفيث التناقض الذى يجد موريس نفسه واقعًا فيه ، والذى توسعنا فى تحليله فى الفصل السابق ، ألا وهو تأكيد المؤرخ الجديد على غياب أى أثر لأوامر رسمية بطرد الفلسطينيين من جانب ، وتأكيده من الجانب الآخر ، أن قادة الهاجاناه (وكذلك بن جوريون ، لاحظوا أن ترحيل السكان العرب من الدولة اليهودية الوليدة قد بدأ ، وأنه يكفى دفعه بقليل من الجهد الإضافى ، وبدفعة إصبع من القوات اليهودية ليصل إلى منتهاه» . ولكن المؤرخ القديم يهاجم خاصة ، «الخطأ الذى لا يغتفر» الذى يرتكبه زميله الأصغر سنًا عندما يؤكد هذا الأخير ، أن ترحيل عرب فلسطين إلى بلدان أخرى، «كان له جذوره فى التيار الأساسى للفكر اليهودى ، فى نهاية الثلاثينيات والأربعينيات ، حتى إن لم يكن ظاهرًا فى الخطط الحديثة»(١٥) . ويؤكد تيفيث أن هذه الفكرة لم تُبحث فى أى من مؤتمرات الصهيونية ، إلا كرد فعل لخطة التقسيم التى اقترحتها لجنة بيل فى ٧ يوليو ١٩٣٧ ، «وأن الوثائق المتعلقة بهذه الفكرة من الضخامة بما لا يسمح بمناقشتها هنا ، ولو جزئيًا» وقد رأينا فى الفصل السابق ، لأى حد جرى التلاعب فى هذه الوثائق .

ويتابع تيفيث قائلاً : وفى إطار هذه الفكرة الخاطئة ، يقدم موريس «الرجل الشرير» فى قصته : وهو يوسف فايتس»(١٦) . ويخصص تيفيث

ست صفحات لتكذيب «الأسطورة» التى خلقها بنى موريس ، وطبقًا لروايته ، كان فايتس مجرد شخصية عادية وبلا نفوذ ، وأنه لم يشترك إلا فى تدمير ثمان قرى عربية ، وأن بن جوريون لم يقر إلا تكوين لجنة لدراسة الترانسفير الذى حدث فعلاً . والدليل على ذلك ، فى رأى تيفيث ، هو رفض رئيس الوزراء الإجابة على مطالبات فايتس كتابة . أما ما يدعيه موريس من «أنه بشأن هذا الموضوع الحساس ، فإن بن جوريون كان يرفض أن يسجل أى شىء كتابة ، حتى لا يتهم بأنه تصرف دون موافقة سياسية» ، فهو نوع من «العمى» . ويستطرد تيفيث قائلاً : «والحقيقة ببساطة ، هى أن بن جوريون ، وإن قبل ، من ناحية المبدأ ، قيام لجنة لدراسة إمكانية إعادة توطين اللاجئين فى البلدان العربية تمهيداً لأية مفاوضات مستقبلة ، إلا أنه رفض بشكل قاطع طلب فايتس تكوين لجنة لتنفيذ الترانسفير»[١٧]. فماذا إذن عن قرار طرد الجماعات العربية عن طريق تخويفها ، وهو القرار الذى اتخذه بن جوريون مع فايتس يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٤٨ ، عشية عمليتى يوآف وحيرام ؟ إنها مجرد اختراعات كاذبة من فايتس ، ويستشهد على ذلك بمذكرات ... بن جوريون حيث يقول : «لم يجر الاتفاق على أى شىء ، ولم يُتخذ أى قرار»[١٨] . ثم يؤكد بشكل قاطع ، دون أن يُكذب أيًا من حالات الطرد التى أوردها بنى موريس ، قائلاً : «وقد قطعت الهدنة ، وعادت الحرب فى الشمال والجنوب ، وهرب العرب من القرى الواقعة فى مناطق القتال، ولا توجد أية علاقة بين هذا التطور وبين المحادثة بين بن جوريون وفايتس يوم ٢٩ سبتمبر»[١٩]. وبالمثل يقول تيفيث بأن لجنة الترانسفير التى كونتها الحكومة الإسرائيلية رسميًا فى أغسطس ١٩٤٨ ، «لم تكن لجنة دائمة من سلطتها طرد عرب فلسطين وتدمير منازلهم ، كما يريد

موريس أن يدفعنا للاعتقاد خلافًا للحقيقة ، بل كان دورها الرئيسى هو تحضير موقف إسرائيل فى مؤتمر السلام ، حيث كان من الممكن اقتراح تبادل للسكان : أى تبادل المهاجرين اليهود (اللاجئين) من البلدان العربية ، فى مقابل اللاجئين من عرب فلسطين [هكذا حرفيًا]»[٢٠] .

وعن هذه النقطة ، يفند المقال الذى كتبه بنى موريس بعنوان : «تزوير السجلات»[٢١] حجج شبتاى تيفيث بشكل خطير ، ففيها يكشف المؤرخ الجديد كيف أُزيلت من جميع مذكرات المسئولين السياسيين ، وأولهم فايتس ، ولكن بمن فيهم بن جوريون كذلك ، أية إشارة صريحة لطرد عرب فلسطين . وقد ركزت الرقابة ، أو الرقابة الذاتية ، بصفة خاصة ، على اللقاءات بين رئيس لجنة الترانسفير ورئيس الوزراء . ولنأخذ ، على سبيل المثال ، ذلك اللقاء الذى عقد يوم ٥ يونيو ١٩٤٨ (انظر الفصل الخامس) ، ففى حين كتب فايتس بخط يده أنه أبلغ بن جوريون بأن اللجنة قد بدأت فعلاً «بتدمير (**destroying**) القرى» فإن النسخة المطبوعة تذكر «تحسين (**improving**) القرى» ! أما بالنسبة لمذكرات رئيس الوزراء ، ففى حين تذكر فكرة قيام كتيبة «بتنطيف تلك القرى ، وزراعتهت ، وتوطين [يهود] بها» ، فإننا لا نجد أية إشارة إلى الأعمال الرئيسية المكلفة بها لجنة الترانسفير ، ألا وهى تدمير القرى ، ومنع زراعتها أو حصادها بمعرفة العرب ، أو شراء الأراضى العربية المخصصة للمهاجرين الجدد . ويكتب بنى موريس قائلاً : «لقد بلغ اهتمام بن جوريون بعدم ترك أية بصمات تدل على ارتباطه بنشاط اللجنة ، إلى حد أنه ذكر ، بتاريخ ١٦ يونيو [١٩٤٨] تدمير مجموعة من القرى العربية قبلها بوقت قصير ، أو جارى تدميرها («مُغر قرب جديرة ، وفجة ، وبيار عديس (...) ، ومسكة (...)») دون أن يذكر مصدر هذه

المعلومات ، أو المسئول عن هذا التدمير ، أو الإطار الذى تم من خلاله» (انظر الصفحات ٤٨ إلى ٥٠) . ونفس الشيء بالنسبة للقاء الحاسم يوم ١٨ أغسطس ١٩٤٨ ، والذى تحدثنا عنه فى الفصل الخامس . فلا نجد كلمة واحدة ، فى مذكرات رئيس الوزراء ، عن اقتراح فايتس بتدمير القرى العربية ، أو منع العرب من جنى محاصيلهم .

وفى نفس إطار اهتمامه بحماية الأب المؤسس لإسرائيل ، يتوجه شبتاى تيفيث بالانتقاد السادس لبنى موريس ، وهو أنه قد زور العلاقات بين دافيد بن جوريون وبين جنرالاته . وقد رأينا فى الفصل السابق ، أن بنى مويس يقرر أن بن جوريون قد امتنع دومًا عن تحرير أى أمر مكتوب بطرد الفلسطينيين أو تدمير القرى العربية ، معتمدًا على أن قادة الهاجاناه ، على جميع المستويات ، كانوا يفهمون أن هذا هو الخط الذى يُتّبع . ويستنكر تيفيث هذا الادعاء قائلاً : «لا يوجد أى دليل يستطيع ابنى موريس أن يقدمه لإثبات ذلك»[٢٢] صحيح أن رئيس وزراء إسرائيل صرح مرة قائلاً : «إن عرب أرض إسرائيل ليس لهم سوى دور واحد وهو الهرب»[٢٣] ولكنه اكتفى ، أثناء زياراته على الطبيعة ، مع الجنرال موشيه كارمل (فى الشمال)، ومع الجنرال ايجال آلون (فى الجنوب) ، بأن «يتمنى» خروج العرب ، دون أن يدعو إلى الدفع إليه . ويعتمد تيفيث على الأمر الشهير ، المؤرخ ٦ يوليو ١٩٤٨ ، الذى يمنع تدمير أية قرى عربية ، أو إجراء أى طرد «دون تصريح خاص أو قرار صريح» من وزير الدفاع ، ويقول إن بنى موريس «لا يستطيع أن يعفى بن جوريون من هذا الأمر الذى يكذب الصورة التى يرسمها له وتفسيره»[٢٤] لتصريفات الزعيم اليهودى . فهذا الأمر الدورى ، لا يدل على «الاستجابة السياسية غير الراضية للضغط السياسى» الذى يتحدث عنه بنى موريس ، الذى

يُتهم بأنه «لا يملك المعلومات ، ولا يهتم بالجهود النشطة لبن جوريون لتأكيد الانضباط العسكرى لدى جيش أنشئ حديثًا من جماعات سرية ، بل من مجموعات إرهابية»[٢٥] .

وتلى ذلك فقرة طويلة فى الدفاع عن بن جوريون ، وإبراز مناقبه ، قبدلاً من تغطية التصرفات السيئة لجنوده ، تدخل وزير الدفاع شخصيًا لمعاقبتهم ، ولا يشير إلا إلى حالة واحدة من التدخل فى هذا الاتجاه ، وتتعلق بحادثة نهب . كما يقول بأنه قد تدخل لإنقاذ عرب الناصرة من الطرد على يد موشيه كارمل . وعلى العكس من وصف موريس لاجتماع مجلس الوزراء فى ٧ نوفمبر ، فقد «صدم» من قصة الفظائع التى ارتكبتها قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء عملية حيرام ، والدليل على ذلك .. ما جاء فى مذكراته . أما بالنسبة لاجتماع الوزارة فى ٢٦ سبتمبر ، عشية قطع الهدنة الثانية ، فقد تعرض «لعملية تشويه متوحشة» [هكذا بالنص] ، وسيتأكد القارئ من ذلك إذا تابع مناقشة المؤرخ . فطبقًا لرواية بنى موريس ، قال بن جوريون «للوزارة ، إنه إذا استؤنفت المعارك فى الشمال ، فإن الجليل «سيطهر» (نقى) ، و«يفرغ» (ريئق) من العرب ، وقال إن جنرالاته أكدوا له ذلك» . يرد تيفيث بغضب قائلاً : «لا توجد كلمة واحدة صادقة فى هذه العبارة» ، ويستشهد بمحضر الاجتماع : «بن جوريون : ما قالوه هو : ستكون هديتنا لكم هى جليل فارغ (ريئق) ، وهذا لا يمكن أن يحدث دون [استئناف] الحرب . إن الجليل اليوم ملآن وليس فارغًا ، ولهذا فإذا استؤنفت الحرب فى كل البلاد [...] فسيُطهر الجليل (نقى)»[٢٦] . ويتوقف الفهم الصحيح للعبارة ، حسب رأى تيفيث ، فى تحديد من «هم» الذين يقولون ذلك ، وهو يوضح أن المعنيين هنا ليسوا الجنرالات وإنما الكونت برنادوت ومساعده رالف بانش . أى

بعبارة أخرى ، فإن ممثلى الأمم المتحدة هم الذين دفعوا حكومة إسرائيل ... إلى قطع الهدنة !!

## نزع الشرعية عن الصهيونية؟

ويصل شبتاى تيفيث إلى القمة فى فن الجدل عند الحديث عن عرب اللد والرملة[٢٧] . فقد حكى بنى موريس كيف أنه عندما سأل إيجال آلون ويتسحاق رابين رئيس الوزراء عما يجب القيام به تجاههم ، فإنه «أشار بيده إشارة قوية بالرفض ، وقال «اطردوهم (جاريس أوتام)» . ويقول تيفيث إن المؤرخ الجديد قد استبعد بذلك ، رواية آرييه يتسحاقى الذى كان لمدة طويلة مدير الأرشيف للقسم التاريخى لأركان حرب قوات الدفاع الإسرائيلية . وطبقًا لرواية هذا الأخير ، فإن «بن جوريون لم يقل اطردوهم وإنما اكتفى بعمل إشارة معناها اطردوهم» . وفى الواقع فإن بنى موريس اعتمد هنا على قصة حياة مؤسس إسرائيل من تحرير ميخائيل بار زوهار الذى «يذكر أن مصدره هو لقاء مع رابين ، ولكن هل يمكن التأكد من أنه لم يسئ تفسير أقوال رابين؟»[٢٨] وصحيح أن رابين ذكر فى فقرة تعرضت للرقابة من مذكراته ، ونشرتها النيويورك تايمز أن «ب.ج. أشر بيده بما معناه اطردوهم «!» ولكن تيفيث يؤكد أن رابين كذب هذه الرواية ثلاث مرات ، وعلى أية حال فالحقيقة نجدها كالعادة فى مذكرات بن جوريون حيث يقول : «فى رأيى أنهم عندما يهربون (أى العرب) ، فإنه لا داعى لأن نجرى وراءهم (أى أن نرجوهم البقاء - ش. ت.) . ولكن الوضع يتغير فى حالة السكان الباقين فى أماكنهم ، والذين تطردهم قواتنا . ففى اللد والرملة ، كانت هناك أوامر صريحة بعدم طرد السكان ، ولكننا علمنا أنهم قد طُردوا» . والنتيجة التى يصل إليها

شبتاى تيفيث هى : «كان من الممكن تفسير إشارة بن جوريون بأكثر من تفسير ، وأحد هذه التفسيرات الممكنة ، كان الاستياء» .

أما الانتقاد السابع وهو أهمها ، فله طابع أكثر شمولية . يقول شبتاى تيفيث إنه صحيح أن مقدمة كتاب «نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» تؤكد على رغبة العرب فى تدمير الدولة اليهودية ، ولكن القارئ لا يلبث أن تختفى من أمامه هذه الخلفية بشكل كامل «إذ أنه بالطريقة التى يحكى بها موريس الرواية ، يظهر أن اليهود هم المسئولون عن الحرب»[٢٩] . وطبقًا لهذه الرواية تبدأ جميع الأحداث بتحرك يهودى ، ثم يظهر العمل العربى الذى دفع لهذا التحرك بعد ذلك – هذا إذا ظهر أصلاً . وتبدو الهاجاناه ، ومن بعدها قوات الدفاع الإسرائيلية وهى تهاجم القرى العربية المسالمة . والتحليلات تقلل من قوة نيران جيش التحرير التابع للقاوقجى مع أنها كانت تملك مدافع لا تملك الهاجاناه مثلها فى ذلك الوقت ، وهو دليل آخر ، على خطأ نظرية تفوق القوات اليهودية على أعدائها . ثم يهاجم تيفيث أخيرًا ، رواية موريس بشأن عملية يوآف، وخاصة قصف الطائرات المزعوم لبعض التجمعات العربية ، فهذه كانت فى الحقيقة ، كما يقول المؤرخ الأرثوذكسى ، «قواعد عمليات وإمداد» خاصة بالقوات المصرية . ويستمر قائلاً : «لقد كانت تجهيزات قوات الدفاع الإسرائيلية ، حتى فى أكتوبر ، على درجة من السوء لا تسمح لها بمهاجمة تجمعات مدنية ، حتى لو رغبت فى ذلك»[٣٠] .

ويرد بنى موريس فى مقدمة كتابه «١٩٤٨ وما بعدها» على عدد من حجج شبتاى . وبعد إنكار تعاطفه مع الفلسطينيين يقول : «إن التأريخ الجديد ليس له ، فيما يتعلق بى ، أى هدف سياسى . (...) لقد حاولت وصف كيفية ظهور مشكلة اللاجئين وشرح ذلك ، ولم أحاول أن أعبر عن

التعاطف مع أى من الجانبين (...) ولم أحاول نزع الشرعية عن الصهيونية ، ولم يكن ذلك هدفى ، فأنا أعتقد أن الصهيونية لا تقل شرعية عن أية حركة قومية أخرى»[٣١] . ثم يوجه الانتقاد لتحليل خروج الفلسطينيين كما يقدمه زميله الأسبق . وفى حين يؤكد موريس على الطبيعة المعقدة ، متعددة الأسباب ، للظاهرة ، يرجعها تيفيث لسبب واحد هو أوامر القادة العرب أو المثال الذى ضربوه . يؤكد موريس : «عندما أنكرت التفسير الوحيد الذى يتبناه تيفيث (الأوامر العربية) ، لتفسير خروج العرب حتى ١٥ مايو ، فقد لاحظت أنه ببساطة ، لا يوجد أى دليل لتدعيم تلك النظرية ، وأن الوثيقة الوحيدة التى يقدمها تيفيث ، وهى تقرير الهاجاناه بتاريخ ٢٤ أبريل ، تتحدث بصراحة عن «إشاعات» ، إلى جانب أمر صدر فى بعض التجمعات (وليس أمرًا عامًا موجهًا «إلى عرب فلسطين») . (...) والواقع أن ما حدث هو العكس : فقد علمت إدارات الاستخبارات الخاصة بالهاجاناه ، وبالبعثات الدبلوماسية الغربية فى منطقة الشرق الأوسط فى أيام ٥ و٦ مايو ١٩٤٨ ، وكذلك سجلت ، واستشهدت بأوامر ونداءات (صادرة عن الملك عبدالله ، وقائد جيش التحرير العربى فوزى القاوقجى ، وعن راديو دمشق) موجهة إلى عرب فلسطين تدعوهم إلى البقاء فى منازلهم ، أو إلى العودة إلى فلسطين إن كانوا قد غادروها فعلاً»[٣٢].

ويضيف موريس أنه إلى جانب غياب أى دليل مادى ، فإن تفسير تيفيث يتناقض تمامًا مع «التسلسل الزمنى الذى لا يمكن دحضه ، فهناك دائمًا تناظر أكيد بين الهجمات اليهودية على تلك القرى أو المدن ، وبين هروب العرب من القرى أو المدن بعينها»[٣٣] . وهنا يذكر الهجوم على طبرية يوم ١٧ أبريل ، ويتبعه هروب السكان العرب منها يوم ١٨ ،

والاستيلاء على مدينة حيفا يومى ٢١ و٢٢ أبريل ، ويتبعه هروب أغلبية سكانها وعددهم ٧٠ ألفًا بين ٢٢ أبريل وأول مايو ، وهجوم الإرجون على يافا من ٢٥ إلى ٢٧ أبريل ، وما تلاه من هروب أغلب السكان وعددهم يتراوح بين ٧٠ و٨٠ ألفًا فى الفترة من ٢٥ أبريل وحتى ١٣ مايو ، وبالمثل فى صفد التى تم غزوها بين ٩ و١٠ مايو ، وتُركت يوم ١٠ مايو ، وكذلك الجليل الشرقى الذى سقط بين أيام ٢ و٢٥ مايو ، وهرب منه القرويون فى ذات التاريخ ، إلخ . ويضيف : «لم يكن هناك أمر أو سلسلة من الأوامر بخروج منظم وموحد خلال فترة محددة ، بل كانت هناك عملية تراكمية ذات أسباب مختلفة ، ولكنها جميعًا لها مفجر أساسى ، وهو ضربة نهائية قاصمة ، وهى هجمة من الهاجاناه ، إو الإرجون ، أو قوات الدفاع الإسرائيلية فى كل حالة وموقع»[٢٤] . ويتمسك بنى موريس بهذا التسلسل الزمنى لأنه يعكس المراحل المختلفة للحرب ، كما هو واضح . وهو يؤكد كذلك التفوق العسكرى «الواضح» لليشوف (الاستيطان اليهودى) «الذى سمح للهاجاناه عندما بدأت الهجوم ، بإبادة المليشيات الفلسطينية بعد سلسلة من الهجمات الخاطفة – دون إراقة الكثير من الدماء – فى أبريل مايو ١٩٤٨ »[٣٥] . وهو يؤكد كذلك ، واستنادًا للأرقام ، أن قوات الدفاع الإسرائيلية كانت أقوى من الجيوش العربية التى غزت فلسطين ، سواء فى عدد المقاتلين ، أو فى التدريب ، أو فاعلية القيادة ، وكذلك «فى أغلب أنواع السلاح (فيما عدا الأسابيع الثلاثة الحرجة بين ١٥ مايو و١١ يونيو ١٩٤٨)»[٣٦] .

أما بالنسبة لصورة بن جوريون ، فيسخر بنى موريس من الصورة التى يرسمها تيفيث والتى يبدو فيها «بوجه أبوى محب للخير» ، والذى لم يدفعه إلى الشعور ببعض العداء نحو الفلسطينيين إلا الغزو العربى فى

١٥ مايو ، يقول بنى موريس ، «غير صحيح ! لقد فهم بن جوريون منذ وقت مبكر جدًا أن وجود أقلية عربية سيمثل خطرًا رئيسيًا أو «خطر وجود» على الدولة اليهودية المقبلة . وقد فهم ، على الأقل منذ منتصف الثلاثينيات (كما يقول تيفيث فى كتابه «بن جوريون وعرب فلسطين») ، أن الفلسطينيين يعارضون بكل قوة قيام دولة يهودية فى فلسطين ، وأنهم سيقاومون ذلك حتى النهاية . وهكذا نجد بن جوريون (ومعه أغلب الزعماء الصهيونيين) ، منذ ١٩٣٧ ، يفضل حلاً «للمشكلة الفلسطينية» مبنيًا على «الترانسفير» . وفى هذه النقطة الأخيرة ، يحيلنا بنى موريس على كتاب .. شبتاى تيفيث ! يقول موريس : «وبالوصول إلى عام ١٩٤٨ ، وما صاحبه من ارتباكات وتشريد بسبب الحرب ، نجد بن جوريون ينتهز الفرصة «لتهويد» الدولة اليهودية البازغة . (...) ولكنه كان يفهم كذلك أنك لا تستطيع أن تصنع العجة دون تكسير البيض ، بشرط أن يكون عربيًا . وهكذا وجدناه يعطى ضباطه وموظفيه دفعة فى الاتجاه الصحيح ، وفى لهيب المعركة ، أفرغ أغلب البلاد من سكانها العرب الأصليين»(٣٧) .

## التواطؤ اليهودى الأردنى ، مسلمة تبسيطية

وهنالك معارضون آخرون «للمؤرخين الجدد» لا يعارضون التوجه العام ، ولكنهم ينتقدون هذا الجانب أو ذاك ، وهذا هو الوضع بالنسبة لافراهام سيلا الذى يجادل خاصة بشأن فكرة كتابه ، كما ذكرنا من قبل ، «التواطؤ عبر الأردن» (انظر الفصل الثانى). يكتب سيلا فى افتتاح مقال طويل تحت العنوان «شرق الأردن وإسرائيل وحرب عام ١٩٤٨ : الأسطورة والتأريخ والحقيقة» نشر فى مجلة دراسات الشرق الأوسط ، التى نشر فيها مقال تيفيث كذلك(٣٨) ، يقول : «تخلق الحروب أساطيرها

السياسية ، وحرب ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل ليست استثناءً من ذلك . وأحد الأساطير السياسية المركزية التى خلقتها تلك الحرب تتعلق بالاتفاق السرى بشأن تقسيم فلسطين بين قيادة اليشوف والحكومة الإسرائيلية من جانب ، وبين الملك عبدالله ملك الأردن من الجانب الآخر»[٣٩] ومن النادر أن توجد أسطورة تبدو على هذه الدرجة من الصحة من النظرة الأولى ، وافراهام سيلا يعترف على طول مقاله ، بحقيقة الاتصالات بين الوكالة اليهودية والأمير عبدالله قبل الحرب العالمية الثانية ، وبالاتفاق غير المكتوب بين هذا الأخير وبين جولدا مئيرسون فى ١٧ نوفمبر ١٩٤٧ ، وأخيراً بالضوء الأخضر من جانب لندن في فبراير ١٩٤٨ ، باحتلال الأراضى المخصصة للدولة العربية فى فلسطين ، بشرط عدم مساس الفيلق العربى بالأراضى المخصصة للدولة اليهودية. وأخيراً يعترف سيلا بأن الفيلق العربى لم يتدخل أبداً (أو تقريبًا) ، فى الأراضى اليهودية[٤٠] ، فالمعارك الضارية التى دارت فى كفار إتسيون واللطرون دارت فى الأراضى العربية . وفى المقابل ، لم تتردد القوات اليهودية ، ابتداء من أوائل عام ١٩٤٨ وحتى نهاية الحرب ، فى مهاجمة الأراضى العربية التى وعدت بتخصيصها لعبدالله ، وخاصة عندما استولت فى منتصف يوليو على الرملة واللد . ومع ذلك ، فقد امتنع بن جوريون عن الوقوع فى الإغراء بالاستيلاء على الضفة الغربية ، حتى لا يعرض للخطر هذا التقسيم الجديد لفلسطين بين إسرائيل وشرق الأردن . وقد اكتسب هذا التقسيم الشرعية من خطة برنادوت فى يونيو ١٩٤٨ ، وتأكد باتفاق الهدنة ، وإن كانت الحدود قد تعدلت لصالح إسرائيل .

وهذا معناه أن مشكلة «سيلا» لا تتعلق بالحقائق ، التى لا يمكن

إنكارها ، وإنما بكيفية تفسيرها ، فهو يختم مقاله قائلاً : «إن الحرب هى الظاهرة الأكثر تعقيداً والأكثر إرباكًا فى تاريخ البشرية ، ومن باب أولى عندما يتعلق الأمر بدول ناشئة مؤسساتها ضعيفة وتنقصها الخبرة فى مجالى الحرب والعلاقات الدولية ، وتنظيمات غير رسمية ، محليًا ودوليًا ، وبقوى عظمى تحاول الحفاظ على مصالحها فيما وراء البحار»(٤١). وفى مثل هذه الظروف . «من المفهوم أن يتخذ المرء موقفًا جامدًا يتبنى تفسيراً شاملاً مبنيًا على نظرية المؤامرة بالنسبة لنتيجة الحرب ، خاصة إذا كان ذلك يخدم هدفًا سياسيًا أو إيديولوجيًا . ومع ذلك فاتخاذ هذه المواقف كخلفية يمثل خطورة للمؤرخ حتى لو كانت حججه قائمة على حقائق وشهادات تاريخية . وينطبق هذا بصفة خاصة على المسلمات التبسيطية عن «التواطؤ» التى تُقدم لتفسير النسيج المرتبك والمعقد للعلاقات بين إسرائيل والأردن أثناء حرب ١٩٤٨ . (...) وهذا التوجه يتجاهل الأهداف والمصالح المتناقضة للاعبين المتواجهين في الساحة السياسية والعسكرية ، كما يتجاهل القرارات الناجمة عن الأخطاء وانقطاع الاتصال ، والشد والجذب بين السياسيين والعسكريين ، وبين القيادات العليا والقيادات المحلية»(٤٢).

وهكذا يحاول افراهام سيلا أن يثبت أن ضبط النفس الذى أبداه الفيلق العربى ، وبدرجة أقل ، الجيش الإسرائيلى ، لم يكن مجرد تطبيق بسيط للاتفاق الذى تم بين القيادتين الإسرائيلية والأردنية ، ولكنه كان بالأحرى نتيجة للتناقضات التى واجهت كلاً من الطرفين فى المراحل المختلفة . فإذا كان عبدالله قد تعهد بعدم الهجوم على الدولة اليهودية ، فقد كان عليه أن يواجه ضغط الرأى العام المنادى بالقتال بعد أن ازداد راديكالية كنتيجة لطرد الفلسطينيين، كذلك كان عليه أن يواجه ضغط

الدول العربية المنافسة المصممة على عدم حصوله على الضفة الغربية وبذلك يقترب من تحقيق حلمه بسوريا الكبرى . وفى المقابل ، لم يكن باستطاعة الملك تجاهل التحذيرات المتكررة من لندن التى كانت تهدد بسحب تموينها وضباطها من الفيلق العربى إذا ما قام بالهجوم على الأراضى اليهودية . وعلاوة على ذلك ، فبقدر تحول توازن القوى لمصلحة إسرائيل كلما ازداد خوف عبدالله من الهزيمة فى المواجهة مع التساحال، وبذلك يعطى الإسرائيليين الحجة للاستيلاء على الضفة الغربية . وكذلك الحال بالنسبة لبن جوريون ، الذى لا يجد المجال مفتوحاً أمامه ، فعلى الرغم من التفوق العسكرى للقوات الإسرائيلية ، فإنه كان يخشى خلال الستة أشهر الأولى من عام ١٩٤٨ ، من الفيلق العربى الأفضل تسليحًا وتدريباً وقيادة من بقية الجيوش العربية . وفيما بعد ، عندما أصبح رئيس الوزراء الإسرائيلى متأكداً من قدرته العسكرية على الاستيلاء على الضفة الغربية للأردن ، منعته الاعتبارات الدبلوماسية من ذلك : فمثل هذه العملية كانت ستؤدى إلى عزل الدولة اليهودية الناشئة ، وكانت ستحرمها خاصة من تأييد الولايات المتحدة ، بل والاتحاد السوفييتى . ومن ناحية أخرى ، ففى الخريف تغيرت الأولويات : فقد قررت إسرائيل كسر الهدنة وهزيمة المصريين حتى تضع يدها على النقب الذى كانت خطة برنادوت اقترحت ضمه إلى العرب فى مقابل الجليل .

والواقع ان القدس هى المكان الوحيد الذى يمكن فيه للإسرائيلين والأردنيين أن يتواجهوا . فالمدينة ليست جزءاً من الدولة اليهودية أو الدولة العربية طبقًا لقرار الأمم المتحدة الذى أعطاها وضعًا دوليًا ، وهى لم تكن ضمن الاتفاق بين الملك عبدالله وجولدا مئيرسون ، بل إنهما لم

يذكراها على الإطلاق فى آخر لقاء لهما فى ليلة ١٠ - ١١ مايو ١٩٤٨ . ومع ذلك فقد أخرت قيادة الفيلق العربى لحظة المواجهة حتى ١٩ مايو ، يقول افراهام سيلا : «دلم يعد جلوب قادرًا على مقاومة ضغط الملك والحكومة والرأى العام ، كما لم يكن بوسعه مواجهة سخط ضباط وجنود الفيلق العربى الذين أصبحوا على وشك التمرد»[٤٣] أما فى المدينة فقد كان الموقف فى غاية التعقيد ، فقد سيطر الإسرائيليون منذ ربيع ١٩٤٨ على الأحياء المحيطة وباتوا يهددون المدينة القديمة ، ولكن الحى اليهودى فى داخل المدينة القديمة كان تحت الحصار ، ولم يلبث أن سقط يوم ٢٨ مايو . وفى نفس الوقت ، ظلت الطريق بين القدس وتل أبيب مقطوعة ، طوال الوقت - تقريبًا - حتى يوليو على الرغم من العمليات الكثيرة للهاجاناه ثم من قوات الدفاع الإسرائيلية ، وإن كانت هذه الأخيرة قد نجحت فى أوائل يونيو فى شق طريق آخر تحت إشرافها سمته «طريق بورما» مما سمح بتموين المدينة اليهودية . ولذلك أخذ الأردنيون والإسرائيليون يتقاتلون من أجل السيطرة على النقاط الحاكمة للبلدة القديمة (جبل سكوبس) ، وجبل الزيتون ، وبابى صهيون ودمشق ، وأحياء الشيخ جارة وميا شعاريم ومصرارة ونوتر دام) ، وكذلك الطرق الموصلة للقدس (من تل أبيب وكذلك من أريحا ، ورام الله ، والخليل) ، وكانت المصادمات عنيفة فى كثير من الأحيان ، ولكنها لم تتحول أبدًا إلى حمامات دم ، ولم يحاول أى من الطرفين الاستيلاء على المدينة بالكامل حتى عندما بدا ذلك ممكنًا . ومع ذلك ، يختم سيلا قائلاً : «إن ما يبدو كاستراتچية حرب محدودة مقبولة دوليًا ، كان حتى نهاية حرب الأيام العشرة (٩-١٨ يوليو ١٩٤٨) مجرد عدد من العمليات التى فرضتها الاعتبارات الاستراتيچية ، والضرورات السياسية ، وقيود

القدرة العسكرية وما صاحبها من هزائم ، أكثر منها تنفيذاً لسياسة ضبط نفس مخططة ومنفذة بحرية (...) وعند إتمام التقسيم الواقعى للبلاد بين شرق الأردن وإسرائيل ، لم يكن ذلك مجرد تنفيذ لاتفاق الطرفين السابق ، وإنما كان ذلك نتيجة للواقع السياسى والعسكرى الذى اضطرت إسرائيل للالتزام به على الرغم من سقوط الاتفاق غير المكتوب مع عبدالله، وعلى الرغم من تفوقها العسكرى(٤٤) .

وعلى الرغم من دقة تحليل افراهام سيلا والذى نقبله ، فإن انتقاده للمؤرخين الجدد المبنى على أساسه يبدو غير ذى موضوع ، فهو يقتفى أثر دون كيشوت ليحارب طواحين الهواء . إذ لم يدافع أحدٌ ، وخاصة شلايم كما رأينا فى الفصل الثانى ، عن النظرية المضحكة القائلة بأنه طوال الحرب العربية الإسرائيلية ، تمسك الأردنيون والإسرائيليون بمجرد تنفيذ الاتفاق بينهما بغض النطر عن الظروف المتغيرة . بل إن القراءة المتأنية لكتاب «التواطؤ عبر الأردن» تكفى لملاحظة جميع الملامح التى جاءت فى تحليل افراهام سيلا بعد ذلك . ويقول شلايم بكل صراحة فى ختام الفصل السابع ، وقبل الحديث عن تدخل الجيوش العربية ، «وفى هذه اللحظة الحرجة، حيث تخلت بريطانيا عن انتدابها على فلسطين ، بدا أن الاتفاق السرى الذى عقده الملك عبدالله مع إرنست بيفن بفضل وساطة رئيس وزرائه الفلسطينى المولد ، كان على وشك الغرق فى خضم الغزو العارم ، والرغبة الشعبية العربية فى محاربة الصهاينة وتحرير فلسطين بالكامل . وكذلك كانت الحالة النفسية لليهود عدوانية وغير منفتحة على أية حلول وسط ، فقد أعلنوا دولتهم المستقلة وكانوا على استعداد للدفاع عنها مهما كلفهم الأمر . لقد ذهبت مدام مئير لتوجيه إنذار نهائى للملك عبدالله (...) . لقد كان - الاتفاق بين

الهاشميين والصهيونيين ، الذى مضى عليه فى المخاض ثلاثون عامًا ، على وشك الاختفاء وسط العبارات الغاضبة من كلا الجانبين . فقد كانت خمسة جيوش عربية تتحرك مهددة بالقضاء على فكرة التقسيم السلمى لفلسطين وهو بماثبة القلب من ذلك الاتفاق . لقد كان الشعور الشعبى العارم خلال العالم العربى أقوى من التأكيدات المعطاة للمستر بيفن ، ومن الوعود الملكية السابقة لمدام مئير»[٤٥].

وكان رد آفى شلايم بأنه مع تقديره «للإضافة القيمة» للسيد أفراهام سيلا بالنسبة لتاريخ تلك الحرب ، فإنها لا تدفعنى لمراجعة أى من الحجج فى «التواطؤ عبر الأردن» (...) . إننى أعتقد أنه على الرغم من كل التغيرات ، فإنه كان للاتفاق السابق ، والتعاون طويل المدى بين الطرفين، والذى بدأ منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١ ، أثر ما على تصرفهما أثناء الحرب (...) . فعلى الرغم من أن الاتفاق لم يعد ملزمًا لهما ، وعلى الرغم من انقطاع الاتصال بينهما ، فقد حافظ كل من الطرفين ، وخاصة الأردن ، على ضبط النفس تجاه الطرف الآخر، وعلى الحد من تطلعاتهما حتى نهاية الحرب . وعلى الرغم من أنهما أصبحا عدوين فى ذروة الحرب ، فإنهما بقيا «أحسن الأعداء» طبقًا للتعبير الطريف لأورى بار جوزيف» .

يقول سيلا : «إن أسطورة التواطؤ تفترض ضمنًا قبول الفلسطينيين والصهيونيين لخطة التقسيم ، وتطبيقها سلميًا» . ويرد شلايم قائلاً : «إننى لا أفترض هذا بالمرة ، وبالعكس ، فإنه بالضبط نظرًا لرفض الفلسطينيين للتقسيم ، أعتبر أن التعاون بين عبدالله والوكالة اليهودية كان استراتيجية واقعية ومعقولة بالنسبة للطرفين . أو بعبارة أخرى ، لم يكن لدى إسرائيل فى الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، أى بديل فلسطينى أو

عربى سوى البديل الأردنى ، فقد كان الملك عبدالله هو الوحيد بين رؤساء الحكومات العربية المستعد لقبول مبدأ التقسيم والتعايش السلمى مع إسرائيل» . وحتى كلمة «التواطؤ» التى هاجمها الكثير من المنتقدين ، دون انتقاد المضمون، لا يأسف شلايم لاستخدامها فى عنوان الكتاب ، فقد كانت العلاقة بين الهاشميين والصهيونيين فعلاً علاقة تواطؤ : «فقد كانت مخبأة وراء ستار ثقيل من السرية ، وكان الطرفان ينكرانها ، وكانت موجهة ضد طرف ثالث ، واستلزمت ما يكفى من التآمر المغطى بعناية ، وكان هدفها المقصو د- بكل وعى - هو إفشال الإرادة الدولية كما عبرت عنها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى خلق دولة فلسطينية مستقلة على جزء من أرض فلسطين . «وباختصار» فالتعبير «تواطؤ» هو تعبير مناسب لوصف العلاقات بين الملك الهاشمى والحركة الصهيونية خلال الفترة بين الأعوام ١٩٢١ و١٩٥١ ، على الرغم من الفترة العنيفة فى صيف عام ١٤٩٨ الساخن»[٤٦].

وممن شاركوا فى الجدل الدائر حول ما أثاره المؤرخون الجدد بشأن حقيقة ما حدث فى الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ، إيتامار رابينوفتش المستشرق والعميد الأسبق لجامعة تل أبيب ، الذى كلفه رئيس الوزراء السابق إسحاق رابين بعدة مهمات دبلوماسية فكان سفير إسرائيل فى واشنطن ، والمسئول عن المفاوضات مع سوريا . هو لا يعترض بصفة عامة على ما تصدى بنى موريس وإيلان بابيه وآفى شلايم لإثباته ، ولكنه يركز على نقطة محددة خصص لها كتابًا لفت الأنظار عند صدوره عام ١٩٩١ ، وعنوانه : «الطريق المهجور ، المفاوضات العربية

* The Road not Taken. Early Arab - Israeli Relations.

الإسرائيلية المبكرة»*(٤٧) وهو يتساءل عن تقدير المؤرخين الجدد الذين يعتبرون أنه غداة حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، تجاهلت إسرائيل عن عمد الفرص المتاحة من قبل البلدان المجاورة للوصول إلى سلام دائم معها عن طريق التفاوض (انظر الفصل السادس) . ويدرس المؤرخ الدبلوماسى العلاقات بين إسرائيل وبين العالم العربى ، حيث يتناول العلاقات بين الدولة اليهودية وبين سوريا ، والأردن ، ومصر ، الواحدة بعد الأخرى . وهو يركز على تقييم خطة الزعيم الراحل حسنى الزعيم .

فبعد وصوله إلى الحكم فى دمشق يوم ٣٠ مارس ١٩٤٩ ، نتيجة لانقلاب عسكرى ، تقدم حسنى الزعيم بعرض للسلام مع إسرائيل . ونجد الإشارة إلى ذلك فى مذكرات بن جوريون بتاريخ ١٦ أبريل ، الذى يصرح باستعداده للتعاون «لأقصى حد» معه . ولكن بعد ذلك بستة أيام نجد الملاحظة التالية لرئيس الوزراء : «رفض اللقاء مع سوريا ، واشتراكها فى لوزان إذا لم توقع اتفاق هدنة ، والاستعداد لطرد السوريين من أراضى الدولة» . وفى يوم ٢٨ أبريل يقابل دبلوماسى أمريكى يدعى جيمس كيلى حسنى الزعيم فى دمشق وينقل عنه «استعداده ، فى إطار تسوية عامة تشمل تعديلات واقعية للحدود ، قبول ربع مليون لاجئ إذا مُنحت سوريا مساعدة كبيرة للتنمية ، إلى جانب تعويض اللاجئين عن خسائرهم»(٤٨) . واقترح المندوبون السوريون فى لوزان على نظرائهم الإسرائيليين اتفاقًا للسلام بعد تعديل الحدود بحيث تمر فى منتصف بحيرة طبرية وعلى امتداد نهر الأردن ، ولكن بن جوريون رفض مقابلة حسنى الزعيم، رغم الضغوط من الجانب الأمريكى، ومن جانب الوسيط الدولى ، إلا إذا تعهد بالجلاء عن جزء صغير من الأرض كانت الجنود السورية تحتله ، وفى الواقع كان

موضوع المياه يمثل اهتماماً لا يقل عن موضوع الحدود . ورداً على هذا التشدد قرر الزعيم السورى ، يوم ١٧ مايو ، تجميد مفاوضات الهدنة لمدة شهر واحد . ومع ذلك فقد أبلغت الحكومة الأمريكية تل أبيب بالمقترحات السورية ، وأوصتها بقبولها .

## سلام مستحيل أم فرصة ضائعة ؟

وأخيراً قرر موشيه شاريت فى أواخر مايو ، مقابلة حسنى الزعيم ، ولكن هذا رفض لأسباب بروتوكولية ، أى للمحافظة على الكرامة ، فهو لا يقبل التفاوض مع وزير الخارجية وإنما مع رئيس الوزراء الإسرائيلى . وقدمت دمشق اقتراحاً مضاداً بإجراء المحادثات على مستوى وزراء الخارجية ، ولكن شاريت رفض الاقتراح يوم ٨ يونيو . وبعدها بأسبوع استؤنفت مفاوضات الهدنة ، وانتهت إلى اتفاق يوم ٢٠ يوليو ، حيث توصلت إلى حل وسط تحت الضغط الأمريكى ، يقضى بنزع سلاح المنطقة التى يحتلها السوريون غرب الحدود الدولية ، فى سفوح جبال الجولان . وبعد خمسة أيام ، أبلغ شاريت سفراءه رسالة تقول : «علينا إعادة النظر فى احتمالات التفاوض المباشر مع مصر والوصول إلى سلام منفرد معها . وعلينا أن نركز بصفة خاصة على إجراء اتصال مع سوريا ، واستطلاع إمكانية عقد سلام مع سوريا» . وبعد أن استبعد أى تعديل فى الحدود الدولية ، تابع قائلاً : «يجب تشجيع الوفد السورى على قبول استيعاب اللاجئين على مستوى كبير ، مع إعادة تعمير سوريا مع قدر كبير من المعونات المالية والفنية من جانبنا لتحقيق هذا الهدف»[٤٩] . وهكذا تبنى العرض الأصلى لحسنى الزعيم ، ولكن بعد فوات الأوان مع الأسف ، ففى ١٤ أغسطس حدث انقلاب عسكرى قتل خلاله حسنى

الزعيم ، وبعد خمسين عاماً ما زالت سوريا فى حالة حرب مع إسرائيل .

ولا يصل إيتامار رابينوفتش من هذه الرواية التى تذكرنا بالتراچيديا اليونانية ، إلى أن إسرائيل قد ضيعت بذلك فرصة استثنائية ، ولا يعود ذلك إلى شكه فى إخلاص حسنى الزعيم، فهو يقول ، بالعكس ، إن الرئيس الراحل «كان يريد بالتأكيد إنهاء (...) المواجهة مع إسرائيل. فقد كان يريد تحطيم كل المحرمات لدى الوطنيين السوريين»[٥٠] . فهذا الضابط السابق فى قوات فيشى فى لبنان ، وسليل عائلة كردية ، كان على علاقات وثيقة مع السفارة الفرنسية ، وبصفة خاصة مع الدبلوماسيين الأمريكان ، والشركات البترولية الأمريكية ، وعملاء وكالة المخابرات المركزية (CIA) . والصورة التى يرسمها الكتاب توحى بأن انقلاب ٣٠ مارس ١٩٤٩ ، كان من وحى أمريكى . ويقول رابينوفتش : «لا يوجد دليل على أن الولايات المتحدة ساندت إنقلاب حسنى الزعيم»[٥١]. ولكنه يعترف بأن الملحق العسكرى الأمريكى الذى قابله حسنى الزعيم ست مرات فى الأسابيع السابقة للإنقلاب ، لم يثنه عن عزمه على القيام به . ولعل هذا يفسر تصرفاته ، فقد كان هذا المرشح لرئاسة الدولة ينادى بإقامة تحالف وثيق مع الولايات المتحدة ، وإدخال بلاده إلى جانب تركيا (على الرغم من ضم تركيا لقطاع الإسكندرونة من سوريا قبل عشر سنوات) فى نطاق الأحلاف الأمريكية فى الشرق الأوسط . كذلك صدق بمجرد وصوله إلى الحكم على اتفاق «التابلاين» الذى يؤدى إلى إنشاء خط أنابيب لنقل البترول السعودى إلى ميناء طرابلس اللبنانى عبر الأراضى السورية . وكان الزعيم يتوقع أن يحصل فى مقابل خدماته الجليلة على مساعدات سخية – عسكرية وفنية ومالية – من الأمريكان ليحقق مشروعاته بتحقيق السلام مع إسرائيل ، وكذلك

إصلاح الهياكل الاقتصادية والسياسية للبلاد. ويضيف رابينوفتش : «ولا نعرف على وجه التحديد ما إذا كان اقتراح الزعيم يوم ٢٨ أبريل على كيلى بقبول توطين ٢٥٠ ألف لاجئ فلسطينى فى سوريا فى مقابل الحصول على المساعدات الأمريكية ، كان من أفكار القائد السورى أم أنه كان اقتراحًا من أصدقائه الأمريكان» . ويضيف المؤرخ الإسرائيلى أن هذا الاقتراح كان ، على أى جال ، متوافقًا تمامًا مع الرغبة فى إعادة الحياة إلى خطة ماكجى (انظر الفصل السادس) . ولكنه كان ، على الأخص ، متفقًا مع الهدف الأمريكى المزدوج فى المنطقة ، ألا وهو : «محاولة منع أية اضطرابات داخلية بتشجيع القيام بإصلاحات وإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى ، خوفًا من أن عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط ، سيشجع محاولات الاتحاد السوفييتى لتأكيد وجوده وتأثيره فى المنطقة»[٥٢] .

فلماذا إذن تردد بن جوريون فى التعامل مع حسنى الزعيم ؟ يقول رابينوفتش : «يمكن أن نفترض – ولكن بدون دليل – أن القيادة الإسرائيلية لم تأخذ الزعيم على محمل الجد ، ولكنها اعتبرته مجرد مغامر طموح»[٥٣] لقد كانت الاستخبارات الإسرائيلية على «اتصال» بهذا الضابط الكردى ، بل إنها فكرت فى الاعتماد عليه ، فى وقت من الأوقات، للقيام بانقلاب موالٍ لإسرائيل . ولكنها فى الحقيقة لم تكن على علم بمدى العلاقات بينه وبين الأمريكيين ، فقد كانت تعتقد أنه رجل الفرنسيين ، أو ربما الإنجليز ، أو حتى الملك عبدالله الذى كان المفروض أنه يؤيد حلم إقامة سوريا الكبرى . كتب إلياس ساسون لموشيه شاريت قائلاً : «أية تقوية لنظام حسنى الزعيم ستؤدى للنتائج الآتية :

١– تعزيز فكرة الاتحاد بين العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان .

٢- دفع مصر ولبنان إلى التوقيع على معاهدات دفاع وارتباطات اقتصادية مع بريطانيا .

٣- تطويل الصراع بين إسرائيل والدول العربية ، وتثبيط قيام سلام حقيقى وتعاون جاد»[٥٤] . وبعد الاستشهاد بعدة نصوص وبعضها من مذكرات بن جوريون ، تدل على هذا الخطأ الأساسى ، يبدى رابينوفتش ملاحظة مدهشة ، وهى أن من قاموا بالانقلاب على حسنى الزعيم وقتلوه، أدانوا فى بياناتهم الأولى الكثير من أعماله ولكنهم لم يدينوا اقتراحه بإقامة السلام مع إسرائيل ، ولا توقيعه للهدنة معها ، ومن المعروف أن عدداً منهم كانوا قد اشتركوا فى تلك المفاوضات .

ويتساءل رابينوفتش قائلاً : «إن أهم سؤال هو معرفة ما إذا كانت إسرائيل قد ضيعت ، فى ربيع ١٩٤٩ ، فرصة تاريخية للوصول إلى اتفاقية سلام مع سوريا ، وبالتالى لتغيير مسار الصراع العربى الإسرائيلى . أو بصياغة أخرى : هل كان حسنى الزعيم عام ١٩٤٩ ، صورة أخرى من أنور السادات عام ١٩٧١ ؟ ولكننا لا يمكن أن نعطى إجابة قاطعة عن هذا السؤال». ومع ذلك ، فهذا التأكيد لا يمنعه من القول بأن «رفض بن جوريون اللقاء مع حسنى الزعيم لم يلغِ فرصة الوصول إلى اتفاق كان من الممكن أن يغير طبيعة العلاقات العربية الإسرائيلية[٥٥] . وهو يقدم ثلاث حجج لإثبات هذه النظرية : فمن جهة لم يكن من الممكن ملء الهوة التى تفصل بين الجانبين ، خاصة بالنسبة للحدود ، ومن جهة أخرى فحتى الوصول إلى سلام مع الإسرائيليين لم يكن ليمنع الضباط الذين أتوا به إلى الحكم من طرده منه ، وأخيراً ، فإن التوجه السلمى للرئيس السورى كان يواجهه رفض كامل من الرأى العام السورى ، والعربى بشكل عام ، بل ومن رئيس وزرائه وهو ، عادل

أرسلان . ويختم رابينوفتش هذا الفصل قائلاً : «وعلى هذا الأساس يبدو أن اتفاقًا واسع المدى بين إسرائيل وحسنى الزعيم فى ربيع ١٩٤٩ ، كان سيكون أقرب كثيراً من الاتفاق الإسرائيلى اللبنانى فى مايو ١٩٨٣، منه إلى اتفاقية كامب ديفيد»[٥٦] .

ويرى رابينوفتش أن الدروس المستقاة من مفاوضات إسرائيل مع الأردن ، وعلاقاتها مع مصر ، تؤكد صحة الدرس المستفاد من الموقف من حسنى الزعيم ، وهو يعود لهذه التجربة فى الفصل الأخير من الكتاب، مستشهداً بعدد من المؤرخين ، من سنوات الخمسينيات وما بعد ٦٧ ، والثمانينيات . ومن المجموعة الأولى يختار رونى جباى الذى كتب فى ١٩٥٩ يقول : «أثبتت خبرة السنوات ١٩٤٨ - ١٩٥١ أن الصراع كان أعمق بكثير مما كان متصوراً من قبل. لقد ازدادت كراهية العالم العربى لإسرائيل ، ولم يعد مستعداً لقبولها كدولة مستقلة فى المنطقة. لقد كان استمرار الصراع العربى الإسرائيلى نتيجة مباشرة لعدم الاستقرار السياسى لبلدان الشرق الأوسط ، وكشف الكثير من العيوب العميقة ذات الطبيعة الاجتماعية ، والسياسية ، والنفسية ، والاقتصادية والتى لا يمكن اتهام أحد بالمسئولية عنها» . «ويضيف رابينوفتش أن جباى يحمل بعض المسئولية لإسرائيل ، إذ يختم بروح من الكرم النسبى، أن إسرائيل كان بإمكانها أن تصل إلى السلام مع الأردن ومصر منذ أوائل عام ١٩٥٠» . وهو يستشهد بجباى مرة أخرى : «إن سياسة الهجرة غير المحدودة إلى إسرائيل ، إلى جانب الأزمة الاقتصادية ، وعلى الأخص الثقة اللامحدودة بالنفس ، جعلت من الصعب عليها ، بل من المستحيل ، أن تتخذ موقفًا كريمًا ، بالاستجابة لبعض المطالب العربية مثل إعادة اللاجئين ، وعلاوة على ذلك ، فقد

استغلت الخلافات والمنافسات داخل العالم العربى لمصلحتها الخاصة بشكل ممعن فى الخطأ»[٥٧] .

ومن الجيل التالى من المؤرخين ، يقول والتر لاكير فى عام ١٩٧٠ : «لم يكن لدى العرب أية نية فى الاعتراف بدولة العصابات»[٥٨] ويستشهد رابينوفتش بماكسيم رودنسون الذى كتب فى ١٩٦٨ يقول : «من وجهة النظر العربية ، نجحت مستعمرة أجنبية فى الاستيلاء على جزء من أراضيهم ، واقتلعت منه جزءً من سكانه بمساندة العالم الغربى (...) . ورفض العرب ، الذين امتلأت قلوبهم بالحقد والسخط ، أن يقبلوا هذا الفرض الأوروبى ، وهذا الاستقطاع الاستعمارى الذى فُرض عليهم»[٥٩]. ويصل فريد خورى عام ١٩٦٨ إلى نفس التحليل قائلاً : كان لبعض أوجه الانتصارات العسكرية الإسرائيلية أثر ضار على العلاقات العربية الإسرائيلية. فمن جهة ، أدى حجم انتصارهم فى الحرب إلى تضخم شعورهم بالفخر بالنفس إلى الدرجة التى جعلتهم غير مستعدين لتقديم تلك التنازلات الضرورية للوصول إلى أقل أمل فى التفاهم مع العرب . ومن جهة أخرى ، أدى حجم الهزيمة العربية إلى الإساءة إلى كرامتهم وثقتهم بأنفسهم ، لدرجة تدفعهم أكثر وأكثر إلى رفض الاعتراف بالعدو الذى أذلهم لهذه الدرجة»[٦٠].

أما مالكولم كير فيرى فى عام ١٩٦٨ ، أن ما أصاب العرب من إحباط لم يدفعهم إلى قبول الحلول الوسط ، ويؤكد ذلك أنه فى إسرائيل «كان الموقف السائد ، والذى انعكس فى السياسة الرسمية ، أنه من غير المتصور استبدال دولة يهودية عربية ، مزدوجة اللغة ، يمكن أن يتحول اليهود فيها إلى أقلية ، بدولة تكاد تكون يهودية بالكامل ، حصل عليها اليهود هدية من الأقدار عام ١٩٤٨ ، وكانوا لا يكادون يحلمون بها حتى

لو كانوا سيحصلون على السلام الكامل ضمن الصفقة»[٦١] . ولا شك أن هذا هو الحل الذى كان يمكن الوصول إليه فى لوزان ، على أساس بروتوكول ١٢ مايو ، بمساعدة مزيج من الانفتاح العربى والضغوط الأمريكية . وفى المقابل ، يصل ناداف صفران ، عام ١٩٦٩ ، بعد دراسة ما حدث فى لوزان وفى المفاوضات الأردنية الإسرائيلية ، إلى النتيجة القائلة بأن «الصراع قد استمر لأن بعض البلدان العربية ذات الدور القيادى ، لم تكن لديها الرغبة فى السلام لأسباب تغيرت على مدى السنين ، ولم يكن من الممكن إجبارها على قبول السلام (...) . أو بعبارة أخرى ، فإن مشاكل اللاجئين والحدود كانت الأعراض وليست الأسباب»[٦٢] .

ويشرح إيتامار رابينوفتش أن الفرق بين الباحثين فى الثمانينيات وبين «المؤرخين الجدد» ، هو أن هؤلاء الأخيرين قد وضعوا لأنفسهم هدفًا سياسيًا أوليًا وهو «هدم الصيغة التقليدية للماضى» ، وأنهم قد استطاعوا ، فى سبيل تحقيق هدفهم ، استخدام الوثائق الإسرائيلية والأمريكية والبريطانية ، التى أصبحت متاحة . ويعبر آفى شلايم عن قضيتهم ، فيما يتعلق بالنقطة التى تشغلنا الآن ، بوضوح كامل عندما يقول : «أدى عاملان رئيسيان إلى فشل المفاوضات بعد الحرب ، وهما قوة إسرائيل وضعف عبدالله . لقد أدى انتصار إسرائيل المدوى (...) إلى إضعاف اهتمامها بالتفاهم والحلول الوسط ، فقد كانت الدولة اليهودية الجديدة واثقة من تفوقها العسكرى على العرب بما أضعف من رغبتها فى تقديم تنازلات فى سبيل الوصول إلى تسوية للصراع (...) . لقد تبنت إسرائيل موقفًا جامدًا ، ولم تعرض على العرب إلا أقل التنازلات ، وأصرت على أن يتم السلام على أساس الأمر الواقع على

الأرض ، ورفض عودة اللاجئين العرب . وهذا الموقف المبنى على النفاق والمعايير المزدوجة كان له بالضرورة تأثير سلبى على المفاوضات مع عبدالله»[٦٣] .

ويقول رابينوفتش إن هذه الحجة قد «دحضها» معارضو شلايم ، وعلى الأخص شبتاى تيفيث فقد هاجمها هذا الأخير فى صحيفة ها آرتس الإسرائيلية ، ثم فى مجلة «كومنتارى» الأمريكية اليهودية . وقد وضح آفى شلايم قضيته فى «كومنتارى» هو الآخر ، قائلاً : «إن أهم موضوع للخلاف بين «قدامى» المؤرخين وبينى بشأن المسئولية عن الطريق المسدود سياسيًا بعد حرب عام ١٩٤٨ ، لم يرد بالمرة فى حديث السيد تيفيث . وطبقًا لما قاله «قدامى» المؤرخين ، فقد قدم الزعماء الإسرائيليون كل ما باستطاعتهم للوصول إلى اتفاق مع العرب ، ولكنهم لم يصادفوا أى شريك ذى نوايا حسنة . أما أنا فقد قدمت قائمة بمحاولات السلام من جانب المصريين ، والأردنيين ، والسوريين ، وإن اختلف كل منها عن الآخر فى التوجه ، وقد توصلت إلى القناعة بأنه خلال السنوات التالية للحرب ، كان التشدد الإسرائيلى أكبر من تشدد العرب. وكان بن جوريون ، بصفة خاصة ، يفضل بقاء الوضع القائم ، وفقًا لاتفاقات الهدنة ، على تقديم التنازلات الإسرائيلية الضرورية سواء فيما يتعلق بالأراضى أم بمشكلة اللاجئين . أما تقرير ما إذا كان قد اختار الأفضل ، فتلك مسألة تخضع للتقدير الشخصى» . وقد رد تيفيث بأنه : «لا يقل تماسكًا عن نظرية «التواطؤ» للسيد شلايم ، من «ادعائه المثير للسخرية» بأن حكومات مصر وسوريا والأردن كانت «تقف فى الطابور» (...) انتظارًا للتوقيع على السلام مع إسرائيل ، قبل أن تردها هذه بإشارة الرفض»[٦٤] . ومع ذلك ، فخطاب إلياس ساسون عن حالته

النفسية (المشار إليه فى نهاية الفصل السادس) ، يعطى قدراً من المصداقية لهذا «الادعاء المثير للسخرية» .

وفى الختام ، لا يقطع إيتامار رابينوفتش فى الأمر ، وكل ما هنالك أنه يشير إلى بعض العيوب لدى من يعيدون كتابة تاريخ الدولة : فهم يبدءون من موقف سياسى أخلاقى بدلاً من أسلوب الدراسات الجامعية ، وغياب المصادر العربية ، والاتجاه العاطفى . ولكنه فى نفس الوقت ، ينسب إليهم الفضل فى «مساهمتهم المهمة : فقد كشفوا عن نقط ذات مغزى فى التأريخ التقليدى ، والصيغة الأرثوذكسية للعلاقات العربية الإسرائيلية السائدة فى إسرائيل» . ويدعو المؤرخ الدبلوماسى إلى الرجوع إلى الوقائع ، مثل الأثر النفسى فى وعى العرب ، ويستشهد فى هذا السبيل ، بتصرف سمير الرفاعى رئيس وزراء الأردن ، الذى رفض أن يكتب بخط يده على الورق ، اقتراح الملك عبدالله بعقد ميثاق عدم اعتداء مع الإسرائيليين ، ويقول رابينوفتش : «لقد كان تصرفه تعبيراً عن التمييز من جانب الكثير من العرب بين مواقفهم الرسمية من إسرائيل ، وعلاقاتهم العملية معها . وكان هذا التمييز يظهر حتى قبل حرب ١٩٤٨ التى قوته ، وتزايد خلال السنوات التالية»[٦٥]. ويستمر رابينوفتش قائلاً : «وكون اتفاقات الهدنة اتفق عليها فى نهاية الحرب كبديل أقل قوة من اتفاقات سلام ، أعطاها نوعًا من الشرعية فى نظر العرب . وبذلك كان من الممكن مناقشة اتفاقات جديدة طالما أنها اعتبرت امتداداً لاتفاقات الهدنة ، أما أى التفاف حول هذه القواعد غير المكتوبة يسبغ نوعًا من الشرعية على إسرائيل ، أو أى اتصال رسمى أو علنى معها فممنوع» . لدرجة أن «خطة التقسيم بقيت غير شرعية فى نظر العرب ، على الرغم من قيام دولة يهودية فى إقليم أوسع»[٦٦]. ومع ذلك

يعترف رابينوفتش ، فى إشارة أخيرة لعرض حسنى الزعيم بالسلام «بأنه حتى أعداؤه السوريون ، لم يدينوه بصفة عامة من أجل علاقاته مع إسرائيل ، ومن أجل جهوده للوصول إلى اتفاق معها»(٦٧) . وبالمثل يذكر رئيس وزراء سوريا السابق خالد العظم ، فى مذكراته ، جلسة البرلمان التى منحته بصراحة التفويض لمناقشة اتفاق الهدنة مع إسرائيل . ويختم إيتامار رابينوفتش كتابه بالجمل الآتية : «كان من الممكن تخفيف أكثر المواقف تشدداً بالنسبة إلى موضوع فلسطين لاعتبارات براجماتية ، ولذلك يمكن للمرء أن يتساءل عما كان من الممكن أن يحدث لو أن جميع الأطراف المعنية قد اتخذت مواقف أكثر شجاعة بنهاية حرب ١٩٤٨ . وعلى أى حال فقد احتاج الأمر إلى عقدين من الزمان للوصول إلى القدر من المرونة الذى سمح بالوصول إلى اختراق جزئى فى السبعينيات»(٦٨) .

## دعاية معادية للسامية من النوع المعتاد (هكذا بالنص)

أما عند إفرايم كارش وكتابه «تزييف التاريخ الإسرائيلى»(٦٩) ، فنجد انتقاداً عاماً «للمؤرخين الجدد» ، ولكن على مستوى أقل بكثير ، فالأمر هنا لا يخرج عن مستوى الجدل ويبعد عن مستوى البحث التاريخ. وهو يشير إلى المثقف الفلسطينى إدوارد سعيد ، الذى يتهمه بأنه «قد غلف تحيزه المعادى للصهيونية بغلاف براق من سعة المعارف بربطها بحملة صليبية واسعة ضد الاستشراق» ، ثم يتخذ دور وكيل النيابة المُتهِّم ، قائلاً : «منذ نهاية الثمانينيات ، تطلع عدد من الجامعيين الإسرائيليين للدخول فى هذا النادى المرموق ، والبائنة التى يقدمونها : «الدليل التاريخى» الذى يثبت «الفكرة الثابتة» لدى سعيد بأن «إسرائيل هى الشرير» . ووسيلتهم لتحقيق ذلك هى الأساليب البدائية لأستاذهم فى

منهاتان ، مثل مهاجمة المعارضين لهم بتلميحات شخصية ، أو بتلطيخهم باتهامات عامة ، وخلق نظريات من القش ، (يطلق عليها «الأساطير الصهيونية») يمكن هدمها بسهولة ، إلى جانب إساءة استخدام الأدلة التاريخية لخدمة معتقدات جاهزة سلفًا»[٧٠] . ولا يتورع كارش عن استخدام «حجة» معاداة السامية لمهاجمة أعدائه . يقول : «إن اختيار الصفة «الصهيونية» بدلاً من «إسرائيلية» لوصف «الخط الرسمى» الذى يتخيلون أن «قدامى المؤرخين «يتبعونه» ، هو أسلوب ماكر يذكر لا بإدانة إسرائيل القديمة الأمد بصفتها «الكيان الصهيونى» وحسب ، وإنما بالدعاية المعادية للسامية المعتادة التى تربط بين صهيون و«أسلافها» وبين مبادئ متخيلة»[٧١] .

ولا يكتفى كارش بإدانة المؤرخين الجدد على المستوى الإيديولوچى فحسب ، ولكنه يدينهم على المستوى المهنى كذلك . وتحت العنوان «خمر قديمة [حامضة] فى قوارير جديدة» ، يحاول المؤلف إقناعنا ، على طول ثلاثين صفحة من الكتيب ، بأن موريس وبابيه وشلايم والآخرين لم يأتوا بجديد فى تاريخ إسرائيل ، فكل ما قالوا به من طرد الفلسطينيين ، والاتفاق بين الوكالة اليهودية والملك عبدالله ، والتوازن الحقيقى بين القوى ، جميعها كانت معروفة قبل أبحاثهم . ويتلو ذلك فصل مخصص لعمليات «تزوير» الوثائق ، على يد بنى موريس ، لإثبات أن بن جوريون ، والقيادة الصهيونية ، كانوا يفكرون فى احتمال «الترانسفير» لعرب فلسطين منذ أواخر الثلاثينيات ، وهو فصل كُتب بوحى من أفكار شبتاى تيفيث . ثم يهاجم كارش فكرة «التواطؤ» بين الإسرائيليين والأردنيين ، مثلما فعل افراهام سيلا ، ولكنه بدلاً من تحوير النتيجة الفعلية لهذا الاتفاق ، كما فعل سيلا ، ينفى بكل بساطة ، وجود هذا الاتفاق أصلاً ،

كما ينفى مساندة بريطانيا له . ويهنئ المؤلف نفسه قائلاً : «لقد أثبت هذا الكتاب بشكل قاطع أن الرسالة التى يبشر به «التأريخ الجديد» ليست جديدة بالمرة ، والكثير مما يقدمه على أنه جديد ، لا يزيد عن إعادة اختراع العجلة من جديد ، وأن «الجديد» هو عملية تحريف (...) . وباختصار ، فإن «المؤرخين الجدد» ، ليسوا جدداً ، بل ولا هم بمؤرخين حقيقيين ، وإنما هم أنصار أفكار مسبقة، يحاولون إضفاء الاحترام الجامعى على أفكار كاذبة قديمة ، وتحيزات مسبقة بشأن الصراع العربى الإسرائيلى»[٧٢] . فهل هذا تفسير حقيقى ؟ وكان إفرايم كارش قد عاب على مناوئيه ، فى أول كتيبه ، «تحويلهم الوقائع إلى فتشية بائدة»[٧٣] ، وذلك استلهامًا منه لأفكار المورخ البريطانى إدوارد كار . فهل من الممكن أن يكون هناك تكريم أكثر من هذا «للمؤرخين الجدد» الإسرائيليين لنختم به كتابنا هذا؟

## هوامش

١- شبتاى تيفيث ، «The Palestine Arab Refugee Problem and its Origins» ، ميدل إيسترن ستاديز ، عدد ٢٦ ، لندن ، رقم ٢ (١٩٩٠) ، ص٢٤٨ .

٢- المصدر السابق ، ص٢١٤ .

٣- المصدر السابق ، ص ٢١٥. وينضم هذا الانتقاد إلى انتقادات المؤرخين الفلسطينيين مثل نور مصالحة الذى يلاحظ أنه من بين ٦٤٠ هامشًا فى كتب بنى موريس ، لم يجد سوى مصدرًا عربيًا واحدًا . وهو يؤكد أن هذا «يجعلنا نتساءل عما إذا كان من الممكن رواية الأحداث والعمليات المركزية فى التاريخ الفلسطينى إستنادًا إلى الوثائق الرسمية الإسرائيلية بالكامل تقريبًا (...) والقليل من المصادر العربية ، وباللغة العربية» . بل إن مصالحة يتهم موريس بأن لديه «تحيز صريح معادٍ للعرب» ، حيث : «يقول المؤرخ الجديد ، إن المذكرات السياسية العربية عن سنوات الأربعينيات والخمسينيات تعوزها المصداقية لأن مؤلفيها يطوعونها لمصلحتهم ، كما تفتقد إلى الدقة» . ويعلق مصالحة قائلاً : «وهذا التحفظ لا ينطبق كما يبدو ، على المذكرات الرسمية ، والوثائق السياسية التى يكتبها رجال السياسة والضباط الإسرائيليون - الصهيونيون ، التى يستخدمها بنى موريس بتوسع ، وفى كثير من الحالات بشكل لا - نقدى» . (انظر نور مصالحة ، العودة إلى «١٩٤٨ وما بعدها» ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، نشر جامعة كاليفورنيا لحساب معهد الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت ، بيركلى ، عدد ٩٦ ، مجلد ٢٤ ، ١٩٩٥) .

٤- دلالة هذا التوضيح ليست ذات صلة ، ففى تلك الفترة ، كان تأييد موسكو للقوات اليهودية بغير شروط تقريبًا . وانعكس هذا التأييد فى توريدات ضخمة للسلاح - عن طريق قاعدة زاتيك التشيكوسلوفاكية - وكذلك التأييد المستمر فى المحافل الدولية . وعلى سبيل المثال، فقد صرح أندريه جروميكو فى مجلس الأمن فى مايو ١٩٤٨ ، قائلاً : «إن ما يحدث فى فلسطين ، لا يعدو أن يكون سلسلة من العمليات العسكرية تقوم بها مجموعة من الدول ضد الدولة اليهودية الحديثة

التكوين . (...) ويعتقد الوفد السوفييتى أنه على المجلس أن يعبر بكل وضوع وجدية عن رأيه فى موقف الدول العربية من قراراته» . مقتبس من آبا إيبان ، «السيرة الذاتية» ، بوشيه شاستيل ، باريس ، ١٩٧٩ ، ص٩٦) . وفى شهر يونيو ، استغل مندوب أوكرانيا ديمترى مانويلسكى ، رئاسته للجلسة ، ليدعو مندوب «الحكومة الإسرائيلية المؤقتة» لحضور الاجتماع ، وبذلك منح الدولة الجديدة اعتراف الأمم المتحدة ، على الرغم من اعتراضات الدول العربية ، وتحفظات الدول الغربية ، مما دفع موشيه شاريت وزير الخارجية الإسرائيلى إلى التفاخر قائلاً : «تقف الكتلة الشرقية بثبات إلى جانبنا ، (...) فالروس يتصرفون فى مجلس الأمن كما لو كانوا مندوبينا» . (اقتباس ياكوف روا ، «إتخاذ القرارات السوفييتية فى التطبيق ، الاتحاد السوفييتى وإسرائيل ١٩٤٧ – ١٩٥٤» ، كتب ترانز أكشن ، نيو برونزويك ، الولايات المتحدة ، ١٩٨٠ ، ص٢٥٣) . وبشأن العلاقات السوفييتية الإسرائيلية، انظر دومنيك فيدال ، «L'URSS sioniste؟ موسكو وفلسطين ١٩٤٥ – ١٩٥٥» ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، باريس ، العدد ٢٨ ، صيف ١٩٨٨ .

٥– شبتاى تيفيث ، المصدر السابق ، ص٢١٨ .

٦– المصدر السابق ، ص٢٢٠ .

٧– المصدر السابق ، ص٢٢١ .

٨– المصدر السابق ، ص٢٢٢ .

٩–اقتباس شبتاى تيفيث ، المصدر السابق .

١٠– شبتاى تيفيث ، المصدر السابق ، ص٢٢٧ .

١١– المصدر السابق .

١٢– المصدر السابق ، ص٢٢٨ .

١٣– المصدر السابق .

١٤– المصدر السابق ، ص٢٢٩ .

١٥- اقتباش شبتاى تيفيث ، المصدر السابق ، ص٢٣٠ .

١٦- المصدر السابق ، ص٢٣١ .

١٧- المصدر السابق ، ص٢٣٣ .

١٨- المصدر السابق ، ص٢٣٤ .

١٩- المصدر السابق ، ص٢٣٥ .

٢٠- المصدر السابق ، ص٢٣٦ .

٢١- بنى موريس ، «Falsifing the Record : A Fresh Look at Zionist Decumentation of 1948» ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، نشر جامعة كاليفورنيا ، لحساب معهد الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت ، بيركلى ، عدد ٩٥ ، مجلد ٢٤ ، ١٩٩٥ ، ص٤٨ - ٥٠ .

٢٢- شبتاى تيفيث ، المصدر السابق ، ص٢٣٧ .

٢٣- اقتباس بنى موريس ، «The Birth of the Palstinian Refugee Problem, 1947-1949» ، جامعة كيمبريدج ، كيمبريدج ، ١٩٨٧ ، ص٢١٨ .

٢٤- شبتاى تيفيث ، المصدر السابق ، ص٢٣٨ - ٢٣٩ .

٢٥- المصدر السابق ، ص٢٣٩ .

٢٦- المصدر السابق ، ص٢٤١ - ٢٤٢ .

٢٧- المصدر السابق ، ص٢٤٢ - ٢٤٣ .

٢٨- المصدر السابق ، ص٢٤٢ .

٢٩- المصدر السابق ، ص٢٤٤ .

٣٠- المصدر السابق ، ص٢٤٨ .

٣١- بنى موريس ، «1948 and After, Israel and the Palestinians» ،

كلارندون ، أكسفورد ، ١٩٩٠ ، ص٢٩ .

٣٢- المصدر السابق ، ص٣١.

٣٣- المصدر السابق .

٣٤- المصدر السابق ، ص٣٢ .

٣٥- المصدر السابق ، ص٣٣ .

٣٦- المصدر السابق ، ص٣٤ .

٣٧- المصدر السابق ، ص٣٣ .

٣٨- أفراهام سيلا ، «Transjordan, Israel and the 1948 war : Myth, Historigraphy and Reality» ، ميدل إيسترن ستاديز ، لندن ، مجلد ٢٨ ، عدد ٤ ، أكتوبر ١٩٩٢ .

٣٩- المصدر السابق ، ص٦٢٣ ،

٤٠- يذكر أفراهام سيلا عدة حالات لهجمات إسرائيلية فى الأراضى اليهودية ، وامتنع الفيلق العربى ، المتمركز بالقرب منها داخل الأراضى العربية ، عن التدخل . (انظر بصفة خاصة ، ص٦٤٨) .

٤١- المصدر السابق ، ص٦٧٤ .

٤٢- المصدر السابق ، ص٦٧٤ - ٦٧٥ .

٤٣- المصدر السابق ، ص٦٥٣ .

٤٤- المصدر السابق ، ص٦٧٦ .

٤٥- آفي شلايم ، «Collusion Across the Jordan, King Abdulah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine» ، كلارندون ، أكسفورد، ١٩٨٨ ، ص٢٣٠ .

٤٦- أفى شـلايم ، «The Debate about 1948» ، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ، نشر كيمبريدج ، نيويورك ، عدد ٢٧ سنة ١٩٩٥ ، ص٢٩٧ - ٢٩٩ .

٤٧- إيتامار رابينوفتش ، «The Road not Taken, Early Arab Israeli Negeciations» ، جامعة أكسفورد ، أكسفورد ، نيويورك ، ١٩٩١ .

٤٨- المصدر السابق ، ص٦٩ .

٤٩- المصدر السابق ، ص٧٩ .

٥٠- المصدر السابق ، ص٨٠ و٨١ .

٥١- المصدر السابق ، ص٨٧ . يؤكد أفى شلايم فى «Collusion across» ، (المصدر السابق ، ص٤٢٥) ، بوضوح «أن الـCIA ، الأمريكية هى التى ساعدت حسنى الزعيم على التحضير لانقلابه وتنفيذه» .

٥٢- المصدر السابق ، ص٨٩ .

٥٣- المصدر السابق ، ص٩٩ .

٥٤- المصدر السابق ، ص١٠٥ .

٥٥- المصدر السابق ، ص١٠٨ و١٠٩ .

٥٦- المصدر السابق ، ص١١٠ .

٥٧- اقتباس إيتامار رابينوفتش ، المصدر السابق ، ص٢١١ .

٥٨- المصدر السابق ، ص٢١٢ .

٥٩- المصدر السابق ، ص٢١٢ - ٢١٣ .

٦٠- المصدر السابق ، ص٢١٣ .

٦١- المصدر السابق ، ص٢١٤ .

٦٢- المصدر السابق ، ص٢١٥ .

٦٣- المصدر السابق ، ص٢١٧ .

٦٤- المصدر السابق ، ص٢١٨ .

٦٥- المصدر السابق ، ص٢١٩ .

٦٦- المصدر السابق ، ص٢٢٠ .

٦٧- المصدر السابق ، ص٢٢١ .

٦٨- المصدر السابق ، ص٢٢٢ .

٦٩- إفرايم كارش ، «Fabricating Israeli History, The "New Historians"» ، فرانك كاس [محرر ميدل إيسترن ستاديز التى نشرت المقالات المشار إليها أعلاه لشبتاى تيفيث وأفراهام سيلا] ، لندن وبورتلاند ، ١٩٩٧ .

٧٠- المصدر السابق ، ص١٠ .

٧١- المصدر السابق ، ص١١ .

٧٢- المصدر السابق ، ص١٩٥ .

٧٣- المصدر السابق ، ص٢٣ .

# خاتمة

# الملف المفتوح

بقلم: جوزيف ألجازى

يمثل الجدل القائم بين المؤرخين «القدامى» و«الجدد» بشأن تاريخ دولة إسرائيل ، خاصة سنواته الأولى ، تطوراً لا عودة فيه . ولذلك فمن غير المعقول ، سواء فى إسرائيل أو فى الخارج ، إعلان الأسف لانهيار بعض المعتقدات ، أو على الأصح ، لكشف بعض الأخطاء . وبالعكس ، علينا أن نهنئ أنفسنا لهذه الظاهرة التى ستثرى البحث التاريخى بلا شك ، دون أن ننغمس بالضرورة فى دراسة التفاصيل ، تأييداً لهذه النظرية أو تلك .

لقد فتح الملف ، فلنتركه مفتوحًا بالكامل ، خاصة وهناك الكثير من الملفات التى ما زالت ترزح تحت الغطاء الثقيل للرقابة الإسرائيلية . إن إعادة الفحص المستمر للوقائع ، حقيقية أو أسطورية ، ولفهمنا لها سيقربنا من الحقيقة ، وأعتقد شخصيًا ، أننا ما زلنا فى أول الجدل ، الذى لن يلبث أن يتقدم . وقد تعودنا القول بأن «المؤرخين الجدد» قد حطموا بعض الأساطير ، وهذا صحيح بالتأكيد ، ولكن هذه الأساطير تتآكل ، فى كثير من الأحيان ، من ذواتها .

يقول عالم الاجتماع باروخ كيمرلنج : «لا يوجد مؤرخون جدد أو قدامى، فهذا التقسيم الثنائى للعالم لا يمثل الواقع ، وكما يحدث فى مجالات البحث الأخرى ، يوجد مؤرخون جيدون جدًا وآخرون أقل جودة .

وبقدر ما يبتعد المؤرخ عن الدفاع عن أية أيديولوجية أيًا كانت ، بقدر ما يكون أفضل، ولا يهم إن كانت تلك الايديولوچية تتفق مع رؤيتى للعالم أم لا. ومن وجهة النظر هذه ، لا يوجد فرق بين المؤرخين القدامى أو الجدد»[1].

وقد عرض دومنيك فيدال فى الفصول السابقة ، تحليلات من أُطلق عليهم اسم «المؤرخين الجدد» بشأن حرب عام ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، ويجب أن نعرف أن هؤلاء الباحثين لم يخترعوا البارود ، فقد فتح الطريق آخرون قبلهم . ولكن الصحيح أنهم قد منحوا كيانًا لموضوع أُهمل لمدة طويلة حتى كاد أن يُنسى ، وأنهم قد أعادوه إلى الحياة ، بل إلى مركز النقاش ، سواء على المستوى الأكاديمى أو الشعبى . وبناءً عليه ، سأبدأ

بالإشارة إلى من سبقوا المؤرخين الجدد ، قبل التعليق على الجدل الدائر. وسأبني تعليقي على أساس ثلاثة لقاءات متعمقة ، أجريتها في أواخر عام ١٩٩٧ ، مع ثلاثة من أهم المشاركين في هذه المواجهة ، وهم بني موريس ، وإيلان بابيه ، وشبتاي تيفيث ، وكذلك مع المؤرخ الفلسطيني إبراهيم أبو لغود . وسأتساءل في الختام بشأن مستقبل هذا الحوار ، وإلى أي مدى يمكن أن يؤدي بنا ، نحن الإسرائيليين .

بعد حرب عام ١٩٦٧ ببضعة أشهر ، كنت مارًا بالطريق الرئيسي من تل أبيب إلى القدس، والذي يمر إلى جانب منطقة اللطرون ، وكان معي إميل حبيبي الكاتب الفلسطيني الكبير - وكان وقتها عضوًا بالكنيسيت عن الحزب الشيوعي ، وقد توفي في مايو ١٩٩٦ . وقد قررنا أن ننظر عن قرب ، لما بقي من القرى الفلسطينية الثلاث التي كان التساحال قد دمرها أثناء المعارك في الحرب التي انتهت لتوها ، وطرد القرويين منها . وكان حبيبي يعرف المكان جيدًا قبل عام ١٩٤٨ ، أما أنا فلا ، ولم نجد من القرى الثلاث عماوس ، ويالو ، وبيت نوبا ، سوى كومة من الأنقاض ، ولم تبق إلا عدة صفوف من أشجار التين لتشهد على أماكن بيوت الفلاحين المطرودين التي كانت تحيط بها .

وعدت إلى المكان بعد ثلاثين عاماً ، ووجدت حديقة عامة على جزء من الأرض ، وكان الباقي يزرعه بعض المستعمرين الإسرائيليين . وكان معي في هذه المرة أكثر من عشرة من اللاجئين من القرى الثلاث المعنية، والذين قصوا رؤيتهم للأحداث التي عاشوها من قبل . وقد نشرت هذه الشهادات ، بصفتها تاريخًا شفويًا ، في المجلة التي تصدرها صحيفة «هاآرتس»(٢) ، ومعها صور لم تنشر من قبل ، التقطها أثناء طرد سكان قرية عماوس ، المصور الإسرائيلي يوسف هوشمان . وقد أضفنا إليها

قصة لم تنشر من قبل كذلك ، كتبها الكاتب عاموس كنعان ، يصف فيها طرد التساحال لسكان قرية بيت نوبا ، حيث حضر الواقعة أثناء خدمته العسكرية كجندى احتياط ، وهى شهادة لم تنشر فى الصحافة الإسرائيلية من قبل .

وفى اليوم التالى لنشر هذا الملف ، اتصل بى هاتفياً هانوخ بارتوف، وهو كاتب مشهور لدينا ، لينتقدنى على نشر هذه الحادثة التى مضى عليها ثلاثون عاماً ، ولكنه رفض اقتراحى بنشر اعتراضه هذا فى العدد التالى من المجلة . ومع أنه لم ينكر الوقائع ، إلا أن المبرر الذى قدمه للمحافظة على سرية ما حدث من طرد سكان القرى فى منطقة اللطرون بالقوة ، هو ما ذكره من وقوع معارك دامية بهذه المنطقة عام ١٩٤٨ ، «وهزيمة قواتنا» أيامها ، وكان لنا الحق ، فى رأيه ، أن ننتقم حتى بعد ثلاثين عامًا . وكان مغزى هذه المكالمة الهاتفية من هانوخ بارتوف واضحًا تمامًا : فهناك أمور يحسن نسيانها ، فالنسيان يمحو كل شىء ، حتى العار ، أو هذا هو ما يعتقده البعض .

## علينا ألا ننسى السابقين

وفى الحقيقة فإن طرد القرويين بالقوة المسلحة من منطقة اللطرون ، وغيرها من مناطق الضفة الغربية والجولان ، كان تكراراً لعملية طرد سابقة ، ألا وهى طرد اللاجئين الفلسطينيين أثناء حرب عام ١٩٤٨ – ١٩٤٩ . وغداة تلك الحرب ، اتهم الفلسطينيون وزعماء الدول العربية ، قادة دولة إسرائيل بأنهم خلقوا مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، ورد هؤلاء القادة الإسرائيليون بتحميل القادة العرب مسئولية هذه المشكلة . وفى نفس الوقت ، أكد عدد من الأشخاص والجماعات داخل إسرائيل ، أن

السلطات الإسرائيلية تتحمل نصيبها فى تلك المأساة ، وذلك قبل «المؤرخين الجدد» – ولا أقول ذلك لأقلل من أهمية ما قام به هؤلاء من جهد، بل العكس هو الصحيح . وهكذا فالحزب الشيوعى الإسرائيلى لم يتردد ، أثناء المعارك عام ١٩٤٨ ، فى كشف الأساليب التى اتبعتها الهاجاناه ، ومن بعدها الجيش الإسرائيلى ، لطرد عشرات وعشرات الآلاف من الفلسطينيين . وقد نشرت الجريدتان الناطقتان باسم الحزب ، وهما «كول ها عام» العبرية ، و«الاتحاد» العربية ، التقارير المفصلة عن عمليات الطرد هذه ، رغم الرقابة ، ومنها مثلاً ، طرد السكان العرب من حيفا[٣]. وفى الكنيسيت ، أغضبت الاحتجاجات الصاخبة للنواب الشيوعيين دافيد بن جوريون . وفى مؤتمراته المختلفة ، كان الحزب الشيوعى الإسرائيلى يضع مسئولية خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، على عاتق حكومة إسرائيل ، والأنظمة العربية الرجعية ، والإمبريالية البريطانية .

وفى عام ١٩٤٩ ، نشر الروائى المشهور يتسهار سميلانسكى ، مستعيناً بذكرياته كضابط استخبارات فى الجيش الإسرائيلى ، مجموعة قصصية تضم قصة عن طرد سكان قرية خيالية باسم «هربت هزعة» ، ولم يخفِ فى هذه القصة ، شيئًا من أساليب التساحال لإرهاب القرويين وحملهم على الهرب[٤] . وبعد ذلك بثلاثين عامًا ، أثارت إذاعة التليفزيون فيلماً مأخوذاً عن هذه القصة ، عاصفة من الجدل فى وسائل الإعلام . وبالمثل ، نشرت عصبة حقوق الإنسان والمواطن التى يرأسها الشاعر والكاتب المعروف موردخاى آفى شاول ، تقارير عن طرد الفلسطينيين من مدينة المجدل ، المعروفة حاليًا باسمها العبرى عشقلون . وكذلك نشر عقيفا خور وموشيه مخوفر، تحت الاسم المستعار . إسرائيلى، كتابًا عنوانه . «السلام ، السلام ، حيث لا سلام» عام ١٩٦٦ ، وخصصا فيه فصلاً كاملاً

مفصلاً للقرى التى طُرد منها الفلسطينيون ثم دمرت[٥]. وبعد ذلك ببضع سنوات تابع المواطن الإسرائيلى الفلسطينى صبرى جريس خطوات إسرائيل بكتابه «العرب فى إسرائيل» ، مقدمًا بذلك إضافته الخاصة لدراسة الموضوع . وقد قصّ على الشاعر الكبير محمود درويش قبل مغادرته لإسرائيل ، تفاصيل طرده هو وعائلته ، وبقية سكان القرية التى ولد فيها فى الجليل ، وهى البروة ، ثم دُمرت بعد ذلك[٧] . كذلك روى إميل حبيبى ، فى بعض أعماله الأدبية ، بعض قصص طرد الفلسطينيين .

وخلال السنوات ٦٠ – ٨٠ ، خصصت مجلة «ماتسبين» لسان حال «المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية» (ذات التوجه التروتسكى) ، الكثير من صفحاتها لنشر قصص «بطولات» القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين أثناء حرب ١٩٤٨ – ١٩٤٩ . وكان من بين ما نشرته ، قائمة بأسماء ٣٨٤ قرية عربية دمرتها إسرائيل فى عام ١٩٤٨[٨] ، وكذلك قائمة بأسماء التجمعات اليهودية التى بنيت على أنقاضها[٩] .

ولا شك أن سيمحا فلابان ، بكتابه «نشأة إسرائيل»[١٠] ، كان أول مسئول صهيونى يجرؤ على التشكيك فى بعض المواقف الإسرائيلية الرسمية بشأن حرب عام ١٩٤٨ ، ومسئولية إسرائيل عن خلق مشكلة اللاجئين . وبوصفه صهيونيًا يساريًا ، كان له الفضل فى تحويل بعض المبادئ المقررة للسلطات الإسرائيلية إلى أساطير . ومع ذلك ، فقد اعتبر بنى موريس ، فى تلك الحقبة ، هذا الكتاب «عملاً مكتوبًا فى إطار جدلى، ومن وجهة نظر ماركسية» ، أكثر منه كتابًا فى التاريخ[١١] . وقد اعترف فلابان فى كتابه – كما نقل عن موريس – أن هدفه لم يكن القيام بدراسات موجهة أساسًا للمؤرخين ، بقدر ما كان القصد منه توجيه ضربة لأسس تلك الدعاية التى منعت لمدة طويلة ، تطور قوى السلام فى

إسرائيل . ومن هنا وصل موريس إلى النتيجة أن هدف فلابان كان «سياسيًا أكثر منه تأريخيًا»(١٢) . وبعد ذلك استخدم شبتاى تيفيث هذا الاتهام ولكن ضد ... بنى موريس . وقد اعتمد تيفيث فى اتهامه على الجملة التى ختم بها موريس أول مقال له عن التأريخ الجديد ، الذى قال «إنه ربما سيخدم ، بشكل ما ، أهداف السلام والوئام بين القبائل المتحاربة على أرضنا هذه»(١٣) .

لقد شرح لنا بنى موريس الأسباب التى دفعته إلى الاهتمام بهذا الموضوع قائلاً : «كنا قرب نهاية عام ١٩٨٢ ، فى أعقاب حرب لبنان ، وفى إطار عملى كصحفى فى لبنان ، قابلت عددًا من اللاجئين الفلسطينيين . وقد عقدت لقاءات معهم لدراسة الأوضاع فى تلك الأيام ، ولكنهم رووا لى كذلك ما لاقوه من مصاعب أثناء حرب عام ١٩٤٨ . وكنت فى تلك الحقبة ، أقوم بدراسات حول البالماخ مما سمح لى بالاطلاع على وثائق تتعلق بهروب الفلسطينيين عام ١٩٤٨ ، أو «دفعهم إلى الهرب» . ولأسباب غير معروفة لى ، توقف من كانوا يتيحون لى الحصول على الوثائق المتعلقة بتاريخ البالماخ ، فجأة عن تزويدى بها . ولعلمى باستحالة الاستمرار فى دراساتى بشأن البالماخ بدون تلك المساعدة ، قررت أن أتجه بدراساتى إلى اللاجئين الفلسطينيين لعام ١٩٤٧ - ١٩٤٩ . وكان من ضمن وثائق البالماخ التى اطلعت عليها ، الأمر بطرد العرب من اللد الصادر من إسحاق رابين ، وقد لاحظت أن مضمون بعض الوثائق يختلف عن الدعاية التى اعتدنا سماعها حتى اليوم ، وهكذا فهمت أننى أمتلك وثائق تلقى ضوءًا جديدًا على تاريخنا . وقد أدركت أن الموضوع متفجر من وجهة نظر التأريخ ، لأنه يتعارض مع الرواية الصهيونية التى أعتقد أنها خاطئة من الأساس لأنها متحيزة ،

وذات توجه دعائى .

وبدأ بنى موريس أبحاثه بشأن موقف إسرائيل عام ١٩٤٨ نحو الفلسطينيين ، الذى أصبح فيما بعد نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فى أرشيف البالماخ . ثم لم يلبث هذا الأرشيف أن أُغلق فى وجهه ، ولكنه توصل إلى أرشيف الجيش الإسرائيلى ثم أرشيف الدولة ، ففى منتصف الثمانينيات سُمح بالاطلاع على أرشيف وزارة الخارجية ، بما فى ذلك إدارة الشرق الأدنى ، ثم بناء على طلب بنى موريس ، على أرشيف وزارة الأقليات - وكان قبل ذلك أرشيف الشرطة ، ثم مكتب مستشار الشئون العربية لرئيس الوزراء - وكذلك كل أرشيفات وزارات الزراعة والمالية والعدل . وكان المؤرخ يعى أنه لم يُتح له الاطلاع على جميع الوثائق ، ومع أنه تابع الاطلاع على أرشيف التساحال ، فإن بنى موريس لا يخفى «أن من بين العراقيل أمام الباحث فى هذا الأرشيف ، الرقابة الشديدة السائدة هناك ، لا تسمح بالاطلاع ، ضمن أشياء أخرى، على الوثائق المتعلقة بالمدنيين الذين قتلوا على يد التساحال ، أو عمليات الطرد» .

## بنى موريس : «أكتب ما حدث ، لا أكثر ولا أقل»

وقد فحص بنى موريس ، مثل آخرين غيره ، أرشيفات الحركة الصهيونية ، والأحزاب السياسية المختلفة ، ودافيد بن جوريون ، وكذلك بعض المحليات مثل الكيبوتزات . وهكذا فملفات الكيبوتز مشمار هايميك مهمة لفهم أبعاد عملية نحشون ، ذلك الهجوم اليهودى المضاد فى أوائل أبريل ١٩٤٨ ، الذى قامت فيه القوات المسلحة بعمليات طرد واسعة ، ثم دمرت القرى . وكان وفد من كيبوتز مشمار هايميك ، قد توجه إلى بن

جوريون مطالبًا بأن يقوم الجيش ، بعد أن تغلب على الوحدات المقاتلة العربية ، بطرد السكان المدنيين الفلسطينيين من المنطقة . وفي ذلك الوقت ، كانوا يتحدثون عن دواعى الأمن ليس إلا ، ولكنهم فيما بعد استولوا على أراضى العرب . وفيما بعد ، عندما انتقد بعض زعماء المابام بن جوريون لطرد السكان الفلسطينيين ، فما كان منه إلا أن ذكرهم بأن التساحال قد طرد السكان العرب بناء على طلب جيرانهم من كيبوتز مشمار هايميك .. التابع للمابام (انظر الفصل السابع) . وقد رفضت بعض الكيبوتزات القريبة من قرى فلسطينية ، «أُخلى» سكانها العرب ، اطلاع بنى موريس على أرشيفاتها .

وقد بحث بنى موريس خارج إسرائيل كذلك ، وخاصة فى أرشيف المملكة المتحدة ، التى كانت بصفتها دولة الانتداب حتى ١٥ مايو ١٩٤٨، على علم كامل بالأحداث . وقد فحص كذلك، الأرشيف الوطنى لولايات المتحدة ، ولجماعة الكويكرز ، الذين كانت تتوفر لهم الكثير من المعلومات بسبب اهتمامهم بشئون اللاجئين في غزة والجليل ، بما فى ذلك بشأن عمليات الطرد. وساعد هذا التنوع فى المصادر المؤرخ فى الحصول على الكثير من الوثائق . يقول بنى موريس : «*إحدى الوثائق الرئيسية التى تثبت صحة استنتاجى بأن إسرائيل قد ساهمت فى خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، هى تقرير حرره فى أواخر يونيو ١٩٤٨موشيه ساسون نائب رئيس إدارة الاستخبارات للتساحال . فبعد مراجعته بدقة جميع التقارير المتعلقة بخروج الفلسطينيين ، وتحليلها ، خلص إلى النتيجة أن ٧٠٪ من الفلسطينيين قد هربوا كنتيجة لهجمات صهيونية أو خوفًا من هجمات صهيونية جديدة*» .

وردًا على الانتقادات بأنه لم يرجع إلى أية وثائق عربية ، قال بنى

موريس بأنه منذ البداية، لم يكن ينوى القيام بذلك . فهو من جهة ، لا يقرأ العربية [وهو كثيرًا ما يشوه أسماء الأماكن العربية] ، ويقول مدافعًا عن وجهة نظره : «لا أعرف إن كانت الأرشيفات الوطنية للبلدان العربية والجيوش العربية تحتوى وثائق بشأن هذا الموضوع ، فهى غير متاحة للاطلاع» .

وحتى بعد نشر نتيجة دراساته ، يؤكد بنى موريس أنه لم يكون رؤية قاطعة ، قائلاً : «إن مهمتى كمؤرخ هى وصف ما حدث ، لا أكثر ولا أقل. والنتائج التى توصلت إليها بعد قراءة الوثائق ، وكتابة بحثى لا تكوّن لى نظرية معينة» . وهو يرى أن ما توصل إليه من نتائج ، تختلف عن الرواية الإسرائيلية الرسمية ، وكذلك عن الرواية الفلسطينية . يقول : «تدعى الرواية العربية أن الصهيونية كانت تعمل من أجل طرد جميع العرب من فلسطين ، وأن دولة إسرائيل كانت تحارب عام ١٩٤٨ بهدف تحقيق خطة عامة لطرد الفلسطينيين ، وذلك كما يقول وليد خالدى. ولكننى أؤكد ، فى المقابل ، أنه لم تكن هناك «خطة شاملة» لطرد الفلسطينيين ، وإنما رغبة قوية فى خروجهم ، وهى رغبة تأكدت مع تطور الحرب ، ولو كانت هناك خطة شاملة ، لما بقى عرب فى الجليل ، ولما بقيت أقلية عربية كبيرة فى إسرائيل . وما حدث أثناء الحرب ، هو أنه قد حدث توافق بين الأغلبية حول فكرة مزدوجة مقتضاها أنه ، سواء لدواعى أمنية أو سياسية ، فإنه من الأفضل أن يبقى أقل عدد ممكن من العرب داخل الدولة . ولعل بن جوريون قد فكر فى التوطين كاستراتيجية، ولكنه لم يستطع تنفيذها . ولا نستنتج ذلك من عدم وجود قرارات صريحة بهذا الشأن ، وإنما نجده يعطى أوامر بالطرد فى بعض الحالات، ولكنه يصمت فى حالات أخرى . ففى الناصرة كان هناك توجيه

بالطرد ، ولكن عندما طلب الضابط المسئول أمرًا كتابيًا من رئيس الوزراء بذلك ، كانت إجابة هذا الأخير بأنه لا داعى لطرد السكان من المدينة ، وباختصار فإن الطرد تم بطريقة عشوائية . أما الرواية الصهيونية التى تقول بأن العرب قد هربوا طواعية ، أو دُفعوا إلى الهرب، فهى شبه خاطئة ، فهى صحيحة فى قليل من الأماكن ، ولكنها غير صحيحة فى أغلب الحالات . والرواية العربية هى أيضًا شبه خاطئة . فالقوات الإسرائيلية لم تدخل الحرب بخطة شاملة للطرد ، ولم تنفذ سياسة طرد متماسكة . وعلى امتداد المعارك ، فهمت أنه من الأفضل ألا يبقى الفلسطينيون – وقد طردوا فى بعض الأماكن ، وهربوا من أماكن أخرى ، وبقوا فى أماكن أخرى . ولكن ما لا شك فيه ، هو أن دولة إسرائيل لم تسمح للاجئين ، فى جميع الأحوال تقريبًا ، بالعودة إلى مدنهم أو قراهم . ولكن ماذا يمكن أن نسمى سياسة لا تسمح للاجئين بالعودة إلى منازلهم ، غير أنها سياسة للطرد؟» .

وفى عام ١٩٨٨ ، وصف بنى موريس فى مقال نشرته المجلة اليهودية الأمريكية «تيكون»[١٤] ، أعمال آفى شلايم وإيلان بابيه ، «بالتأريخ الجديد» ، فهو وحده صاحب هذه التسمية . وهو يضع هؤلاء «المؤرخين الجدد» فى مواجهة «المؤرخين القدامى» ، كما يضع «التاريخ الجديد» فى مواجهة «القديم» . وهو يرى أن التاريخ القديم ، من الجانب الإسرائيلى ، خاطئ ، وذو طابع دعائى ، وكاذب فى كثير من الأحيان ، أما عن التأريخ الفلسطينى ، فهو غير موجود فى رأيه ، أو ربما حتى إشعار آخر ؟ وإذا كانت العاصفة الأكاديمية قد بدأت فى عام ١٩٨٩ ، إلا أنها لم تخرج إلى العلن إلا بعد ذلك بعدة أعوام . واتهم أعداء «المؤرخين الجدد» هؤلاء الأخيرين بأنهم يخدمون الدعاية الفلسطينية

والعربية . ويرد بنى موريس على هذا الاتهام ساخراً : «ما ذلك إلا لأننا قد أثبتنا أن الملك نصف عارٍ» .

## هل جرى تخطى الصهيونية ؟

فى عام ١٩٩٣ ، ظهر وصف جديد : وهو «ما بعد الصهيونية» ، فقد انضم إلى «المؤرخين الجدد» باحثون من مجالات أخرى ، وخاصة من العلوم الاجتماعية ، وكذلك بعض الشخصيات والجماعات ، التى تتساءل عن بعض المعتقدات والممارسات الصهيونية فى مجالات مختلفة . وهم يرون أنه بعد مرور سنوات عديدة من وجود دولة إسرائيل التى أصبحت قوة عظمى إقليمية، فقد عفا الزمن على الصهيونية ، وآن أوان «ما بعد الصهيونية» . وفى قلب هذه الفكرة، على تعدد اتجاهات أصحابها ، تكمن فكرة تطبيع الدولة اليهودية : التطبيع الخارجى مع الفلسطينيين ، ومع الدول العربية الأخرى ، والتطبيع الداخلى كذلك ، بتحويل الدولة اليهودية إلى دولة لجميع مواطنيها . فقد رغبت إسرائيل لمدة طويلة ، أو ادعت أنها دولة جميع اليهود فى العالم ، وقد جاءها ثلثهم . فى حين فضل الباقون البقاء فى بلدانهم . وبدلاً من الانتظار إلى الأبد عودة الدياسبورا (الشتات) ، من الأفضل تحويل إسرائيل إلى دولة طبيعية ، تعيش فى سلام مع نفسها ، ومع جيرانها .

وفى الواقع فإن «ما بعد الصهيونية» لا تخص أعداء الصهيونية ، ولا اللاصهيونيين ، وإنما ينشغل بها الصهيونيون وحدهم الذين اكتشفوا ، أنه فى مرحلة تاريخية معينة – إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، وحرب الأيام الستة فى يونيو ١٩٦٧ ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بل وتوقيع اتفاقات أوسلو – لم تعد الصهيونية شرطًا ضروريًا لوجود إسرائيل ومصالحها

واحتياجاتها ، ومن باب أولى ، لوجودهم هم كيهود إسرائيليين . وفى نظر البعض ، لم تعد الصهيونية حتى تمثل قضية عادلة أو تخدمها ، وفى نظرهم ، فقدت الرغبة فى تجميع كل الشتات ، أو قانون العودة ، أو الأراضى المحتلة ، أهميتها الحيوية ، كما لم يعد بقاء الكثير من اليهود خارج الدولة يثير فيهم الشعور بالخزى . وباختصار ، هذا جزء من السكان يرى أن الصهيونية تنتمى إلى التاريخ ، أو الماضى الذى ولى ، أى أنها أدت مهمتها .

ويؤكد بنى موريس أن مساهمته فى التأريخ الجديد ، لم تغير موقفه من الصهيونية ، قائلاً: «لقد كانت الصهيونية ضرورية ، فاليهود ، مثلهم مثل بقية الشعوب ، وخاصة بعد ما حل بهم فى هذا القرن ، فى أوروبا من الشواح ، لهم الحق فى دولة . ولسوء الحظ ، أدى إنشاء هذه الدولة إلى عملية تحطيم ، وبالتأكيد كان من الممكن تحقيق الهدف بطريقة أكثر إنسانية . ولكن الصراع مع الفلسطينيين كان أمراً لا مفر منه ، فهو الثمن الذى كان لابد من دفعه ، وأنا على استعداد لدفعه ، والفلسطينيون لا يعجبهم قولى هذا ، لأنه قد يعطى المبرر لما قامت به الصهيونية ، ولما حدث لهم» .

وبقى أن نعرف أن بنى موريس قد دفع غالياً مقابل أبحاثه ، فمنذ أن فُصل من عمله بصحيفة الجيرو سالم بوست عام ١٩٩١ ، وإلى أن عُين أستاذاً بجامعة بن جوريون فى بئر سبع فى يناير ١٩٩٧ ،كان بصفة عامة عاطلاً عن العمل . وقد انتهى من تأليف كتاب عن التاريخ العام للصراع العربى الإسرائيلى منذ عام ١٨٨١ وحتى اليوم ، وسيظهر هذا العام (١٩٩٨) ، فى ألمانيا والولايات المتحدة فى نفس الوقت . ويتحدث بنى موريس فى هذا الكتاب عن المحاولات الإسرائيلية أثناء الحروب التى

تلت حرب ١٩٤٨ ، وخاصة أثناء حرب ١٩٦٧ ، لتدمير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، وإبعاد سكانها غن الحدود . وهو يشرح الأمر قائلاً : «تحتوى الصهيونية سياسة للترانسفير ، ويحاول المؤرخون الرسميون ومناصروهم إنكار وجودها ، ويدفعونها تحت البساط . ومنذ أيام هرتزل ظهرت هذه المحاولة على السطح عدة مرات : فى أعوام الثلاثينيات ، وعام ١٩٦٧ ، وأثناء غزو لبنان عام ١٩٨٢ . وفى كتابى الجديد، أركز الانتباه لهذه القسمة للصهيونية حيث أعتبرها مهمة لفهم الصراع الفلسطينى الإسرائيلى. وهى رغبة كامنة فى فكر الزعماء الصهيونيين ، ولكنها لا تمثل ، كما أكدت من قبل ، «خطة شاملة» ، أو رسمية معلنة . إنها أحد أبعاد الصهيونية ، وهى موجودة لدى زعماء الصهيونية ، وتظهر فى تحركات الصهيونية دون أن تصبح ، مع ذلك ، السياسة الشاملة للصهيونية . وعندما تدين القيادة الصهيونية بعنف ، بعد سنوات طويلة ، شعار «الترانسفير» الذى يرفعه حزب موليديت ، والچنرال السابق رحفام زييفى ، فهى إنما تفعل ذلك لتحافظ فى الداخل والخارج على الصورة الإيجابية لحركة تتمسك بروح العدالة ، وهذا نوع من النفاق، ولكنه يمثل كذلك ، جزءاً من قوتها . وإذا قارنا بين عدد القتلى من المدنيين فى حرب عام ١٩٤٨ ، وهم لا يتجاوزون الألف على الأكثر ، وكذلك أعمال «التطهير العرقى» أيامها ، بما رأيناه فى حرب يوغسلافيا السابقة ، لوجدنا الفرق كبيراً جداً . فمن الواضح أن اهتمام الصهيونية بصورتها العامة ، لعب فى كثير من الأحيان ، دوراً فى لجم الرغبة فى القتل ، والتدمير ، والطرد» .

وفى رأى بنى موريس ، فإن الظاهرة الجديدة لقيام لجان من اللاجئين العرب السابقين الذين ينتمون لقرى دُمرت (مثل عكريت ،

وبرعام ، وجبسية) ، ومن أبنائهم ، بتنظيم صفوفهم والمطالبة بالعودة إلى قراهم الأصلية ، حتى لو كانت حركة رمزية ، قد تنمو بشكل أكبر . وهو يختم قائلاً : «إن العرب المواطنين فى دولة إسرائيل اليهودية ، يمثلون لها قنبلة موقوتة محتملة ، ولكن كل شيء يتوقف على مستقبل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية ، والعربية الإسرائيلية ، وليس الماضى».

## إيلان بابيه : «مابعد الصهيونية؟ هذا الوصف لا يضايقنى»

وعلى العكس من بنى موريس ، لا يخفى إيلان بابيه بأنه كانت لديه ، قبل أن يبدأ أبحاثه، فكرة واضحة عن الموضوع ، وهذه الفكرة نتجت عن علاقاته الشخصية التى تطورت بالتدريج مع بعض المثقفين الفلسطينيين فى إسرائيل ، وفى الأراضى المحتلة ، وكذلك فى بريطانيا أثناء تحضيره لرسالة الدكتوراه ، ويقول : «لقد عرفت منهم الرؤية الفلسطينية لما حدث عام ١٩٤٨ ، وبعدها قمت بالبحث فى الأرشيف عن الأدلة على صحة شكواهم . وقد أدى هذا البحث إلى تأكيد صحة بعض هذه الشكاوى» .

وحتى عام ١٩٧٩ كان إيلان بابيه مرتبطًا سياسيًا بحزب المابام الصهيونى الاشتراكى ، وكان يعتبر نفسه صهيونيًا ، فما هو الوضع الآن ؟ يقول : «لقد دفعتنى أبحاثى إلى التغير ، ولا أعتبر نفسى صهيونيًا الآن» . بل إن المؤرخ انضم منذ حوالى عشر سنوات ، إلى حداش ، وهى جبهة من أجل السلام والمساواة ، ذات توجه شيوعى . وعلى العكس من النظرة الفلسطينية الشائعة التى تعتبر الصهيونية ظاهرة استعمارية صرفة ، فإن بابيه يعتبر أن لها بُعدًا وطنيًا كذلك . وهو يشرح وجهة نظره بأن الصهيونية قد عبرت عن نفسها بأساليب استعمارية ، دون أن تكون ايديولوچيتها استعمارية ، وأنها فى جوهرها حركة وطنية

استخدمت مفاهيم وممارسات مستعارة من الاستعمار . ويضيف إيلان بابيه : «عندما يتحدث الفلسطينيون عن الصهيونية أو دولة إسرائيل ، فإنهم لا يستخدمون التعبير «وطنية» خوفًا من إسباغ الشرعية على ظاهرة ، هى فى رأيهم ، غير شرعية . وقد قلت يومًا للمؤرخين الفلسطينيين وليد خالدى وشريف كنعانة ، إنه على الرغم من انتقاداتهما المحقة منها وغير المحقة لبنى موريس ، فإنى كنت أتوقع منهما أن يقدرا شجاعته وهو يسبح ضد التيار السائد ، بدلاً من التقليل من دوره ، كما تجرأ البعض - باتهامه بالعمالة للموساد» .

ولا يتفق إيلان بابيه مع بنى موريس فى تأكيده بعدم وجود وثائق عربية ، فهناك وثائق الهيئة العربية العليا ، وهى موجودة فى الأرشيف القومى لدولة إسرائيل ، وهناك أرشيف المفتى الحاج أمين الحسينى ، وهو موزع بين بيروت ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والقدس ، وهناك ملفات الجامعة العربية ، وغيرها ، ولكن المؤسف أن بنى موريس لن يستطيع قراءة هذه الوثائق لأنها باللغة العربية . ويرى بابيه كذلك ، إنه لا يجب إهمال التاريخ الشفهى للفلسطينيين بالقول إنه مجرد دعاية ، ويقول : «إن شهادات اللاجئين الذين لا زالوا على قيد الحياه، تسمح لنا باستكمال الفجوات الناقصة فى الوثائق الرسمية ، وتلقى الأضواء على الوثائق الموجودة ، بل وقد تثير الشك فى صدق بعضها» . هذا ويشارك إيلان بابيه بانتظام فى المناقشات بين المؤرخين الفلسطينيين والإسرائيليين فى رام الله ، ويقول : «أجبت على من يتهمون "الصهيونية بالإبادة الجماعية" ، بأن لدينا ما يكفى من الشكاوى المتبادلة ، فلا داعى للإضافة إليها» .

وقد استقبلت الدوائر الأكاديمية الرسمية كتاب إيلان بابيه الأول ،

وعنوانه : «بريطانيا والصراع العربى الإسرائيلى ، ١٩٤٨ - ١٩٥١»[١٥]، بشكل عادى ، مما سمح له بالفعل كمحاضر نظامى - فى جامعة حيفا،. ولكن الوضع اختلف بالنسبة لكتابه الثانى: «نشأة الصراع العربى الإسرائيلى ، ١٩٤٧ - ١٩٥١»[١٦] ، وقد اختلف فيه مع بنى موريس فى أنه أكد أن زعماء اليشوف قد اتبعوا فعلاً سياسة منظمة لطرد العرب . وقد قوبل بموقف شديد العداء ، ويقول : «لم أجد ناشراً مستعداً لنشره باللغة العبرية ، وأقفل باب الترقية الأكاديمية فى وجهى بحجة أن كتابى كان سياسيًا أكثر منه أكاديميًا» .

وإيلان بابيه لا ينفى ذلك على أية حال ، فالكتاب سياسى بقدر ما هو أكاديمى ، وجميع الإسرائيليين الذين يدرسون التاريخ المعاصر لدولتهم ، هم رجال (أو نساء) سياسة ، يكتبون تاريخًا أيديولوچيًا . ويقول : «الفرق هو أن بعضهم مثلى ، يعترفون بذلك ، فى حين يرفض الآخرون الاعتراف به ، وهم على خطأ . وكونهم يصفوننا «بما بعد الصهيونيين» لا يضايقنى ، فهذا صحيح من بعض الأوجه ، كما هو صحيح بالنسبة لبعض الظواهر الأخرى فى المجتمع الإسرائيلى ، ولا يوجد سبب موضوعى لاعتبار هذا الوصف مسيئًا . ولا شك أن انتقادى الشديد للصهيونية وماضيها ، ورغبتى فى أن يصبح المجتمع الإسرائيلى أكثر عدالة ، تؤثر على إدراكى لتاريخ البلاد ، ولكن لا يجب وضع جميع «المؤرخين الجدد» فى البلدان المختلفة فى سلة واحدة . فالبعض منهم ، فى ألمانيا مثلاً ، يدافعون عن الماضى السيئ لبلادهم ، فى حين أن البعض الآخر ، مثلنا نحن فى إسرائيل ، أو نظرائنا فى الولايات المتحدة، فننتقد ، بل ندين بعض الأوجه السيئة لماضى بلادنا . إن «مراجعتنا» للتاريخ تختلف تمامًا عن مراجعة «المراجعين» الألمان ، أو

بصفة عامة ، أولئك الذين «يراجعون» جرائم النازية - أى يجعلونها تبدو عادية» .

ولم يخمد الجدل الذى أثاره «المؤرخون الجدد» منذ عشر سنوات بمرور الوقت ، بل بالعكس فقد ازدهر ، وهو ما زال حيًا بين الباحثين ، من المؤرخين أو غيرهم ، وخاصة من مجالى العلوم الاجتماعية والسياسية . كذلك تخصص الصحافة الكثير من المقالات لهذا الجدل ، ولا يتوقف الجدل عن أحداث ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، بل يمتد ليشمل جوهر الصهيونية ، والصراع العربى الإسرائيلى ، وكذلك الصدمات السياسية، والاجتماعية ، والأخلاقية التى تصيب المجتمع الإسرائيلى كثيراً . ويرى البعض فى داخل إسرائيل ، أن المؤرخين الجدد ليسوا إلا طابوراً خامساً للعرب والفلسطينيين . أما فى الخارج ، فعلى العكس ، يعتبرهم الكثيرون ، رمزًا لإسرائيل أكثر طبيعية ، وأقل توحداً ، وأكثر إخلاصًا ونضجًا وحيوية ، إسرائيل لا تخاف من النقد الذاتى ، بصوت عالٍ ، وفى وضح النهار . ويمكن - كما نرجو - أن تصيب هذه الاتجاهات الجديدة للمجتمع الإسرائيلى ، بالعدوى جيراننا فى المجتمع الفلسطينى ، لكى يدرسوا ، هم أيضاً ، تاريخهم بنفس النظرة الناقدة* .

---

* يحاول الصحفى الإسرائيلى جوزيف ألجازى هنا أن يسوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى النظرة الخاطئة أو المغالطة للتاريخ . وهى مغالطة واضحة ، وذلك على الرغم من أنه يعتبر ، بالمعايير الإسرائيلية ، من المعتدلين ، وهو يعمل فى صحيفة هآرتس التى تتصف بقدر من الموضوعية . ومع ذلك ، فالخطأ الحقيقى الذى وقع فيه الشعب الفلسطينى عام ١٩٤٨ ، هو أنه سمح لقادة الدول العربية ، بمن فيهم الحاج أمين الحسينى ، وكانوا جميعاً تابعين ، بشكل أو آخر ، للدول المستعمرة فى المنطقة ، بدفعهم فى اتجاه إعادة النفوذ الاستعمارى ، الذى خرج من الباب ، بإنهاء الانتداب البريطانى لفلسطين ، والعودة من الشباك بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء تابعة ، أو تسير فى فلك أكثر من استعمار - المترجم .

## شبتاى تيفيث : « إذا كانت إسرائيل قد ولدت فى ظل الخطيئة ، فإنها لا حق لها فى الحياة »

أورد دومنيك فيدال (انظر الفصل الثامن) انتقادات شبتاى تيفيث «للمؤرخين الجدد» ، وخاصة بنى موريس ، وقد وافق على التحدث إلينا بصوت عالٍ . وهو ينتقد بنى موريس وزملاءه لكونهم أصحاب موقف سياسى ، وهو يتمسك بالجملة المشار إليها أعلاه ، والتى يقول فيها بنى موريس بأنه يأمل أن يدعم التأريخ الجديد قضية السلام ، والتصالح بين العرب واليهود(١٧) .

وعندما يطرح شبتاى تيفيث السؤال عما إذا كانت الصهيونية حركة عادلة أم لا ، ويجيب دون تردد قائلاً : «لقد ظهرت الصهيونية كحركة تحرر وطنى ، وكان هدفها هو تحقيق العدالة لليهود ، مع أخذ حقوق العرب فى الاعتبار - وهذا لا يعنى أنها وضعت هدفًا لها تحقيق العدالة للعرب . لقد أخذت الصهيونية اللبرالية الاشتراكية على عاتقها أن تحل المشكلة اليهودية ، وأكدت أنها ستحقق ، فى نفس الوقت ، خدمة للعرب . لم تقل إنها ستحقق لهم مصلحة وطنية ، أو تقيم لهم دولتهم ، وإنما ستحقق لهم مصالح اقتصادية واجتماعية . وهذا هو مضمون إعلان استقلال دولة إسرائيل فى ١٤ مايو ١٩٤٨» .

ويستمر شبتاى تيفيث قائلاً : «ويريد بنى موريس وأمثاله ، أن يثبتوا - وهم يبذلون جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك - أولاً أن هدف دافيد بن جوريون ، كان ترحيل العرب ، وأنا أقول لا ! إن هرتزل لم يقل : «أريد إنشاء دولتين» ، بل قال : «أريد إنشاء دولة يهودية» . وباتهامهم لبن جوريون والحركة الصهيونية كحركة غير عادلة ، واتهاماتهم فى هذا

الاتجاه لا تعدو أن تكون سلسلة من الأكاذيب ، كما أثبتنا أنا وآخرين في مقالاتنا وكتبنا . وفى عام ١٩٣٦ ، كان البريطانيون ، عن طريق لجنة بيل ، هم الذين اقترحوا فكرة الترانسفير ، فى إطار مشروعهم للتقسيم ، وليس بن جوريون . وفيما بعد ، كان بن جوريون يعارض دائمًا فكرة الترانسفير ، عندما اقترحها ، على سبيل المثال ، حزب العمال البريطانى عندما كان فى السلطة ، أو الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت» .

فماذا عن الحالات التى اعترفت فيها المحكمة العليا لدولة إسرائيل باقتراف الدولة لبعض المظالم ، كما فى عكريت وبير عام مثلاً ؟ هل سيعترف شبتاى تيفيث بذلك ؟ يجيب على ذلك قائلاً : «عن نفسى ، أعترف بأننا قد ارتكبنا بعض المظالم ضد العرب ، وأدينها ، ولكننى أؤكد أنه تحدث مظالم فى جميع الحروب . ولا شك أننا قد ارتكبنا بعض الأعمال الوحشية خلال حرب عام ١٩٤٨ ، ولكن ذلك لم يحدث لأننا كنا نريد ارتكابها ، ولكن الحروب تؤدى دائمًا لحدوث أعمال وحشية . وتحتوى خطة الأمم المتحدة للتقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، على بند يقضى بأن تضع كلاً من الدولتين دستوراً يضمن ، ضمن أشياء أخرى ، حقوق الأقلية . والسبب الرئيسى الذى منع دولة إسرائيل من وضع الدستور ، هو أن جيوش الدول العربية اجتاحت دولة إسرائيل ، وبعد ذلك ، أعلنت تلك الدول أنها لن تستريح حتى تقضى على دولة إسرائيل»[١٨] .

فماذا عن خروج الفلسطينيين ؟ يجيب تيفيث قائلاً : على العكس من بنى موريس ، أقول إن هروب العرب ، وخاصة زعماءهم ، لعب دوراً أكبر من عمليات الطرد التى نظمتها إسرائيل فى خلق مشكلة اللاجئين . وفى البداية ، كان الذين هربوا ينوون العودة مع القوات العربية المنتصرة ،

وتحولوا إلى لاجئين بسبب انتصار إسرائيل فى معركة البقاء . وبمجرد أن تبنت الدول العربية هدف تدمير دولة إسرائيل ، فمن هو المجنون ، بيننا ، الذى كان سيسمح بعودة الهاربين إلى ديارهم عندنا ليحاربوا دولتنا ؟ ولا شك أن بن جوريون فرح جداً لهروب العرب ، وخاصة لأن الدول العربية لم تكن تريد السلام ، وكانت تستعد لإزالة دولة إسرائيل من الوجود . إن استمرار حالة الحرب هو الذى حول الهاربين والمطرودين إلى لاجئين ، وهو الذى منع من إعادة توطينهم . إن الحرب هى أم جميع الخطايا ، ولعلها لو لم تندلع ، لكنا نعيش اليوم فى دولة ثنائية القومية» .

ويتهم شبتاى تيفيث «المؤرخين الجدد» قائلاً : «طبقًا لنظرياتهم ، وخاصة أن إسرائيل قد ولدت فى ظل الخطيئة ، فهم يطعنون فى شرعية دولتنا ذاتها . لأنه إذا كانت إسرائيل قد ولدت فى ظل الخطيئة ، بارتكابها المظالم بحق الآخرين ، فإنها لا حق لها فى الحياة . وهذه محاولة لنزع الشرعية عن وجودنا هنا ، وهى تنزع الشرعية عن الصهيونية كذلك» .

والجدل يتعلق إذن بالماضى ، ولكنه يؤثر على المستقبل كذلك ، يقول تيفيث : «إن الجدل» مع «المؤرخين الجدد» يمس موضوعات أخرى ، مثل: «هل إسرائيل دولة يهودية أم دولة ديمقراطية؟» وما العمل بالنسبة لقانون «الحق فى العودة؟»[١٩] فإذا كانت إسرائيل دولة ديمقراطية ، لوجب عليها إقرار الحق فى العودة للعرب كذلك ، وعليها أن تضمن حقوق العمال الأجانب الموجودين على أرضها وعددهم ٢٥٠ ألفًا ، كذلك. ومثل هذه الأفكار تثير لدينا مشاعر القلق والخوف ، فهذا سيضر ببيتنا، بدولتنا . وهو لم يعد نقاشًا أكاديميًا ، وإنما أصبح نقاشًا حول الوجود ذاته ، لقد

أصبح الخوف اليهودى أو الصهيونى على وجود الدولة هو أساس الجدل. إن ضعف موقفنا فى مواجهة العرب عام ١٩٤٨ ، لم يتغير بمرور الزمن ، ومن هنا خوفنا الوجودى . وأنا شخصيًا كنت سأكون أسعد رجل فى الوجود لو كان العرب قد تصالحوا معنا ، ولكن هذا ليس الموقف الحالى ، مع الأسف ، وعندما يختفى هذا الخوف ، يمكن أن يكون الجدل مع «المؤرخين الجدد» أقل حدة . وتحتفظ قضية عودة الفلسطينيين بعد خمسين عامًا من قيام دولة إسرائيل بحيويتها بالنسبة لاستمرارها كدولة يهودية .إن دولة إسرائيل دولة يهودية ، وليست دولة اليهود ، أو أية دولة ديمقراطية ، ونحن نعيش فى حالة خوف ، وأولئك الذين يعتقدون أن مخاوفنا مبالغ فيها مخطئون» .

## دولة يهودية أم دولة علمانية وديمقراطية ؟

وقد تصدى مثقفون آخرون لانتقاد «المؤرخين الجدد» ، وأغلبهم يدافعون ، مثل شبتاى تيفيث ، عن صهيونية الآباء المؤسسين لدولة إسرائيل . ومن هؤلاء ، على الأخص ، أنيتا شابيرا ، المؤرخة المتخصصة فى التأريخ للجناح الإصلاحى للحركة العمالية ، الماباى . وهى تدرس فى كتابها الجديد «يهود جدد ، يهود قدامى» أوضاع بنى موريس وزملائه من منظور «ما بعد الصهيونية» ، و«ما بعد الحداثة» . وهى تقاضيهم على الأخص لفقدان الشعور الوطنى ، فهى تدين موقفهم المختلف من دور الصهيونية ، ودولة إسرائيل . وهى تقول : «مع اعترافهم الأولى بأنها حدث إيجابى، بل ومهم فى التاريخ اليهودى ، بل وفى تاريخ الإنسانية بصفة عامة ، على الرغم مما صاحب ظهورها من مشاكل ، فإنهم يصلون إلى إنكار أية قيمة كامنة فيها ، مع اعترافهم

بوجود إسرائيل (...) . إن المدافعين [عن هذه النظريات] لا يطعنون فى وجود دولة إسرائيل ، ولكن موقفهم منها غير مبال ، فى أحسن الأحوال، ومثير للشك والانتقاد ، فى الحالات المتطرفة . إن هدفهم هو إبراز مثالب الصهيونية وإسرائيل ، وما حاق بالآخرين من مظالم ، والبدائل التاريخية التى حال قيام الصهيونية دون قيامها . وبعضهم يبدأ من انتقاد الماضى والحاضر ، ليصل إلى برنامج سياسى بديل . إن هدفهم (تنبه أيها القارئ ! – ج. أ.)، هو تغيير طبيعة دولة إسرائيل : فبالتخلى عن مكونتها الأيديولوچية الصهيونية ، ستصبح دولة علمانية ديمقراطية بلا هوية عرقية سائدة ، أى أنها لن تعود «الدولة اليهودية» . وسيؤدى إلغاء قانون حق العودة ، الذى يمنح الجنسية بشكل آلى لأى يهودى يحضر إلى إسرائيل ، ويفرق بين وضع هؤلاء فى البلاد وبين وضع العرب ، إلى إحداث هذا التغيير (...) . إن رسالة «ما بعد الصهيونية» بهذا الشكل ، هى كتابة التاريخ بوصفه قصة البؤس والظلم الذى حاق بالبعض .

وهكذا يصبح التاريخ وصفًا عاطفيًا ، علينا دائماً أن نأخذ فيه صف المهزوم ، وننتقد المنتصر ، وهكذا يؤدى انتصار الحركة الصهيونية بحد ذاته إلى اعتبارها حركة غير أخلاقية[٢٠] .

وفى مقال لاذع ، اتهم الكاتب آهارون مجيد «المؤرخين الجدد» بمحاولة إعادة كتابة تاريخ الصهيونية من وجهة نظر أعدائها ، العرب ، وبذلك يخلقون تاريخًا معاديًا وانتحاريًا للصهيونية.

وهو يتهم هؤلاء «المراجعين» بأنهم عندما يؤكدون أن قضية الصهيونية لم تكن «عادلة» ، فإنهم يهددون بتدميرها . ولا يخفى آهارون

مجيد أنه من وجهة نظره ، فإن التاريخ يجب أن يكون ملتزمًا ، أى أن يكون علمًا صهيونيًا ، وأن يعود إلى الأساطير . يجب رفض أى علم غير ملتزم يهدد قضية الصهيونية العادلة . وفى قمة فورته الجدلية ، يقارن مجيد بين «المؤرخين الجدد» ومنكرى الشواح [الهولوكوست - المترجم][٢١] .

ولم يكن آهارون مجيد الوحيد الذى هاجم «المؤرخين الجدد» ، ولكنه كان أكثرهم عنفًا ، وقد هاجم بنى موريس ، ولكن باروخ كيمرلنج لم يسلم من هجومه هو الآخر . وكثيرًا ما يُصنف كيمرلنج ، وهو أستاذ علم الاجتماع بجامعة القدس، على أنه من «المؤرخين الجدد» - مع أنه لا يرتاح لهذا الوصف ، غالبًا لدفاعه عن مواقف غير تلك السائدة ، وحديثه عن «الاستعمار الصهيونى» ، ولكن البعض يرون فى هذا التعبير تدنيسًا للمقدسات . وقد رد كيمرلنج على هجوم مجيد ، مدافعًا عن بنى موريس، وخاصة فيما يتعلق بنظريته عن نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، مستشهدًا فى ذلك بالمقولة الشهيرة لحاييم فايتسمان ، أول رئيس لدولة إسرائيل ، الذى أكد أن «المعجزة الحقيقية لعام ١٩٤٨ ، لم تكن الانتصار فى تلك الحرب ، وإنما «تطهير» البلاد من سكانها العرب . يقول كيمرلنج : «لقد كان الكل يعلم ذلك ، ولكن هذا الموضوع كان من المحرمات فى التأريخ الإسرائيلى . وكان إخفاء مثل هذه المواضيع تحت البساط ، وما زال ، من الآليات التى يلجأ إليها العلم الملتزم»[٢٢]. ويضيف كيمرلنج قائلاً : إن المؤرخين وعلماء الاجتماع ، الذين ينفذون ما يطلب منهم ، بأن يقدموا إلى «الشعب» تاريخًا مجتزًا ، مجهزًا مقدمًا ، مشوهًا ، مؤسسًا على الأساطير ، كما يطلب مجيد ، يسيئون إلى رسالتهم كعلماء وإلى دورهم الثقافى الاجتماعى (...) .

ويعبر مقال مجيد عن رأى مجموعة كبيرة من الأكاديميين القدامى ، تندرج ضمن جهد منظم لنزع الشرعية عن أعمال باحثين آخرين . وبصفة عامة ، أولئك الذين لم يندمجوا فى الأوساط الأكاديمية التقليدية ، وأغلب هؤلاء من الباحثين الشبان ، لجأوا إلى وسائل الإعلام بهدف تعبئة الرأى العام ضد «الخونة» ، محاولة منهم لاستغلال المخاوف الإسرائيلية (...) . وهناك عدد كبير من قدامى الباحثين يشعرون باهتزاز الأرض تحت أقدامهم لأن أيديولوچيتهم لا تستطيع الوقوف أمام التغيرات التى تحدث فى العلوم الاجتماعية وعلم التأريخ (...) . وقد فحص الباحثون الجدد ، كذلك موضوع الشرعية ، أى «حقنا فى هذه الأرض» ، لا لكى يفصلوا فى أحقيتنا فيها ، فالعلوم الاجتماعية ، لا تبحث فى الجوانب الأخلاقية ، وإنما لتقدير أثر مشاكل الشرعية على المجتمع ، وموقف المجتمع من هذه المشاكل»[٢٣] .

## علينا ألا نظهر الضحية على أنه الجلاد !

وبالطبع ، فإن اليسار ، والباحثين الفلسطينيين ، يختلفون مع «المؤرخين الجدد» لأسباب مختلفة تمامًا . فالبعض ينتقدون أسلوبهم فى البحث ، مثل عين جيل الذى ينتقد بنى موريس لأنه حذف ثلاث كلمات رئيسية من اقتباس أورده فى كتابه «نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»[٢٤] نقلاً عن كتاب بالعبرية ، من تأليف صادوك إشيل عن معارك الهاجاناه فى حيفا . وتتعلق العبارة المقتبسة باحتلال القوات اليهودية لحيفا فى أبريل ١٩٤٨ ، والكلمات المحذوفة هى «وسقطت القنابل» طول اليوم على جماهير العرب المتجمعين فى ميدان السوق ، والذين اضطروا فى النهاية ، إلى الهرب عن طريق المراكب . ويقول عين

جيل : «وبحذف هذه الكلمات الثلاث ، أعفى بنى موريس الهاجاناه من مسئوليتها عن طرد العرب من مدينتهم حيفا[٢٥] ، وغطى هدف القيادة العسكرية اليهودية ، وهو التطهير العرقى للمدينة»[٢٦] .

أما المؤرخ الفلسطينى إبراهيم أبو لغود ، فقد صرح لنا بأن لديه انتقاداً خطيراً لبنى موريس ، قائلاً : «إنه لم يتوصل كنتيجة لأبحاثه إلى أن طرد الفلسطينيين من بيوتهم ، واستيلاء اليهود على أراضيهم ، هو جزء لا يتجزأ من طبيعة الصهيونية ، فهو يقدم تفسيراً بسيطاً لحدث فى غاية الخطورة ، تفسيراً معزولاً عن تاريخ الصهيونية ، وعن جوهرها الحقيقى . لقد بدأ طرد العرب عندما اشترى أول صهيونى قطعة أرض عربية فى فلسطين ، أى قبل ظهور بن جوريون على الساحة السياسية . وعندما استولى الصهيونيون على الأراضى العربية فى مجدل ابن عامر (اليوم إيميك إسرائيل) ، طردوا جميع الفلاحين الذين كانوا يفلحونها . ولا حاجة للبحث عن ورقة بتوقيع القيادة العليا للقوات الإسرائيلية ، تحمل أمراً صريحاً بالطرد لتفسير طرد السكان العرب من اللد والرملة . وفى الواقع ، فإن «المؤرخين الجدد» يرفضون ، مثلهم مثل النظام الإسرائيلى ، الاعتراف بأن الطرد القسرى للفلسطينيين ، هو جزء لا يتجزأ من الصهيونية . وعندما نادينا نحن الفلسطينيين ، وأنا من بينهم، منذ سنوات طويلة ، بأننا لم نهرب ، وبأن أحداً من الزعماء العرب لم يدعنا إلى الهرب ، لا يصدقنا «المؤرخون الجدد» ، طالما لم يجدوا دليلاً كتابياً فى الأرشيف ، كأمر صريح ، ويتمسكون فى هذه الحالة بالصيغة الإسرائيلية الرسمية ، وهى الهروب . بل وحتى عندما يجدون وثيقة تشهد بأنه حدث فعلاً طرد ، فإنهم يعتبرونها حالة استثنائية» .

ويرى أبو لغود أنه «على الفلسطينيين والإسرائيليين أن يحددوا معاً

ما حدث بالفعل ، فيجب أن يجلس مؤرخون وباحثون من الطرفين معًا حول طاولة واحدة ، ليحددوا مبادئ النقاش والبحث عن الحقيقة ، وهذا هو الذى سيساهم فى تحقيق السلام . فالسلام لا يمكن أن يبنى على الأكاذيب والأساطير ، كما أنه لا يمكن أن يتحقق على أساس الحرب والإخضاع ، فالسلام يفترض القبول المتبادل . ولا شىء يمنع من العيش معًا بسلام فى نهاية المطاف ، إذا ما تم الاعتراف مقدمًا بحدوث أخطاء. وعلينا أن نسجل أن الانتقاد للحاضر الفلسطينى ، وللسلطة الوطنية الفلسطينية ، بل ولياسر عرفات ، قد أصبح أمرًا شائعًا فى الضفة الغربية وغزة ، لدى الكثير من الفلسطينيين - ولأسباب وجيهة مع الأسف - وهو أمر يدعو إلى الرضا» .

وفى أول الأمر ، نظرت السلطات «للمؤرخين الجدد» بازدراء ، ولكن الجدل الكبير الذى ثار حولهم ، فرض عليها أخذ الموضوع بمزيد من الجدية . ومنذ وقت قريب ، خصص لهم مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا بجامعة تل أبيب ، كتيبًا بتوقيع إفرايم كارش ، عنوانه : «إعادة كتابة تاريخ إسرائيل»[٢٧] .

وفى نوفمبر ١٩٩٧ ، قدم إيلان بابيه النتائج التى توصل إليها لجمهور متميز جداً ، وهم طلبة معهد الأمن القومى ، الذى يضم كبار ضباط الجيش والشرطة وغيرها من القوات الإسرائيلية . وكانت المبادرة إلى دعوته قد صدرت من جانب الطلبة ، الذين كانوا يحضرون سلسلة من المحاضرات عن الصهيونية ، وطلبوا الاستماع إلى أحد «المؤرخين الجدد» . يقول إيلان بابيه : «ومع أن أحداً من المستمعين لم يجرؤ على تأييد وجهة نظرى ، إلا أن ردود الفعل كانت متنوعة ، بل إن بعضهم قالوا : «إن انتقاد الصهيونية إنما يدعم من إدراكنا لها ، ولذلك ، فبدلا

من إسكاتكم ، يجب أن نعطيكم الفرصة لعرض آرائكم» . لقد لعب هذا الانتقاد للصهيونية ، ولتاريخ دولة إسرائيل ، دور التفتيش عن العقد المكبوتة لديهم» .

وقد أصبح «المورخون الجدد» هم الحصان الأسود ، فى نظر السلطات السياسية ، أكثر منهم فى المحافل الأكاديمية ، وقد رأينا كيف وُصفوا «بما بعد الصهيونية» فى محاولة للتقليل من شأنهم ، ولكن هذا الوصف لم يعد مكروهًا فى إسرائيل التسعينيات . فبعد مائة عام من الصهيونية ، وخمسين عامًا من قيام دولة إسرائيل ، يحلم الكثيرون بيننا بعهد جديد ، خاصة فى الألفية الجديدة . وحتى إذ فشلت اتفاقات أوسلو، فإن إسرائيل لم تعد ما كانت عليه من قبل ، وكون الممثلون الرسميين لأعداء مر على عدائهم مائة عام ، قد جلسوا سويًا ، وتناقشوا، ثم وقعوا على اتفاق ، يمثل معطىً جديدًا ، لا يمكن الرجوع عنه . لقد انتهى عهد التوافق العام الإجبارى ، إن المجتمع الإسرائيلى منقسم بشأن الكثير من القضايا ، وفى مقدمتها العلاقات مع أعداء الأمس .

وحتى إذا نجح أنصار إسرائيل الكبرى (إريتس إزرايل هاشليما) ، فى كسب المعركة السياسية الحالية ، وأفشلوا عملية السلام ، فإن الحقيقة هى أن أغلبية الإسرائيليين ترغب فى الوصول إلى صيغة للتعايش مع الفلسطينيين ، وهو التعايش الذى قد يصل فى يوم ما إلى المصالحة . وتواجه هذه الرغبة مقاومة عنيدة ، كما تدل على ذلك الكثير من المؤشرات ، ولكن الرغبة المتبادلة فى السلام تتأكد سواء على الجانب الإسرائيلى أو الجانب الفلسطينى . وقد عبر الكاتب إميل حبيبى[٢٨] ، المدافع عن هذه المصالحة ، عن الشروط اللازم توافرها ، حين قال فى مقاله الأخير : «نحن لا نشترط تقديم الاعتذار إلينا ، ولكن من حقنا أن

نشترط عدم إخفاء الماضى أو تزييفه . لقد كان شعبنا العربى الفلسطينى، وما زال ، الضحية الرئيسية لهذا الصراع الدموى ، ولا يمكن بناء سلام دائم على أساس من قلب الحقائق التاريخية ، بإظهار الضحية على أنه الجلاد ، أو القامع والمعتدى»[٢٩] .

## هوامش

١– «سفاريم» ، وتعنى بالعبرية «كتب» ملحق لصحيفة «ها آرتس» ، تل أبيب ، ١٧ ديسمبر ١٩٩٧ .

٢– «ها آرتس» ، ١١ يوليو ١٩٩٧ .

٣– كول ها عام ، تل أبيب ، ١٠ مايو ١٩٤٨ .

٤– يتسهار سميلانسكى ، «شيفا سيبوريم» (سبع روايات) ، هاكيبوتز هاميوهاد ، تل أبيب ، ١٩٤٩ .

٥– إ. إزرايلى ، «شالوم شالوم فيإن شالوم» ، بوهان ، القدس ، ١٩٦١ .

٦– صبرى جريس ، ها أرافيم بإزرايل» ، نشر المؤلف ، حيفا ، ١٩٦٦ («العرب فى إسرائيل» ، ماسبيرو ، باريس ، ١٩٦٩) .

٧– جوزيف ألجازى ، «هاشوشانة فيهاشيميش شيل درويش» («السوسنة والشمس عند محمود درويش») ، لقاء مع الشاعر ، تسو ها ديريخ ، ١٩ نوفمبر ١٩٦٩ .

٨– ماتسبين ، تل أبيب ، أبريل مايو ١٩٧٣ .

٩– ماتسبين ، مايو ١٩٧٦ .

١٠– سيمحا فلابان ، «The Birth of Israel' Myths and Realities» ، كروم هيلم ، لندن وسيدنى، ١٩٨٧ .

١١– بنى موريس ، «The New Historiography : Israel Confronts its Past» ، فى تيكون ، نيويورك ، العدد ٣٦ ، توفمبر – ديمسبر ١٩٨٨ .

١٢– المصدر السابق .

١٣– المصدر السابق .

١٤- المصدر السابق .

١٥- إيلان بابيه ، «Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-1951» ، ماكميلان/ سانت أنطونى ، لندن ، ١٩٨٨ .

١٦- إيلان بابيــه ، «The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951» ، توريس ، لندن، ١٩٩٢ .

١٧- انظر الهامش رقم ١١ .

١٨- يتفق أغلب رجال القانون ، وكذلك المورخون ، أنه إذا كانت إسرائيل قد بقيت بلا دستور ، فإن ذلك يرجع بالدرجة الأولى ، إلى أن بن جوريون لم يكن يريد أن ينعزل عن الأحزاب الدينية التى لم تكن على استعداد لقبول أى دستور بخلاف الشريعة الإلهية ، أى التوراة . ومنذ ذلك الوقت ، ازدادت سيطرة هذه الأحزاب - صهيونية أو غير صهيونية - على البلاد ، مستفيدة من الدور المحورى الذى تلعبه فى تكوين الائتلافات الحكومية .

١٩- يسمح هذا القانون لأى يهودى فى أى مكان من العالم بالحياة فى إسرائيل ، واكتساب جنسيتها .

٢٠- أنيتا شابيرا ، «Politics and Collective Memory» ، الجدل بشأن «المؤرخين الجدد فى إسرائيل» ، من «إعادة النظر فى التأريخ الإسرائيلى» ، فى «التاريخ والذاكرة» ، عدد خاص ، المجلد ٧ ، العدد الأول ، ربيع صيف ١٩٩٥ . انظر كذلك، أنيتا شابيرا ، «يهوديم هاداشيم ، يهوديم ليشانيم» (يهود جدد ، يهود قدامى) عام عويد ، تل أبيب ، ١٩٩٧ .

٢١- مجلة ها أرتس ، ١٠ يونيو ١٩٩٤ .

٢٢- مجلة ها أرتس ، ٢٤ يونيو ١٩٩٤ .

٢٣- المصدر السابق .

٢٤- بنى موريس ، «The Birth of the Palestinian Refugee Problem

1947-1949» ، جامعة كيمبردج ، كيمبردج ، ١٩٨٧ .

٢٥- صادوك إشيل ، «معركوت ها هاجاناه بحيفا» (معارك الهاجاناه فى حيفا) ، وزارة الدفاع ، تل أبيب ، ١٩٧٨ ، ص٣٦٥ .

٢٦- سفاريم (كتب أو أسفار) ، ملحق لصحيفة ها آرتس ، ٣٠ أغسطس ١٩٩٥ .

٢٧- إفرايم كارش ، «شختوف هاهستوريا شيل إزرايل» (إعادة كتاب تاريخ إسرائيل) ، تل أبيب ، ١٩٩٧ . وقد أعيد نشر هذه الدراسة بالإنجليزية ، «تزييف التاريخ الإسرائيلى ، المؤرخون الجدد» ، فرانك كاس ، لندن ويورتلاند ، ١٩٩٧ .

٢٨- انظر جوزيف ألجازى ، «Une Passerelle entre deux navires un entretien avec Emile Habibi» ، «كونفلوانس ميديترانيه» ، لارماتان ، باريس ، العدد ٢١ ، ربيع ١٩٩٧ .

٢٩- إميل حبيبى ويورام كانيوك، «La terra de deux Promesses»، «آكت سود»، باريس، ١٩٩٦.

# المحتويات

# هذا الكتاب

من المعروف أن الانتفاضة الفلسطينية وحدها هى التى دفعت سياسيًا من الصقور مثل اسحق رابين الذى أمر بتكسير أيدى الصبية الفلسطينيين أول الأمر، إلى الاقتناع بضرورة الوصول إلى حل ما مع الشعب الفلسطينى، وبصفة خاصة، ضرورة الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومن هنا التسليم بإقامة دولة فلسطينية (بدون أغلب المقومات الحقيقية للدولة بالطبع)، حتى يتحقق هذا الفصل. وفى الحقيقة فإن إسرائيل لم تتعرض فى يوم من الأيام، بعد انتصارها فى الحرب الأولى عام ١٩٤٨ لأى خطر من عدوان عربى على حدودها حتى فى قمة المد القومى العربى أيام جمال عبدالناصر وثورة العراق عام ١٩٥٨، والتهديد الوحيد لأمنها كان دومًا الثورة الكامنة لدى الشعب الفلسطينى الذى اغتصب وطنه وطرد من أرضه، ولم تفلح كل وسائل الإرهاب والتشريد والتجويع فى فرض الاستسلام عليه، رغم ما صاحبها من الكثير من أساليب التضليل، بل حتى الخيانة من الكثير من قادته ومن الأنظمة العربية المتواطئة مع الاستعمار.

وهذا النقد المرير أولى به أن يوجه إلى السياسيين والمثقفين العرب، والفلسطينيين بصفة خاصة، وهم أصحاب القضية، على مسايرتهم لحملة التعتيم هذه، على هذه الدراسات التى من الممكن أن تغير كثيرًا من نظرة العالم المتمدين، ولا أقول الغربى، إلى عدالة قضية الشعب الفلسطينى وضرورة تمكينه من حقه السليب.